

البَابُ الثَّلَاثُ

موقف الفرق الإسلامية من شفاعَةِ الرسول ﷺ

وفيه ثمانية فصول :

الفصل الأول : أهل السُنَّة والجماعة وموقفهم من الشفاعَةِ .

الفصل الثاني : الأشاعرة وموقفهم من الشفاعَةِ .

الفصل الثالث : الخوارج وموقفهم من الشفاعَةِ .

الفصل الرابع : المعتزلة وموقفهم من الشفاعَةِ .

الفصل الخامس : أدلة منكري الشفاعَةِ والرد عليها .

الفصل السادس : الشيعة وموقفهم من الشفاعَةِ .

الفصل السابع : الصوفية وموقفهم من الشفاعَةِ .

الفصل الثامن : شبهة الرافضة والصوفية القبورية في الشفاعَةِ ،

والرد عليها .

الفصل الأول

أهل السنّة والجماعة وموقفهم من الشفاعة

وفيه ثلاثة مباحث،

المبحث الأول: التعريف بأهل السنّة والجماعة وألقابهم

وفيه ثلاثة مطالب:

- المطلب الأول: التعريف بأهل السنّة لغة.
- المطلب الثاني: السنّة والجماعة اصطلاحاً.
- المطلب الثالث: ألقاب أهل السنّة والجماعة.

المبحث الثاني: مصادر أهل السنّة والجماعة في التلقي والاستدلال،

وفيه خمسة مطالب:

- المطلب الأول: القرآن الكريم.
- المطلب الثاني: السنّة النبوية.
- المطلب الثالث: الإجماع.
- المطلب الرابع: العقل الصحيح الصريح.
- المطلب الخامس: الفطرة السليمة.

المبحث الثالث: موقفهم من شفاعة الرسول ﷺ، وفيه مطلب:

■ المطلب الأول: موقفهم من الشفاعة العظمى، والشفاعة لأهل الكبائر

■ وفيه فرعان

الفرع الأول: موقفهم من الشفاعة العظمى.

الفرع الثاني: موقفهم من الشفاعة لأهل الكبائر.

تمهيد الباب

لقد كان ظهور الفرق العقديّة والفكرية في الأمة الإسلامية خاضعاً لأسباب داخلية عاشها المسلمون في مراحل نشأة هذه الفرق .

ولعل أول أسباب ظهور هذه الفرق يتمثل فيما عاشه بعض المسلمين من انحراف عن المنهج الإسلامي الصحيح والحجة البيضاء فلقد تضمن الكتاب والسنة كل ما يهدي المسلمين إلى طريق الحق ، ولذا فهما معيار الاستقامة ولكن بعض المسلمين تركوا المنهج الواضح الصحيح الذي جاء من الله - عز وجل - وأرسل به محمداً - ﷺ - وأنزل إليه كتابه العظيم فتركوا التمسك بالكتاب والسنة ومنهج سلف الأمة الصالحين ، وركنوا إلى بعض التصورات العقلية مبتعدين عن العقيدة الواضحة الواردة في الكتاب والسنة وإجماع السلف فضلوا وأضلوا .

وكان أيضاً من أسباب الانحراف العقدي والتفرق بين المسلمين إتاحة الفرصة من قبل بعض المسلمين للتأثير الأجنبي فيهم وخلخلة عقائدهم .

فقد نشأت الفرق الإسلامية في أواخر عصر الخلفاء الراشدين وتبلورت أفكارها في العصور المتأخرة ، ثم تعمق وجود هذه الفوارق لعدم رجوع أهل البدع إلى الحق وعدم الوقوف صفاً واحداً على كلمة واحدة هي منهج الله - عز وجل - .

فقد تضمنت الدعوة إلى الله تعالى غايتين عظيمتين لا تصح الدعوة إلا بهما،

الأولى؛ تقرير الدين والعقيدة والشريعة وتعلمها وتعليمها والعمل بها .

الثاني؛ حماية الدين والعقيدة والشريعة والدفاع عنها ، وبيان من يخالفها وهذا هو منهج الكتاب العزيز ، وعليه عمل الرسول - ﷺ - وأصحابه وأئمة السلف ، وهو سبيل المؤمنين أهل المعتقد الحق .

والتأمل لآثار السلف يجد أن مشاهير الأئمة الكبار في تاريخ هذه الأمة استفاض عنهم الاهتمام بأمر حماية العقيدة ، والدفاع عنها ، والتصدي للبدع والضلالة

والاهواء وأهلها ، وقد جاءت في ذلك نقول كثيرة عن الصحابة والتابعين وأئمة الهدى ومن تبعهم بإحسان إلى وقتنا هذا ونجد أن القاسم المشترك بين جميع الطوائف البدعية التي اتخذت من التأويل الفاسد معتمداً ، ومن تحريف الكلم عن موضعه منطلقاً هو : أنهم يصنعون أصولاً وقواعد لمذاهبهم الباطلة التي ليس عليها برهان من كتاب الله أو من سنة رسوله - ﷺ - ومن ثم يركبون الصعب والذلول في سبيل البحث عن مستندات تدعم مقرراتهم السابقة فإن لم يجدوا - ولن يجدوا - شرعوا في ليّ أعناق النصوص حتى تتفق مع ما اعتقدوا - وما هي بمتفكة - وإن صادفوا ما يصادم تلك الأصول من نصوص الشريعة اشتغلوا بتأويلها إلى معان أخرى لا تصادم أصولهم .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - بعد كلام طويل عن طوائف المبتدعة:
« والمقصود أن مثل هؤلاء اعتقدوا رأياً ثم حملوا ألفاظ القرآن عليه ، وليس لهم سلف من الصحابة والتابعين لهم بإحسان ، ولا من أئمة المسلمين ، لا في رأيهم ولا في تفسيرهم » (١) .

ومن أسباب الاختلاف التعرض لبحث كثير من المسائل المختلف فيها ، وذلك نتيجة شيوع التفكير الكلامي والفلسفي بين علماء المسلمين في إثبات العقائد والحجاج والدفاع عن العقيدة كمسألة إثبات صفات الله تعالى ونفيها ، وغير ذلك من المسائل التي تختلف فيها الطوائف البدعية مع أهل السنة والجماعة ، ومما نلاحظ أن أول مقولة فرقت بين الأمة ودخلت في أصول سائر الفرق الإسلامية الأولى : كالجوارج ، والمعتزلة ، والجهمية ، والجبرية ، والشيعية ، والزيدية ، والمرجئة هي مسألة مرتكب الكبيرة أو الفاسق الملى (٢) ، فادى ذلك إلى إنكار بعض النصوص في العقائد أو المبالغة في الإثبات - أي في صفات الله مثلاً - بدون نص شرعي ، فنجد

(١) مجموع الفتاوى (١٣/٣٥٨) .

(٢) انظر : كتاب الاستقامة / لابن تيمية - تحقيق محمد رشاد سالم (١/٤٣١) - مكتبة ابن تيمية -

القاهرة - مصر - ط . بدون ، مجموع الفتاوى (٧/٤٧٩) .

أن منشأ الغلط من أهل البدع من الخوارج وغيرهم يرجع إلى أمور منها :

[١] مسوغاتهم لبدعتهم .

[٢] الورع الفاسد الناتج عن قلة العلم .

[٣] التلازم بين الخطأ والإثم .

[٤] الغلط في فهم النصوص .

[٥] الغلط في الوسائل والمقاصد .

وفي هذا الباب سنتكلم بالتفصيل عن أقوال الفرق في مسألة الشفاعة لأهل

الكبائر ، وبيان المثبت والنافي والمغالي في ذلك .



الفصل الأول

أهل السنة والجماعة وموقفهم من الشفاعة

المبحث الأول

التعريف بأهل السنة والجماعة وألقابهم

نشأ مصطلح أهل السنة والجماعة لا سيما بعد ظهور البدع والفرق استناداً إلى الأحاديث والآثار الداعية إلى الارتباط بالجماعة المستقيمة، والتمسك بالسنة، والمخذرة من الفرقة والاختلاف في الدين، والابتداع فيه وبمستندهم الأدلة الصريحة الواضحة الدلالة من الكتاب أو السنة كقول الله تعالى: ﴿ وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ ﴾ [الانفال : ٤٦] .

وقال - ﷺ - : « من رأى من أميره شيئاً يكرهه فليصبر عليه ، فإنه من فارق الجماعة شبراً ، فمات إلامات ميتة جاهلية ، » (١) .

وقوله - ﷺ - : « ... عليكم بسنتي وسنة الخلفاء المهديين الراشدين تمسكوا بها عضوا عليها بالنواجذ ، وإياكم ومحدثات الأمور فإن كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة » (٢) .

(١) رواه البخاري : كتاب الفتن ، باب قول النبي ﷺ ((سترون بعدي أموراً تنكرونها)) (٩ / ٥٩) ح ٧٠٥٤ ، ومسلم : كتاب الإمارة ، باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن .. (٣ / ١٤٧٧) ح ١٨٤٩ . من حديث ابن عباس رضي الله عنهما ، واللفظ للبخاري .

(٢) رواه أبو داود في سننه / كتاب السنة ، باب في لزوم السنة (٥ / ١٣ - ١٥) ح ٤٦٠٧ ، والترمذي في سننه : كتاب العلم ، باب ما جاء في الأخذ بالسنة واجتناب البدع (٥ / ٤٣) ح ٢٦٧٦ ، وقال هذا حديث حسن صحيح ، وابن ماجه في سننه / كتاب المقدمة ، باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين المهديين (١ / ١٥ ، ١٦) ح ٤٢ ، ٤٣ كلهم من حديث العرياض بن سارية رضي الله عنه . والحديث صحيح ، انظر : صحيح ابن ماجه / لللبناني إشراف / زهير الشاوش (١ / ١٣) برقم (٤٠ ، ٤١) - المكتب الإسلامي - بيروت - لبنان - ط الثالثة (١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م) .

الشفاعة

وقوله - ﷺ - : « تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما مستكم بهما : كتاب الله وسنة نبيه » (١) .

ولهذا يقول شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - : « ومذهب أهل السنة والجماعة مذهب قديم معروف قبل أن يخلق الله أبا حنيفة ومالكاً والشافعي وأحمد ، فإنه مذهب الصحابة الذين تلقوه عن نبيهم ، ومن خالف ذلك كان مبتدعاً عند أهل السنة والجماعة ، فإنهم متفقون على أن إجماع الصحابة حجة ، ومتنازعون في إجماع من بعدهم » (٢) .

ومصطلح أهل السنة له إطلاقان : عام وخاص .

أما الإطلاق العام : فالمراد به ما يكون في مقابل الشيعة ، فتدخل جميع الطوائف المنتسبة إلى الإسلام - عدا الشيعة - في مفهوم أهل السنة .

وأما الإطلاق الخاص : فالمراد به ما يكون في مقابل أهل البدع والمقاتلات المحدثه كالشيعة والخوارج والمرجئة والجهمية والمعتزلة ونحوهم من أهل البدع ، فهؤلاء لا يدخلون في مفهوم أهل السنة بالإطلاق الخاص .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - : « فلفظ السنة يراد به من أثبت خلافة الخلفاء الثلاثة ، فيدخل في ذلك جميع الطوائف إلا الرافضة . . وقد يراد به أهل الحديث والسنة المحضة ، فلا يدخل فيه إلا من أثبت الصفات لله تعالى ويقول : إن القرآن غير مخلوق وإن الله يرى في الآخرة ، ويثبت القدر وغير ذلك من الأصول المعروفة عند أهل الحديث والسنة » (٣) .

(١) رواه الإمام مالك في الموطأ : كتاب القدر ، باب النهي عن القول بالقدر (٢ / ٨٩٩) ح ٣ ، دار إحياء التراث العربي - بيروت لبنان ، والحديث صحيح : انظر : صحيح الجامع للالباني برقم / ٢٩٣٧ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

(٢) منهاج السنة (٢ / ٦٠١) - تحقيق / محمد رشاد سالم ، مكتبة ابن تيمية - القاهرة - مصر - ط الثانية (١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م) ، مؤسسة قرطبة - ط الأولى (١٤٠٦ هـ) .

(٣) منهاج السنة (٢ / ٢٢١) تحقيق / محمد رشاد سالم ، مكتبة ابن تيمية ، مؤسسة قرطبة ، وانظر مجموع الفتاوى (٣ / ٣٧٥) .

المطلب الأول

التعريف لغة

أولاً: الأهل: التعريف بالأهل لغة: أهل الشيء هم أخص الناس به .
يقال في اللغة: « أهل الرجل أخص الناس به ، وأهل البيت مكانه ، وأهل الإسلام من يدين به ، وأهل المذهب من يعتقد به » (١) .
ثانياً: السنّة لغة: « هي الطريقة والسيرة » (٢) .
« والأمر الواضح ، وتكون في الخير والشر » (٣) فلا تقيد بكونها شراً أو خيراً .
ومنهم من قيدها بالخير فقال :
السنّة: « هي الطريقة المحمودة المستقيمة ، ولذلك قيل فلان من أهل السنّة ،
معناه : من أهل الطريقة المستقيمة المحمودة » (٤) .
وقال ابن منظور: « السنّة السيرة حسنة كانت أو قبيحة » .
قال الشاعر (٥) :

فلا تجزعن من سيرة أنت سيرتها فأول راض سنّة من يسيرها
وفي الحديث: «من سن في الإسلام سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها بعده
من غير أن ينقص من أجورهم شيء، ومن سن في الإسلام سنة سيئة كان عليه

(١) معجم مقاييس اللغة / لابن فارس (١ / ١٥٠) ، الكليات / لابي البقاء - قابله وأعدده الدكتور :
عدنان درويش ومحمد المصري (١ / ٣٥٦-٣٥٧) ، والقاموس المحيط للفيروز آبادي (ص ١٢٤٥) -
مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان - ط الثانية (١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م) .

(٢) النهاية في غريب الحديث والأثر (٢ / ٤٠٩) مادة (سن) ، لسبأ العرب / لابن منظور (١٣ /
٢٢٥) مادة (سن) .

(٣) تعريفات ابن النحاس في شرحه على القصائد المعلقة (١ / ١٧٤-١٧٥) دار الكتب العلمية -
بيروت - لبنان - ط الأولى (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م) .

(٤) تهذيب اللغة / للأزهري (١٢ / ٢٩٨-٣٠١) مادة (سن) .

(٥) خالد بن زهير بن حارث الهزلي . انظر : الإصابة (١ / ٤٦٠) برقم / ٣٣١٦ .

وزرها ووزر من عمل بها من بعده من غير أن ينقص من أوزارهم شيء^(١)»^(٢).

فإذا تقرر أن السنة في اللغة، هي الطريقة سواء كانت حسنة أو قبيحة فالفرق بينهما يعرف من سياق الكلام، وذلك إما بالإضافة بأن تضاف السنة إلى ممدوح فهي حسنة كإضافاتها إلى الله تعالى أو رسله كما في قوله تعالى: ﴿سُنَّةٌ مِّن قَدْ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِن رُّسُلِنَا وَلَا تَجِدُ لِسُنَّتِنَا تَحْوِيلًا﴾ (٧٧) [الإسراء: ٧٧].

وقوله تعالى: ﴿سُنَّةَ اللَّهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِن قَبْلُ﴾ [الأحزاب: ٣٨].

وقوله تعالى: ﴿فَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَبْدِيلًا وَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَحْوِيلًا﴾ [فاطر: ٤٣].

وإما أن تضاف إلى مذموم فهي قبيحة كما في قول النبي - ﷺ -: «لتتبعن سنن من كان قبلكم شبراً بشبرٍ وذراعاً بذراع، حتى لو سلكوا جحر ضب لسلكتموه. قلنا يا رسول الله اليهود والنصارى، قال: فَمَنْ»^(٣).

ويمكن أن تعرف بوصفها كما في قوله - ﷺ -: «من سن سنة حسنة...»^(٤). فقد وصف السنة مرة بأنها حسنة وأخرى بأنها سيئة.

وسواء قيل بتقييدها بالخير دون الشر أو إطلاقها على الخير والشر فإنه لا بد من تقييدها بالمعنى الموصوف بالخير والطيب المستقيم في موضوعنا هذا.

ثالثاً: الجماعة لغة:

أصلها من الجمع، وهو تأليف المتفرق^(٥).

(١) رواه مسلم: كتاب الزكاة، باب الحث على الصدقة ولو بشق تمر أو كلمة طيبة وأنها حجاب من النار

(٢) (٢ / ٧٠٥) ح ١٠١٧، كتاب العلم، باب من سن سنة حسنة أو سيئة (٤ / ٢٠٥٩)، وأحمد من

مسنده (٤ / ٣٦١ - ٣٦٢) وغيرهما من حديث: جرير بن عبد الله رضي الله عنه.

(٣) انظر: لسان العرب لابن منظور (١٣ / ٢٢٥).

(٤) رواه البخاري: ك / أحاديث الأنبياء، باب: ما ذكر عن بني إسرائيل (٤ / ٢٠٦) ح ٣٤٥٦، ومسلم:

ك: العلم، باب: اتباع سنن اليهود والنصارى (٤ / ٢٠٥٤) ح ٢٦٦٩، من حديث أبي سعيد

الخدري رضي الله عنه، واللفظ للبخاري.

(٤) سبق تخريج الحديث ص ٢٥٨.

(٥) القاموس المحيط / للفيروز آبادي (ص ٩١٧).

فالجماعة إذا تعني الإجتماع ، وضدها الفرقة ، ثم أطلقت الكلمة على أنها إسم الطائفة من الناس يجمعهم غرض واحد (١) .



(١) مجموع الفتاوى (٣ / ١٥٧) ، والمعجم الوسيط (١ / ١٣٤-١٣٥) مادة (جمع) - دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان - ط الثانية (بدون تاريخ) .

المطلب الثاني السنة والجماعة اصطلاحاً

أولاً: معنى السنة في الاصطلاح الشرعي:

السنة في الاصطلاح الشرعي عند العلماء يختلف معناها باختلاف نوع العلم الذي يشتغلون به .

[أ] ففي اصطلاح المحدثين هي : « ما أثر عن النبي - ﷺ - من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خلقية أو خلقية أو سيرة ، سواء كان قبل البعثة أو بعدها ، إذ غرضهم معرفة ما كان عليه النبي - ﷺ - من أحواله كلها ، سواء أفاد حكماً شرعياً أم لم يفد ، (١) .

[ب] وفي اصطلاح الأصوليين تطلق السنة : « على ما جاء منقولاً عن النبي - ﷺ - على الخصوص ما لم ينص عليه في الكتاب العزيز بل إنما نص عليه من جهته عليه الصلاة والسلام ، كان بياناً لما في الكتاب أولاً » (٢) .

حيث أنهم عنوا بمصادر الشريعة ، ومناهج استنباط الأحكام وأخذها من النصوص فنظروا إلى السنة من جهة كونها مصدراً أو دليلاً ، ولهذا يطلقون عليها اسم الدليل (٣) .

[ج] وفي اصطلاح الفقهاء تطلق السنة : « على ما ثبت عنه - ﷺ - من حكم

(١) توجيه النظر إلى أصول الأثر / لطاهر بن صالح أحمد الجزائري (ص ٢، ٣) - المكتبة العلمية بالمدينة المنورة - السعودية - ط بدون ، والسنة ومكانتها في التشريع ، لمصطفى السباعي (ص ٤٧) - المكتب الإسلامي - بيروت - لبنان - ط الثانية (١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م) ، والسنة قبل التدوين / محمد عجاج الخطيب (ص ١٦) - المكتب الإسلامي - دمشق ، بيروت - ط الأولى (١٣٨٣-١٩٦٣م) .

(٢) الموافقات للشاطبي (ج ٤ / ٣) المجلد الثاني - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ط الأولى (١٤١١هـ - ١٩٩١م) .

(٣) حاشية التفتازاني تصحيح : شعبان محمد اسماعيل (٢ / ٢٢) - مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة - مصر ، ط/ بدون (١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م) .

هو دون الفرض والواجب ، (١) .

[د] والسنة تطلق ويراد بها عمل الصحابة ، ولا سيما عند الاتفاق لقوله - ﷺ -
« .. فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء المهديين الراشدين .. » (٢) .

[هـ] والسنة تطلق في مقابل البدعة ، قال الإمام الشاطبي (٣) - رحمه الله - :
« ويطلق (أي لفظ السنة) في مقابلة البدعة فيقال فلان على سنة إذا عمل على
وفق ما عليه النبي - ﷺ - كان ذلك مما نص عليه في الكتاب أولاً ، ويقال : فلان
على بدعة إذا عمل على خلاف ذلك » (٤) .

والسنة إذا أطلقت في باب العقائد إنما يقصد بها ما يلي :

« السنة هي الطريق المسلك فيشمل ذلك التمسك بما كان عليه النبي - ﷺ -
وخلفاؤه الراشدون من الاعتقادات والأعمال والأقوال وهذه هي السنة الكاملة ،
ولهذا كان السلف قديماً لا يطلقون السنة إلا على ما يشمل ذلك كله روي ذلك عن
الحسن والأوزاعي (٥) والفضيل بن عياض (٦) .

(١) انظر : العدة في أصول الفقه للقاضي أبي يعلى - تحقيق / د. أحمد بن علي سير المباركي (١ / ١٦٦) -
مؤسسة الرسالة - ط الأولى (١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م) ، وأصول السرخسي / لأبي بكر محمد
السرخسي - تحقيق : أبي الوفاء الأفغاني (١ / ١١٤) توزيع مكتبة المعارف بالرياض - ط بدون .
(٢) سبق تخريجه ص ٢٥٥ .

(٣) هو أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الفرناطي ، الشهير بالشاطبي ، محدث ، أصولي
حافظ من أئمة المالكية ، توفي سنة ٧٩٠هـ ، له عدة مصنفات ، منها : (الموافقات في أصول الفقه ،
والاعتصام) وغير ذلك . انظر : الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب / ابن فرحون المالكي -
تحقيق : محمد أبو النور (ص ٤٦) - دار التراث ، الأعلام / للزركلي (١ / ٧٥) ، معجم المؤلفين /
كحالة (١ / ٧٧) برقم / ٥٨٢ .

(٤) الموافقات للشاطبي (ج ٤ / ٣) المجلد الثاني .

(٥) هو أبو عمرو عبد الرحمن بن عمرو بن محمد الأوزاعي الدمشقي ، عالم وإمام أهل الشام ، كان
صاحب سنة وإتباع وقد عرف بالزهد والخشوع ، وهو من التابعين ، ولد في بعلبك سنة ٨٨هـ وتوفي
ببيروت سنة ١٥٧هـ . انظر : الجرح والتعديل / لابن أبي حاتم (١ / ١٨٤ - ٢١٩) دار الكتب العلمية
- بيروت - لبنان - ط الأولى بمطبعة دائرة المعارف - الهند ، تذكرة الحفاظ / للذهبي (١ / ١٧٨) -
١٨٣) ، سير أعلام النبلاء / للذهبي (٧ / ١٠٧ وما بعدها) ، الأعلام / للزركلي (٣ / ٣٢٠) .

(٦) جامع العلوم والحكم لابن رجب الحنبلي (ص ٢٦٢) - مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت - لبنان ،
ط / الأولى (١٤٠٨هـ) ، وانظر : مجموع الفتاوى (١٩ / ٣٠٦ - ٣٠٧) .

فعلى هذا فالسنة هي ، ما كان عليه النبي - ﷺ - وأصحابه اعتقاداً ، واقتصاداً وقولاً وعملاً (١) .

وهذا التعريف الاصطلاحي للسنة هو الذي يعيننا هنا ، فالمهم في هذا المقام هو معرفة السنة عند المشتغلين بتقرير مذهب السلف في الاعتقاد .

فطريقة الرسول - ﷺ - المبينة في كتاب الله تعالى وسنة رسوله - ﷺ - وطريقة الصحابة رضوان الله عليهم فيما أجمعوا عليه (٢) ، مما يعد فاصلاً بين المنتسب إليها وبين غيره من أهل الأهواء .

ولذلك فقد كان الأئمة يصنفون كتباً باسم السنة (٣) ويريدون بها معنى أخص كالكلام في الأسماء والصفات ، ومسألة أن القرآن كلام الله ، والقضاء والقدر ، ومسألة الإيمان والكفر ، والمسائل المتعلقة بالبرزخ والآخرة ، والموقف من الصحابة وغيرها .

ثانياً : معنى الجماعة في الاصطلاح الشرعي :

كلمات أهل العلم تدور على ستة معان هي :

[١] الجماعة هم : السواد الأعظم (٤) من أهل الإسلام ، لقوله - ﷺ - : « اختلفت اليهود على إحدى وسبعين فرقة ، سبعون في النار وواحدة في الجنة ، واختلفت النصارى على اثنتين وسبعين فرقة ، إحدى وسبعون فرقة في النار وواحدة في الجنة ، وتختلف هذه الأمة على ثلاث وسبعون فرقة اثنتان وسبعون في النار وواحدة في الجنة ، فقلنا : انعتهم لنا ، قال : " السواد الأعظم " » (٥) .

(١) انظر مجموع الفتاوى (١١١/٥) .

(٢) كإجماعهم على جمع المصحف وغيرها .

(٣) مثال من ألف في هذا : (السنة : لعبد الله بن أحمد بن حنبل ، وابن أبي حاتم ، وابن أبي عاصم ، والطبراني ، والبرهاري وغيرهم) .

(٤) انظر : فتح الباري لابن حجر : كتاب الفتن ، باب كيف الأمر إذا لم تكن جماعة (٤٠/١٣) .

(٥) رواه الطبراني في الكبير (٢٧٣/٨) برقم : ٨٠٥١ ورواه الإمام اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (١٠٣/١) من حديث أبي أمامة رضي الله عنه . وقال الهيثمي : رواه ابن ماجه والترمذي باختصار ورواه الطبراني ورجاله ثقات ، انظر مجمع الزوائد (٦ / ٢٣٤) .

وقال - ﷺ - : « عليكم بالسواد الأعظم، ^(١) أي جملة الناس ومعظمهم الذين يجتمعون على طاعة السلطان وسلوك النهج المستقيم ^(٢) .

قال الإمام الأجرى - رحمه الله - : « فمن أراد الله تعالى به خيراً فتح له باب الدعاء ، والتجا على مولاة الكريم وخاف على دينه ، وحفظ لسانه ، وعرف زمانه ، ولزم الحجة الواضحة السواد الأعظم ... » ^(٣) .

[٢] أن الجماعة هم الصحابة دون من بعدهم ، فإنهم الذين أقاموا عماد الدين ، وأرسوا أوتاده ، وهم الذين لا يجتمعون على ضلالة أبداً ، ^(٤) ، وهذا القول مروى عن عمر بن عبدالعزيز ^(٥) - رحمه الله - فما روى عنه أنه قال : « سن رسول الله - ﷺ - وولاية الأمر من بعده سننا ، الأخذ بها تصديق بكتاب الله ، واستكمال لطاعة الله ، وقوة على دين الله ، من عمل بها مهتدي ، ومن استنصر بها منصور ، ومن خالفها اتبع غير سبيل المؤمنين ، وولاه الله ما تولى ، وأصلاه جهنم وساءت مصيراً » ^(٦) .

(١) رواه ابن ماجه : كتاب الفتن ، باب السواد الأعظم (٢ / ١٣٠٣) ح ٣٩٥٠ ، من حديث أنس بن مالك ، وإسناده ضعيف وروى موقوفاً عن أبي أمامة . انظر : مسند الإمام أحمد (٤ / ٢٧٨) وعن عبد الله ابن أبي أوفى في المسند (٤ / ٣٨٣) .

(٢) النهاية في غريب الحديث والأثر (٢ / ٤١٩) .

(٣) كتاب الشريعة للأجرى ص ٥٢ .

(٤) الاعتصام / للشاطبي (٢ / ٢٦٢) - المكتبة التجارية الكبرى - القاهرة - مصر - ط بدون ، وانظر : فتح الباري (١٣ / ٤٠) .

(٥) هو أبو حفص عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم بن أبي العاص القرشي الخليفة الخامس العادل ، ولي الخلافة بعد ابن عمه سليمان بن عبد الملك بن مروان ولد بالمدينة عام ٦١ هـ ونشأ بها ، وولي إمارتها للوليد ، ثم استوزره سليمان بن عبد الملك بالشام ، وولي الخلافة بعهد من سليمان سنة ٩٩ هـ ، قال عنه أنس بن مالك رضي الله عنه : (ما صليت خلف إمام أشبه برسول الله ﷺ من هذا الفتى) ، توفي عام ١٠١ هـ وكانت وفاته في (دير سمعان من أرض المعرة وهي دير بنواحي دمشق) . انظر : فوات الوفيات / لمحمد شاكر الكتبي (٣ / ١٣٣ - ١٣٥) ، شذرات الذهب / لابن العماد (ج ١ / ١١٩ - ١٢١) ، سير أعلام النبلاء / للذهبي (٥ / ١١٤) وما بعدها ، الأعلام / للزركلي (٥ / ٥٠) .

(٦) رواه ابن عبد البر في جامع بيان العلم (٢ / ١١٧٦) ح ٢٣٢٦ دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ط بدون ، والأجرى في الشريعة (ص ٦٨) ، واللالكائي فن شرح أصول الاعتقاد (١ / ٩٤) برقم / ١٣٤ . وشرف أصحاب الحديث للخطيب البغدادي - تحقيق : محمد سعيد الخطيب أوغلي (ص ٧) - دار إحياء السنة النبوية - ط بدون ١٩٧١م - توزيع المكتبة السلفية - المدينة المنورة - السعودية - ط بدون .

وقال الإمام البربهاري^(١) - رحمه الله - : « والأساس الذي بينا عليه الجماعة هم أصحاب محمد - ﷺ - رحمهم الله أجمعين وهم أهل السنة والجماعة »^(٢) .

[٣] وقيل أن الجماعة هم أهل الحديث ، أو أهل العلم المجتهدون ، وذلك « لأن الله جعلهم حجة على الخلق ، والناس تبع لهم في أمر الدين »^(٣) وما أمر النبي - ﷺ - بلزوم الجماعة ، وهم أهل العلم .

قال الإمام أحمد - رحمه الله - : « إن لم يكونوا أصحاب الحديث فلا أدري من هم ؟ »^(٤) .

وقال الإمام الترمذي^(٥) - رحمه الله - : « وتفسير الجماعة عند أهل العلم : هم أهل الفقه والعلم والحديث »^(٦) .

وقيل الجماعة : هم أهل العلم وأصحاب الآثار^(٧) وهذا رأي كثير من الأئمة . فعلى هذا القول فالجماعة هم أهل السنة العالمون المجتهدون ، فيخرج منهم المبتدعة ، كما يخرج العامة المقلدة لأن الغالب فيهم أنهم تبع للعلماء .

[٤] وقيل الجماعة : هم جماعة أهل الإسلام إذا أجمعوا على أمر من أمور

(١) هو أبو محمد الحسن بن علي بن خلف البربهاري الحنبلي ، صحب تلاميذ الإمام أحمد ، كان شديداً على المبتدعة ، وله كتاب شرح السنة ولد سنة ٢٣٣ هـ ، توفي سنة ٣٢٩ هـ . انظر : طبقات الحنابلة / لابي يعلى (٢ / ١٨) برقم / ٥٨٨ ، سير اعلام النبلاء / للذهبي (١٥ / ٩٠ - ٩٣) ، الاعلام / للزركلي (٢٠١ / ٢) .

(٢) شرح السنة للإمام البربهاري ، تحقيق : د . محمد بن سعيد القحطاني (ص ٢١) - دار ابن القيم للنشر والتوزيع ، ط الأولى (١٤٠٨ هـ) .

(٣) فتح الباري / لابن حجر (١٣ / ٤١) .

(٤) شرف أصحاب الحديث / للخطيب البغدادي - تحقيق / محمد سعيد الخطيب أو غلي (ص ٢٥) .

(٥) هو الإمام الحافظ محمد بن عيسى بن سورة بن موسى الضحاك الترمذي ، أبو عيسى ، صاحب الجامع ، وكتاب (العليل) ، ولد في حدود سنة ٢١٠ هـ في ترمذ وقيل في قرية بوغ (إحدى قرى ترمذ) من شيوخه البخاري ، وإسحاق بن راهوية وغيرهما ، فقد بصره في كبره بعد رحلته وكتابه العلم ، مات سنة ٢٧٩ هـ . انظر : تهذيب التهذيب / لابن حجر (٩ / ٣٨٧ - ٣٨٨) ، وفيات الاعيان / لابن خلكان (٤ / ٢٧٨) ، سير اعلام النبلاء / للذهبي (١٣ / ٢٧٠ وما بعدها) ، الاعلام / للزركلي (٦ / ٣٢٢) .

(٦) رواه الترمذي : كتاب الفتن ، باب ماجاء في لزوم الجماعة (٤ / ٤٠٥) ح / ٢١٦٧ .

(٧) شرف أصحاب الحديث / للخطيب البغدادي (ص ٢٦ ، ٢٧) .

الشرع سواء في أمور الأحكام أو المعتقدات^(١) .

[٥] وقيل إن الجماعة : هم جماعة الحق وأهله^(٢) .

قال الإمام ابن حزم - رحمه الله - : « وأهل السنة الذين نذكرهم أهل الحق ، ومن عداهم فاهل البدعة ، فإنهم الصحابة رضي الله عنهم ، وكل من سلك نهجهم من خيار التابعين ، ثم أصحاب الحديث ومن اتبعهم من الفقهاء جيلاً فجيلاً إلى يومنا هذا ، ومن اقتدى بهم من العوام في شرق الأرض وغربها رحمة الله عليهم »^(٣) .

[٦] وقيل إن الجماعة : هم جماعة المسلمين إذا اجتمعوا على أمير .

قال الإمام الطبري - رحمه الله - : « والصواب أن المراد من الخبر لزوم الجماعة الذين في طاعة من اجتمعوا على تأميره ، فمن نكث بيعته خرج عن الجماعة »^(٤) .
ولذا أمر النبي - صلى الله عليه وسلم - بلزوم الجماعة ونهى عن الخروج على إمامهم ، ونهى عن فراق الأمة فيما أجمعوا عليه من تأميره وتقديمه عليهم^(٥) .

قال صلى الله عليه وسلم : « لحذيفة بن اليمان^(٦) : «... تلزم جماعة المسلمين وإمامهم... »^(٧) .

(١) الاعتصام للشاطبي (٢ / ٢٦٣) دار المعرفة - بيروت - لبنان - ط بدون (١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م) .

(٢) قاله البرهاري في شرح السنة (ص ٢٢) .

(٣) الفصل في الملل والأهواء والنحل (لابن حزم - تحقيق / عبد الرحمن عميره وآخر) (٢ / ٢٧١) .

(٤) فتح الباري / لابن حجر (١٣ / ٤١) ، وانظر : النهاية في غريب الحديث والأثر / لابن الأثير (٢ / ٤١٩) .

(٥) الاعتصام / للشاطبي (٢ / ٢٦٤ ، ٢٦٥) - المكتبة التجارية الكبرى - مطبعة السعادة - القاهرة -

مصر - ط بدون .

(٦) هو حذيفة بن حَسَل ، ويقال : حَسِيل بن جابر بن عمرو ابن ربيعة ، أبو عبد الله العبسي ، واليمان لقب حَسَل بن جابر - وقيل غير ذلك - وإنما قيل له ذلك لأنه أصاب دماً في قومه ، فهرب إلى المدينة ، وحالف بني عبد الأشهل من الأنصار ، فسماه قومه اليمان ، لأنه حالف الأنصار ، وهم من اليمن . هاجر إلى النبي صلى الله عليه وسلم فخير بين الهجرة والنصرة ، فاختار النصر ، وشهد مع النبي صلى الله عليه وسلم أحداً ، وهو صاحب سر رسول الله صلى الله عليه وسلم في المنافقين ، لم يعلمهم أحد غيره ، وقد شهد الحرب بنهاوند ، وأخذ الراية ، وكان فتح هَمْدَانَ والرِّيِّ والدُّيْنُورِ على يديه... وكان يسأ النبي صلى الله عليه وسلم عن الشر ليجتنبه . وأرسله النبي صلى الله عليه وسلم ليأتيه بخير الكفار - في الخندق - ، ولم يشهد بديراً لأن المشركين أخذوا عليه العهد ألا يقاتلهم .. وأجازه رسول الله صلى الله عليه وسلم على ذلك ، تولى المدائن لعمرو رضي الله عنه ، وكان موته بعد قتل عثمان باربعين ليلة سنة ٣٦هـ بالمدائن ، انظر : أسد الغابة ، لابن الأثير (١ / ٥٧٢ - ٥٧٤) ترجمة رقم ١١١٣ / ، سير أعلام النبلاء / للذهبي (٢ / ٣٦١) وما بعدها ، تقريب التهذيب / لابن حجر (١ / ١٩٢) برقم / ١١٦٠ .

(٧) رواه البخاري : كتاب الفتن ، باب كيف الأمر إذا لم تكن جماعة (٩ / ٦٥) ح ٧٠٨٤ . ومسلم :

كتاب الإمارة ، باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين .. (٣ / ١٤٧٥) ح ١٨٤٧ .

وحاصل الأقوال في الجماعة ترجع إلى أمرين :

أحدهما : أن الجماعة هم الذين اجتمعوا على أمير على مقتضى الشرع ، فيجب لزوم هذه الجماعة ، ويحرم الخروج عليها وعلى أميرها .

الثاني : أن الجماعة ما عليه أهل السنة من الاتباع وترك الابتداع ، وهو المذهب الحق الواجب اتباعه والسير على منهاجه ، وهذا معنى تفسير الجماعة بالصحابة ، أو أهل العلم والحديث ، أو الإجماع ، أو السواد الأعظم ، فهي كلها ترجع إلى معنى واحد هو : ما كان عليه رسول الله - ﷺ - وأصحابه ، فيجب الإلتباع حينئذ ولو كان المتمسك بهذا قليلاً ، ولهذا قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه : « إنما الجماعة ما وافق طاعة الله وإن كنت وحدك » (١) .

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - : « ثم من طريقة أهل السنة والجماعة اتباع آثار رسول الله - ﷺ - باطناً وظاهراً ، واتباع السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار ، واتباع وصية رسول الله - ﷺ - حيث قال : « عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي تمسكوا بها ، وعضوا عليها بالنواجذ ، وإياكم ومحدثات الأمور فإن كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة » (٢) ، ويعلمون أن أصدق الكلام كلام الله وخير الهدي هدي محمد - ﷺ - ويؤثرون كلام الله على كلام غيره من كلام أصناف الناس ، ويقدمون هدى محمد - ﷺ - على هدى كل أحد ، وبهذا سموا أهل الكتاب والسنة ، وسموا أهل الجماعة لأن الجماعة هي الاجتماع وضدها الفرقة ... » (٣) .

وقال ابن أبي العز الحنفي - رحمه الله - : « والجماعة جماعة المسلمين وهم الصحابة والتابعون لهم بإحسان إلى يوم الدين » (٤) .

(١) رواه الإمام اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة .. (١ / ١٠٩) ح ١٦٠ .

(٢) سبق تخريجه ص ٢٥٥ .

(٣) مجموع الفتاوى (٣ / ١٥٧) .

(٤) شرح العقيدة الطحاوية - تحقيق الألباني (ص ٣٨٢) .

وكذلك نجد أن تسمية أهل السنة (بالجماعة) أن هذه التسمية ثابتة لهم بالنص من رسول الله - ﷺ - بقوله : « إن أمتي ستفترق على اثنتين وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة وهي الجماعة » (١) .

فالمقصود بالجماعة هنا أهل السنة لأنهم أتباع الرسول - ﷺ - وأصحابه وهؤلاء هم جماعة المسلمين .

وخلاصة القول: أن ما ذكر من أقوال في تفسير الجماعة على اختلاف ألفاظها فإنها في النهاية تجتمع معانيها في حق أهل السنة .

ولا يمكن أن يدخل تحت تلك التفسيرات أو أحدها من أهل البدع ، لأنهم أهل التفرق والخلاف المنافي للاجتماع والائتلاف .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - : « ولهذا وصف الفرقة بأنها أهل السنة والجماعة ، وهم الجمهور الأكبر والسواد الأعظم ، وأما الفرق الباقية فإنهم أهل الشذوذ والتفرق والبدع والأهواء ولا تبلغ الفرقة من هؤلاء قريباً من مبلغ الفرقة الناجية فضلاً عن أن تكون بقدرها ، بل قد تكون الفرقة منها في غاية القلة وشعار هذه الفرق مفارقة الكتاب والسنة والإجماع » (٢) .



(١) رواه ابن ماجه في سننه : كتاب الفتن ، باب اختراق الامم (١ / ٣٢) ح / ٣٩٩٣ من حديث انس بن مالك وقال صاحب الزوائد : إسناده صحيح ورجاله ثقات ، والسنة لابن أبي عاصم (٢ / ٣١) ح ٦٤ . وقال الألباني - رحمه الله - : الحديث صحيح ، انظر كتاب السنة لابن أبي عاصم تحقيق الألباني (١ / ٣٣) ح ٦٤ .

(٢) مجموع الفتاوى (٣ / ٣٤٥ ، ٣٤٦) .

المطلب الثالث

ألقاب أهل السنة والجماعة .

هناك ألقاب وأسماء لأهل السنة والجماعة يُعرفون بها هي :

[١] أصحاب الحديث والأثر : (١)

وذلك لاشتغالهم بحديث رسول الله ﷺ وآثار أصحابه رضوان الله عليهم أجمعين، تمييزاً وفهماً وعملاً واحتجاجاً بها .

قال الإمام أحمد بن حنبل - رحمه الله - :

« دين النبي محمد أخبار لا ترغبن عن الحديث وآله نعم المطيبة للفتى آثار فالراي ليل والحديث نهار » (٢)

وقال الإمام السفاريني - رحمه الله - :

« اعلم هديت أنه جاء الخبر بأن ذى الأمة سوف تفترق ما كان في نهج النبي المصطفى وليس هذا النص جزماً يعتبر عن النبي المقتفى خير البشر بضعاً وسبعين اعتقاداً والمحق وصحبه من غير زيغ وجفاً في فرقة إلا على أهل الأثر » (٣)

وأهل الحديث يجمعون بين رواية الحديث واعتقاد ما فيه والعمل به : قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - : « ونحن لا نعني بأهل الحديث المقتصرين على سماعه أو كتابته أو روايته بل نعني بهم كل من كان أحق بحفظه ، ومعرفته ، وفهمه ظاهراً وباطناً ، واتباعه باطناً وظاهراً ، وكذلك أهل القرآن ، وأدنى خصلة في

(١) مقالات الإسلاميين / لابي الحسن الأشعري (١ / ٣٤٥) ، وانظر : الفرق بين الفرق / للبغدادى

(فصل : بيان أصناف أهل السنة والجماعة (ص ٣٠٠) وما بعدها .

(٢) جامع بيان العلم وفضله وما ينبغى روايته وحمله / لابن عبد البر (٢ / ٣٥) .

(٣) لواعم الأنوار البهية / للسفاريني (١ / ٧٤-٧٦) .

هؤلاء : محبة القرآن ، والحديث والبحث عنهما ، وعن معانيهما ، والعمل بما علموه من موجبهما ... (١) .

« فهم أعلم الناس بأقواله ﷺ وأحواله ، وأعظمهم تمييزاً بين صحيحها وسقيمها ، وأثمتهم فقهاء فيها ، وأهل معرفة بمعانيها ، واتباع لها تصديقاً وعملاً وحباً وموالة لمن والها وبغضاً ومعاداة لمن عادها » (٢) .

[٢] السلف الصالح :

والمراد بهم : الصحابة - **والتابعون** - وتابعوهم واتباعهم من أئمة الإسلام العدول ، بمن اتفقت الأمة على إمامتهم في الدين وعظم شأنهم فيه ، وتلقى المسلمون كلامهم - خلفاً عن سلف - بالرضا والقبول ، كالأئمة الأربعة وغيرهم دون من رمي ببدعة أو شهر بلقب غير مرضي ، مثل الخوارج ، والروافض والمعتزلة ، والجبرية (٣) وغيرها من الفرق الضالة .

ومذهب السلف هو : ما كانوا عليه من الاعتقاد المنسوب إليهم (٤) .

فالسلفية طريقة كان عليها الصحابة والتابعون ، ومن تبعهم بإحسان من التمسك بالكتاب والسنة وتقديمهما على ما سواهما ، والعمل بهما على مقتضى فهم الصحابة والسلف ، فهي منهاجٌ باقٍ إلى يوم القيامة ، لقوله ﷺ : « لا تزال

(١) مجموع الفتاوى (٩٥/٤) .

(٢) المصدر السابق (٣ / ٣٤٧) مع زيادة يسيرة .

(٣) الجبرية : هي من الفرق المبتدعة في مسألة القدر، سماوا بذلك نسبة إلى الجبر ، وهو جبر العبد وحمله على فعله ، فهو كالريشة في مهب الريح ، لا اثر له على فعله ، فالفعل لله تعالى ، والعبد محله ، وهم صنفان : خالصة ، وهي التي لا تثبت للعبد فعلاً ولا قدرة على الفعل أصلاً ، ومتوسطة وهي التي تثبت للعبد قدرة غير مؤثرة أصلاً ، والجهمية من فرق الجبرية . انظر : الملل والنحل (١ / ٧٠ ، ٧٣) ، رسالة في الرد على الرافضة / للمقدسي ، تحقيق / عبد الوهاب خليل الرحمن (ص ١٦٩-١٧٠) - الدار السلفية - بومباي - الهند - ط الأولى (١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م) ، مختصر معارج القبول / لحافظ الحكمي - اختصار / هشام آل عقده (ص ٧٦) .

(٤) انظر : العقائد السلفية بادلتهما العقلية والعقلية (شرح الدرر السنية ... / ل احمد بن حجر آل بوطامي

(١ / ١١) ط الأولى - بيروت (١٩٧٠ م) ، وانظر : لوامع الانوار البهية / للسفاريني (١ / ٢٠) .

طائفة من أمتي ظاهرين على الحق ، لا يضرهم من خذلهم ، حتى يأتي أمر الله وهم كذلك،^(١) . فكل متأخر متمسك بمذهب السلف الصالح في الاعتقاد والعمل فهو على حق .

[٣] الفرقة الناجية والطائفة المنصورة :

وذلك لأجاديث النبي ﷺ الدالة على استحقاق أهل السنة والجماعة لهذا اللقب منها : قوله ﷺ : « ... وتفترق أمتي على ثلاث وسبعين ملة كلهم في النار إلا ملة واحدة . قالوا : ومن هي يا رسول الله ؟ ، قال : ما أنا عليه وأصحابي ، »^(٢) . وفي رواية : « ... كلها في النار إلا واحدة وهي الجماعة ، »^(٣) .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - في أهل السنة والجماعة : « وهم الطائفة المنصورة الذين قال فيهم النبي ﷺ : لا تزال طائفة من أمتي على الحق ظاهرين لا يضرهم من خذلهم ولا من خالفهم حتى تقوم الساعة »^(٤) ،^(٥) .

وفي رواية : « لا تزال طائفة من أمتي منصورين لا يضرهم من خذلهم حتى تقوم الساعة ، »^(٦) .

(١) رواه البخاري : كتاب المناقب ، باب رقم ٢٨ (٤ / ٢٥٢) ح ٣٦٤٠ ، ٣٦٤١ . ومسلم في صحيحة : كتاب الإمارة ، باب قوله ﷺ « لا تزال طائفة ... » (٣ / ١٥٢٣) ح ١٩٢٠ من حديث المغيرة ، ومعاوية رضي الله عنهما عند البخاري ، ومن حديث ثوبان رضي الله عنهما عند مسلم ، وباللفظ له .
(٢) رواه الترمذي في سننه : كتاب الإيمان ، باب ما جاء في افتراق هذه الأمة (٥ / ٢٦) ح ٢٦٤١ ، وقال : هذا حديث مفسرٌ غريبٌ لا نعرفه مثل هذا إلا من هذا الوجه . من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما .
(٣) رواه الحاكم في مستدركه : كتاب العلم (١ / ٢١٨) ح ٤٤٣ ، وقال : هذه أسانيد تقام بها الحجة في تصحيح هذا الحديث .

(٤) رواه البخاري : كتاب المناقب ، باب رقم ٢٨ (٤ / ٢٥٢) ح ٣٦٤٠ ، ٣٦٤١ . بنحوه ، ومسلم : كتاب الإمارة ، باب لا تزال طائفة من أمتي (٣ / ١٥٢٣) ح ١٩٢٠ بنحوه .
(٥) مجموع الفتاوى (٣ / ١٥٩) ، (٤ / ٩٧) .

(٦) رواه الترمذي في سننه كتاب الفتن ، باب ٢٧ . ما جاء في الشام (٤ / ٤٢٠) ح ٢١٩٢ ، وقال هذا حديث حسن صحيح ، وابن ماجه في سننه : كتاب المقدمة باب اتباع سنة رسول الله ﷺ (١ / ٥) ، ح ٦ ، واللالكائي في أصول الاعتقاد ١ / ١١٢ ، ح ١٧٢ . والحديث صحيح : انظر : صحيح ابن ماجه / للالباني (١ / ٦) ح ٦ ، وسلسلة الأحاديث الصحيحة (١ / ٣) ح ١٣٥ ، وكتاب أهل السنة والجماعة معالم الإنطلاقة الكبرى (ص ٣٦-٣٨) .

فلقب الفرقة الناجية لأهل السنة والجماعة يفهم من حديث افتراق الأمة والطائفة المنصورة من الحديث الآخر .

فهذه الألقاب عُرف بها أهل السنة والجماعة دون سواها وكلها ألقاب محمودة وليس فيها شيء من الذم بخلاف أصحاب البدع الذين تسموا بأسماء وألقاب قد تكون محمودة أو مذمومة فعرفوا بها فصارت علما عليهم ، ومن المعلوم أن أهل السنة والجماعة قد يسميهم غيرهم بأسماء وألقاب أخرى ، ويقصدون بذلك الذم بها ، إذ مامن فرقة إلا وقد سمت أهل السنة والجماعة باسم يناسب ما خالفها فيه أهل السنة والجماعة ، ولكن بقي أهل السنة لم يلزمهم شيء من هذه الألقاب الباطلة كالحشوية^(١) ، والمشبهة^(٢) ، والناصبة^(٣) وغيرها .

جاء رجل إلى الإمام مالك^(١) فقال: «يا أبا عبد الله أسألك عن مسألة أجعلك حجة

(١) الحشوية : هو مصطلح يطلقه أهل البدع على أهل السنة مثبوتوا صفات الله وأول من نطق به عمرو بن عبيد المعتزلي . ومقصودهم أن أهل السنة قد حشوا رب العباد بالأكوان بإثباتهم لله العلو والفرقية وغيرها . معجم الفاظ العقيدة - عامر عبد الله فالج (ص ١٤٩ - ١٥٠) مكتبة العبيكان - الرياض - السعودية - ط الثانية (١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م) .

(٢) المشبّهة : هم الذين يشبهون صفات الله بصفات المخلوقين ، كقول بعضهم : لله سمع كسمعي وبصر كبصري ، ويمثلونه سبحانه بالمحدثات ، ويقسمون صفات الله تعالى على ما الفوه وشاهدوه من صفات المخلوقين ، وبعضهم يزعم أن صورة الله كصورة آدمي ، وهو مركب من اليد والرجل والعين ولا حول ولا قوة إلا ب الله . انظر : المقالات / للأشعري (١ / ٦٦ - ١٠٤) ، التنبيه والرد / للملطي (ص ٢٩ - ٤٩) ، الفرق بين الفرق / للبيهقي (ص ٢١٤ - ٢١٩) ، التبصير في الدين / للأسفرائيني تحقيق : كمال يوسف الحوت (ص ١١٩ - ١٤٠) ، عالم الكتب - بيروت - لبنان - ط الأولى (١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م) مجموع الفتاوى (٣ / ٦) ، والملل والنحل (١ / ٩٢ وما بعدها) .

(٣) الناصبة : تطلق عموماً على من يبغض علياً وأصحابه ، ويدخل في هذا الاسم الخوارج ، بفرقهم المختلفة ، وأما الرافضة فتطلق هذا الاسم على كل من أحب أبا بكر وعمر - رضي الله عنهما - وتولاهما ، زعماً منهم أن من تولاهما فقد أبغض علياً ، ولهذا أطلق على أهل السنة : نواصب . انظر مجموع الفتاوى (٢٥ / ٣٠١) ، التدمرية / لابن تيمية - تحقيق محمد بن عودة السعوي (ص ١٢٢ / ١٢٣) . ط الأولى (١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م) .

(٤) هو أبو عبد الله ، مالك بن أنس بن أبي عامر بن عمرو الأصمحي الحميري ، ولد في المدينة سنة ٩٣ هـ (وقيل غير ذلك) كان متحريراً في تلقي العلم وسماع الحديث والفتوى ، من شيوخه : ربيعة الرازي ، والزهرري ، ونافع مولى ابن عمر ، ينسب إليه المذهب المالكي ، له مؤلفات (: الموطأ ، رسالة في القدر ، الرد على القدرية ، كتاب المناسك) توفي سنة ١٧٩ هـ ، ودفن بالقيع وعمره ٨٦ سنة . انظر : الجرح

فيما بيني وبين الله عز وجل ، قال مالك : ما شاء الله لا قوة إلا بالله ، سل . قال : مَنْ أهل السنَّة ؟ قال : أهل السنَّة الذين ليس لهم لقب يعرفون به ، لا جهمي ولا قدري ، ولا رافضي ، (١) .

وهكذا نلاحظ أن هذه الألقاب والأسماء التي أطلقت على من يتبع منهج الصحابة والتابعين في الاعتقاد والسلوك مصطلحات مترادفة .

إلا أن أهل الأهواء والبدع يصفون من خالفهم بأقبح الصفات والألقاب ، قال الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله : « وقد أحدث أهل الأهواء والبدع والخلاف أسماء شنيعة قبيحة يسمون بها أهل السنَّة ، يريدون بذلك الطعن عليهم والإزدراء بهم عند السفهاء والجهال » (٢) .

« فعلامه أهل البدع الوقعية في أهل الاثر ، وعلامة الزنادقة تسميتهم أهل السنَّة حشوية ، يريدون إبطال الآثار ، وعلامة الجهمية تسميتهم أهل السنَّة مشبهة ، وعلامة القدرية تسميتهم أهل الاثر مجبرة ، وعلامة المرجئة تسميتهم أهل السنَّة مخالفة ونقصانية ، وعلامة الرافضة تسميتهم أهل السنَّة ناصبة » (٣) .

وقال الإمام البريهاري - رحمه الله - : « إذا سمعت الرجل يقول فلان ناصبي فاعلم أنه رافضي ، وإذا سمعت الرجل يقول فلان مشبه أو فلان يتكلم بالتشبيه فاعلم أنه جهمي ، وإذا سمعت الرجل يقول : تكلم بالتوحيد وشرح لي التوحيد فاعلم أنه معتزلي ، أو يقول فلان مجبر أو يتكلم بالإجبار أو تكلم بالعدل فاعلم أنه

والتعديل / لابن أبي حاتم (٢٨ / ١) وما بعدها ، سير أعلام النبلاء / للذهبي (٤٨ / ٨ - ١٣٢)
تهذيب التهذيب / لابن حجر (٥ / ١٠ وما بعدها) ، الأعلام / للزركلي (٢٥٧ / ٥) .

(١) الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء (مالك والشافعي وأبي حنيفة) لابن عبد البر (ص ٣٥) - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان ط بدون .

(٢) السنَّة للإمام أحمد بن حنبل (ص ٤٠) مطبعة عيسى البابي الحلبي ، القاهرة - مصر - ط / بدون .

(٣) شرح أصول اعتقاد أهل السنَّة / للإمام اللالكائي (١ / ١٧٩) ، وانظر : الصواعق المرسلات / لابن

القيم ، تحقيق / د. علي بن محمد الدخيل الله (٣ / ٩٤٩ ، ٩٥٠) - دار العاصمة - الرياض -

السمودية - ط الأولى (١٤٠٨ هـ) .

قدري ، (١) .

وقال الإمام الصابوني - رحمه الله - : « علامات أهل البدع باقية ظاهرة ، وأظهر آياتهم وعلاماتهم شدة معاداتهم لحملة أخبار النبي ﷺ واحتقارهم لهم وتسميتهم إياهم حشوية ، وجهلة وظاهرية ، ومشبهة ، اعتقاداً منهم في أخبار رسول الله ﷺ أنها بمعزل عن العلم وأن العلم ما يلقيه الشيطان إليهم من نتائج عقولهم الفاسدة ووساوس صدورهم المظلمة » (٢) .



(١) شرح السنة / للبريهاري (ص ٥٢) ، مطبعة الصميمي - بتحقيق : خالد بن قاسم الراددي (ص ١٠٩) ط الثالثة (١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م) .
 (٢) عقيدة السلف أصحاب الحديث (ص ١١٦) .

المبحث الثاني

مصادر أهل السنة والجماعة في التلقي والاستدلال

منهج أهل السنة والجماعة يقوم على مصادر اعتمد السلف الصالح عليها واعتصموا بها في أمور دينهم ، حيث إن الدين الحق يقوم على التسليم والتصديق والاتباع ، وهو دين الله تعالى ، أنزله على رسوله ﷺ بالوحي وأكمله ، فليس لأحد أن يحدث شيئاً زاعماً أنه من الدين ، لأن النبي ﷺ قال : « من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد » (١) .

« وقد اتفق الصحابة رضوان الله عليهم على القبول والتسليم لما جاء به رسول الله ﷺ ، ولم ينقل عنهم التنازع في مسائل الاعتقاد ، بل كان منهجهم في ذلك إثبات ما نطق به الكتاب والسنة كلمة واحدة من أولهم إلى آخرهم ، لم يسوموها تأويلاً ، ولم يحرفوها عن مواضعها تبديلاً .. ، بل تلقوها بالقبول والتسليم وقابلوها بالإيمان والتعظيم ... » (٢) .

فلهذا تمسك أهل السنة والجماعة بمنهجهم الصحيح واعتمدوا على مصادر التلقي والاستدلال الصحيحة .

منها مصادر أصلية كالقرآن والسنة والإجماع المبني عليها، ومنها مصادر ثانوية ، وهي العقل الصحيح والفطرة السليمة وهي تابعة للقرآن والسنة .

أما القياس الأصولي وإن كان من ضمن المصادر في الأحكام الشرعية إلا أنه لا يعمل به في مسائل الاعتقاد ، لأنه مصدر غير مباشر للتلقي ، فهو عبارة عن إلحاق

(١) رواه البخاري : كتاب الصلح ، باب إذا اصطلحوا على صلح جور فالصلح مردود (٢٤١ / ٣) ح

٢٦٩٧ ، ومسلم : كتاب الاقضية ، باب نقض الاحكام الباطنة ، وردّ محدثات الامور (٣ / ١٣٤٣)

ح ١٧١٨ من حيث عائشة رضي الله عنها ، واللفظ لمسلم .

(٢) إعلام المتوعين / لابن القيم - تحقيق : عصام الدين الصباطي (١ / ٥٣) بتصرف - دار الحديث -

القاهرة - مصر - ط الاولى (١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م) .

واقعة لا نص على حكمها بواقعة ورد نص بحكمها في الحكم الذي ورد به النص لتساوي الواقعتين في علة هذا الحكم .

وتوضيح مصادر التلقي والاستدلال عند أهل السنة في المطالب الآتية :

المطلب الأول

القرآن الكريم

حيث أنزل الله - عز وجل - هذا القرآن الكريم بلغة العرب على رسوله محمد ﷺ ففهموا عن الله ما أراد منهم ، وما احتاج إلى بيان بيّنه لهم رسول الله ﷺ كما قال تعالى : ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ [٤٤] ﴿ [النحل: ٤٤] ، فأخذوا عقيدتهم الصافية عنه ولم يتكلفوا التأويل ولا الخوض فيما لا فائدة فيه ، وكانت العقيدة وقضاياها واضحة في القرآن ، وسوى مسائل قليلة سال عنها الصحابة أو التبست عليهم في قضايا العقيدة ، مثلاً : لما نزل قول الله تعالى : ﴿ الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ ﴾ [الأنعام: ٨٢] ، شق ذلك على أصحاب رسول الله ﷺ فقالوا أينما لم يظلم نفسه ، فقال رسول الله ﷺ : « ليس هو كما تظنون إنما هو كما قال لقمان لابنه : ﴿ يَا بَنِيَّ لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ﴾ [لقمان: ١٣] (١) .

وهذا اللبس في الفهم كان في قضايا غامضة ، لكننا لم نجد ، بل لم يثبت ذلك عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم ، أن واحداً منهم سال رسول الله ﷺ عن اسم من أسماء الله أو صفة من صفاته أو نحو ذلك من مسائل العقيدة المتعلقة بذات الله سبحانه ، والتي خاض فيها المتأخرون ، وما ذاك إلا لفهمهم لها ، وما دلت عليه من معان تليق به - سبحانه وتعالى - ، فكانوا يؤمنون بها ويعتقدون ما دلت عليه ويدعون

(١) رواه البخاري : كتاب الإيمان ، باب ظلم دون ظلم (١ / ١٥) ح ٣٢ ، ومسلم : كتاب الإيمان ، باب صدق الإيمان وإخلاصه (١ / ١١٥) ح ١٢٤ من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ، واللفظ لمسلم .

سبحانه بها (١) .

فالقُرآن الكريم يأتي في مقدمة المصادر التي يستقي منها أهل السُّنة والجماعة مسائل الاعتقاد وغيرها من مسائل الأحكام، وأن الله - تعالى - هو الذي تكلم به ، وأنزله على رسوله ﷺ بواسطة جبريل - عليه السلام - وقد تكفل الله - تعالى - بحفظه ، وصيانتة عن الزيادة والنقصان .



المطلب الثاني السنة النبوية المطهرة

السنة النبوية هي من الرحي ، وهي محفوظة بحفظ الله - تعالى - لكتابه العزيز ، وهذا يقتضي وجوب الإيمان بها واتباعها والاحتجاج والاستدلال بها ، وهي المصدر الثاني من مصادر التلقي والاستدلال عند أهل السنة والجماعة ، فهم يعتمدون على الأحاديث الصحيحة في تقرير مسائل الاعتقاد .

وقد اعتنوا عناية كبيرة جداً بالسنة النبوية لتمييز صحيحها من ضعيفها حتى لا يستدلوا إلا بالصحيح منها ، واستدلوا بهم بالسنة في مسائل العقيدة يأتي تكميلاً لاستدلوا بهم بالقرآن الكريم ، وخاصة أن السنة جاءت مفصلة للقرآن ومبينة له فجمعوا بين الأدلة وهذه ميزة من ميزات منهج السلف الصالح في الاستدلال على مسائل الاعتقاد .

بالإضافة إلى أنهم يحتجون بكل ما صح من السنة من الأحاديث سواء كانت متواترة أو آحاداً في مسائل الاعتقاد إذ الكل وحي ، كما قال الله تعالى : ﴿ وَالنَّجْمُ إِذَا هَوَىٰ (١) مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ (٢) ﴾ [النجم : ٣-٤] ، فالسنة تعتبر أحد مصادر الشريعة - ومسائل الاعتقاد منها - وأنها لقيت من الحفظ والعناية ما يجعلها مصدراً صحيحاً سليماً من مصادر العقيدة ، وأنها مثل القرآن الكريم في الاحتجاج بأحاديثها ، سواء أكانت متواترة أم آحاداً ، ومن حاد عن هذا المسلك فقد ضل سواء السبيل .

قال الإمام ابن حزم - رحمه الله - : « فلم يسمع مسلماً يقر بالتوحيد أن يرجع عند التنازع إلى غير القرآن والخبر على رسول الله ﷺ ولا أن يأتي عما وجد فيهما فإن فعل ذلك بعد قيام الحجة عليه فهو فاسق ، وأما من فعله مستحلاً للخروج عن أمرهما وموجباً لطاعة أحد دونهما ، فهو كافر » (١) .

(١) الإحكام في أصول الأحكام / لابن حزم (ج١ / ٩٥) المجلد الأول - دار الحديث - القاهرة - مصر - ط الثانية (١٤١٣هـ - ١٩٩٢م) ، وانظر : شرح العقيدة الطحاوية - تحقيق / التركي ، والأرنؤط (١ / ٢٢٨) - مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان - ط الثالثة (١٤١٢هـ - ١٩٩١م) .

وقال الإمام الشوكاني - رحمه الله - : « والحاصل أن ثبوت حجية السنَّة المطهرة واستقلالها بتشريع الأحكام ضرورية دينية ولا يخالف في ذلك إلا من لاحظ له من دين الإسلام » (١) .



(١) إرشاد الفحول إلى تحقيق علم الأصول / للإمام الشوكاني - تحقيق : محمد سعيد البُدري (ص ٦٩) - دار الفكر - بيروت - لبنان - ط الأولى (١٤١٢هـ - ١٩٩٢م) .

المطلب الثالث

الإجماع

وهذا هو المصدر الثالث من مصادر العقيدة عند السلف فإجماع السلف الصالح عندهم حجة في الاعتقاد والأحكام وخاصة إجماع الصحابة - رضي الله عنهم أجمعين - الذين سلموا في دينهم من الشبهات ورضي الله عنهم ورضوا عنه ، وسبيلهم هو سبيل المؤمنين الذين حذر الله من مخالفته كما قال تعالى : ﴿ وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصَلِّهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا ﴾ (١١٥) [النساء : ١١٥] .

فيعتبر إجماع السلف الصالح دليلاً مقطوعاً به في مسائل الاعتقاد ، وأنه يستند في أبواب الاعتقاد إلى دليل سمعي : من كتاب أو سنة ، لا قياس ولا أمانة ولا غير ذلك .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - وهو يصف طريقة أهل السنة والجماعة : « سُموا أهل الجماعة لأن الجماعة هي الاجتماع ، وضدها الفرقة .. والإجماع هو الأصل الثالث الذي يعتمد عليه في العلم والدين . وهم - أي أهل السنة والجماعة - يَزْنُونَ بهذه الأصول الثلاثة جميع ما عليه الناس من أقوال ، وأعمال باطنة ، أو ظاهرة مما له تعلق بالدين . والإجماع الذي ينبسط : هو ما كان عليه السلف الصالح ، إذ بعدهم كثر الاختلاف ، وانتشرت الأمة ، (١) .



المطلب الرابع

العقل الصحيح الصريح

منهج أهل السنة والجماعة يعتمد في إثبات وتقرير مسائل الاعتقاد على النقل إلا أنهم لم يهملوا العقل ، بل يستدلون على مسائل الاعتقاد أيضاً بصريح المعقول الموافق لصحيح المنقول .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - وهو يبين الدليل الشرعي :

« ثم الدليل الشرعي قد يكون سمعياً وقد يكون عقلياً فإن كون الدليل شرعياً يراد به : كون الشرع أثبتته ودل عليه ، ويراد به كون الشرع أباحه وأذن فيه . فإذا أريد بالشرع ما أثبتته الشرع فيما أن يكون معلوماً بالعقل أيضاً ولكن الشرع نبه عليه ودل عليه فيكون شرعياً عقلياً ، وهذا كالأدلة التي نبه الله تعالى عليها في كتابه العزيز من الأمثال المضروبة وغيرها ، الدالة على توحيده وصدق رسله وإثبات صفاته وعلى المعاد ، فتلك كلها أدلة عقلية يعلم صحتها بالعقل وهي براهين ومقاييس عقلية وهي مع ذلك شرعية » (١) .

ومن العلوم التي لا تدركها العقول مسائل الاعتقاد ، ولا سيما التفصيلية منها ، فالعقول ما كانت لتعلم بها لولا مجيء الوحي بها ، وذكره لأدلتها النقلية ، وهذا في غير المسائل الكبار من الإقرار بوجود الله وتوحيده ونحو ذلك ، فإن النفوس مفضولة على معرفة خالقها .

لكن المقصود هو تفاصيل هذه المسائل، وهي التي استقل الوحي بتعريفها وبيانها، وإرشاد العقول إلى طريق العلم بها ، فالعقول ما كانت لتدركها لولا تنبيه الوحي وإرشاده إلى طرق معرفتها ، وأيضاً فإن كثيراً من مسائل الاعتقاد بعد معرفتها والعلم

(١) در تعارض العقل والنقل / لابن تيمية - تحقيق / محمد رشاد سالم (١ / ١٩٨) - دار الكنوز الأدبية

- ط الأولى (١٣٩٩هـ) ، وانظر: مجموع الفتاوى (٦ / ٧١ ، ٧٢) .

بها عند العقول لا تدرك العقول حقيقتها وكيفياتها ، كصفات الله تعالى وأفعاله ،
وحقائق ما ذكر من أمور الآخرة، والعقل وإن كان لا يدرك ماهي عليه من الكيفيات ،
فهو أيضاً لا يحيل ذلك ولا يمنع إمكان وجوده ، لان عدم إدراكه لها إنما هو نتيجة
افتقاره إلى وسائل العلم بها ، فالعلم بالشيء فرع عن تصوره ، والتصور لا يقوم إلا
على معطيات حسية ، وهذا امر متعذر بالنسبة لمسائل الغيب . والشريعة - كما قيل -
جاءت بمحارات العقول لا بمحالاتها (١) .

« وكذلك ضرب الله - تعالى - الامثال في القرآن الكريم ، لتقرير مسائل الغيب ،
تنبيهاً للعقول على إمكان وجودها : فاستدل على النشأة الآخرة بالنشأة الاولى ،
وعلى خلق الإنسان بخلق السموات والارض وهي أعظم وأبلغ في القدرة ، وعلى
البعث بعد الموت بإحياء الارض الميتة بعد إنزال الماء عليها ، إلى غير ذلك من الامثال
المضروبة في القرآن الكريم » (٢) .

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - « وكل واحد من وحدانية
الربوبية والإلهية وإن كان معلوماً بالفطرة الضرورية البديهية ، وبالشرعية النبوية
الإلهية - فهو - أيضاً معلوم بالامثال المضروبة ، التي هي المقاييس العقلية » (٣) .
فالقرآن جاء بالأدلة العقلية على أكمل وجه ، على أصول الدين من الإلهيات
والنبوات والسمعيات وغيرها (٤) .

وقال الإمام ابن القيم - رحمه الله - « إن السمع حجة الله على خلقه ، وكذلك
العقل فهو سبحانه أقام عليهم حجته بما ركب فيهم من العقل وأنزل إليهم من
السمع ، والعقل الصريح لا يتناقض في نفسه كما أن السمع الصحيح لا يتناقض في

(١) انظر : منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد عند اهل السنة والجماعة / عثمان بن علي حسن (١ /

١٧٨) - مكتبة الرشد - الرياض - السعودية - ط الثانية (١٤١٣هـ - ١٩٩٣م) .

(٢) دره تعارض العقل والنقل / لابن تيمية - تحقيق / محمد رشاد سالم (١ / ٣١ ، ٣٢ ، ٣٣)
بتصرف ، ومجموع الفتاوى (٣ / ٢٩٩ ، ٣٠٠) .

(٣) مجموع الفتاوى (٢ / ٣٧) .

(٤) انظر : المصدر السابق (٣ / ٢٩٦ - ٢٩٨) .

نفسه ، وكذلك العقل مع السمع ، فحجج الله وبيناته لا تتناقض ولا تتعارض ولكن تتوافق وتتعاقد .. » (١) .

والدليل الذي يحتج به عند السلف هو الدليل الشرعي الذي أثبتته الشرع ، واحتج به وأمرنا لناس أن يحتجوا ويستدلوا به ، لا فرق في ذلك بين الدليل السمعي الخبري ، أو السمعي العقلي الموافق لصريح المعقول ، الذي تُعلم صحته بالعقل . ومع هذه المكانة التي يعطيها أهل السنَّة للعقل إلا أنهم يجعلونه تابعاً للنقل فإذا تعارض لديهم النقل مع العقل قدموا النقل على أنه لا يمكن أن يتعارض نقل صحيح مع عقل صريح .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - : « فيأخذ المسلمون جميع دينهم من الاعتقادات والعبادات ، وغير ذلك من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ وما اتفق عليه سلف الأمة وأئمتها ، وليس ذلك مخالفاً للعقل الصريح فإن ما خالف العقل الصريح فهو باطل ، وليس في الكتاب والسنَّة والإجماع باطل ، ولكن فيه ألفاظ قد لا يفهمها بعض الناس ، أو يفهمون منها معنى باطلاً ، فالآفة منهم لا من الكتاب والسنَّة » (٢) .

وقال - رحمه الله تعالى - : مبيناً المنهج الوسط الذي عليه السلف تجاه العقل الموافق لصحيح المنقول ، وصريح المعقول ما لفظه : « بل العقل شرط في معرفة العلوم ، وكمال وصلاح الأعمال ، وبه يكمل العلم والعمل ، لكنه ليس مستقلاً بذلك لكونه غريزة في النفس ، وقوة فيها بمنزلة قوة البصر التي في العين ، فإذا اتصل به نور الإيمان والقرآن كان كنور العين إذا اتصل به نور الشمس والنار .

وإن انفرد بنفسه لم يبصر الأمور التي يعجز وحده عن دركها ، وإن عُزل بالكلية كانت الأقوال والأفعال مع عدمه : أموراً حيوانية ، قد يكون فيها محبة ووجدٌ ، وذوق كما قد يحصل للبهيمة . فالأحوال الحاصلة مع عدم العقل ناقصة ، والأقوال

(١) الصواعق المرسله على الجهمية والمعتلة / لابن القيم - د/ علي بن محمد الدخيل الله (٣ / ١١٨٧) .

(٢) مجموع الفتاوى (١١ / ٤٩٠) .

المخالفة للعقل باطلة ، والرسل جاءت بما يعجز العقل عن دركه ، ولم تأت بما يعلم بالعقل امتناعه (١) .

فسلف الأمة وأئمتها أهل العلم والإيمان سلكوا المنهج الوسط في الاحتجاج بالعقل لم يعطوه السلطة ليكون حاكماً على الوحي كما فعل المتكلمون ، ولم يهملوه كما فعل الصوفية ، بل احتجوا به واشتروا لذلك أن يكون موافقاً لصحيح المنقول ، فمتى كان كذلك يحتج به مع النقل الصحيح .

فهو عبارة عن دليل من أدلة المعرفة عامة ، والدينية منها خاصة ، والوحي جاء بالأدلة العقلية صافية من كل كدر ، ومسائل الاعتقاد وردت بها النصوص وبأدلتها العقلية وما على العقل إلا فهمها وعقلها .

فهذا المنهج المبني على التسليم لوحي الله تعالى عن فهم ودراية لا يسلكه إلا من اقتنع بموافقة صحيح المنقول لصريح المعقول ، إذ لو قامت في ذهنه أدنى معارضة لما حصل له هذا التسليم .

ويذكر الإمام الدارمي (٢) - رحمه الله - منهجه تجاه العقل والرد على أهل الكلام الذين عارضوا الوحي بشبهاتهم فيقول : « ... فحين رأينا المعقول اختلف منا ومنكم ومن جميع أهل الأهواء ، ولم نقف له على حد بين في كل شيء ، رأينا أرشد الوجوه وأهداها أن نرد المعقولات كلها إلى أمر رسول الله ﷺ والحق المعقول عند أصحابه المستفيض بين أظهرهم ، لأن الوحي كان ينزل بين أظهرهم ، فكانوا أعلم بتأويله منا ومنكم ، وكانوا مؤتلفين في أصول الدين ، لم يتفرقوا فيه ، ولم تظهر فيهم البدع والأهواء ... ، فالمعقول عندنا ما وافق هديهم ، والمجهول ما خالفهم ، ولا

(١) المصدر السابق (٣ / ٣٣٨ ، ٣٣٩) ، وانظر : الصواعق المرسله / لابن القيم (٤ / ١٢٧٧) .

(٢) هو أبو سعيد عثمان بن سعيد بن خالد بن سعيد الدارمي السجستاني ، الإمام العلامة ، الحافظ ، الناقد ،

ولد سنة ٢٠٠ هـ من مصنفاته : (الرد على الجهمية ، رد الإمام عثمان بن سعيد على بشر المريسي

العنيد) توفي سنة ٢٨٠ هـ . انظر : سير أعلام النبلاء / للذهبي (١٣ / ٣١٩ وما بعدها) ،

شذرات الذهب / لابن العماد (ج ٢ / ١٧٦) المجلد الأول ، الأعلام / للزركلي (٤ / ٢٠٥) .

سبيل إلى معرفة هديهم وطريقتهم على هذه الآثار...» (١) .

فالمعقول الصريح عند أهل السنّة والجماعة ما وافق هدي رسول الله ﷺ وهدى أصحابه - رضوان الله عليهم أجمعين - وما خالف ذلك مما يدعيه المتكلمون أنه معقول فهو شبهات وجهالات مبتدعة ما أنزل الله بها من سلطان فلا تتفق مع الوحي فضلاً عن أن تتقدم عليه .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - : « ما علّم بصريح العقل لا يُتصوّر أن يعارضه الشرع البتة ، بل المنقول الصحيح لا يعارضه معقول صريح قط » (٢) .

وقال الإمام ابن القيم - رحمه الله - : « ونحن نعلم قطعاً أن الرسل لا يخبرون بحال العقول وإن أخبروا بمحارات (٣) العقول ، فلا يخبرون بما يحيله العقل » (٤) .

وقال ابن أبي العز الحنفي - رحمه الله - : « فلا يُتصوّر أن يتعارض عقل صريح ونقل صحيح أبداً » (٥) .

وقال الإمام السفاريني - رحمه الله - : « فمذهبنا هو ما وافق صحيح المنقول وصريح المعقول ، الذي يجمع ما في الأقوال المختلفة من الصواب ، ويجتنب ما فيها من الخطأ والارتياب ، وهذا هو مذهب سلف الأمة ، وسائر الأئمة ، وهو الذي يدل عليه الكتاب والسنّة وإجماع السلف » (٦) .

وهناك أسباب تؤدي إلى عدم توافق العقل مع النقل هي :

أولاً : الإتيان بأحاديث وآثار موضوعة مكذوبة على الرسول ﷺ يعلم بالعقل

(١) الرد على الجهمية / للإمام عثمان بن سعيد الدارمي (ص ٦٦ ، ٦٧) - منشورات المكتب الإسلامي - ط الثانية (١٣٨١ هـ - ١٩٦١ م) ، وانظر : شرح أصول اعتقاد أهل السنّة / للدكايني (١ / ٢٠) بنحو هذا .

(٢) درء تعارض العقل والنقل (١ / ١٤٧) .

(٣) بمحارات المعقول : ما يحار فيه العقل وتحصل فيه الحيرة لضعفه فلا يستطيع فهمه ابتداءً .

(٤) الصواعق المرسلّة (٣ / ٨٢٩ ، ٨٣٠) ، درء تعارض العقل والنقل / لابن تيمية (١ / ١٤٧) .

(٥) شرح العقيدة الطحاوية (١ / ٢٢٧) .

(٦) لوامع الأنوار البهية (١ / ٢٨) .

الصريح بطلانها وثبوت نقيضها .

ثانياً : أن يكون النقل صحيحاً لكن تكون الدلالة المستنبطة منه ضعيفة ، وذلك نتيجة الفهم القاصر للنص .

ثالثاً : أن يكون العقل فاسداً يتبع الشبهات والهوى ، فإذا كان الأمر كذلك فلا يمكن التوافق بين العقل والنقل أبداً^(١) .

فعلى المسلم أن يسلك المنهج المستقيم المبني على الاعتصام بالكتاب والسنة بفهم صحيح لئتم له المعرفة والموافقة بين العقل الصريح والنقل الصحيح ، وبدون ذلك لا يمكن أن يتفق العقل مع وحي الله وشرعه ، وذلك لأن عقول الناس متفاوتة^(٢)، ولا سبيل إلى الجمع بينها إلا بردها إلى وحي الله تعالى .



(١) انظر : منهج السلف والمتكلمين في موافقة العقل للنقل / لجابر إدريس علي أمير (١ / ١٦٤) - دار

أضواء السلف الرياض - السعودية - ط الأولى (١٤١٩هـ - ١٩٩٨م) .

(٢) قد بين شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - تعالى - هذا الموضوع تفصيلاً في كثير من مؤلفاته منها :

[أ] درة تعارض العقل والنقل .

[ب] نقض المنطق .

[ج] الرد على المنطقيين .

[د] بيان تلبيس الجهمية أو (نقض تأسيس الجهمية) .

[هـ] بغية المرتاد .

[و] موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول ، وكذلك تلميذه ابن القيم له : الصواعق المرسله على

الجهمية والمعتلة .

المطلب الخامس

الفطرة السليمة

إن الله - عز وجل - فطر الناس على الدين الحق ، أي أنه - تعالى - خلقهم على محبته ورجائه ، وعبادته وأن هذه الفطرة لو خليت وعُدِمَ المعارض ، لبقيت على حالتها من السلامة ، والاستقامة ، ولكن قد يعرض للفطرة ما يغيرها ، ويحولها إلى ملل الكفر والشرك ، وعليه فمسائل الدين موافقة لفطر الناس - قبل التغيير والتحويل - لا تجد مسألة منها إلا وفي الفطرة ما يشهد لها بالصحة والسلامة ، ومن ذلك نجد أن الفطرة تدل على توحيد الربوبية ﴿ فالفطر تعرف الخالق بدون الآيات والأدلة العقلية ، لأن معرفة الدليل تستلزم تصور المدلول عليه قبل ذلك ، كما أن معرفة الاسم تقتضي تصور المسمى من قبل ، حتى تتمكن المطابقة وتتم المعرفة ﴾ (١) .

والقلوب مفطورة على الإقرار به سبحانه أعظم من كونها مفطورة على الإقرار بغيره من الموجودات ، كما قالت الرسل : ﴿ أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَأَطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ [إبراهيم : ١٠] .

و لذلك قال كثير من العقلاء والعلماء والأولياء - إن العلم بالخالق - ضروري لا يحتاج إلى نظر ، وقال آخرون إنما يحتاج إلى تذكر يوقظ من سنة الغفلة كتذكر الموت الذي تقع الغفلة عنه وهو ضروري حتى قال الله تعالى في مخاطبة العقلاء : ﴿ إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ ﴾ [الزمر : ٣٠] ، وقال : ﴿ ثُمَّ إِنَّكُمْ بَعْدَ ذَلِكَ لَمَيِّتُونَ ﴾ [المؤمنون : ١٥] ، (٢) .

ونجد أن دليل الفطرة يدل على توحيد الألوهية والأسماء والصفات ، فالخالق

(١) مجموع الفتاوى (١ / ٤٨) بتصريف .

(٢) إنباط الحق على الخلق / لابن الوزير المرتضى اليماني (ص ٤٢) ، ودلائل التوحيد / محمد جمال الدين

القاسمي (ص ١٢) - مطبعة جمعية النشر والتأليف الأزهرية - القاهرة - مصر - ط الثانية (بدون

تاريخ) .

مفطورون على كون الخالق سبحانه أجل وأكبر وأعلى وأعلم وأعظم ، وأكمل من كل شيء ، فهذا مستقر في فطر الناس ، وهو ضروري في حق من سلمت فطرته^(١) .
 « ومن الفطرة الإقرار لله - تعالى - بالكمال المطلق ، الذي لا نقص فيه من وجه من الوجوه ، وكذلك في الفطرة تنزيهه عن النقائص والعيوب^(٢) ، ودلالة الفطرة على توحيد الألوهية أصل مستقر في الفطر إذ يستحيل أن يكون لهذا العالم إلهان معبودان يقصدان بالدعاء ، والذل والمحبة والإخلاص . وكذلك علو الله على خلقه وغيرها .

ويرى الشيخ عبد الرحمن المعلمي^(٣) - رحمه الله - : « إن العقيدة السلفية إنما تؤخذ وتبنى على الفطرة والشرع ، وأن المراد بالشرع : الكتاب والسنة ، والمراد بالفطرة : الشعور الفطري ، والهداية الفطرية ، والنظر العقلي العادي وهو الذي يتيسر للاميين ونحوهم ممن لم يعرف علم الكلام والفلسفة ، وهو الذي اعتدت به الشرائع وبنيت عليه التكاليف ودعت إليه وحضت عليه . والله تعالى أعدّ العقول العادية لإدراكه وأعد لها ما يسددها فيه من الفطرة والآيات الظاهرة في الآفاق والأنفس ، ثم أكمل ذلك بالشرع ، فإذا انقاد العقل العادي للشرع ، وامتل هذا واستضاء بنوره فقد أمن ما يخشى من قصور .

والميسر للناس قبل الشرع المأخذ الأول ، وهو الفطر والنظر العقلي العادي ، والله سبحانه إنما خلق الناس لعبادته ، وهو سبحانه الحكيم العليم القدير . . . وقد خلقهم على الهيئة التي ترشحهم لمعرفة ومعرفة ما فرض عليهم الإيمان به ، لأن ذلك رأس

(١) مجموع الفتاوى (٦ / ٧٢ ، ٧٣) بتصرف .

(٢) شفاء العليل لابن القيم (ص ٤٠٤) - مكتبة المعارف - مطابع دار الكتاب العربي - القاهرة - مصر - ط بدون

(٣) عبد الرحمن بن يحيى بن علي بن محمد المعلمي العُثماني ، نسبته إلى (بني المعلم) من بلاد عتمة اليمن ولد ونشأ في عتمة سنة ١٣١٣هـ ، كان إماماً ، فقيهاً ، عالماً ، عُين أميناً لمكتبة الحرم المكي سنة ١٣٧٢هـ ، من مصنفاته : (التنكيل لما في تانيب الكوثري من الأباطيل ، والفائد إلى تصحيح العقائد) وغير ذلك ، توفي بمكة المكرمة سنة ١٣٨٦هـ . انظر : الأعلام / للزركلي (٣ / ٣٤٢) ، معجم المؤلفين / كحالة (٢ / ١٢٦) برقم / ٧٠٦٩ .

العبادة وأساسها ، ولا نزاع بأن الميسر للناس قبل الشرع هو المأخذ الأول فلا بد أن يكون فيه ما يغني فيما يثبت به الشرع بعد تنبيه الشرع ، ثم يكون فيه وفي الشرع ما يكفي لتحصيل القدر المطلوب منهم » (١) .

قال الإمام ابن القيم - رحمه الله - : « إن الله سبحانه منح عباده فطرة فطرهم عليها ، لا تقبل سوى الحق ولا تؤثر عليه لو تركت ، وأيدها بعقول تفرق بين الحق والباطل ، وكملها بشرعة تفصيل لها ما هو مستقر في الفطرة ، وأدركه العقل مجملاً ، فالفطرة قابلة والعقل مُزكِّ والشرع مبصر لما هو مركز في الفطرة مشهود أصله دون تفاصيله بالعقل » (٢) .

ولعلم السلف أن الرسول ﷺ لم يأت بشرع يحيله العقل ويعلم امتناعه ، وإنما جاء ﷺ بما يحار فيه العقل ويتعجب من حسنه .

والمقصود هنا بيان أن الإسلام بعقائده وشرائعه هو دين الفطرة . فكل مسألة من مسائله يوجد في الفطرة ما يؤيدها ويشهد لصحتها ، إما صراحة وذلك في الأصول الكبار أو إحالة بمعنى أن الفطرة لا تنفرد من ذلك ، وهذا في تفاصيل تلك الأصول ، قوله تعالى : ﴿ فَطَرْتَهُ اللَّهُ أَيُّ فِطْرَتِ النَّاسِ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ (٣٠) ﴿ الروم : ٣٠ .

فخلاصة القول من هذا المبحث أن مصادر التلقي والاستدلال عند السلف الصالح أهل السنة والجماعة التي يحتجون بها، ويرجعون إليها عند الاختلاف ، ويردون إليها عند التنازع ، وينزلون على حكمها ، ويعتمدون عليها في العلم والعمل هي :

المصدر الأول : كتاب الله تعالى .

المصدر الثاني : السنة النبوية الشريفة وهي هدي رسول الله ﷺ خير الهدى ، ولا

(١) القائد إلى تصحيح العقائد / للمعلمي - تعليق الالباني (ص ٣٩، ٤٠) - المكتب الإسلامي - بيروت - لبنان - ط الثالثة (١٤٠٤ هـ) .

(٢) الصواعق المرسله / لابن القيم (٤ / ١٢٧٧ ، ١٢٧٨) .

هءى ءىر منه ، وهى الةى ءفسر القرآن وءبىنه ، وهى مثل القرآن فى الءةة ولا ءناقضه .

المصدر الءالء : الإءماع . إءماع المسلمىن ، والإءماع الءى ىنضبء هو ما كان عله الصءابة رضوان الله علهم أءمعىن .

المصدر الراءع : العقل الصءىء وءلك عنء موافقة صءىء المنقول لصرىء المعقول وإلا فلا ىعءبر مصدرأ ىعءمء عنءهم إذا كان ءىر ءلك .

المصدر الءامس : الفطرة السلىمة الةى لا ءءالطها أفكار ومعءقءاء باءلة .

المصدر الراءع والءامس : ءابعان لما قبلهما ولا ىنفءان عنء الاسءلال بهما .



المبحث الثالث

موقفهم من شفاعة الرسول ﷺ لأمته

وفيه:

المطلب الأول

موقفهم من الشفاعة العظمى والشفاعة لأهل الكبائر

الفرع الأول : موقفهم من الشفاعة العظمى :

يؤمن أهل السنة والجماعة بالشفاعة العظمى وهي عبارة عن الشفاعة العامة لجميع أهل الموقف وهي من خصائص النبي ﷺ كما بينا سابقاً .
فهي شفاعة لفصل القضاء بين الخلائق مؤمنهم وكافرهم ثم يحاسبون كل على عمله .

الفرع الثاني : موقفهم من الشفاعة لأهل الكبائر :

من عقيدة أهل السنة والجماعة أنهم يؤمنون ويقرون بالشفاعة لأهل الكبائر يوم القيامة من النبي ﷺ ومن إخوانه من الأنبياء والصالحين والأولياء ، وقد ثبتت أحاديث صحيحة متواترة تؤكد خروج أقوام من النار بعد أن يحصوا ثم يدخلون الجنة .

فيعتقد أهل السنة والجماعة بأن عصاة الموحدين الذين استحقوا دخول النار جزاء بعض المعاصي التي ارتكبوها أنهم يخرجون منها ولا يدخلون فيها وأن نبينا محمداً ﷺ يشفع فيهم يوم القيامة .

فعند أهل السنة والجماعة أنها لأهل الكبائر من الأمة لقوله ﷺ : « شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي » (١) . ولقوله تعالى : ﴿ وَأَسْتَغْفِرُ لِدُنْيِكَ وَالْمُؤْمِنِينَ ﴾

(١) سبق تخريج الحديث ص ٢١٩ .

وَالْمُؤْمِنَاتِ ﴿ [محمد : ١٩] ، أي ولذنب المؤمنين لدلالة القرينة وطلب المغفرة شفاعته وقد ورد أن النبي ﷺ « خَيْرٌ بَيْنَ أَنْ يَدْخُلَ نَصْفُ أُمَّتِهِ الْجَنَّةَ وَبَيْنَ الشَّفَاعَةِ ، فَاخْتَارَ الشَّفَاعَةَ » (١) . وغيرها من الأحاديث المتواترة بوقوع الشفاعة يوم القيامة وقد سبق أن ذكرنا جملة منها .

والآيات الدالة على الشفاعة كثيرة : منها قوله تعالى : ﴿ يَوْمَئِذٍ لَا تَنْفَعُ الشَّفَاعَةُ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ وَرَضِيَ لَهُ قَوْلًا (١٠٩) ﴾ [طه : ١٠٩] ، وقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَنْفَعُ الشَّفَاعَةُ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ ﴾ [سبأ : ٢٣] .

قال الإمام ابن حزم - رحمه الله - : « فنص تعالى على أن الشفاعة يوم القيامة تنفع عنده عز وجل ممن أذن له فيها ورضي قوله ولا أحد من الناس أولى بذلك من محمد ﷺ . لأنه أفضل ولد آدم ﷺ . . . فقد صحت الشفاعة بنص القرآن الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه فصح يقيناً أن الشفاعة التي أبطلها الله - عز وجل - هي غير الشفاعة التي أثبتها - عز وجل - . وإذ لا شك في ذلك فالشفاعة التي أبطل - عز وجل - هي الشفاعة للكفار الذين هم مخلدون في النار ، قال تعالى : ﴿ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا وَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ مِنْ عَذَابِهَا ﴾ [فاطر : ٣٦] . فقد صح يقيناً أن الشفاعة التي أوجب الله - عز وجل - لمن أذن له واتخذ عنده عهداً ورضي قوله فإنما هي لمذنبى أهل الإسلام » (٢) .

وقال - رحمه الله - : « وذهب أهل السنة ... إلى القول بالشفاعة » (٣) .

وقال - رحمه الله - : « وإن شفاعته رسول الله ﷺ في أهل الكبائر من أمته حق فيخرجون من النار ويدخلون الجنة . قال الله - عز وجل - : ﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ ﴾ [البقرة : ٢٥٥] » (٤) .

(١) سبق تخريج الحديث ٢٢٨ .

(٢) الفصل في الملل والأهواء والنحل / لابن حزم - تحقيق : عبد الرحمن عميره وآخر (٤ / ١١٢ - ١١٣) .

(٣) المصدر السابق (٤ / ١١١) .

(٤) علم الكلام على مذهب أهل السنة والجماعة / لابن حزم - تحقيق : الدكتور / أحمد حجازي الشفا

(ص ٤٦) - دار الجيل - بيروت ، والمكتبة الثقافية - القاهرة - ط الثانية (١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م) .

وقال الإمام ابن خزيمة - رحمه الله - : « إن شفاعة النبي ﷺ .. أنها لأهل الكبائر » (١) .

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - : « ثم اتفق أهل السنة والجماعة أنه ﷺ يشفع في أهل الكبائر » (٢) .

وقال الإمام الصابوني - رحمه الله - : « ويؤمن أهل الدين والسنة بشفاعة الرسول ﷺ لمذنبى أهل التوحيد ومرتكبى الكبائر كما ورد به الخبر الصحيح عن رسول الله ﷺ » (٣) .

وقال الإمام الأشعري - رحمه الله - : « وقال أهل السنة والاستقامة بشفاعة رسول الله ﷺ لأهل الكبائر من أمته » (٤) ، فالشفاعة لأهل الكبائر حق يؤمن بها أهل السنة والجماعة كما أمن بها الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين .



(١) التوحيد / لابن خزيمة (٢ / ٦٥٩) .

(٢) مجموع الفتاوى (١ / ١٠٨) .

(٣) عقيدة السلف أصحاب الحديث / للصابوني (ص ٧٦) .

(٤) مقالات الإسلاميين / للأشعري (٢ / ١٦٦) .

الفصل الثاني

الأشاعرة وموقفهم من الشفاعة

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : التعريف بالأشاعرة ، وفيه مطلبان ،

- المطلب الأول : من هم الأشاعرة .
- المطلب الثاني : المراحل الاعتقادية (للشعري)
 - الفرع الأول : المرحلة الاعتزالية .
 - الفرع الثاني : المرحلة الكلابية .
 - الفرع الثالث : المرحلة السنية .

المبحث الثاني ، مصادر الأشاعرة في التلقي والاستدلال

المبحث الثالث ، موقف الأشاعرة من شفاعة الرسول ﷺ لأمته ، وفيه مطلبان ،

- المطلب الأول : موقفهم من الشفاعة العظمى .
- المطلب الثاني : موقفهم من الشفاعة لاهل الكبائر .

المبحث الأول

التعريف بالاشاعرة

المطلب الأول

مَن هم الأشاعرة؟

الأشاعرة : جماعة منتسبون إلى أبي الحسن الأشعري - رحمه الله تعالى - في الاعتقاد^(١) .

وقد اتخذ الأشاعرة البراهين والدلائل العقلية والكلامية وسيلة في محاجة خصومها من المعتزلة والفلاسفة وغيرهم ، لإثبات حقائق الدين والعقيدة على طريقة ابن كلاب^(٢) .^(٣)

وكان متأخروهم في الجملة يؤمنون ويثبتون صفات المعاني السبع ويمنعون قيام الصفات الاختيارية بالله تعالى . فالأشاعرة فرقة كلامية إسلامية تنسب إلى أبي الحسن الأشعري في مرحلته الثانية التي خرج فيها على المعتزلة ودعا فيها إلى التمسك بالكتاب والسنة على طريقة ابن كلاب وهي تثبت بالعقل الصفات العقلية السبع فقط لله تعالى ، وهي (الحياة والعلم والقدرة والإرادة والسمع والبصر

(١) انظر : الملل والنحل ، للشهرستاني (١ / ٨١) .

(٢) هو أبو محمد عبد الله بن سعيد بن كلاب القطان البصري، أحد أئمة المتكلمين وإليه تنسب الكلاية ، قال عنه الإمام الذهبي : رأس المتكلمين في زمانه بالبصرة ، وصاحب التصانيف في الرد على المعتزلة ، وهو أول من قال بأن القرآن معنى قائماً بالذات بلا قدرة ولا مشيئة ، وله كتاب : (الصفات ، وخلق الافعال ، الرد على المعتزلة) ، توفي سنة ٢٤٥ هـ . يقال انه قيل له ابن كلاب ، لانه كان يخطف الذي يناظره . انظر : سير اعلام النبلاء / للذهبي (١١ / ١٧٤ - ١٧٦) ، لسان الميزان / لابن حجر (٣ / ٣٦٠) برقم / ٤٥٩٢ ، دار الفكر - بيروت - لبنان - ط بدون ، طبقات الشافعية / للسبكي (٢ / ٢٩٩ - ٣٠٠) ، الاعلام للزركلي (٤ / ٩٠) .

(٣) الموسوعة الميسرة في الاديان والمذاهب المعاصرة (١ / ٨٧) .

والكلام) واختلفوا في صفة البقاء ، أما الصفات الاختيارية والمتعلقة بالمشيئة من الرضا الغضب و الفرح والمجيء والنزول فقد نفوها ، بينما ياولون الصفات الخبرية لله تعالى أو يفرضون معناها .

وهم في القدر مجبرة متوسطة ^(١) كما يقول الإيجي ^(٢) - رحمه الله - .

وفي مسائل الإيمان لهم شبه بالمرجئة في تعريفهم للإيمان، وفي مواقفهم من الصحابة وفي الأمور السمعية الأخروية لا يخالفون أهل السنة والجماعة. ولما كان الأشاعرة ينتسبون إلى الإمام أبي الحسن الأشعري ويلقبون أنفسهم بأهل السنة والجماعة فنقول، في العموم عقيدة الأشاعرة تنسب إلى عقيدة أهل السنة والجماعة بالمعنى العام في مقابل أهل البدع من الخوارج والشيعة والمعتزلة ، والفلاسفة وغيرهم من فرق الباطنية، فحسناتهم على نوعين كما صرح شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - « إما موافقة أهل السنة والحديث، وإما الرد على من خالف السنة والحديث ببيان تناقض حججهم » ^(٣)، ويقول أيضاً: « منهم من يعظمهم لما لهم من المحاسن والفضائل ومنهم من يذمهم لما وقع في كلامهم من البدع والباطل، وخيار الأمور أوسطها » ^(٤) .

وقال - رحمه الله - : « فإن لهم حسنات وفضائل وسعياً مشكوراً وخطأهم بعد

(١) وصف الإمام الإيجي الأشاعرة بالتوسط في الجبر، لأنهم أثبتوا للعبد قدرة تقارن العمل وإن لم تؤثر فيه ، بخلاف المجبرة الغلاة وهم الجهمية الذين لا يشبتون قدرة أصلاً . والتحقيق أنهما متفقان إذ لا معنى لإثبات قدرة غير مؤثرة ، ونص كلامه : « والجبرية ، متوسطة : ثبت للعبد كسباً كالأشعرية ، وخالصة لا تشبه كالجهمية » . انظر : المواقف في علم الكلام / للقاضي : عبد الرحمن الإيجي (ص ٤٢٨) . عالم الكتب - بيروت - لبنان - ط بدون .

(٢) هو عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار عَضُدُ الدِّينِ الإيجي الشافعي ، عالم بالاصول العربية ، من أهل إيج بفارس ، ولي القضاء فترة ، وجرت له محنة فمات مسجوناً ، له مصنفات ، منها : (المواقف في علم الكلام ، شرح مختصر ابن الحاجب) وغيرها ، ولد سنة ٧٠٨ هـ ، وتوفي سنة ٧٥٦ هـ . انظر : طبقات الشافعية / للسبكي (١٠ / ٤٦ ، ٤٧) ، الدرر الكامنة / لابن حجر (٢ / ٣٢٢ ، ٣٢٣) ، الاعلام / للزركلي (٣ / ٢٩٥) ، شذرات الذهب / لابن العماد (ج ٦ / ١٧٤ ، ١٧٥) انجلد الثالث .

(٣) مجموع الفتاوى (٤ / ١٢)

(٤) درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية (٢ / ١٠٢) .

الإجتهد مغفور» (١) .

وقال - رحمه الله -: « فإن الواحد من هؤلاء له مساع مشكورة في نصر ما نصره من الإسلام ، والرد على طوائف من المخالفين لما جاء به الرسول ﷺ ، فحمدهم والثناء عليهم بما لهم من السعي الداخل في طاعة الله ورسوله ، وإظهار العلم الصحيح ... وما من أحد من هؤلاء ومن هو أفضل منهم إلا وله غلط في مواضع » (٢) .

فقد أنصف شيخ الإسلام ابن تيمية أعلام الأشاعرة، على الرغم من مناقشته الشديدة لهم، إلا أنه ذكر ما عندهم من إيجابية وما لهم من جهودٍ عظيمة في خدمة الإسلام والدفاع عنه، فلهؤلاء الأعلام - على أخطائهم - جهودٌ لا تنكر في الجهاد في سبيل الله، والدفاع عن العقيدة، والرد على أعدائها من الملاحدة والمتفلسفة والرافضة وغيرهم ، وهي جهود تكون في موازينهم يوم القيامة ولا يحرمون أجرها عند الله تعالى (٣) .

ولكن توضيحاً لهذا الأمر - أي انتساب الأشاعرة إلى أبي الحسن الأشعري - لا بد أن نقدم بياناً لمعتقد الإمام أبي الحسن الأشعري حتى نكون على علم ومعرفة بصحة النسبة إلى أهل السنة والجماعة من عدمها فقد مر الإمام الأشعري بمراحل اعتقادية نذكرها في المطلب الآتي :

-
- (١) كتاب النبوات / لابن تيمية (ص ٢٢٠) - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ط بدون (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م) ، وانظر : در تعارض العقل والنقل / لابن تيمية (٢/ ١٠٢) .
- (٢) درء تعارض العقل والنقل / لابن تيمية (٨/ ٢٧٥) .
- (٣) انظر : موقف ابن تيمية من الأشاعرة / لعبد الرحمن بن صالح المحمود (٢/ ٧١٠) مكتبة الرشد - الرياض السعودية - ط الثانية (١٤١٦هـ - ١٩٩٥م) .

المطلب الثاني

المراحل الاعتقادية (للأشعري)

الفرع الأول : المرحلة الاعتزالية :

وهذه المرحلة كان سببها ملازمته لشيخه أبي علي الجبائي^(١) ، زوج أمه واستمر على الاعتزال إلى سن الأربعين ، ثم فارقه لما لم يجد إجابات كافية في مسألة الصلاح والأصلح على الله تعالى ، وقيل إنه رأى النبي ﷺ مناماً وأمره أن يروي العقائد المروية عنه لأنها الحق ، ولهذا اعتمد الأدلة النقلية في تقرير العقائد^(٢) .

الفرع الثاني : المرحلة الكلابية :

عاش أبو الحسن الأشعري في آخر المرحلة الإعتزالية حيرة كبيرة ، وقد اختفى مدة عن الناس خالياً بنفسه ليعرف الحق ، ومال إلى طريقة ابن كلاب . وابن كلاب جاء في زمان كان الناس فيه صنفين : فاهل السنة والجماعة يشبتون الصفات كلها الذاتية والفعلية ، والجهمية ينكرونها ، فجاء ابن كلاب وأثبت الصفات الذاتية ونفى ما يتعلق منها بالمشيئة فلذلك قرر الأشعري هذه العقيدة .

(١) هو محمد بن عبد الروهاب بن سلام الجبائي، أبو علي، ينسب إلى جبى من نواحي البصرة ، ولد سنة ٢٣٥هـ، كان من أئمة المعتزلة المشهورين ، ورئيس علماء طائفة أهل الكلام في عصره ، وإليه تنسب الطائفة الجبائية ، وأخذ العلم عنه ابنه أبو هاشم عبد السلام بن محمد ، والأشعري ثم رجع الأشعري عن مذهبه وله معه مناظرات، له مقالات وآراء إنفرد بها ، مما أدى إلى الكلام الشديد عليه من السلف ، له مؤلفات كثيرة ، منها : (كتاب الأصول ، التفسير الكبير) وغيرها، توفي سنة ٣٠٣هـ . انظر : وفيات الأعيان / لابن خلكان (٤ / ٢٦٧ - ٢٦٩) برقم ٦٠٧ ، سير أعلام النبلاء / للذهبي (١٤ / ١٨٣ ، ١٨٤) ، مقالات الإسلاميين / للأشعري (١ / ٢٣٧) ، الفهرست / لابن النديم (تكملة الفهرست ص ٦) دار المعرفة - بيروت - لبنان - ط بدون (١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م) ، شذرات الذهب / لابن العماد (٢ج / ٢٤١) المجلد الأول ، الأعلام / للزركلي (٦ / ٢٥٦) .

(٢) انظر: تبیین کذب المفتری فیما نسب إلى أبي الحسن الأشعري / لابن عساكر (ص ٤٠ ، ٤١) ، وطبقات الشافعية الكبرى / للسبكي - تحقيق عبد الفتاح الحلوة ، ومحمود الطناحي - (٢ / ٢٤٦) .

وقد يمثل هذه المرحلة كتابه (اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع) (١) .
والاشعرية تعد هذه المرحلة آخر مراحل أبي الحسن الأشعري وهذا خطأ .

الفرع الثالث : المرحلة السنية :

هذه المرحلة يمثلها كتاب الإبانة الذي بين في مقدمته الإمام الأشعري أنه ينتسب إلى الإمام أحمد بن حنبل في الاعتقاد . ويمثلها كذلك رسالته إلى أهل الثغر (٢) ، ومقالات الإسلاميين وجميع ما ذكر من المراحل الثلاث ذكره الحافظ ابن كثير في طبقات الفقهاء الشافعيين بقوله : « والحالة الثالثة إثبات ذلك كله من غير تكييف ولا تشبيه جرياً على منوال السلف وهي طريقته في الإبانة التي صنفها آخراً » (٣) .

وقد اختلف الناس في كتاب الإبانة ، فمنهم من أنكر نسبته إلى أبي الحسن الأشعري ، ومنهم من أثبتته ولكن يقول إنه صنفه قبل كتاب اللمع الذي يجمع حسب زعمهم - بين العقل والنقل في موازنة دقيقة ومطلوبة لتحقيق الوسطية بين طرفين كلاهما مجانب للحق والصواب .

وأما من أنكر نسبة الكتاب فالرد عليه : إن الحافظ ابن عساكر (٤) قد ذكر هذا

(١) انظر : وفيات الأعيان / لابن خلكان - تحقيق وتعليق / محمد محي الدين عبد الحميد - مكتبة النهضة المصرية - القاهرة - مصر - ط بدون (١٩٤٩م) والخط للمقريزي (٣ / ٣٠٨) دار التحرير - القاهرة - مصر - ط بدون (١٢٧٠هـ) .

(٢) لقد وقع الإمام أبو الحسن الأشعري في خطأ في الإجماع التاسع في رسالته إلى أهل الثغر وهو : « تأويله لصفتي الغضب والرضاء فما ذكره مخالف لما عليه سلف هذه الأمة ، ولم يجمعوا مطلقاً على ما ذكره ، لأنهم آمنوا بجميع الصفات ، وفوضوا علم الكيفية إلى الله تعالى . انظر رسالة إلى أهل الثغر (ص ٢٣١) .

(٣) طبقات الفقهاء الشافعيين / لابن كثير - تحقيق د / أحمد عمر هاشم ، وآخر (١ / ٢١٠) مكتبة الثقافة الدينية - القاهرة - مصر - ط الأولى (١٤١٣هـ - ١٩٩٣م) .

(٤) هو أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله المعروف بابن عساكر الدمشقي الشافعي ، المحدث ، الحافظ ، الفقيه ، المؤرخ ، ولد سنة ٤٩٩هـ في دمشق ، من مصنفاته : (تاريخ دمشق وأخبارها ، تبين كذب المفتري على أبي الحسن الأشعري) وغيرها ، توفي سنة ٥٧١هـ . انظر : وفيات الأعيان / لابن خلكان (٣ / ٣٠٩-٣١١) برقم ٤٤١ ، سير الاعلام / للذهبي (٢٠ / ٥٥٤) وما بعدها ، الاعلام / للزركلي (٤ / ٢٧٣) .

الكتاب - الإبانة - في كتابه : تبين كذب المفتري وجزم بصحة نسبته إلى أبي الحسن الأشعري^(١) ، وغيره من ألف في الدفاع عن أبي الحسن الأشعري وذكره نسبة كتاب الإبانة إليه^(٢) .

وأما من قال بنسخ كتاب اللمع للإبانة فقله خطأ - وبيان ذلك - (٣) :

أولاً : إن أبا الحسن نفسه ذكر في كتابه (العمدة) في الرؤية الذي ألفه سنة عشرين وثلاثمائة تصانيفه التي صنفها إلى ذلك الوقت فذكر منها كتاب (اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع) (وكتاب اللمع الكبير) (واللمع الصغير) ولم يذكر كتاب (الإبانة) مما يدل على تأخر تأليفه^(٤) .

ثانياً : إن الرواية التي ذكرها ابن عساكر عن مرحلة تحول أبي الحسن الأشعري عن الاعتزال تفيد أن أول كتاب ألفه بعد التحول هو كتاب (اللمع) يقول : « الأشعري شيخنا وإمامنا ومن عليه معولنا ، قام على مذهب المعتزلة أربعين سنة ، وكان لهم إماماً ، ثم غاب عن الناس في بيته خمسة عشر يوماً فبعد ذلك خرج إلى الجامع فصعد المنبر وقال : معاشر الناس إنني إنما تغيبت عنكم في هذه المدة لاني نظرت فتكافات عندي الأدلة ولم يترجح عندي حق على باطل ولا باطل على حق ، فاستهديت الله تبارك وتعالى فهداني إلى اعتقاد ما أودعته في كتبي هذه ، وانخلعت من جميع ما كنت اعتقده كما انخلعت من ثوبي هذا ، وانخلع من ثوب كان عليه ورمى به ودفع الكتب إلى الناس فمنها كتاب اللمع ... »^(٥) .

ولم يذكر كتاب الإبانة ، وهذه الرواية ترجح أن اللمع هو كتاب التحول من

(١) انظر : تبين كذب المفتري / لابن عساكر (ص ٢٨) .

(٢) ألف القاضي ابن القاسم عبد الملك بن درباس الشافعي ، رسالة في الذب عن أبي الحسن الأشعري وذكر فيها كتاب الإبانة .

(٣) انظر : منهج أهل السنة والجماعة ومنهج الأشاعرة في توحيد الله / لخالد عبد اللطيف محمد نور (١) / ٣٢ ، ٣٣) - مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة المنورة - السعودية - ط الأولى (١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م) .

(٤) انظر : تبين كذب المفتري / لابن عساكر (ص ١٢٨ - ١٣٠) .

(٥) المصدر السابق (ص ٣٩) .

الاعتزال إلى منهج ابن كلاب ، والإبانة كتاب العقيدة الأخيرة التي استقر عليها .
قال الحافظ الذهبي - رحمه الله - : رأيت لأبي الحسن أربعة تواليف في
 الأصول يذكر فيها قواعد مذهب السلف في الصفات ، وقال فيها : **تَمَرٌ** كما جاءت ،
 ثم قال : وبذلك أقول ، وبه أدين ولا تُؤوَلُ (١) .

ثالثاً : إن أبا الحسن نفسه ذكر باباً في كتابه مقالات الإسلاميين بعنوان : هذه
 حكاية جملة قول أصحاب الحديث وأهل السنة ، فأورد فيه عقيدة السلف كما هي
 في الإبانة ثم عقب في النهاية بقوله : فهذه جملة ما يأمرون به ويستعملونه ويرونه ،
 وبكل ما ذكرنا من قولهم نقول وإليه نذهب وما توفيقنا إلا بالله .

ثم ذكر عقيدة ابن كلاب في الباب الذي يلي هذا الباب فقال - رحمه الله - : فاما
 أصحاب عبد الله بن سعيد القطان فإنهم يقولون بأكثر ما ذكرناه عن أهل السنة .

ثم لم يعقب بعد ذلك بانتسابه إلى عقيدته ، بل إنه نفى وجود اتفاق تام بينه
 وبين ابن كلاب حيث قال عنه وعن جماعته : **فإنهم يقولون بأكثر ما ذكرناه عن
 أهل السنة** ، فعدم انتسابه إلى الكلابية وإثباته وجود فرق بين الكلابية وأهل السنة ،
 وتصريحه بانتسابه إلى أهل السنة ، دليل على أنه استقر أخيراً على منهج أهل السنة
 والجماعة .

رابعاً : إن أبا الحسن الأشعري أنكر في كتابه الإبانة تفسير الاستواء بالاستيلاء ،
 وقرر أنه مذهب المعتزلة والجهمية والحرورية ، كذلك أثبت لله سبحانه الوجه والعين
 والبصر واليدين على قول أهل السنة ، رافضاً التأويل باعتباره سبيل الفرق الزائفة
 عن الحق وباعتبار أن نتائج منهج التأويل باطلة ومخالفة لعقيدة السلف ، بل إنه قدم
 الأدلة النقلية والعقلية على فساد هذه التأويلات ، فلا يعقل إذاً رجوعه إلى عقيدة
 التأويل ولا يعلن رجوعه عن عقيدته في الإبانة إلى عقيدة اللمع التي يُظن بأنها تمثل
 الأشعرية الكلابية ، وهذا الظن سببه أنه اقتصر في اللمع على ذكر الصفات التي لا

(١) سير أعلام النبلاء / للذهبي (١٥ / ٨٦) .

يثبت غيرها الأشعرية^(١) .

فبهذا يتضح أن المذهب المنسوب إلى الأشعري اليوم والذي عليه الأشاعرة لا يمثل إلا المرحلة الثانية التي عاش فيها سالكاً طريقة ابن كلاب المركبة من كلام السلف وأصول الجهمية^(٢) .

ذلك لأن متأخري الأشعرية حسبوا المرحلة الثانية آخر مراحل أبي الحسن الأشعري، ومن هنا يطلق على الأشعرية بأنهم كلابية .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - : «ابن كلاب إمام الأشعرية»^(٣) .

وكبار الأشاعرة اعترفوا بأن ابن كلاب من شيوخهم ومؤسس أصولهم^(٤) .

فإظهار عقيدة السلف كان في كتبه المتأخرة مثل : (الإبانة ، ورسالته إلى أهل الشفر ، ومقالات الإسلاميين ، والموجز الكبير)^(٥) . وبهذا يعلم أن انتساب الأشعرية إلى أبي الحسن الأشعري نسبة غير صحيحة لأنها نسبة إلى مرحلته الثانية التي رجع عنها .

وقد نقل عنه في كتبه إثباته لعقيدة السلف دون مخالفة فقد قال - رحمه الله - وهو يبين إجماع أهل السنة في صفات الله تعالى : «وأجمعوا على وصف الله تعالى بجميع ما وصف به نفسه ووصفه به نبيه من غير اعتراض ولا تكييف له ، وأن الإيمان به واجب ، وترك التكييف له لازم»^(٦) .

(١) انظر : كتاب القضاء والقدر في الإسلام / لفاروق أحمد الدسوقي (٢ / ٣١٧ ، ٣١٨) المكتب

الإسلامي - بيروت - لبنان - ط الثانية (١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م) .

(٢) مجموع الفتاوى / لابن تيمية (١٦ / ٤٧١) بتصرف .

(٣) المصدر السابق (١٢ / ٢٠٢) .

(٤) انظر : دره تعارض العقل والنقل / لابن تيمية (٦ / ١٢١) .

(٥) انظر : مجموع الفتاوى (١٢ / ٢٠٣) .

(٦) رسالة إلى أهل الشفر / للأشعري (ص ٢٣٦) .

المبحث الثاني

مصادر الأشاعرة في التلقي والإستدلال

إن أسلوب القرآن والسنة هو الأسلوب اليقيني للوصول إلى حقيقة توحيد الله وصفاته وغير ذلك من أمور العقيدة ، وما يعتقد أهل السنة والجماعة أن أول واجب على المكلفين هو عبادة الله - عز وجل - وحده لا شريك له ، بدليل الكتاب والسنة والإجماع ، وأن معرفة الله تعالى أمر فطري مركوز في النفوس وأن العقل لا يستقل بذاته حتى يكون من مصادر التلقي والاستدلال وإنما يعتمد على النقل الصحيح الصريح ، بينما نص الحافظ ابن حجر - رحمه الله - أن القول بأن النظر والاستدلال أول الواجب على المكلف هو ما تبقى من مخلفات المعتزلة في مذهب الأشاعرة (١) .

ف نجد أن مصادر الأشاعرة في التلقي والإستدلال خالطها شيء من علم الكلام ، أو نقول الاعتماد الأكثر على علم الكلام الذي شغف الكثير منهم به وكان في عصر المأمون (٢) الأثر الأكبر ، وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - « أن المأمون عرب كتب أهل الضلال من الفلاسفة والصابئة وغيرهم » (٣) ، وقد كان المأمون يعطي العطايا والهبات إلى من يقوم بترجمة كتاب من كتب الفلاسفة ، وكان يُجلُّ

(١) انظر : فتح الباري (١ / ٨٩) ، (١٣ / ٣٦١) .

(٢) هو الخليفة أبو العباس عبد الله بن هارون الرشيد بن محمد المهدي ابن أبي جعفر المنصور العباسي ، ولد سنة ١٧٠هـ ، قرأ العلم والأدب والأخبار والعقليات وعلوم الأوائل ، دعا إلى القول بخلق القرآن مات سنة ٢١٨هـ ، وله ٤٨ سنة بالبذندون (قرية من قرى الثغر بينها وبين طرسوس مسيرة يوم) . انظر : تاريخ بغداد / للخطيب البغدادي (١٠ / ١٨٣ وما بعدها) برقم / ٥٣٣٠ ، سير اعلام النبلاء / للذهبي (١٠ / ٢٧٢-٢٨٩) ، تاريخ الخلفاء / للسيوطي (ص ٢٤٩ وما بعدها) ، الاعلام / للزركلي (٤ / ١٤٢) .

(٣) انظر : كتاب نقض المنطق / لابن تيمية - تصحيح / محمد حامد الفقي (ص ١٩) - مكتبة السنة المحمدية - القاهرة - مصر - ط بدون ، بيان تلبيس الجهمية / لابن تيمية - تصحيح وتعليق / محمد بن عبد الرحمن قاسم (١ / ٣٢٣)

أهل الكلام^(١) .

« فمنهج أهل الكلام^(٢) يخالف منهج الكتاب والسنة في طريقة عرض مسائل العقيدة ، إذ أن المتكلمين عرضوا مسائلهم بمنهج كلامي وفي قالب فلسفي جدلي ، يحورطه التعقيد والجفاف والتخليط ، مما جعل ما يسمى بعلم الكلام غريباً غربة كاملة على الإسلام وطبيعته ، وحقيقة منهجه وأسلوبه ، الأمر الذي صرف كثيراً من الناس عن إدراك حقيقة العقيدة الصافية السهلة الواضحة ، التي تعمق فيهم روح الإيمان ، وحقيقة الاتصال بالله تعالى وتوحيده ، وصرف كثيراً من الناس إلى الخوض في مسائل ما أنزل الله بها من سلطان ، ولم يكلفوا بمعرفتها ، فضلاً عن اعتقادها^(٣) .

ولقد ترك السلف علم الكلام وحذروا منه خوفاً من الفتنة في الاعتقاد ، وذلك لإيمانهم بأن الكتاب والسنة كافيان ووافيان بما يحتاجه الناس من العقائد الصحيحة ، ودفع الشكوك والشبهات عنهم كما قال تعالى : ﴿ أَوْ لَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرًا لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴾ [الأنكabut: ٥١] ^(٤) .

فمصادر الأشاعرة في التلقي والاستدلال هي :

المصدر الأول ، الكتاب العزيز .

المصدر الثاني ، السنة النبوية المطهرة .

ولكن يأخذونهما مصدرين للتلقي على مقتضى قواعد علم الكلام ولذلك

(١) انظر : سير أعلام النبلاء (١٠ / ٢٧٢ ، ٢٧٣) .

(٢) أهل الكلام : لا يقتصر هذا اللقب على الأشاعرة فقط بل يشمل المعتزلة ، والجهمية وغيرهم ، ولكن الأقرب إلى السنة هم الأشاعرة كما بيّنا في بحثنا هذا . فمن أهل الكلام من اتخذ منهجاً ومنطقاً له وخالف الكتاب والسنة عن علم وبصيرة ، ومنهم من سلك علم الكلام مع بقاء تعظيمه لنصوص الشرع ونصرتة للحق كأكثر أئمة الأشاعرة - رحمهم الله - فالفرق واضح .

(٣) خصائص التصور الإسلامي ومقوماته / لسيد قطب (ص ١١-١٦) - دار الشرق - بيروت - لبنان - ط / العاشرة (١٤٠٨ هـ) ، والمعتزلة بين القديم والحديث / محمد العبد - وطارق عبد الحليم (ص ١٧-٢١) - دار الأرقم - برمنجهام - بريطانيا - ط الأولى (١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م) .

(٤) انظر : صون المنطق والكلام عن فن المنطق والكلام / لجلال الدين السيوطي (ص ٣٠ ، ٣١) - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ط بدون .

فإنهم يقدمون مصدر العقل على النقل عند التعارض ، ويجعلونه حاكماً على الكتاب والسنة ويردون على ما خالفه من المعاني^(١) .

ومن ذلك ما ذكره بعضهم بأن ما يتوقف عليه النقل مثل وجود الله وإثبات النبوة فإنه لا يصلح إثباته بدليل النقل، ولذلك فإنه لا يثبت إلا بالدليل العقلي^(٢) .

ف نجد أن الأشاعرة ، والماتريدية يسقطون حجبة صحيح المنقول في كثير من مسائل الاعتقاد ، ويقدمون عليه معقولاتهم وشبهاتهم العقلية ، فالتواتر عندهم ظني الدلالة ، لا يحتاجون به مالم يوافق العقل حسب زعمهم . وأما أخبار الآحاد فهي عندهم ظنية الثبوت والدلالة ، ولا يستدلون بها في المسائل العلمية الاعتقادية ولو كانت صحيحة الإسناد .

وفي ذلك يقول أبو منصور البغدادي - رحمه الله - : « وأخبار الآحاد متى صح إسنادها وكانت متونها غير مستحيلة في العقل كانت موجبة للعمل بها دون العلم ... »^(٣) .

ويشترط أبو المعالي الجويني - رحمه الله - « للاحتجاج بصحيح المنقول أن يكون قطعياً ، موافقاً للحجج العقلية ، فمتى توفر هذا الشرطان جاز الاحتجاج به وتكون حججته تابعة لحجبة معقولاتهم التي وضحوها بأنها قطعيات »^(٤) .

كما يشترط أبو حامد الغزالي - رحمه الله - للاحتجاج بأحاديث الصفات « أن

(١) انظر : منهج الأشاعرة في العقيدة / للدكتور : سفر الحوالي (ص ١٨) - مركز الصديق العلمي - صنعاء - اليمن - ط الثانية (١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م) ، وانظر : موقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة / سليمان الغصن (١ / ٩١) - دار العاصمة للنشر والتوزيع - الرياض - السعودية - ط الأولى (١٤١٦هـ - ١٩٩٦م) ، ونقض المنطق / لابن تيمية (ص ٤٩) ، ودره تعارض العقل والنقل (١ / ٦) .

(٢) المواقف في علم الكلام / للإيجي (ص ٣٩) .

(٣) أصول الدين الإسلامي للبغدادي (ص ١٢) - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان ط الأولى (١٤٠٦هـ) .

(٤) الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد / للجويني (ص ٣٠١ ، ٣٠٢) بتصريف .

ةكون قطعية ، وأذ ؤكون مما ؤبوزها العقل ، فإن فقد هذان الشرطان أو أحدهما فمصيرها إلى التأويل لتوافق حجج العقول « (١) .

فبهذا نجد أن مقصود المتكلمين من الأشاعرة وغيرهم أنهم يعتبرون الحجة في معقولاتهم التي سموها قطعيات وأن حجبية صحيح المنقول في معظم مسائل الاعتقاد ظنية، إلا أن الأشاعرة والماتريدية (٢) يحتجون بصحيح المنقول في أمور الآخرة التي سموها سمعيات ، وفي إثبات صفات المعاني ، وإن كان الأصل عندهم في صفات المعاني العقل .

فالأشاعرة يقسمون أصول العقيدة بحسب مصدر التلقي إلى ثلاثة أقسام (٣) :

القسم الأول : مصدره العقل وحده :

وهو معظم الأبواب ومنه باب الصفات ولهذا يسمون الصفات التي تثبت بالعقل (عقلية) وهذا القسم يحكم العقل بوجوبه دون توقف على الوحي عندهم . أما ما عدا ذلك من صفات خبرية دل عليها الكتاب والسنة فإنهم يؤولونها .

القسم الثاني : مصدره العقل والنقل معاً :

كإثبات الرؤية لله - عز وجل - في الآخرة على خلاف بينهم فيها . وهذا القسم هو ما يحكم العقل بجوازه استقلالاً أو بمعاوضة الوحي .

(١) الإقتصاد في الاعتقاد / للفرالي (ص ١٣٢ ، ١٣٣) - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ط الأولى (١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م) .

(٢) الماتريدية نسبة إلى أبي منصور الماتريدي ، وهم فرقة مصدرهم في تلقي الإلهيات والنبوات العقل ، ولم يثبتوا إلا ثمان صفات ، رأوا أن العقل دل عليها دون غيرها وقد نفوا جميع الصفات الخبرية والاختيارية ، ويرون أن الإيمان هو التصديق وبعضهم يضم إليه الإقرار باللسان ، ونفوا زيادة الإيمان ونقصانه وحرموا الاستثناء فيه ، ويرون أن المعاصي لا أثر لها على أصل الإيمان . انظر : التبصير في الدين / الأسفرائيني (ص ٩٧-١١٩) ، البرهان في معرفة عقائد أهل الأديان / السكسكي (٣٤-٤٩) ، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين / الرازي (ص ٩٣-٩٥) ، الماتريدية دراسة وتقويماً ، أحمد بن عوض الله بن داخل اللهبي الحربي (٤٤ ، ٤٤٧ ، ٤٥٣ ، ٤٥٤) دار العاصمة - الرياض - السعودية - ط الأولى - (١٤١٣ هـ) .

(٣) منهج الأشاعرة في العقيدة / د. سفر الحوالي (ص ٣٢) ، والموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة (١ / ٩١) .

القسم الثالث : مصدره النقل وحده :

وهو السميعات ذات المغيبات من أمور الآخرة كعذاب القبر ، والصراط ، والميزان والشفاعة وغيرها وهو عندهم ما لا يحكم العقل باستحالته لكن لو لم يرد به الوحي لم يستطع العقل إدراكه منفرداً ، فالحاصل أنهم في صفات الله جعلوا العقل حاكماً ، وفي إثبات الآخرة جعلوا العقل عاطلاً ، وفي الرؤية جعلوه مساوياً .

أما مذهب أهل السنة والجماعة فلا منافاة بين العقل الصريح والنقل الصحيح أصلاً، ولا تقديم للعقل في جانب وإهماله في جانب آخر وإنما يبدأ بتقديم النقل على العقل، وقد سار على هذا المنهج كل من تمسك بهدي الكتاب والسنة واقتفى آثار الصحابة، فلا يوجد في كلام أحد من السلف أنه عارض الوحي بعقل وراي وقياس، ولا بدوق ووجد ومكاشفه، ولا قال قط: قد تعارض في هذا العقل والنقل (١) .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - : « فكان من الأصول المتفق عليها بين الصحابة والتابعين لهم بإحسان أنه لا يقبل من أحد قط أن يعارض القرآن ، لا براهيه ولا ذوقه ولا معقوله ، ولا قياسه ولا وجده ، فإنهم ثبت عنهم بالبراهين القطعيات والآيات البينات أن الرسول جاء بالهدى ودين الحق ، وأن القرآن يهدي للتي هي أقوم » (٢) .

وقال - رحمه الله تعالى - : « جعلُ القرآن إماماً يؤتم به في أصول الدين وفروعه هو دين الإسلام ، وهو طريق الصحابة ، والتابعين لهم بإحسان وأئمة المسلمين ، فلم يكن هؤلاء يقبلون من أحد قط أن يعارض القرآن بمعقول أو رأي يقدمه على القرآن .. ولهذا كان الأئمة الأربعة وغيرهم يرجعون في التوحيد والصفات إلى القرآن والرسول ﷺ لا إلى رأي أحد ، ولا معقوله ولا قياسه » (٣) .

فالمعتقد الحق في مصادر التلقي والاستدلال هو اتباع السلف أهل السنة والجماعة

(١) انظر : مجموع الفتاوى / لابن تيمية (١٣ / ٢٩) بتصرف .

(٢) المصدر السابق (١٣ / ٢٨) .

(٣) المصدر السابق (١٦ / ٤٧١ ، ٤٧٢) .

وهو الاستدلال بكتاب الله - عز وجل - وسنة رسول الله ، أو ما أثر عن السلف لأنه الموافق للعقل الصريح ، وما سوى ذلك فإن الكلام فيه غير محمود بل فيه مضرة عظيمة يؤدي بصاحبه إلى الحيرة وفساد الاعتقاد .

قال الإمام أحمد بن حنبل - رحمه الله - : «... لست بصاحب كلام ، ولا أرى الكلام في شيء من هذا ، إلا في كتاب الله - عز وجل - أو حديث عن النبي ﷺ ، أو عن أصحابه ، أو عن التابعين ، فإما غير ذلك فإن الكلام فيه غير محمود...» (١) .

فالعقل المبني على النظر والتعمق والتدقيق والتخوص والمقاييس العقلية الفاسدة التي يكثر الخطأ واللفظ بسببها ويطول النزاع والمناقضة والمعارضة بها (٢) يعتبر عقلاً فاسداً لا يمكن أن يوافق النقل بحال من الأحوال .

وخلاصة القول فيما سبق كيف تطور المذهب الأشعري بدءاً من الأشعري وإلى عصر شيخ الإسلام ابن تيمية ، ومنه يتبين كيف دخل هذا المذهب على يد أعلامه في مناهات كلامية وفلسفية وصوفية ، ففقر من الاعتزال ، وخلط علومه بمقدمات الفلاسفة المنطقية وغيرها ، وقرن ذلك بتصوف منحرف .

أما ما استقر عليه مذهب الأشاعرة ، فلا يمكن تحديد ذلك بدقة ، لاختلاف الأقوال وتعارضها وقد ثبت بعضهم ما نفاه الآخرون ، ومع ذلك فيمكن أن يقال : إن الأرضية التي استقر عليها هذا المذهب هو مأسطره الإمام الإيجي في كتابه (المواقف) مع ملاحظة أنه يعرض أحياناً في بعض المسائل لعدة أقوال داخل المذهب الأشعري ، ومع ملاحظة أن الأشاعرة حتى في العصور المتأخرة يعولون على كتب السابقين مثل كتب الأشعري (٣) والباقلاني والجويني والغزالي والرازي وغيرهم (٤) .

(١) السنة - لعبد الله بن الإمام أحمد - تحقيق د : محمد بن سعيد القحطاني (١/١٣٩ / رقم / ١٠٨) رمادي ، والمؤتمن للنشر والتوزيع - الرياض - السعودية - ط الثانية (١٤١٤ - ١٩٩٤ م) .

(٢) القائد إلى تصحيح العقائد / للمعلمي (ص ٢٠٢) .

(٣) وهذا معلوم أنها الكتب المؤلفة في المرحلة الاعتزالية والمرحلة الكلامية أما المرحلة الثالثة ، وهي المرحلة السنية كما بينا سابقاً .

(٤) انظر : موقف ابن تيمية من الأشاعرة / د : عبد الرحمن بن صالح الحمود (٢ / ٦٩٤) .

البحث الثالث

موقف الأشاعرة من شفاعة الرسول ﷺ لأمته

وفيه :

المطلب الأول

موقفهم من الشفاعة العظمى

الأشاعرة موافقون لأهل السنة فيما يتعلق بالسمعيات في الإيمان بأحوال البرزخ ، وأمور الآخرة كلعاد والحشر والحوض والصراط والجنة والنار ، وعذاب القبر ، والميزان والشفاعة .

لأنها من الأمور الممكنة التي أخبر بها الرسول ﷺ ، وأيدتها نصوص الكتاب والسنة ، وبذلك جعلوها من النصوص السمعية ، ويعتقدون كذلك في أنه لا يخلد أحد من أهل القبلة في النار ما دام مات موحداً لله - عز وجل - سالماً من الشرك ، فهم كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله : مخالفون للخوارج والشيعة ، ومن ثم كانوا أقرب الطوائف إلى السلف وأهل السنة والحديث (١) .

فهم يؤمنون بالشفاعة العظمى أنها خاصة بالنبي ﷺ وأنها لجميع أهل الموقف مؤمنهم وكافرهم وهي المقام المحمود الذي يبعث الله - عز وجل - نبيه عليه الصلاة والسلام - بها ذلك اليوم قال تعالى : ﴿ وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدُ بِهِ نَافِلَةً لَّكَ عَسَىٰ أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا ﴾ (٧٩) [الإسراء : ٧٩] .

ولقوله ﷺ : « ... أنا سيد الناس يوم القيامة ... » (٢) .

وقد ذكر الإمام الباقلاني ، والجويني ، والبيهقي وغيرهم أنواع الشفاعات في

(١) كتاب النبوات / لابن تيمية (ص ١٩٨) .

(٢) سبق تخريجه ص ١٥٠ .

الشفاعة

كتبهم للمذنبين وغيرهم ممن يرفع الله درجاتهم في الجنة أو يدخلهم الجنة بغير حساب ، ومن أنواع الشفاعات الشفاعة العظمى وهي العامة لأهل الموقف مؤمنهم وكافرهم وهي لفصل القضاء بين الخلائق .



المطلب الثاني

موقفهم من الشفاعة لأهل الكبائر

وافق الأشاعرة أهل السنة والجماعة في إثبات الشفاعة لأهل الكبائر من أمة محمد ﷺ فهم يؤمنون بها ويشبتونها ، وذلك لورود الأدلة القاطعة في ذلك ، منها قوله ﷺ : « شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي » (١) .

قال الإمام ابن حزم - رحمه الله تعالى - : « ... وذهب أهل السنة والأشعرية (٢) والكرامية وبعض الرافضة إلى القول بالشفاعة » (٣) .

وقال الإمام الباقلاني - رحمه الله - : « وما يدل على جواز الغفران لعصاة أهل الملّة ما ورد من الأخبار الثابتة المتظاهرة في إثبات شفاعة الرسول ﷺ في أهل الكبائر » (٤) .

وقال الإمام الجويني - رحمه الله - في أحاديث الشفاعة : « ثم هي مصرحة بالتشفيع في أهل الكبائر ، إذ قال رسول الله ﷺ : « شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي » (٥) .

وقال - رحمه الله تعالى - : « فإن الأخبار الماثورة شاهدة بتعلق الشفاعة بأصحاب الكبائر » (٦) .

وقال عبد القاهر بن طاهر البغدادي - رحمه الله - : « ... ومنها أخبارٌ

(١) سبق تخريج الحديث ص ٢١٩ .

(٢) وهذا يؤكد أن ابن حزم - رحمه الله - لم يكن ينظر يوماً إلى الأشاعرة أنهم من أهل السنة . انظر : موقف ابن حزم من المذهب الأشعري / عبد الرحمن دمشقية (ص ٥١) - دار الصميم للنشر والتوزيع - الرياض - السعودية - ط الأولى (١٤١٨هـ - ١٩٩٧م) .

(٣) الفصل في الملل والأهواء والنحل (٤ / ١١١) .

(٤) تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل - للباقلاني - تحقيق / عماد الدين حيدر (ص ٤١٥ - ٤١٦) .

(٥) الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد / الجويني - تحقيق / أسعد تميم (ص ٣٣٠) .

(٦) المصدر السابق (ص ٣٣١) .

مستفيضة بين أئمة الحديث والفقهاء وهم مجتمعون على صحتها كالأخبار في الشفاعة والحساب » (١) .

وقال الإمام البيهقي - رحمه الله - عند قول الله تعالى : ﴿ وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَىٰ وَهُمْ مِنْ خَشِيَّتِهِ مُشْفِقُونَ ﴾ [الأنبياء : ٢٨] « فيكون المراد بالآية نفي الشفاعة للكفار وإن أحداً من الملائكة المقربين ولا من الأنبياء المرسلين لا يجتريء على أن يشفع لأحد من الكافرين » (٢) .

فهذا يدل على أنه يقول بالشفاعة لأهل الكبائر ، وقد ذكر حديث الرسول ﷺ : « شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي » (٣) وقال رحمه الله : « قال أبو عبد الله : هذا حديث صحيح » (٤) ، وفي هذا دلالة الإثبات للشفاعة لأهل الكبائر .

وقال الإمام الشهرستاني (٥) - رحمه الله - : « وصاحب الكبيرة إذا خرج من الدنيا من غير توبة يكون حكمه إلى الله تعالى ، إما أن يغفر له برحمته وإما أن يشفع فيه النبي ﷺ .

إذ قال (شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي) وإما أن يعذبه بمقدار جرمه ثم يدخله الجنة برحمته ولا يجوز أن يخلد في النار مع الكفار » (٦) .
فقوله فيه دلالة واضحة في إثبات الشفاعة لأهل الكبائر .

(١) الفرق بين الفرق / للبغدادي (ص ٣١٤) .

(٢) البعث والنشور / للإمام البيهقي (ص ٥٥) .

(٣) سبق تخريجه ٢١٩ .

(٤) البعث والنشور (ص ٥٥) .

(٥) هو أبو الفتح محمد بن عبد الكريم بن أحمد الشهرستاني ، كان فقيهاً متكلماً على طريقة الأشاعرة ، ولد سنة ٤٧٩ هـ ، قيل فيه : « لولا تخطيطه في الاعتقاد وبالغته في نصرة مذاهب الفلاسفة والذُّب عنهم لكان هو الإمام . . . » ، من مصنفاته : (نهاية الإقدام على علم الكلام ، الملل والنحل) ، توفي سنة ٥٤٨ هـ . انظر : وفيات الأعيان / لابن خلكان (٤ / ٢٧٣ - ٢٧٥) ، شذرات الذهب / لابن العماد (ج ٤ / ١٤٩) ، المجلد الثاني ، سير أعلام النبلاء / للذهبي (٢٠ / ٢٨٦ - ٢٨٨) ، الأعلام / للزركلي (٦ / ٢١٥) ، لسان الميزان / لابن حجر (٥ / ٢٩٨) برقم ٧٦٩٢ .

(٦) الملل والنحل (١ / ٨٨) .

وقال الإمام الغزالي - رحمه الله - : « اعلم أنه إذا حق دخول النار على طوائف من المؤمنين فإن الله تعالى يفضلهم يقبل فيهم شفاعة الأنبياء والصديقين ، بل شفاعة العلماء والصالحين ، وكل من له عند الله تعالى جاه وحسن معاملة ، فإن له شفاعة في أهله وقربته وأصدقائه ومعارفه... وشواهد الشفاعة في القرآن والاختبار كثيرة» (١).

وقال الإمام الأمدي (٢) - رحمه الله - : « وأما إنكار الشفاعة للمذنبين والمعصاة من المسلمين ، فذلك إنما هو فرع مذهب أهل الضلال في القول بوجود الثواب ولزوم العقاب على الله - تعالى - فإن الثواب من الله - تعالى - ليس إلا بفضلته ، والعقاب ليس إلا بعدله ، وهو المتحكم بما يشاء في خلقه ، ﴿ أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴾ [الاعراف : ٥٤] (٣) .

وقال الإمام الإيجي - رحمه الله - : « أجمع الأمة على أصل الشفاعة ، وهي عندنا لأهل الكبائر من الأمة لقوله عليه الصلاة والسلام : (شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي) ولقول الله تعالى : ﴿ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ﴾ [محمد : ١٩] ، أي ولذنب المؤمنين لدلالة القرينة ، وطلب المغفرة شفاعة » (٤) .

وقد رد بعضهم على المعتزلة والزمهم على قولهم في مرتكب الكبيرة إلزامات ، وهي امتناع الخوف والرجاء من الله تعالى ، وامتناع عفوه تعالى ، وامتناع شفاعة النبي ﷺ يوم القيامة ، فعن امتناع شفاعة النبي ﷺ يقول الحارث

(١) إحياء علوم الدين / للغزالي (٥٥٩/٤) - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ط. بدون .
 (٢) علي بن أبي علي محمد بن سالم الأمدي الشافعي الأصولي ، الملقب : سيف الدين الأمدي ، ولد سنة (٥٥١هـ) بآمد منطقة شمال العراق ، له مصنفات كثيرة ، منها : « الإحكام في أصول الأحكام - في الأصول ، غاية المرام في علم الكلام » وغيرها ، توفي سنة (٦٣١هـ) . انظر : سير أعلام النبلاء / للذهبي (٣٦٤/٢٢ وما بعدها) ، وفيات الأعيان / لابن خلكان (٢٩٣/٣) برقم ٤٣٢ ، طبقات الشافعية / (٣٠٦/٨) برقم ١٢٠٧ .

(٣) غاية المرام في علم الكلام / لسيف الدين الأمدي - تحقيق : حسن محمود عبد اللطيف (ص ٣٠٦) - يشرف على إصدارها محمد توفيق عريضة - القاهرة - مصر - ط / بدون (١٣٩١هـ - ١٩٧١م) .

(٤) المواقف في علم الكلام / للإيجي (ص ٣٨٠) .

المحاسبي^(١) - رحمه الله :- « وكذلك شفاعة النبي ﷺ لا تجوز على قولكم في الآخرة ، لان صاحب الكبيرة الله معذبه لا محالة ، ولا يستحل النبي ﷺ أن يشفع فيه ، فيكون يطلب إلى الله - عز وجل - أن يخلف ويكذب وعيده على دعواكم ، وكذلك المجتنب للكبائر يلقي الله وقد استوجب الإجارة من العذاب ، وقد غفر الله له ، وأخبر أنه مدخله الجنة وعداً عليه مؤكداً فلا يحتاج إلى الشفاعة ، وإنما يحتاج إلى الشفاعة المستوجب للعذاب ، فاما من ضمن الله له المغفرة ، وأخبره أنه من أوليائه ، وأنه مدخله الجنة ، وأنه لا يعذبه فلا يحتاج إلى الشفاعة ولو جاز أن يشفع في هذا لجاز أن يشفع في إبراهيم ﷺ ألا يعذب ، وفي موسى ويحيى وجميع رسله واختص محمداً بأفضل الصلاة والتسليم لان الوعد من الله - عز وجل - للمجتنب للكبائر ، ولرسله أكبر درجات في الجنة ، وأعظم منزلة عند الله - عز وجل - وقد وعدهم جميعاً ألا يعذبهم ويدخلهم الجنة ، وقد تولاهم أجمعين فلا شفاعة للنبي ﷺ في القيامة على قولكم .. »^(٢) .

ومن هذا النص نلاحظ دفاع القائل على إثبات الشفاعة ورداً على المعتزلة الذين خالفوا المنهج القويم نهج الإسلام المستقيم في ثبوت الشفاعة لأهل الكبائر .

وقال الإمام البزدوي^(٣) - رحمه الله - : « وكذا الشفاعة لأهل الكبائر حق عند

(١) هو أبو عبد الله الحارث بن أسد البغدادي المحاسبي ، صاحب التصانيف الزهدية ، قال الخطيب : « له كتب كثيرة في الزهد ، وأصول الديانة ، والرد على المعتزلة والرافضة » وقال عنه الإمام الذهبي : « وأما المحاسبي فهو صدوق في نفسه ، وقد نقموا عليه بعض تصوفه وتصانيفه » ، ولد ونشأ بالبصرة ، ومات ببغداد سنة ٢٤٣ هـ . انظر : ميزان الاعتدال / للذهبي (١ / ٤٣٠) برقم / ١٦٠٦ ، سير اعلام النبلاء / للذهبي (١٢ / ١١٠-١١٢) ، الاعلام / للزركلي (٢ / ١٥٣) .

(٢) العقل وفهم القرآن / للحارث المحاسبي - تحقيق : حسين القوتلي (ص ٣٩٠ ، ٣٩١) - دار الكندي - ودار الفكر للطباعة والنشر - بيروت - لبنان / ط الثانية (١٣٩٨ هـ) .

(٣) هو محمد بن محمد بن الحسين بن عبد الكريم ، أبو اليسر ، صدر الإسلام البزدوي : فقيه بخاري ، ولي القضاء بسمرقند ، ولد في بزدة (قلعة حصينة على ستة فراسخ من نَسَف) . سنة ٤٢١ هـ ، انتهت إليه رئاسة الحنفية في ماوراء النهر . وله تصانيف منها (أصول الدين) توفي ببخارى سنة ٤٩٣ هـ . انظر : الانساب : للسمعاني - تقديم وتعليق / عبد الله عمر البارودي (١ / ٣٣٩) - دار الفكر - ملتزم الطبع والنشر والتوزيع - دار الجنان - بيروت - لبنان - ط الأولى (١٤٠٨ - ١٩٨٨ م) ، الجواهر المضية / لعبد القادر القرشي (٤ / ٩٨) برقم / ١٩٩٢ ، سير الاعلام / للذهبي (١٩ / ٤٩ وما بعدها) ، الاعلام / للزركلي (٧ / ٢٢) .

اهل السنة والجماعة ، فيشفع الرسل والانبياء والعلماء لاهل الكبائر ففيه احاديث كثيرة وكتاب الله تعالى دال عليه . قال الله تعالى : ﴿ وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَى ﴾ [الانبياء : ٢٨] وقال تعالى : ﴿ يَوْمَئِذٍ لَا تَنْفَعُ الشَّفَاعَةُ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ وَرَضِيَ لَهُ قَوْلًا ﴾ (١٠٩) ﴿ [طه : ١٠٩] (١) .

• شفاعة الانبياء عليهم الصلاة والسلام حق - أي عمزماً في المقصود ، وشفاعة نبينا ﷺ - أي خصوصاً في المقام المحمود واللواء المعقود والحوض المورود ، للمؤمنين المذنبين ، أي اهل الصفائح المستحقين للعقاب ، واهل الكبائر منهم المستوجبين العقاب حق ثابت ، فقد ورد (شفاعتي لاهل الكبائر من أمتي) ... ، بل الاحاديث في باب الشفاعة متواترة المعنى ، ومن الأدلة على تحقيق الشفاعة قوله تعالى ﴿ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ﴾ [محمد : ١٩] .

ومنه قوله سبحانه وتعالى : ﴿ فَمَا تَفْعَلُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ ﴾ (٤٨) ﴿ [المدثر : ٤٨] ، إذ مفهومه أنها تنفع المؤمنين ، وكذا شفاعة الملائكة لقوله تعالى : ﴿ يَوْمَ يَقُومُ الرُّوحُ وَالْمَلَائِكَةُ صَفًّا لَا يَتَكَلَّمُونَ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ وَقَالَ صَوَابًا ﴾ [النبا : ٢٨] ، وكذا شفاعة العلماء والأولياء والشهداء والفقراء ، وأطفال المؤمنين الصابرين على البلاء (٢) .

وقال الإمام التفتازاني (٣) - رحمه الله - : « يجوز عندنا الشفاعة لاهل الكبائر في حقها ، لما سبق من دلائل العفو ، وما تواتر معنى من إدخار الشفاعة لاهل الكبائر .

(١) أصول الدين / لابي اليسر البردوي (ص ١٦٢) - دار الحلبي - القاهرة - مصر - ط الاولى (١٣٨٣هـ) .

(٢) شرح كتاب الفقه الاكبر / لابي حنيفة الشارح : الملاء على القاري (ص ١٣٨) .

(٣) هو مسعود بن عمر بن عبد الله المشهور بسعد الدين التفتازاني ، ولد سنة ٧١٢هـ بتفتازان إحدى قرى

(نسا) متكلم ، عالم في النحو ، تعلمذ على الإيجي ، له مصنفات ، منها : (شرح العقائد النسفية ،

شرح المقاصد في علم الكلام ، التهذيب في المنطق) وغير ذلك ، توفي سنة ٧٩١هـ ، وقيل ٧٩٢هـ ،

وقيل سنة ٧٩٣هـ . انظر : الدرر الكامنة / لابن حجر (٤ / ٣٥٠) برقم / ٩٥٣ ، شذرات الذهب /

لابن العماد (ج ٦ / ٣١٩) المجلد الثالث ، البدر الطالع / للشوكاني (٢ / ٣٠٣ - ٣٠٥) ، الاعلام /

للزركلي (٧ / ٢١٩) .

الشفاعة

وقد يستدل بعموم قوله تعالى: ﴿وَأَسْتَغْفِرُ لَذَنبِكَ وَالْمُؤْمِنِينَ﴾ ، وبأن أصل الشفاعة ثابت بالنص والإجماع ، وليست حقيقة لطلب المنافع على ما يراه المعتزلة ، وإلا لكانا شافعين للنبي ﷺ حين نسال الله تعالى زيادة كرامته . بل لإسقاط المضاد^(١) .



(١) شرح المقاصد / للفتازاني -- تحقيق د: عبد الرحمن عميرة (١٥٧/٥) .

إِفْصِيكَ الْأَوَّلَ

الخوارج وموقفهم من الشفاعة

وفيه أربعة مباحث :

المبحث الأول : تعريف الخوارج لغة واصطلاحاً وألقابهم وفيه مطلبان :

■ المطلب الأول : الخوارج لغةً واصطلاحاً .

■ المطلب الثاني : القابهم .

المبحث الثاني : أهم فرق الخوارج .

المبحث الثالث : مصادر الخوارج في التلقي والاستدلال ، وفيه ثلاثة مطالب :

■ المطلب الأول : القرآن الكريم .

■ المطلب الثاني : السنة النبوية وموقفهم منها .

■ المطلب الثالث : الإجماع والرأي والعقل وموقفهم منها ، وفيه فرعان :

● الفرع الأول : الإجماع وموقفهم منه .

● الفرع الثاني : الرأي والعقل وموقفهم منهما .

المبحث الرابع : موقف الخوارج من شفاعة الرسول ﷺ لأمته ، وفيه ثلاثة مطالب :

■ المطلب الأول : موقفهم من الشفاعة عموماً .

■ المطلب الثاني : موقفهم من الشفاعة العظمى .

■ المطلب الثالث : موقفهم من الشفاعة لأهل الكبائر .

المبحث الأول

تعريف الخوارج لغة واصطلاحاً وألقابهم

الخوارج تعتبر فرقة كبيرة من الفرق الاعتقادية وتمثل حركة ثورية عنيفة في تاريخ الإسلام السياسي . شغلت الدولة الإسلامية فترة طويلة من الزمن ، وقد بسطوا نفوذهم السياسي على بقاع واسعة من الدولة الإسلامية في المشرق وفي المغرب العربي ، وكان بعض السلف يسمي كل أصحاب الأهواء خوارج كونها من أوائل الفرق التي ظهرت في تاريخ الإسلام ، وقد انقسمت إلى عدة فرق تجاوزت العشرين فرقة، ولكن أكبرها : المهكمة الأولى والأزارقة ، والنجدات ، والشعالية ، والمجاردة ، والأباضية ، والصفرية ، وغيرها فروع لهذه .

وفي زماننا هذا لم يعد لفرق الخوارج وجود سوى الإباضية وهي تعتبر من أعدل فرق الخوارج وقليل من الأزارقة التي تتبنى تكفير العاصي كفرملة^(١) . ويعتبر الخوارج من أشد الفرق الإسلامية دفاعاً عن مذهبها، وحماسة لآرائها ، وأشد الفرق تديناً في جملتها وأشدّها تهوراً واندفاعاً ، وهم في اندفاعهم وتهورهم مستمسكون بالفاظ قد أخذوا بظواهرها وظنوا هذه الظواهر ديناً مقدساً^(٢) . ونذكر تعريف الخوارج وألقابهم .

(١) انظر : الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة (١٠٦٣ / ٢) ، فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام وبيان موقف الإسلام منها ، لعالم بن علي عواجي (١ / ٦٥) - مكتبة لجنة للنشر والتوزيع - دمنهور - مصر - ط الأولى (١٤١٤هـ - ١٩٩٣م) .
(٢) تاريخ المذاهب الإسلامية / محمد أبو زهرة (ص ٥٨) - دار الفكر العربي - القاهرة - مصر - ط بدون .

المطلب الأول

الخوارج لغة واصطلاحاً

أولاً: **الخوارج في اللغة**: جمع خارج وخارجي اسم مشتق من الخروج ، وقد أطلق علماء اللغة كلمة الخوارج في آخر تعريفاتهم اللغوية في مادة (خرج) على هذه الطائفة من الناس معللين ذلك بخروجهم عن الدين ، أو على الإمام علي عليه السلام ، أو لخروجهم على الناس .

فالخوارج : قوم من أهل الأهواء لهم مقالة على حدة (١) .

ثانياً: **الخوارج في الاصطلاح**: للعلماء في تعريف الخوارج أقوال هي :

[١] منهم من عرفهم تعريفاً سياسياً عاماً ، اعتبر الخوارج (٢) ، على الإمام المتفقد على إمامته الشرعية خروجاً من أي زمان كان .

قال الإمام الشهرستاني - رحمه الله - : « كل من خرج على الإمام الحق الذي اتفقت الجماعة عليه يسمى خارجياً سواء كان الخروج في أيام الصحابة على الأئمة الراشدين أو كان بعدهم على التابعين لهم بإحسان والأئمة في كل زمان » (٣) .

وزاد الإمام ابن حزم - رحمه الله - : « بأن اسم الخارجي يلحق كل من شجع الخارجي على الإمام عليّ أو شاركهم في آرائهم في أي زمن » (٤) .

(١) تهذيب اللغة / للازهري (٧ / ٥٠) ، وتاج العروس / للزبيدي - تحقيق : إبراهيم التريزي (٥ / ٥١٧) - دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان - ط بدون ، لسان العرب / لابن منظور (٢ / ٢٥٠) .

(٢) أول من خرج على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام - جماعة ممن كان معه في حرب صفين ، وأشدهم خروجاً عليه ومروقاً من الدين (الأشعث بن قيس الكندي ، ومسعر بن فدكي التميمي ، وزيد ابن حصن الطائي) . انظر : الملل والنحل (١ / ١٠٦) ، مقالات الإسلاميين (١ / ١٦٧ ، ...) ، والفرق بين الفرق (ص ٥٤ ، ..) وذكر مذاهب الفرق الثنتين وسبعين المخالفة للسنة والمبتدعين / لعبد الله ابن أسعد الياقيني - تحقيق د: موسى سليمان الدويش (ص ٢٢-٤٦) .

(٣) الملل والنحل (١ / ١٠٥) .

(٤) الفصل في الملل والأهواء والنحل (٢ / ١١٣) - نقلاً عن فرق معاصرة / غالب عواجي (١ / ٦٦) .

[٢] ومنهم من خصهم بالطائفة الذين خرجوا على الإمام علي رضي الله عنه ، قال الإمام الأشعري - رحمه الله - : والسبب الذي سُموا له خوارج خروجهم على علي بن أبي طالب (١) رضي الله عنه ، (٢) .

ومهما يكن من شيء فإن اسم - الخوارج - في معناه الذي يشير إلى الاشتقاق ومفارقة الجماعة ، أصبح السائر على هذه الجماعة . وإذا كان اسم - الخوارج - قد أطلق على جماعة معينة ظهرت في الفترة التي أعقبت - التحكيم (٣) - فإن الاتجاه الخارجي الذي مثله هؤلاء الخوارج قد وردت الإشارة إليه في أحاديث عديدة ، كما ظهر أفراد على عهد رسول الله ﷺ يمثلون هذه الظاهرة ، كما ورد في حديث جابر ابن عبد الله رضي الله عنه قال : أتى رجل (٤) رسول الله ﷺ بالجرعانة (٥) ، مُنصرفه من حنين (٦) ، وفي ثوب بلال فضة ، ورسول الله ﷺ يقبض منها يُعطي الناس ، فقال :

(١) هو علي بن أبي طالب بن عبد المطلب القرشي الهاشمي ، ابن عم رسول الله ﷺ ، وأسم أبي طالب : عبد مناف ، وقيل اسمه كنيته .. وكنية الإمام علي : أبو الحسن ، وهو صهر رسول الله ﷺ على ابنته فاطمة سيدة نساء العالمين ، وأبو السبطين - الحسن والحسين - وهو أول هاشمي ولد بين هاشميين بمكة ، وأول خليفة من بني هاشم .. وهو أول الناس إسلاماً من الصبيان .. هاجر إلى المدينة ، وشهد جميع المشاهد مع رسول الله ﷺ - إلا تبوك فإن الرسول ﷺ خلفه على أهله .. وأعطاه رسول الله ﷺ اللواء في مواطن كثيرة منها يوم بدر ، وآخاه الرسول ﷺ مرتين وهو الذي نام على فراش النبي ﷺ يوم الهجرة ، واشتهر بزهده وعدله .. وله عدة فضائل .. وكان رابع الخلفاء الراشدين .. وكانت خلافته خمس سنين إلا ثلاثة أشهر ، توفي شهيداً قتله عبد الرحمن بن ملجم المرادي عام ٤٠ هـ في الكوفة ، وله ٦٣ سنة على الأرجح ، انظر : أسد الغابة (٤ / ١٠٠-١٣٤) ترجمة رقم ٣٧٨٣ بتصرف يسير ، تاريخ الخلفاء / للسيوطي (١٨٥-٢٠٨) ، تذكرة الحفاظ (١ / ١٠-١٣) ، تقريب التهذيب (١ / ٦٩٦) رقم / ٤٧٦٩ .

(٢) مقالات الإسلاميين (١ / ٢٠٧) ، تاريخ المذاهب الإسلامية / محمد أبو زهرة (ص ٥٨) ، تأملات في التراث العقدي للفرق الكلامية / د : عبد السلام محمد عبده (ص ٨٤) - دار الكتاب الجامعي - القاهرة - مصر - ط بدون .

(٣) التحكيم : هو الذي جرى بين علي ومعاوية رضي الله عنهما في موقعة صفين .

(٤) الرجل : هو ذي الخويصرة من بني تميم .

(٥) الجرعانة : موضع قريب من مكة .

(٦) حنين : وادي قبل الطائف وهو المكان الذي وقع فيه غزوة حنين . انظر : معجم البلدان / ياقوت الحموي

(٢ / ٣١٣) - دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان - ملتزم التوزيع دار الكتاب العربي -

بيروت - لبنان - ط بدون ، يسمى الآن بالشرائع يبعد شرق مكة بـ ٢٨ ك .

الشفاعة

يا محمد اعدل ، قال ﷺ : « ويلك ومن يعدل إذا لم أكن أعديل ؟ لقد خبت وخسرت إن لم أكن أعدل » فقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه : دعني يا رسول الله فاقتل هذا المنافق ، فقال : « معاذ الله أن يتحدث الناس أني أقتل أصحابي ، إن هذا وأصحابه يقرؤون القرآن لا يجاوز حناجرهم ، يمرقون ^(١) منه كما يمرق السهم من الرمية » ^(٢).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - : « أول البدع ظهوراً في الإسلام وأظهرها ذمّاً في السنّة والآثار : بدعة الحرورية المارقة ، فإن أولهم قال للنبي ﷺ في وجهه : إعدل يا محمد فإنك لم تعدل .. » ^(٣).

وبهذا اعتبر أولئك الأوائل الذين ذكرهم الرسول ﷺ سلفاً للخوارج المتأخرين ، الأمر الذي أدى ببعض مؤرخي الفرق إلى اعتبار الخروج تياراً عاماً يشير إلى كل من خرج على الإمام الحق الذي اتفقت الجماعة عليه ، سواء كان الخروج في أيام الصحابة على الأئمة الراشدين ، أو كان بعدهم على التابعين أو على الأئمة في كل زمان ^(٤).

والحاصل في تعريف الخوارج ^(٥) أن لهم معنى عاماً ، ومعنى خاصاً .

(١) يمرقون منه : أي يجوزونه وبخرفونه ويتعدونه ، كما يخرق السهم الشيء المرمى به ويخرج منه . النهاية في غريب الحديث والأثر / لابن الأثير (٤ / ٣٢٠) .

(٢) رواه البخاري : كتاب الأنبياء ، باب قول الله عز وجل : ﴿ وَأَمَّا غَدَاةُ فَاعْلَبُوكُوا بِرَبِّهِمْ فَسَبَّحُوا بِحَمْدِ اللَّهِ فِي حُلِيِّهِمْ عِندَ رُبِّهِمْ كُلَّ حِمْلٍ مَثْوًى سَاقِئِينَ نَكُوبِينَ ﴾ [الحاقة: ٦] (٤ / ١٦٧) ح ٣٣٤٤٤ ، ومسلم : كتاب الزكاة ، باب ذكر الخوارج وصفاتهم (٢ / ٧٤٠) ح ١٠٦٣ واللفظ لمسلم .

(٣) مجموع الفتاوى (٧١ / ١٩) .

(٤) انظر : المللي والنحل للشهرستاني (١ / ١٠٥) ، دراسة عن الفرق في تاريخ المسلمين (الخوارج والشيعية) د : أحمد الحلبي (ص ٥٢) - مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية - ط الثانية (١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م) .

(٥) إن بعض علماء الإباضية (كابي إسحاق أطفيش) وغيره يعرفون الخوارج بانهم طائفة من الناس خرجت في زمن التابعين وتابعت التابعين أولهم (نافع بن الأزرق) يريدون بذلك أنه لا علاقة بين الحكمة الأولى الذين لا يعتبرونهم خوارج والخوارج كالأزارقة ومن جاء بعدهم بل يجب ويشرع لهم - أي الحكمة - الخروج في ذلك الوقت . انظر : فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام / غالب عواجي (١ / ٦٧) .

فالمعنى العام هو : أن الخوارج كل من حاول الخروج على الإمام والأئمة الذي اتفقت الجماعة عليه ، فمن خرج بعد ذلك فهو خارجي ولذلك كان السلف يرحمهم الله يستخدمون هذه الكلمة على كل من خرج وخالف الأمة .

والمعنى الخاص هو: أن الخوارج اسم يطلق على تلك الطائفة ذات الاتجاه السياسي والآراء الخاصة والتي خرجت عن جيش الإمام علي عليه السلام ، والتحموا معه في معركة النهروان ^(١) الشهيرة ^(٢) .



(١) النهروان : هو مكان بين بغداد وواسط من الجانب الشرقي كان بها وقعة لأمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام مع الخوارج مشهورة . انظر : معجم البلدان / باقوت الحموي (٥ / ٣٢٥) .
 (٢) فرق معاوية تنتسب إلى الإسلام / غالب عواجي (١ / ٧١) .

المطلب الثاني

ألقابهم

أهل الأهواء والبدع عامة في كل حين وزمان ومكان يدعون أنهم على الحق ، ولذلك نجد أهل الافتراق يسمون أنفسهم بأسماء وصفات وألقاب توهم أنهم على الحق وأنهم الناجون ، فلذا يقول ابن القيم رحمه الله : « وكل أهل نحلة ومقالة يكسون نحلتهم ومقالتهم أحسن ما يقدرون عليه من الألفاظ ، ومقالة مخالفهم أقبح ما يقدرون عليه من الألفاظ ، ومن رزقه الله بصيرة فهو يكشف بها حقيقة ما تحت تلك الألفاظ من الحق والباطل ولا تغتر باللفظ .. » (١) .

والألقاب التي أطلقت على الخوارج وعرفت بها هي :

[١] الخوارج : وهو الإسم الغالب على هذه الطائفة وقد اشتق هذا الإسم من الفعل (خرج) لأنهم خرجوا على الإمام علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - بعد أن كانوا معه وهم في طريق عودتهم من معركة صفين (٢) . (٣) وكون اسم الخوارج من أشهر أسمائهم فهم يقبلونه ويتعلقون به من جهة وينفونه عنهم من جهة أخرى ، يرضونه على أساس أنه مأخوذ من قول الله عز وجل : ﴿ وَمَنْ يُهَاجِرْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَجِدْ فِي الْأَرْضِ مُرَاغِمًا كَثِيرًا وَسَعَةً وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ ﴾ [النساء : ١٠٠] ، وهذا مدح لهم ، ويبغضونه من جهة إذا أريد به أنهم خارجون عن الدين أو عن الجماعة ، أو عن علي رضي الله عنه ، لأنهم يرون أن خروجهم على علي - رضي الله عنه - كان أمراً مشروعاً ، بل الصحيح عندهم أن علياً هو

(١) مفتاح دار السعادة / ابن القيم (١ / ١٤٥) - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ط الأولى

(١٤١٣هـ - ١٩٩٣م) ، ومطبعة الرياض الحديثة (١ / ١٤١) .

(٢) صفين : موضع على شاطئ الفرات من الجانب الغربي ، وكان بها الواقعة بين جيش علي وجيش

معاوية رضي الله عنه . انظر معجم البلدان / ياقوت الحموي (٣ / ٤١٤) .

(٣) انظر : مقالات الإسلاميين / الأشعري (١ / ٢٠٧) ، الملل والنحل / للشهرستاني (١ / ١٠٥)

الخارج عليهم^(١) .

[٢] المحكّمة : سمو بالمحكّمة نسبة إلى شعارهم الذي كانوا دائماً يرددون

(لاحكم إلا لله) .

قال الإمام الشهرستاني - رحمه الله - : خرجت الخوارج على الإمام علي -

رضي الله عنه - وقالوا لم حكمت الرجال ، لا حكم إلا لله ،^(٢) .

وقال الإمام الأشعري - رحمه الله - : سُمّوا محكّمة لإنكارهم الحكّمين^(٣)

وقولهم : لا حكم إلا لله^(٤) .

[٣] الحرورية^(٥) : نسبة إلى المكان الذي خرج فيه أسلافهم على علي بن أبي

طالب - رضي الله عنه - وهي قرب الكوفة ، وقد وردت هذه التسمية في قول عائشة - رضي الله عنها -

للمرأة التي استشكلت قضاء الحائض الصوم دون الصلاة بقولها : «أحرورية أنت»^(٦) .

فالخوارج بعد رجوع علي من صفين إلى الكوفة انحازوا إلى حرورا وهم يومئذ

اثنا عشر ألفاً ولذلك سميت الخوارج حرورية^(٧) .

(١) مقالات الإسلاميين / للأشعري (١ / ١٦٧) ، والفرق بين الفرق / للبغدادي (ص ٥٥ وما بعدها) ،

البرهان في معرفة عقائد أهل الأديان / لأبي الفضل السكسكي - تحقيق د : بسام العموش (ص ١٧) ،

الإباضية بين الفرق الإسلامية / لعلي يحيى معمر (٢ / ١٦٦ - ١٧٥) - مطبعة وزارة التراث القومي -

عمان (١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م) .

(٢) الملل والنحل (١ / ١٠٧) ، والفرق بين الفرق / للبغدادي (ص ٥٦) ، عقائد الثلاث والسبعين فرقة /

لأبي محمد البيهقي (١ / ١١) ، والمنية والأمل / لابن المرتضى (ص ١١١) .

(٣) أبو موسى الأشعري من قبل الإمام علي بن أبي طالب ، وعمرو بن العاص من قبل معاوية بن أبي سفيان

- رضي الله عنهم أجمعين .

(٤) مقالات الإسلاميين (١ / ٢٠٧) بتصرف يسير ، تأملات من التراث العقدي للفرق الكلامية / د :

عبد السلام محمد عبد هـ (ص ٩٠) ، الخطط / للمقرئزي (٢ / ٣٥٤) ، ذكر مذاهب الفرق الثنتين

والسبعين / الياقيني (ص ٣٣) .

(٥) حروراء : قرية بظاهر الكوفة ، وقيل على ميلين منها نزل بها الخوارج الذين خالفوا علياً - رضي الله عنه

- فانسبوا إليها ، انظر : المنية والأمل / لابن المرتضى ، تحقيق د . محمد جواد مشكور (ص ١١١) -

دار الندى - بيروت - لبنان - ط الثانية (١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م) .

(٦) رواه أحمد في مسنده (٦ / ٩٧) ، والبخاري : ك : الحيض ، باب لا نقضي الحائض الصلاة برقم / ٣٢١ ،

ومسلم : ك : الحيض ، باب وجوب قضاء الصوم ... برقم / ٣٣٥ .

(٧) الفرق بين الفرق / للبغدادي (ص ٥٧) ، المنية والأمل / لابن المرتضى (ص ١١١) .

قال الإمام الأشعري - رحمه الله -: « والذي له سُموا (أي الخوارج) حرورية نزولهم بِحَرُورَاءٍ من أول أمرهم » (١) .

[٤] أهل النهروان : نسبة إلى المكان الذي قاتلهم فيه الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام .

[٥] الشُرَاة (٢) : وهذا اللقب حبيب إلى قلوبهم فهم الذين أطلقوه على أنفسهم ، وذلك لانهم - في نظر أنفسهم - قد باعوا أنفسهم لله تعالى ، واشتروا الجنة ففازوا بالثمن الرابع ، وكانوا يستدلون على هذا اللقب بقوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنْ لَهُمُ الْجَنَّةُ ﴾ [التوبة : ١١١] .

فهم يفتخرون بهذه التسمية ويسمون من عداهم بذوي الجمائل : أي يقاتلون من أجل الجمال الذي بذل لهم ، قال أحد شعرائهم :

فلما استجمعوا حملوا عليهم فظل ذرى الجمائل يقتلوننا (٣)

قال الإمام الأشعري - رحمه الله - : « والذي له سُموا شُرَاه قولهم : شربنا أنفسنا في طاعة الله ، أي بعناها بالجنة » .

وخصوصهم يسمونهم بهذا الاسم حيث يفسرون الشاري اسم فاعل من شرى الشر : إذا استطار وزاد وتفاقم وغضب ولجَّ في الخصومة ، لما اشتهر به الخوارج من الخصومات مع غيرهم ، (١) .

[٦] النواصب : وأما تسميتهم بالنواصب فلمبالغتهم في نصب العدا لعلي بن

(١) مقالات الإسلاميين (١ / ٢٠٧) ، عقائد الثلاث والسبعين فرقة / لابي محمد اليميني (١ / ١٣) .

(٢) الخطط / للمقريزي (٢ / ٣٥٥) ، والنية والأمل / لابن المرتضى (ص ١١٠) ، التنبيه والرد / للملطي (ص ٦٨) .

(٣) انظر : شعراء الخوارج - تحقيق د/ إحسان عباس (ص ٥٤) - نقلاً عن فرق معاصر / غالب عواجي (١ / ٦٩) والبيت لعيسى بن فائق الخارجي .

(٤) مقالات الإسلاميين (١ / ٢٠٧) الفرق بين الفرق / للبغدادي (ص ٥٦) ، عقائد الثلاث والسبعين فرقة / لابي محمد اليميني (١ / ١٣) ، واعتقادات فرق المسلمين والمشركون / للرازي (ص ٤٩-٥١) ، والتنبيه والرد / للملطي (ص ٦٢-٦٦) .

أبي طالب - عليه السلام - وأهل السنّة والجماعة يسمون من يبغض الصحابة ناصبياً (١) .

[٧] القعدة: أي القاعدین عن الخروج وهذا اللقب لا يطلق على الخوارج كلهم، بل يطلق على البعض دون البعض الآخر فهذا اللقب يطلق على الإباضية والصفيرية لقعودهم عن الجهاد والخروج في نظر من غلا من خوارج مثل الأزرقاء ، والنجدات ، والبيهسية . فقد رأى هؤلاء الخروج على الخلافة ومقاتلة أمراء المؤمنين ورفضته الإباضية والصفيرية فأطلقت الغلاة عليهم هذا اللقب : لقب القعود (٢) .

[٨] المارقة : يلقبون بالمارقة استناداً لما جاء في الصحيحين في مروقهم من الدين يمروق السهم من الرمية (٣) ، لقوله عليه السلام في الخوارج : « ... يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية ... » (٤) .

إذا نحن شتى صادفتنا عصابة حرورية أضحت من الدين مارقة (٥)

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - : « والخوارج مرقوا من الإسلام » (٦) .

وقال الإمام الشهرستاني - رحمه الله - : « والخوارج المارقة الذين اجتمعوا

بالنهر وان » (٧) . فهذا اللقب يعتبر من خصوم الخوارج لورود الأحاديث النبوية في ذم هذا اللفظ . قال الإمام الأشعري - رحمه الله - : « وهم يرضون بهذه الألقاب كلها ، إلا المارقة فإنهم ينكرون أن يكونوا مارقة من الدين كما يمرق السهم من

(١) مقالات الإسلاميين (١ / ١٦٧) شرح العقيدة الطحاوية / تحقيق الالباني (ص ٤٦٧) ، الخطط /

للمقريزي (٢ / ٣٥٤) ، فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام / غالب عواجي (١ / ٦٩) .

(٢) تأملات في التراث العقدي للفرق الكلامية / د . عبد السلام محمد عبده (ص ٩٣) .

(٣) المنية والأمل / لابن المرتضى (ص ١١١) .

(٤) رواه البخاري : كتاب استنابة المرتد باب من ترك قتال الخوارج للتالف ... (٩ / ٢٢) ح ٦٩٣٣ ، رواه

مسلم : كتاب الزكاة ، باب ذكر الخوارج وصفاتهم (٢ / ٧٤٢) ح ١٠٦٤ ، من حديث أبي سعيد الخدري .

(٥) الكامل في التاريخ / لابن الأثير (٤ / ١٩٨) ، دار صادر ، بيروت ، لبنان ، ط . بدون (١٣٩٩ هـ -

١٩٧٩ م) ، والبيت لأبي قيس الرقيبات .

(٦) مجموع الفتاوى (٣ / ٣٥٧) .

(٧) الملل والنحل (١ / ١٠٧) .

الرمية ، (١) .

لكن الإباضية تطلقه على الأزارقة^(٢) وهما فرقتان من الخوارج كما سنوضح ذلك إن شاء الله تعالى .

[٩] الشكاكية : لانهم عند خروجهم على الإمام علي عليه السلام قالوا له : شككت في أمرك وحكمت عدوك من نفسك ، وقيل لانهم يشكون في عدم صحة اعتقاد الناس ، والاصل أن يظن العبد بالآخرين الظن الحسن^(٣) .

[١٠] القسراء : لكثرة قراءتهم القرآن لكنهم لا يدركون معانيه وأحكامه كما قال عليه الصلاة والسلام عنهم : « يقرؤون القرآن لا يجاوز حناجرهم يقتلون أهل الإسلام ويدعون أهل الأوثان » ، (٤) .

وقوله : « يخرج من هذه الأمة قوم تحقرون صلاتكم مع صلاتهم يقرؤون القرآن لا يجاوز حلقوقهم أو حناجرهم ، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية^(٥) » ، (٦) .

[١١] الأعراب : وذلك أن معظم الخوارج في بداية أمرهم كانوا مجتمعين من الأعراب والجفاة من البادية .

[١٢] الجهال : كما سماهم بذلك شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - فقال :

(١) مقالات الإسلاميين (١ / ٢٠٧) .

(٢) انظر : الإباضية في موكب التاريخ / لعلي يحيى بن معمّر (ص ٣٤) - نشر مكتبة وهبة القاهرة - مصر - ط بدون .

(٣) البرهان في معرفة عقائد أهل الأديان : لابي الفضل السكسكي (ص ٩) ، عقائد الثلاث والسبعين فرقة (١ / ١٢ ، ١٣) ، ذكر مذاهب الفرق الثنتين وسبعين (ص ٢٣) .

(٤) رواه مسلم : كتاب الزكاة ، باب ذكر الخوارج وصفاتهم (٢ / ٧٤٢) ح ١٠٦٤ ، من حديث أبي سعيد الخدري ، رواه البخاري : كتاب استتابة المرتد ، باب ترك قتال الخوارج .. (٩ / ٢٢) ح ٦٩٣٤ ، من حديث سهل بن حنيف ، واللفظ لمسلم .

(٥) سبق تخريج الحديث ص ٣٢٨ .

(٦) مقالات الإسلاميين / للاشعري (١ / ١٧١-١٧٣) ، ذكر مذاهب الفرق الثنتين وسبعين / البيهقي

(ص ٢٨) ، منهاج السنة / لابن تيمية ٣/ ٤٦٤ ط جامعة الإمام ، مجموع الفتاوى (٢٨ / ٤٩١) ،

نونية ابن القيم (١ / ٢٨٥-٥٨٧) .

« جهال فارقوا السنّة والجماعة عن جهل » (١) .

وقال ﷺ يصف جهلهم: « سيخرج قوم في آخر الزمان أحداث الأسنان سفهاء الأحلام ، يقولون من خير قول البرية ، لا يجاوز إيمانهم حناجرهم » (٢) .

[١٣] السبئية : سموا بذلك لموقفهم المشابه للسبئية الأوائل من الولاة وتأثرهم بتحريض السبئية على عثمان بن عفان - رضي الله عنه - ومشايعتهم ضده ، ولوجود عبد الله ابن سبا وجماعته في جيش الإمام علي - رضي الله عنه - واعتراضهم عليه حين عزم على الرحيل وترك القتال فحاول ابن سبا إغراءهم بقوله : « يا قوم إن عزمكم في خلطة الناس فإذا التقى الناس فانشبوا الحرب والقتال بين الناس ولا تدعوهم يجتمعون فمن أنتم معه لا يجزأ من أن يمتنع ، ويشغل الله طلحة والزبير ومن معهما عما يحبون ، ويأتيهم ما يكرهون ، فأبصروا الرأي وتفرقوا عليه » (٣) .

وقال الإمام الطبري - رحمه الله - : « ويات الذين أثاروا أمر عثمان بشير ليلة باتوها قط ، قد أشرفوا على التهلكة وجعلوا يتشاورون ليلتهم كلها حتى اجتمعوا على انتشاب الحرب في السر ، واستسروا بذلك خشية أن يفطن لهم بما حاولوا من الشر ، فغدوا مع الغلس وما يشعر بهم جيرانهم ، انسلا على ذلك الأمر انسلاً ، وعليهم ظلمة مخرج ... فوضعوا فيهم السلاح ، فثار أهل البصرة وثار كل قوم في وجوه أصحابهم الذين بهتوهم » (٤) .

(١) منهاج السنّة / تحقيق : محمد رشاد سالم (٣ / ٤٦٤) - مكتبة ابن تيمية - القاهرة - مصر - ط

الثانية (١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م) ، (٣ / ٤٦٤) - ط مؤسسة قرطبة - ط الأولى (١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م) .

(٢) رواه البخاري : كتاب استنابة المرتدين ، باب قتل الخوارج (٢١ / ٩) ح ٦٩٣٠ ، ومسلم : كتاب الزكاة ، باب التحريض على قتل الخوارج (٢ / ٧٤٦ ، ٧٤٧) ح ١٠٦٦ من حديث علي رضي الله عنه .

(٣) البداية والنهاية / لابن كثير (ج ٧ / ٢٥٠) المجلد الرابع وتاريخ الطبري - تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم (ج ٤ / ٤٩٣ ، ٤٩٤) - المجلد الثاني - دار سويدان - بيروت - لبنان - ط بدون .

(٤) تاريخ الطبري - (ج ٤ / ٥٠٦ ، ٥٠٧) المجلد الثاني ، طبعة مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر (ج ٤ / ٥٦٣) المجلد الثاني - بيروت - لبنان - ط الأولى (١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م) .

البحث الثاني أهم فرق الخوارج

يبدو أن الخوارج حين خرجوا على الخلافة الإسلامية خرجوا على أنفسهم وتفرقوا شيعاً ، وهذه من الأسباب التي أثرت عليهم وعلى قوتهم ولو اتحدوا لكانوا كارثة على المسلمين المخالفين لهم . وإن لم تقع بينهم حروب إلا نادراً ، والأمور التي كانت تميزهم كانت جزئية أحياناً . (١)

ومن أهم أسباب إخفاق حركات الخوارج وفشل توارثهم تفشي الخلافات داخل جماعتهم، وهي خلافات كان الباعث عليها في الغالب الاختلاف في المبدأ والرأي . فقد تباينت آراؤهم في مسائل عدة ، وأدى ذلك إلى انقسامهم إلى فرق كثيرة (٢) .

ويقول الإمام الأشعري - رحمه الله - : « وأصل قول الخوارج إنما هو قول الأزارقة والإباضية ، والصفيرية والنجدية ، وكل الأصناف سوى الأزارقة والإباضية والنجدية فإنما تفرعوا من الصفيرية » (٣) . كما يؤيده قول صاحب كتاب مسائل الإمامة : الذي يقول فيه : « الخوارج أربعة أصناف : الأزارقة أصحاب نافع بن الأزرق ، والنجدية أصحاب نجدة بن عامر الحنفي ، والإباضية أصحاب عبد الله بن إباض ، والصفيرية أصحاب عبد الله بن صفار أو زياد بن الأصفر ومن هذه الأصناف تتشعب فرق الخوارج كلها » (٤) .

وكذلك نجد أن أصول فرق الخوارج التي ذكرها الإمام الشهرستاني - رحمه الله - ست فرق (٥) ، وقيل سبع بالمحكمة الأولى. وغيرها تعتبر فروعاً منها . ولكن سنبين

(١) تاريخ المذاهب الإسلامية / أبو زهرة (ص ٧١) .

(٢) الخوارج عقيدة وفكراً وفلسفة - د: عامر النجار (ص ٥٥ ، ٥٦) .

(٣) مقالات الإسلاميين / للأشعري (١ / ١٨٣) .

(٤) مسائل الإمامة / لأبي العباس عبد الله بن محمد (٦٨) - بيروت - لبنان - ط بدون (١٩٧١ م) .

(٥) الملل والنحل / للشهرستاني (١ / ١٠٧) .

أهم فرق الخوارج - أي كبارها - والأصول منها .

أولاً : المحكمة الأولى :

يشار بالمحكمة الأولى ، إلى أولئك الذين خرجوا على الخليفة علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - ورفعوا شعار (لاحكم إلا لله) والتفوا حوله ، ويجمعهم تكفير علي وعثمان وأصحاب الجمل والحكمين ومن رضي بالتحكيم وصوب الحكمين أو أحدهما ، والخروج على السلطان الجائر ، هذا مع اختلافهم في تكفير مرتكب الكبيرة إذ أن النجدات لا يكفرون أصحاب الحدود من موافقيهم ، وقد أشرنا من قبل في الحكم على مرتكب الكبيرة عند الخوارج ، ومحاولتهم على اغتيال علي رضي الله عنه وكان عددهم اثني عشر ألف رجل وقادوا عدة ثورات وحملات على عهد الخليفة معاوية - رضي الله عنه - .

ثم انفرط عقدهم إلى عدة جماعات غلا بعضها وتطرف ونهج بعض منها نهجاً معتدلاً^(١) .

ثانياً : الأزارقة :

وهم أتباع أبي راشد نافع بن الأزرق بن قيس بن نهار بن انسان بن أسد بن صبرة بن ذهل بن الدول بن حنيفة الخارج بالبصرة في أيام عبدالله بن الزبير ، وكان نافع كما يُذكر على قدر كبير من الشجاعة مُقدِّماً في فقه الخوارج . وله مع عبد الله بن عباس مسائل كثيرة .

قالوا : كُفِر علي بالتحكيم ، وابن ملجم محق ، وكفرت الصحابة والقعدة عن القتال . وإن دار مخالفيهم دار كفر وأن من أقام بدار الكفر فهو كافر ، وتُحرم التقية . ويجوز قتل أولاد المخالفين ونسائهم ولا رجم على الزاني ولا حد للقتل إلا على النساء ، ويقطع السارق في القليل والكثير ، وأطفال المشركين في النار مع آبائهم ،

(١) الملل والنحل / للشهرستاني (١ / ١٠٧) ، الفرق بين الفرق / للبغدادي (ص ٥٤) ، الخطط /

للمقريزي (٢ / ٣٥٤) ، المواظف في علم الكلام / للإيجي (ص ٤٢٤) .

ومرتكب الكبيرة كافر^(١) .

ثالثاً : النجديات :

لم يقل فيهم النجدية ليفرق بينهم وبين من انتسب إلى بلاد نجد ، فهم أتباع نجدة بن عامر الحنفي ، الخارج باليمامة وكان رأساً ذا مقالة مفردة وتسمى بأمية المؤمنين وبعث عطية بن الأسود إلى سجستان^(٢) فأظهر مذهبه بمرو^(٣) فعرفت أتباعه بالعطوية ومذهبهم أن الدين أمران :

أحدهما : معرفة الله تعالى ومعرفة رسوله وتحريم دماء المسلمين وأموالهم .

والثاني : الإقرار بما جاء من عند الله تعالى جملة وما سوى ذلك من التحريم والتحليل وسائر الشرائع فإن الناس يعذرون بجهلها وأنه لا يائتم المجتهد إذا اخطأ وأن من خاف أن يعذب المجتهد المخطئ في الأحكام قبل قيام الحجة عليه فقد كفر . واستحلوا دماء أهل الذمة في دارا لتقية وقالوا من نظر نظرة محرمة أو كذب كذبة أو أصر على صغيرة ولم يتب منها فهو كافر ، ومن زنى أو سرق أو شرب الخمر من غير أن يصر على ذلك فهو مؤمن غير كافر .

وتبنى النجديات مبدأ العذر بالجهل في أحكام الفروع حتى سُموا (العاذرية) ، فهم خالفوا الأزارقة في غير التكفير^(٤) .

(١) الخطط / للمقرئبي (٢ / ٣٥٤) ، الكامل في اللغة والأدب / للمبرّد (٢ / ١٣٧ - ١٦٣ ، ١٦٤) (مكتبة المعارف - بيروت - لبنان - ط بدون ، الفرق بين الفرق / للبغدادي (ص ٦٢ ، ٦٣) الموافق في علم الكلام / للإيجي (ص ٤٢٤) ، الملل والنحل / للشهرستاني (١ / ١١١ - ١١٣ - ١١٥) ، مقالات الإسلاميين / للأشعري (١ / ١٦٩ ، ١٧٠) ، تاريخ المذاهب الإسلامية / محمد أبو زهرة (٧١ ، ٧٢) .

(٢) سجستان هي : ناحية كبيرة وولاية واسعة ، ذهب بعضهم إلى أن سجستان إسم للناحية وأن إسم مدينتها زَرَبِخ ، وبينها وبين هراة عشرة أيام ثمانون فرسخاً ، وهي جنوب هراة ، وأرضها كلها رملة سبخة . انظر : معجم البلدان / ياقوت الحموي (٣ / ١٩٠) .

(٣) مرو : هي من أشهر مدن خراسان . انظر : معجم البلدان / ياقوت الحموي (٥ / ١١٢) .

(٤) مقالات الإسلاميين / للأشعري (١ / ١٧٤) ، عقائد الثلاث والسبعين فرقة / لابي محمد اليميني (١ / ٣١) ، الملل والنحل / للشهرستاني (١ / ١١٦ - ١١٩) ، الفرق بين الفرق / للبغدادي (ص ٦٦ - ٦٩) ، الخطط للمقرئبي (٢ / ٣٥٤) ، الموافق في علم الكلام / للإيجي (ص ٤٢٤) ، تاريخ المذاهب الإسلامية / محمد أبو زهرة (ص ٧٢ ، ٧٣) .

فقد أنكر نجدة على الأزارقة إكفارهم للقعدة منهم ممن لم يهاجر إليهم ، وامتد الأمر إلى تكفير نافع بن الأزرق ومن قال بإمامته^(١) . ويقال إن نجدة كتب كتاباً إلى نافع أخذ عليه فيه تكفيره القعدة مع أن الله عذرهم في قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ عَلَيَّ الضُّعْفَاءِ وَلَا عَلَيَّ الْمَرْضَى وَلَا عَلَيَّ الَّذِينَ لَا يُجِدُونَ مَا يُنْفِقُونَ حَرَجٌ إِذَا نَصَحُوا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ [التوبة : ٩١] ، وأنكر عليه أيضاً استباحته قتل الاطفال ، لنهي الرسول ﷺ عن ذلك ، ولقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَرِدْ وَازْرَةً وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى ﴾ [فاطر : ١٨] ، وتبادلت الكتب بين نافع ونجدة ، ولكن لم يُقنع أحد منهما الآخر^(٢) .

رابعاً : الصفرية :

وهم أصحاب زياد بن الأصفر ، يخالفون الأزارقة في تكفير القعدة إذا كانوا موافقين في الدين والاعتقاد ، وفي إسقاط الرجم ، وفي أطفال الكفار ، ومنع التقية في القول ، وقالوا : التقية جائزة في القول دون العمل ، وقالوا : المعصية الموجبة للحد لا يسمى صاحبها إلا بها ، وما لا حد فيه لعظمه كترك الصلاة والصوم كفر ، وقيل تُرَوِّج المؤمنة من الكافر في دار التقية دون دار العلانية^(٣) .

وكان عمران بن حطان^(٤) ناسكاً شاعراً شديداً في مذهب الصفرية وبلغ من خبثه في بغض علي بن أبي طالب أنه رثى عبدالرحمن بن ملجم ، وقال في ضربه علياً بن أبي طالب :-
يا ضربة من منيب ما أراد بها إلا ليبلغ من ذي العرش رضوانا
إني لا ذكره يوماً فأحسبه أو في البرية عند الله ميزانا

(١) الفرق بين الفرق / للبيدادي (ص ٦٧) .

(٢) الكامل في اللغة والادب / للمبرد (٢/ ٢٠٩-٢١٢) .

(٣) مقالات الإسلاميين / للشاعري (١ / ١٨٢ ، ١٨٣) ، الملل والنحل / للشهرستاني (١ / ١٣٤) ،

الفرق بين الفرق / للبيدادي (ص ٧٠ ، ٧١) ، عقائد الثلاث والسبعين فرقة / لابي محمد اليمني (١

/ ٢٦) ، الخطط / للمقريزي ٢/ ٣٥٤ ، المواقف في علم الكلام / للإيجي (ص ٤٢٤) .

(٤) هو عمران بن حطان بن ظبيان بن لوذان السدوسي ، أبو شهاب ، من رؤوس الخوارج توفي سنة ٨٤ هـ .

انظر : سير أعلام النبلاء / للذهبي (٤ / ٢١٤-٢١٦) ، تقريب التهذيب / لابن حجر (١ / ٧٥١)

برقم / ٥١٦٨ ، الاعلام / للزركلي (٥ / ٧٠) .

قال عبد القاهر البغدادي - رحمه الله - وقد أجبناه عن شعره هذا بقولنا :

يا ضربة من كفور ما استفاد بها إلا الجزاء بما يصليه نيرانا
إني لالعهه ديننا والعهن من يرجوله أبدا عفواً وغفرانا
وذاك ابن ملجم أشقى الناس كلهم أخفهم عند رب الناس ميزانا (١)

قال محمد أبو زهرة (٢) - رحمه الله - : ومن أخبار الذين تولوا أمر هذه الطائفة من الخوارج نتبين أنها لا ترى إباحة دماء المسلمين ، ولا ترى أن دار المخالفين دار حرب ، ولا ترى جواز سبي النساء والذرية ، بل لا ترى قتال أحد غير معسكر السلطان ، (٣) .

خامساً : العجاردة :

وهم أتباع عبد الكريم بن عجرد ، أحد أتباع عطية بن الأسود الحنفي الذي خرج على نجدة وذهب بطائفة من النجدات إلى سجستان ، وأنهم لهذا قريبون في منهاجهم من النجدات إذ هم اتبعوا من أصل نحلتهم (٤) .

زادوا على النجدات وجوب البراءة عن الطفل حتى يدعي الإسلام ، ويجب دعاؤه إليه إذا بلغ ، وأطفال المشركين في النار مع آبائهم ، وهم عشر فرق . وجملة آرائهم أنهم يتولون القعدة من الخوارج إن عرفوا بالتقوى ، فهم ليسوا كالأزارقة يرون وجوب الجهاد باستمرار ، ولا يجيزون القعود عن القتال لقادر أياً كان سبب القعود ،

(١) الفرق بين الفرق / للبغدادي (ص ٧٢) ، الملل والنحل / للشهرستاني (١/ ١١٤) .

(٢) هو محمد بن أحمد أبو زهرة ، أكبر علماء الشريعة الإسلامية في عصره ، ولد سنة ١٣١٦ هـ بمدينة المحلة الكبرى ، وترى بالجامع الاحمدي وتعلم بمدسة القضاء الشرعي ، عُين أستاذاً محاضراً للدراسات العليا في الجامعة (١٩٣٥م) ، وكان وكيلاً لكلية الحقوق بجامعة القاهرة ، أصدر من تأليفه أكثر من ٤٠ كتاباً منها : (الخطابة ، تاريخ الجدل في الإسلام ، أصول الفقه ، تواريخ الأئمة الأربعة ، تاريخ المذاهب الإسلامية) وغير ذلك ، وتوفي سنة ١٣٩٤ هـ . انظر : الأعلام / للزركلي (٦ / ٢٥) ، معجم المؤلفين / كحالة (٣ / ٤٣) برقم / ١١٥٦٠ .

(٣) تاريخ المذاهب الإسلامية / أبو زهرة (ص ٧٤) .

(٤) تاريخ المذاهب الإسلامية / لابي زهرة (ص ٧٥) ، الفرق بين الفرق / للبغدادي (ص ٧٢) .

ولا يرون أن الهجرة من دار المخالفين واجبة بل يرونها فضيلة ، ولا يرون استباحة الاموال ، ولا يباح مال مخالف إلا إذا قتل ، ولا يقتل من لا يقاتل ، ويكفرون بالكبائر^(١) .

سادساً : البيهسية :

وهم أصحاب أبي بهيس^(٢) الهيصم بن جابر ، وهو أحد بني سعد بن ضبيعة ، وقد كان الحجاج^(٣) طلبه أيام الوليد^(٤) فهرب إلى المدينة فطلبه بها عثمان بن حيان المري^(٥) ، فظفر به وحبسه ، وكان يسامره إلى أن ورد كتاب الوليد بأن يقطع يديه ورجليه ، ثم يقتله ، ففعل به ذلك . وهذه الفرقة تقول : الإيمان الإقرار والعلم بالله وبما جاء به الرسول ﷺ - ، فمن وقع فيما لا يعرف أحلال هو أم حرام فهو

(١) مقالات الإسلاميين / للأشعري (١ / ١٧٧) ، الملل والنحل / للشهرستاني (١ / ١٢٤) ، الفرق بين الفرق / للبغدادي (ص ٧٢ ، ٧٣) ، عقائد الثلاث والسبعين فرقة / لأبي محمد اليميني (١ / ٢٩) ، الخطط / للمقرئزي (٢ / ٣٥٤) الموافق في علم الكلام / للإيجي (ص ٤٢٥) .

(٢) بهيس من أسماء الأسد ، والبيهسية : صنف من الخوارج نسبوا إلى بهيس هيصم بن جابر أحد بني سعد بن ضبيعة بن قيس . انظر : لسان العرب / لابن منظور (٦ / ٣١) . مادة : بهيس .

(٣) هو أبو محمد الحجاج بن يوسف بن الحكم بن أبي عقيل الثقفي ، عامل عبد الملك بن مروان على العراق وخراسان ، فلما توفي عبد الملك وتولى الوليد أبقاه على ما بيده ، كان له في القتل وسفك الدماء والعقوبات غرائب لم يسمع بمثلها ، وهو الذي قتل ابن الزبير وابن الأشعث ، وسعيد بن جبير ، ولد في الطائف (بالحجاز) سنة ٤٠ هـ ، ومات بواسط سنة ٩٥ هـ . انظر : وفيات الأعيان / لابن خلكان (٢ / ٢٩ - ٥٥) برقم ١٤٩ / سير أعلام النبلاء / للذهبي (٤ / ٣٤٣) الأعلام / للزركلي (٢ / ١٦٨) ، مروج الذهب / للمسعودي (٣ / ١٣٢) دار الأندلس - بيروت - لبنان - ط الخامسة (١٩٨٣ م) .

(٤) هو الخليفة أبو العباس الوليد بن عبد الملك بن مروان بن الحكم الأموي ، الدمشقي ، الذي أنشأ جامع بني أمية ، بويج بعهد من أبيه للخلافة ، وكان مترفاً . . . وكان قليل العلم نهتمه في البناء ، افتتح الهند والأندلس ، مات سنة ٩٦ هـ وله ٥١ سنة . انظر : سير أعلام النبلاء / للذهبي (٤ / ٣٤٧ ، ٣٤٨) ، الأعلام / للزركلي (٨ / ١٢١) .

(٥) هو عثمان بن حيان بن معبد المري ، أبو المغراء ، وال من الغزاة ، من أهل دمشق ، استعمله الوليد الأموي على المدينة سنة ٩٣ هـ ، وكان في سيرته عنف ، فعزله سليمان بن عبد الملك سنة ٩٦ هـ ، وولي الصائفة سنة ١٠٣ ، وغزا قيصرية (من أرض الروم) سنة ١٠٤ هـ وهو ثقة عند أهل الحديث مات سنة ١٥٠ هـ . انظر : تهذيب التهذيب / لابن حجر (٧ / ١١٣) برقم ٢٤٢ ، الأعلام / للزركلي (٤ / ٢٠٥) .

كافر لوجوب الفحص عليه . وقيل لا ، حتى يرفع إلى الإمام فيحده . وقيل لا حرام إلا ما في قوله تعالى : ﴿ قُلْ لَا أُجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا ﴾ [الانعام : ١٤٥] ، وقيل : إذا كفر الإمام كفرت الرعية حاضراً أو غائباً ، والاطقال كآبائهم إيماناً وكفراً . والسكر من شراب حلال لا يؤخذ صاحبه بما قال وفعل . وقيل : هو مع الكبيرة كفر ، ووافقوا القدرية^(١) .

سابعاً : الإباضية :

هي إحدى فرق الخوارج ، وتنسب إلى مؤسسها : عبد الله بن إباض التميمي من بني مقاعس ، واسمه الحرث بن عمرو ويقال بل ينسبون إلى أباض بضم الهمزة وهي قرية بالعرض من اليمامة نزل بها نجدة بن عامر ، وخرج عبد الله بن أباض في أيام مروان^(٢) . وكان من غلاة المحكمة^(٣) .

ويؤكد هذا ما ورد في الرسالة التي يقال إن ابن إباض بعث بها إلى عبد الملك^(٤) بن مروان وفيها يصف سلفه من الخوارج في بانهم أصحاب عثمان الذين أنكروا عليه ما أحدث من تغيير السنة ، وفارقوه حين أحدث ما أحدث وترك حكم الله وفارقوه حين عصى ربه . وهم أصحاب علي بن أبي طالب حتى حَكَمَ عمرو بن العاص ، وترك حكم الله وأنكروه عليه وفارقوه فيه وأبوا أن يُقَرِّوا الحكم لبشر دون حكم

(١) مقالات الإسلاميين / للاشمري (١ / ١٩١) ، الملل والنحل / للشهرستاني (١ / ١٢١-١٢٢) ، عقائد الثلاث والسبعين فرقة أبو محمد اليماني (١ / ٢٨) ، الخطط / للمقرئزي (٢ / ٣٥٥) ، الموافق في علم الكلام / للإيجي (ص ٤٢٤) .

(٢) هو مروان بن الحكم بن أبي العاص بن أمية ولد في السنة ٥٢ هـ (وقيل غير ذلك) ، شهد الجمل وصفين محارباً لعلي وتولى الخلافة بعد يزيد ، ومات سنة ٦٥ هـ . انظر : سير أعلام النبلاء / للذهبي (٣ / ٤٧٦-٤٧٨) ، الإصابة / لابن حجر (٣ / ٤٧٧) ترجمة رقم ٨٣١٨ ، الأعلام / للزركلي (٢٠٧ / ٧) .

(٣) انظر : الخطط / للمقرئزي (٢ / ٣٥٥) .

(٤) هو عبد الملك بن مروان بن الحكم بن أبي العاص بن أمية ، الخليفة الفقيه ، أبو الوليد الأموي ، كان من دهاة الرجال ولد بالمدينة سنة ٢٦ هـ ، وتوفي بدمشق ٨٦ هـ . انظر : سير أعلام النبلاء / للذهبي (٤ / ٢٤٦ وما بعدها) ، فوات الوفيات / لمحمد شاکر الكنسي (٢ / ٤٠٢) برقم ٣٠٥ ، شذرات الذهب / لابن العماد (ج ١ / ٩٧) المجلد الأول ، الأعلام / للزركلي (٤ / ١٦٥) .

كتاب الله ... غير أنا نبيراً إلى الله من ابن الأزرق وأتباعه من الناس ، لقد كانوا خرجوا حين خرجوا على الإسلام فيما ظهر ، ولكنهم ارتدوا عنه وكفروا بعد إيمانهم فنبراً إلى الله منهم ، (١) .

من هذا يتبين أن ابن إباض يعتبر نفسه وأتباعه امتداداً للمحكمة الأولى فكراً وعملاً وهذا ما يشتهه الإباضية المعاصرون الذين يقولون : « بأن الإباضية يجمعهم مع الخوارج الآخرين إنكار الحكومة بين علي ومعاوية - رضي الله عنه بل إنهم يبررون الخروج ويفرقون بينه وبين الفتنة وحيث أن الفتنة ممنوعة ومنهي عنها ، فإن الخروج لرفع الظلم ورد العدوان وإزالة الحاكم الظالم المفسد أمر مشروع وواجب » (٢) .

وفرقة الإباضية يدعي أصحابها أنهم ليسوا خوارج (٣) ، وينفون عن أنفسهم هذه النسبة ، والحقيقة أنهم ليسوا من غلاة الخوارج كالأزارقة مثلاً ، لكنهم يتفقون مع الخوارج في مسائل عديدة منها : أن عبدالله بن إباض يعتبر نفسه امتداداً للمحكمة الأولى من الخوارج كما أثبتنا سابقاً فمن ينسب إليهم ، فهم بهذا يكفرون علناً وأكثر الصحابة .

وجملة آراء الإباضية هي :

(أ) يتفقون مع الخوارج في تعطيل الصفات ، والقول بخلق القرآن ، وتجويز الخروج على أئمة الجور ، ومرتكب الكبيرة عندهم كافر كفر نعمة أو كفر نفاق ، ولا يمكن في حال معصيته وإصراره عليها أن يدخل الجنة إذا لم يتب

(١) انظر : العقود الفضية في أصول مذهب الإباضية / سالم بن محمد الحارثي العُماني الإباضي (ص ١٣٥) دار اليقظة العربية - دمشق ، بيروت - ط بدون .

(٢) انظر : الإباضية بين الفرق الإسلامية / لعلي يحيى معمر (ص ١٣٣ - ٣٧٨) مكتبة وهبة - القاهرة - مصر - ط الأولى (١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م) ، الإباضية في موكب التاريخ / لعلي يحيى معمر (١ / ٣٣-٣٥) - دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان - ط الأولى (١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م) ، الإباضية تاريخاً وعقيدة / للدكتور : وليد مساعد الطيطباتي (ص ٩٧ ، ..) فقد ذكر مطلباً بعنوان ((إشادة الإباضية بالخوارج وحطهم من قدر بعض الصحابة)) .

(٣) انظر : الإباضية دراسة مركزة في أصولهم وتاريخهم / علي يحيى معمر (ص ٤٠) - مكتبة وهبة - القاهرة - مصر - ط الثانية (١٤٠٧هـ - ١٩٨٧) .

- منها ، فإن الله لا يغفر الكبائر لمرتكبها إلا الذين تابوا منها قبل الموت .
- (ب) عصاة الموحدين مخلدون في النار فلا شفاعة لهم حتى يخرجوا من النار .
- (ج) أن مخالفيهم من المسلمين ليسوا مشركين ولا مؤمنين ، ويسمونهم كفاراً ويقولون عنهم أنهم كفار نعمة ، لا كفار في الاعتقاد ، وذلك لأنهم لم يكفروا بالله ولكنهم قصروا في جنب الله تعالى .
- (د) دماء مخالفيهم حرام ، ودارهم دار توحيد وإسلام إلا معسكر السلطان ، ولكنهم لا يعلنون ذلك ، فهم يسرون في أنفسهم أن دار المخالفين ودماءهم حرام .
- (هـ) لا يحل من غنائم المسلمين الذين يحاربون إلا الخيل والسلاح ، وكل ما فيه من قوة في الحروب ويردون الذهب والفضة .

(و) تجوز شهادة المخالفين ومناكحتهم ، والتوارث بينهم وبين الخوارج ثابت .

(ز) توقفوا في أولاد الكفار ، وفي النفاق أهو شرك^(١) .

وقد جاء في كتاب الفرق بين الفرق ذكر طائفة من أصل الإباضية غلوا في آرائهم ومعتقداتهم فأتوا بمبادئ تعد خروجاً على الإسلام وهي : اليزيدية التي تدعي بعثت رسول تنسخ شريعته الشريعة المحمدية^(٢) .

فهذه طائفة من الإباضية شذت في آرائها ومعتقداتها بخلاف ما عليه الإباضية أنفسهم من الاعتدال والقرب إلى الجماعات الإسلامية تفكيراً وفهماً .

يقول الشيخ محمد أبو زهرة - رحمه الله - : « الإباضية اتباع عبد الله بن إباض هم أكثر الخوارج اعتدالاً ، وأقربهم إلى الجماعة الإسلامية تفكيراً ، فهم أبعدهم عن

(١) مقالات الإسلاميين / للأشعري (١ / ١٨٣ - ١٩٠) ، الملل والنحل / للشهرستاني (١ / ١٣١) ، (١٣٢) ، الفرق بين الفرق / للبيهقي (ص ٨٢-٨٥) ، عقائد الثلاث والسبعين فرقة / لابي محمد اليميني (١ / ٢٤) ، المواقف في علم الكلام / للإيجي (ص ٤٢٥) ، الكامل في اللغة والأدب / للمبرّد (٢ / ٢١٣ ، ٢١٤) ، تاريخ المذاهب الإسلامية / أبو زهرة (ص ٧٦) ، الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب المعاصرة (١ / ٦٢-٦٤) .

(٢) الفرق بين الفرق / للبيهقي (ص ٨٣) ، تاريخ المذاهب الإسلامية / أبو زهرة (ص ٧٧) .

الشطط والغلو ، ولذلك بقوا » (١) فهم من فرق الخوارج إلا أنهم أكثر اعتدالاً .
« وعلى هذا فلا يخطئ من الحق تسمية الإباضية بالخوارج ، ويبقى ما امتاز به
الإباضية من تسامح أو تسامح أغلبيتهم تجاه مخالفيهم قائماً وثابتاً لهم رغم ما يظهر
أحياناً في بعض كتب (٢) الإباضية من الشدة والقسوة تجاه المخالفين لهم والحكم
عليهم بالهلاك والخسران » (٣) .



(١) تاريخ المذاهب الإسلامية / أبو زهرة (ص ٧٦) .
(٢) مثل كتاب : الدليل لاهل العقول / للورجلاني الإباضي - نقلاً عن فرق معاصرة / غالب عواحي (١)
. (٨٤ /
(٣) فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام وبيان الإسلام منها / غالب بن علي عواحي (١ / ٨٤) .

المبحث الثالث

مصادر الخوارج في التلقي والاستدلال

إن الطريق الحق الذي عليه أهل السنة والجماعة تلقي الدين أصولاً وفروعاً من الكتاب والسنة والإجماع المبني عليهما كما سبق توضيح ذلك ، أما أهل الأهواء والبدع والافتراق فهم خلاف ذلك ، فإنهم من حيث المصدر لا يرتضون بالكتاب والسنة مصدرين أصليين ، وكل منهم له في ذلك طرائق ، فمنهم من يعول على الأوهام والفلسفة ويسميها العقليات كالفرق الكلامية ، ومنهم من يعتمد على الرجال ويزعم لهم القداسة وعلم الغيب كالرافضة والصوفية ، ومنهم من يتلقى من مصادر شتى من أهل الكتاب والمجوس^(١) والفلاسفة وغيرهم كالباطنية وكثير من فرق أهل الكلام^(٢) والصوفية والرافضة ، فهم لا يستمدون دينهم من المصادر المعتمدة ، فهذا كان من أسباب إظهار البدع والافتراق^(٣) .

والخوارج منذ بداية ظهورهم ظهر عندهم الغلو والشطط ، وجعلوا أنفسهم المؤمنين المؤحدين ، فكان في بداية أمرهم من مصادر التلقي والاستدلال عندهم هي في المطالب الآتية :

- (١) المجوس : القائلون بالنور والظلمة وإن النور مصدر الخير والظلمة مصدر الشر ، فاثبتوا إلهين ، ومن عقائدهم عبادة النار ، والصلاة إلى الشمس . انظر : الملل والنحل / للشهرستاني (٢ / ٢٥٧) ، التبصير في الدين / لأبي المظفر الإسفرائيني / تحقيق : كمال يوسف الحوت (ص ١٥٠) ، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين / لفخر الدين الرازي - تعليق محمد المعتصم ب الله البغدادي (ص ١٢٠) .
- (٢) أهل الكلام : هم كل من تكلم في الله أو في العقيدة الإسلامية بما يخالف الكتاب والسنة وهم الذين ذمهم السلف - رحمهم الله - ، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - : ((فالسلف ذموا أهل الكلام الذين هم أهل الشبهات والأهواء ، ولم يذموا أهل الكلام الذين هم أهل كلام صادق ، ويتضمن الدليل على معرفة الله تعالى وبيان ما يستحقه وما يمتنع عليه)) . وعلى هذا يدخل في أهل الكلام كل من سلك المنهج الكلامي في أبواب العقيدة كالجهمية والمعتزلة ونحوهما ، انظر : درء تعارض العقل والنقل / لابن تيمية (١ / ١٧٨) ، (٧ / ١٨٣) دار الكنوز الأدبية .
- (٣) انظر : دراسات في الأهواء والفرق والبدع وموقف السلف منها / د : ناصر بن عبد الكريم العقل (ص ٢٩٨ ، ٢٩٩) .

المطلب الأول

القرآن الكريم (١)

فقد تمسكت الخوارج بالقرآن الكريم وزعموا أنهم لا يحيدون عنه مثقال أمثلة ، فبالغوا في ذلك وأفرطوا حتى تجاهلوا السنة النبوية مع أن الله - عز وجل - في كتابه الكريم يأمرهم باتباع السنة النبوية ، قال سبحانه وتعالى : ﴿ قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ ﴾ [آل عمران : ٣١] ، وقوله تعالى ﴿ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ ﴾ [الحشر : ٧] ، وقوله تعالى : ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ [النحل : ٤٤] ، فغالوا في التمسك بالقرآن فادى ذلك إلى التفريط بدلاً من القيام به ، ففي بداية أمرهم كانوا يأخذون بالفاظ القرآن الصريحة خوفاً من الوقوع في التاويل والتحريف ، وعند التحقيق كانوا هم أول من استعمل التاويل الباطل ، حيث زعمت فرقة الصفرية منهم أن تاويل قوله تعالى : ﴿ قُلْ أَدْعُو مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُنَا وَلَا يَضُرُّنَا وَنُرَدُّ عَلَىٰ أَعْقَابِنَا بَعْدَ إِذْ هَدَانَا اللَّهُ كَالَّذِي اسْتَهْوَتْهُ الشَّيَاطِينُ فِي الْأَرْضِ حَيْرَانَ لَهُ أَصْحَابٌ يَدْعُونَهُ إِلَى الْهُدَىٰ ائْتِنَا قُلْ إِنْ هُدَى اللَّهُ هُوَ الْهُدَىٰ وَأَمِرْنَا لِنُسَلِّمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ [الأنعام : ٧١] ، بأن المراد بالحيران في الآية هو عليّ رضي الله عنه وكذبوا في ذلك (٢) .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - : « الخوارج الحرورية كانوا ينتحلون اتباع القرآن بأرائهم » (٣) .

(١) الخوارج تسلك مسلك المعتزلة في أن القرآن مخلوق إلا أن الإباضية تنقسم إلى قسمين : فريق يقول بعدم خلق القرآن وهم بعض أهل المشرق ، وفريق يقول بخلق القرآن وهم أهل المغرب . انظر : الكشف والبيان / لابي عبد الله محمد القلهماني (١ / ٨٩) وزارة التراث القومي - عُمان - ط بدون (١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م) ، الحق الدماغ / للخليلي (ص ١٨٠) - مطابع النهضة بمسقط - عُمان - ط بدون (١٤٠٩هـ) .

(٢) عقائد الثلاث والسبعين فرقة (١ / ٢٧) .

(٣) مجموع الفتاوى (٢٨ / ٤٩١) .

ومن التاويل الباطل عندهم قول الله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ بَدَّلُوا نِعْمَتَ اللَّهِ كُفْرًا وَأَحَلُّوا قَوْمَهُمْ دَارَ الْبَوَارِ ﴾ [إبراهيم : ٢٨] ، فتقول الخوارج : إن من ارتكب كبيرة أو صغيرة كفر ، ولذلك يقول ابن عمر - رضي الله عنهما - : « انطلقوا إلى آيات الكفار فجعلوها في المؤمنين » (١) .

فالخوارج يزعمون الاستدلال بأدلة القرآن الكريم في أحكامهم ومع ذلك أخطؤوا في تكفير المسلمين بالذنوب ، حيث أن الناس عندهم قسمان : مؤمن لا ذنب له ، وكافر لا حسنة له ، ويستدلون على تقسيمهم بالأدلة من القرآن الكريم ، والأدلة نفسها من القرآن الكريم تقسم الناس إلى ثلاثة أقسام : ظالم لنفسه ، ومقتصد ، وسابق بالخيرات ، قال الله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ إِذْنِ اللَّهِ ﴾ [فاطر : ٣٢] .

وهذه الآية تتحدث عن أصناف المؤمنين الذين هم في دائرة الإسلام ، وتبين أن الإنسان قد يكون مؤمناً مع عدم خلوه من الذنوب ، فليس قول الخوارج بصحيح تقسيم الناس إلى قسمين : إما مؤمن لا ذنب له ، أو كافر .



(١) رواه البخاري : كتاب : استنابة المرتدين والمعاندين وقتالهم ، باب قتل الخوارج والملحدين بعد إقامة الحجّة عليهم (٩ / ٢٠) .

المطلب الثاني

السنة النبوية وموقفهم منها

يعتمد الحوارج في تقرير أصولهم على ظواهر النصوص ويردون من السنة ما خالف بزعمهم ظاهر القرآن .

فلا يرون طاعة الرسول واتباعه فيما خالف ظاهراً عندهم ، وهذا ترك واجب ، فينتحلون إتباع القرآن بأرائهم ، ويدعون اتباع السنن التي يزعمون أنها تخالف القرآن^(١) .

وجوزوا على الرسول ﷺ أن يجور ويضل في سنته ، ولم يوجبوا طاعته ومتابعته ، وإنما صدقوه فيما بلغه من القرآن دون ما شرعه من السنة التي تخالف - بزعمهم - ظاهر القرآن^(٢) .

فيعتبرون السنة مصدراً للتلقي والاستدلال في حالة موافقتها^(٣) لظاهر القرآن الكريم^(٤) . أما إذا كانت غير موافقة لظاهر القرآن الكريم فيردونها أو يؤلونها سواء كانت متواترة أو غير ذلك .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - : « الحوارج يرون اتباع الكتاب دون السنة التي تخالف ظاهر الكتاب وإن كانت متواترة »^(٥) .

وقال - رحمه الله تعالى - : « وأصل مذهبهم - أي الحوارج - تعظيم القرآن وطلب اتباعه ، لكن خرجوا من السنة والجماعة ، فهم لا يرون اتباع السنة التي يظنون أنها

(١) مجموع الفتاوى / لابن تيمية (٢٠ / ١٠٤) ، (٢٨ / ٤٩١) .

(٢) للصدر السابق (١٩ / ٧٣) .

(٣) تزعم الحوارج أن من السنة ما يوافق القرآن ومنها ما يخالفه ، وهذا كلام باطل فالسنة جميعها المتواتر والآحاد موافق للقرآن لأنها وحي ، وما كان غير ذلك فإما حديث ضعيف أو موضوع .

(٤) انظر : مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة / لجلال الدين السيوطي ، وقدم له وخرج أحاديثه وعلق عليه / بدر البدر (ص ٣٩ - ٤١) - دار الهدى النبوي ، مكتبة ابن تيمية - الكويت - ط بدون .

(٥) مجموع الفتاوى (٣ / ٣٥٥) ، (٢٨ / ٤٩١) .

تخالف القرآن كالرجم ونصب السرقه .. » (١) .

وفي هذا رد صريح للقرآن أيضاً لأن الله أمرنا في القرآن الكريم بوجوب اتباع السنّة .

وقد ذكر الإمام الشافعي (٢) - رحمه الله - في كتابه الام بياناً موسعاً لهذا (٣) .

ومن الامثلة على رد السنّة المحمدية التي لا توافق القرآن الكريم أو تأويلها ما يأتي :

قال ﷺ : « لا تسبوا أصحابي فلو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهباً ما بلغ مدّاً (٤) »

أحدهم ولا نصيفه » (٥) ، فالحديث يثبت أن أفضل الخلق عند الله - عز وجل - بعد

الأنبياء والرسل هم الصحابة ، فجاء هؤلاء الخوارج وكفروهم ولم يبلغ الحد عند

الصحابة وإنما كفروا علياً بن أبي طالب - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - ابن عم الرسول ﷺ ومن آل بيته

والمقربين إليه ثم قاموا بقتله زاعمين التقرب إلى الله - عز وجل - فبالتالي أدى ذلك

إلى ردّ سنّة الرسول ﷺ .

وكذلك ما فعلوه في حد الرجم والسرقه حيث لم يطبقوا الحدود التي جاءت في

السنّة النبوية الصحيحة (٦) .

(١) مجموع الفتاوى (١٣ / ٢٠٨) ، الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب المعاصرة (٢ / ١٠٦٤) .

(٢) هو محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع الهاشمي القرشي المطلبي وهو أحد الأئمة الأربعة ،

ولد في غزة بفلسطين عام ١٥٠هـ ، وحمل منها إلى بغداد وهو ابن سنتين ، وقد برع في الرمي والشعر

واللغة وأيام العرب ، ثم أقبل على الفقه والحديث ، كان شديد الذكاء توفي في القاهرة عام ٢٠٤هـ ، له

مصنفات ، منها : (كتاب الام في الفقه ، المسند في الحديث ، الرسالة في أصول الفقه) وغير ذلك .

انظر : وفيات الاعيان / لابن خلكان (٤ / ١٦٣) برقم / ٥٥٨ ، تهذيب التهذيب / لابن حجر

(٩ / ٢٥) ، سير اعلام النبلاء / للذهبي (١٠ / ٥ وما بعدها) ، الاعلام / للزركلي (٦ / ٢٦) .

(٣) انظر : الام / للشافعي : كتاب جماع العلم ، باب حكاية قول الطائفة التي ردت الاخبار (٧ / ٤٦٠)

- دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ط الأولى (١٤١٣هـ - ١٩٩٣م) .

(٤) المدّ : بضم الميم في الاصل ربع الصاع وإنما قدره به ، لانه أقل ما كانوا يتصدقون به في العادة وهو رطل

وثلث بالعراقي عند الشافعي وأهل الحجاز ، ورتلان عند أبي حنيفة وأهل العراق ، والنصيف : هو

النصف كالعشير في العشر . انظر : النهاية في غريب الحديث والاثار / لابن الاثير (٤ / ٣٠٨ ، ٥ / ٦٥) .

(٥) رواه البخاري : كتاب فضائل الصحابة ، باب قول النبي ﷺ (لو كنت متخذاً خليلاً) (٥ / ١٠)

ح ٣٦٧٣ من حديث أبي سعيد الخدري ، ومسلم : كتاب فضائل الصحابة ، باب تحريم سب الصحابة

(٤ / ١٩٦٧) ح ٢٥٤٠ . من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ واللفظ للبخاري .

(٦) انظر الملل والنحل / للشهرستاني (١ / ١١١-١١٥) ، الفرق بين الفرق / للبغدادي (٦٢ ، ٦٣) ،

المواقف في علم الكلام / للإيجي (ص ٤٢٤) .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - : « فإن الخوارج أصل بدعتهم أنهم لا يرون طاعة الرسول ﷺ واتباعه فيما خالف ظاهر القرآن عندهم ، وهذا ترك واجب^(١) .

وقال رحمه الله تعالى : « والخوارج جوزوا على الرسول ﷺ نفسه أن يجور ويضل في سنته ولم يوجبوا طاعته ومتابعته ، وإنما صدقوه فيما بلغه من القرآن دون ما شرعه من السنّة التي تخالف - بزعمهم - ظاهر القرآن^(٢) .

وقال - رحمه الله تعالى - : « والخوارج لا يتمسكون من السنّة إلا بما فسر مجملها دون ما خالف ظاهر القرآن عندهم ، فلا يرجمون الزاني ، ولا يرون للسرقة نصاباً^(٣) .

وكذلك ردوا أحاديث رؤية الله - عز وجل - في الآخرة ، وكذلك النصوص المصرحة بمغفرة الذنوب والشفاعة مع كونها صريحة تخالف ما قرروه من تخليد مرتكب الكبيرة في النار ، وعدم جواز المغفرة له .

فمن ذلك قول الله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾ [النساء : ٤٨] ، ومن ذلك أيضاً النصوص الصريحة المتواترة في الشفاعة لأهل الكبائر وإخراجهم من النار وإدخالهم الجنة ، لقوله ﷺ : « يخرج قوم من النار بعد ما مسهم منها سفح ، فيدخلون الجنة فيسميهم أهل الجنة الجهنميين^(٤) » وغيره من الأحاديث الصحيحة الصريحة في ذلك . ولكن إتباعاً للهواء والنصرة للمذهب والمعتقد الباطل تجدهم يردونها صراحة .

قال الإمام ابن القيم - رحمه الله - : « وحقيقة الأمر أن كل طائفة تناول ما يخالف نحلته ومذهبها ، فالمعيار على ما يتناول وما لا يتناول هو المذهب الذي

(١) مجموع الفتاوى (٢٠ / ١٠٤) ..

(٢) مجموع الفتاوى (١٩ / ٧٣) ، مقالات الإسلاميين / للشمري (١ / ٢٠٦) .

(٣) مجموع الفتاوى (١٣ / ٤٨) .

(٤) سبق تخريجه ص ١٧٠ .

ذهبت إليه والقواعد التي أصلتها ، فما وافقها أقره ولم يتأولوه وما خالفها فإن أمكنهم دفعه وإلا تأولوه » (١) .

فمن أصول الوعيديه في الاعتقاد أن من دخل النار من أهل الكبائر لم يخرج منها أبداً فأولوا كل ما خالف أصولهم من الأحاديث الصحيحة الصريحة الواضحة المعنى وذلك انتصاراً منهم لمذهبهم ومعتقدهم .

فقد وقفوا من الأحاديث المثبتة للشفاعة عدة مواقف منها : القول بأن أحاديث الشفاعة غير صحيحة ، أو أنها منقولة بطريق الآحاد فلا توجب القطع ، بل تكون ظنية ، وهذه المسألة طريقها العلم ، فلا يمكن الاحتجاج بمثل هذه الأحاديث الآحاد في العقائد .

والأحاديث المصرحة بخروج قوم من النار متأولة عندهم ، وكذلك الأحاديث الواردة في الحياة البرزخية وعذاب القبر (٢) ، والميزان ، والصراط ، وتأويل الصفات الثابتة لله - عز وجل - .

فبهذا يتبين بأن السنة مصدر عندهم عند موافقتها للقرآن الكريم ، وفي حالة عدم مصادمة الدليل لمعتقدهم . فإذا لم تكن كذلك فلا تكون عندهم مصدراً معتمداً يُحتج به .



(١) الصواعق المرسله / لابن القيم (١ / ٢٣٠) .

(٢) اختلفت الإباضية في إثبات عذاب القبر ، فذهب قسم إلى إنكاره موافقين بذلك سائر فرق الخوارج ، وذهب قسم آخر إلى إثباته ، ويثبت الإباضية وجود الجنة والنار الآن ، ويشتون الحوض ، وكذلك أنكروا الصراط إلا البعض منهم يشتونه ، انظر: الإباضية عقيدة ومذهباً / للدكتور: صابر طعيمة (ص ١٢٦) .

المطلب الثالث

الإجماع والرأي والعقل وموقفهم منها

الفرع الأول: الإجماع وموقفهم منه :

الإجماع لا يعتبر مصدراً للتلقي والاستدلال عند الخوارج ولا يقولون بحججته إلا ما كان من إجماع للصحابة قبل حدوث الفتنة ، وأما بعدها فقالوا : الحجة في إجماع طائفتهم لا غير ، لأن العبرة بقول المؤمنين ولا مؤمن عندهم إلا من كان على مذهبهم وعقيدتهم .

إلا الإباضية فنجد مصادر التشريع عندهم هي : القرآن والسنة والإجماع فهم لا ينكرون الإجماع ويقولون الإجماع القولي حجة قطعية ، والإجماع السكوتي حجة ظنية^(١) .

ولكن يقصدون بذلك أن الحجة في إجماع طائفتهم وبدل على هذا مخالفت: لإجماع الأمة في كثير من مسائل الدين .

الفرع الثاني : الرأي والعقل وموقفهم منهما :

إن فرقة الخوارج كانت في بداية أمرها تزعم أن مصدرها ومنبعها من القرآن الكريم والسنة النبوية الموافقة للقرآن ، وفي الحقيقة كانوا أبعد ما يكونون عنهما ، حيث فسروا وأولوا القرآن الكريم على حسب أهوائهم وشهواتهم الباطلة ، فنجد أن الرأي مصدر من مصادر التشريع عندهم ، حتى أنهم لا يعتبرون بحجبة عمل أهل المدينة ولا بإجماعهم ولا بمذهب الصحابي بل يقدمون الرأي على ذلك^(٢) .

فالخوارج من أول أمرها لم تتجاوز أصولها مسائل معدودة ولكن مع الزمن تجارت بهم الأهواء وتفرقت بهم السبل حتى أصبحت من الفرق الكلامية ، فقالت في

(١) انظر : الإباضية تاريخاً وعقيدة / للدكتور : وليد الطيببائي (ص ٩٠) .

(٢) انظر : دراسة في تاريخ الإباضية / لابي الفضل البرادي - تحقيق د: محمود زينهم وآخر (ص ٢٥) دار الفضيحة - القاهرة - مصر - ط بدون .

القرآن والرؤية بقول الجهمية ، وفي الصفات بقول المعتزلة . وخاضت في القدر والسمعيات والقول بعدم حججة الآحاد ، وتكلموا في مسائل علم الكلام ، فابتعدوا عن القرآن والسنة واتخذوا العقل والرأي مصدراً لهم أصيلاً^(١) .

فالسلف رضوان الله عليهم أجمعين لا يميلون لاستخدام الرأي إلا عند الضرورة^(٢) ، والضرورة تقدر بقدرها ، فقد كانوا على هدى رسول الله ﷺ ، وسبيلهم هو سبيل المؤمنين وأرثهم هي السنة والطريق المستقيم .

يقول الإمام الأوزاعي - رحمه الله - : « عليك بآثار من سلف وإن رفضك الناس ، وإياك وآراء الرجال وإن زخرفوه لك بالقول ، فإن الأمر ينجلي وأنت على طريق مستقيم »^(٣) .



(١) انظر : مقدمات في الأهواء والافتراق والبدع / للدكتور : ناصر العقل (ص ١٣٤) .

(٢) بشرط أن يكون الرأي موافقاً للدليل الشرعي ، ولم يكن مصادماً له .

(٣) أورده الإمام الذهبي في تاريخ الإسلام ، تحقيق : الدكتور / عمر عبد السلام تدمري (ص ١٤١ ، ١٦٠ ،

٤٩٠) دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان - ط الأولى (١٤٠٩ هـ) ، الأجرى في الشريعة (ص ٥٨) .

المبحث الرابع

موقف الخوارج من شفاعه الرسول ﷺ

وفيه:

المطلب الأول

موقفهم من الشفاعه عموماً

لقد أنكرت الخوارج جميع أنواع الشفاعه في الآخرة والتي أثبتها أهل السنة والجماعة ، ولم يشبثوا إلا شفاعه واحده لأهل الإيمان والتقى .

قال صاحب كتاب فرق معاصرة : « وأما بالنسبة للشفاعة : فإن الإباضية يشبثونها ولكن لغير العصاة بل للمتقين وكان المتقي في نظرهم أحوج إلى الشفاعه من المؤمن العاصي ، قيل في كتاب الأديان (والشفاعة حق للمتقين وليست للعاصين) وما الشفاعه إلا للتقى كما . قد قال رب العلاء فيها وقد فصلا ، (١) .

وهنا يظهر التناقض حيث أن المتقي لا يحتاج إلى الشفاعه ، بل إن الله أعد له جنة عرضها السموات والأرض ، ولكن من إكرام الله له أن النبي ﷺ يشفع في أهل الجنة لزيادة درجاتهم ورفعهم فيها وهذا تفضل وإكرام من الله عز وجل - لأهلها وإظهار النعيم لهم ، فبهذا يتبين أن الخوارج لا يشبثون أي نوع من أنواع الشفاعه وإنما يشبثونها للمتقين فقط في زيادة درجاتهم . قال الإمام السفاريني - رحمه الله - : « والشفاعة في رفع درجات ناس في الجنة » وهذه لا تنكرها المعتزلة والخوارج (٢) .

وقال ابن تيمية - رحمه الله - عن الخوارج : « ولم ينفروا الشفاعه لأهل الثواب في زيادة الثواب » (٣) .

(١) فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام / غالب عواجي (١٠٢/١) .

(٢) لواع الأنوار البهية (٢ / ٢١١) ، التذكرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة / للمقرطبي (ص ٢٨٦) ، الإباضية دراسة مركزة في أصولهم وتاريخهم / لعلي يحيى معمر (ص ٥١) ، وفتح الباري / لابن حجر (١١ / ٤٣٦) .

(٣) مجموع الفتاوى (١ / ١١٦) .

المطلب الثاني

موقفهم من الشفاعة العظمى

هذا النوع من الشفاعة يثبت الخوارج لأنه في نظرهم لا يعتبر مفيداً للعصاة وإنما هو طلب الشفاعة لبدء الحساب وتعجيله وإدخال من كان من أهل الجنة ، فهي عبارة عن شفاعة لفصل القضاء بين الخلق مؤمنهم وكافرهم .

قال الإمام السفاريني - رحمه الله - : « شفاعته ﷺ لفصل القضاء بين الوري بعد التردد إلى الأنبياء وتدافعها بين أختيار الملأ إلى أن تصل لصاحب الحوض المورود وهي المقام المحمود . وقد عم العالم زيادة القلق وتصاعد العرق وقاسوا من ذلك ما يذيب الأكباد وينسي الأولاد وهذه مُجمع عليها لم ينكرها أحد » (١) .

فبين - رحمه الله - أن الفرق الإسلامية جميعها لم تنكرها ومنهم الخوارج ، لأنها لا تعارض معتقدتهم فهي عبارة عن فصل القضاء بين الخلق جميعاً تقيهم وشقيهم . فهم يثبتونها لأنها « كرامة من الله سبحانه لرسوله ﷺ ، دون سواه من الأنبياء ، وهي شفاعته العظمى وذلك أن الخلق إذا فرغوا من الحساب ، استأذن المسلمون من يشفع لهم إلى الله سبحانه وتعالى .. وليست هذه الشفاعة لأهل الكبائر من أمته على ما زعمه القوم » (١) .

(١) لوامع الأنوار البهية (٢ / ٢١١) ، وانظر: الإباضية دراسة مركزة في أصولهم وتاريخهم / لعلي يحيى معمر (ص ٥١) .

(٢) الإباضية تاريخاً وعقيدة / وليد الطبطبائي (ص ١٧١ ، ١٧٢) .

المطلب الثالث

موقف الخوارج من الشفاعة لأهل الكبار

للخوارج عقيدتهم الغالية في مرتكب الكبيرة التي حاولوا أن يلجوا نصوص القرآن الكريم لتكون سنداً لهم عليها ، فيعتقد الخوارج أن الكبيرة تخرج صاحبها من الإيمان وتدخله في الكفر فلا واسطة - لديهم - بين الإيمان والكفر . فالإنسان في عقيدة الخوارج إما أن يكون مؤمناً وإما أن يكون كافراً ، ولا واسطة بينهما فليس هناك مؤمن عاص ، لأن المعصية تنافي مع الإيمان وإذا كان الكافر مخلداً في النار، فإن صاحب الكبيرة مخلد في النار كذلك لأنه في عقيدتهم كافر . فاعتقادهم في صاحب الكبيرة جعلهم ينكرون الشفاعة لأهل الكبار يوم القيامة، وزعموا أنه من دخل النار فإنه لا يخرج منها^(١) .

وكان بداية هذا الإنكار في آخر عصر الصحابة - رضي الله عنهم أجمعين -^(٢) . قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - : « وأما شفاعته ﷺ لأهل الذنوب من أمته ... أنكرها كثير من أهل البدع من الخوارج والمعتزلة والزيدية^(٣) ، وقال هؤلاء: من يدخل النار لا يخرج منها لا بشفاعة ولا غيرها »^(٤) .

(١) مجموع الفتاوى (١ / ١١٦) ، الموسوعة المسيرة في الأديان والمذاهب المعاصرة (١ / ٦٤) .

(٢) انظر : معارج القبول / لحافظ الحكمي (٢ / ٨٩٦) .

(٣) أزيدية هي : إحدى الفرق التي تنسب إلى التشيع ، وهم ينتسبون إلى زيد بن علي بن الحسين بن علي ابن أبي طالب عليه السلام ، فالزيدية تنتسب إليه ويمدونه الإمام الرابع لهم ، وأول الأئمة لديهم علي بن أبي طالب ، ثم الحسن ثم الحسين ثم زيد بن علي بن الحسين ثم كل من قام ودعا إلى نفسه وكان موصوفاً بالعدل والأمانة وهومن أولاد فاطمة ، وقد قامت لهم دولة في اليمن في أواخر القرن الثالث الهجري على يد يحيى بن الحسين بن القاسم الملقب بالهادي واستمرت دولتهم بين مد وجزر وظهور وكمون إلى عام ١٣٨٢هـ وقد تبني الزيدية لمذهب المعتزلة في العقائد .. قال الإمام القبلي رحمه الله الزيدية في هذا الجبل من اليمن هم معتزلة في كل الموارد إلا في شيء من مسائل الإمامة وهي مسألة فقهية ... ، انظر : العلم الشامخ / للمقبلي (ص ١١) ، مكتبة دار البيان - دمشق - سوريا - بدون الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار / لابن أبي الخير العمراني (١ / ٧٠ - ٧٤) .

(٤) مجموع الفتاوى (١ / ١٤٨ ، ٣١٨) ، صحيح مسلم شرح النووي (ج ٣ / ٣٥) المجلد الأول .

وقال الإمام السفاريني - رحمه الله - : « زعموا - أي الخوارج - أن من دخل جهنم يخلد فيها لأنه إما كافر أو صاحب كبيرة مات بلا توبة ، هذا رأيهم ورأي ومن وافقهم وهو رأي فاسد ومذهب باطل ترده الأخبار الصحيحة والآثار الصريحة وإجماع أهل الحق أيدهم الله تعالى » (١) .

وقال الإمام ابن حزم - رحمه الله - : « فإنكرها - أي الشفاعة - قوم وهم المعتزلة ، والخوارج ، واحتج المانعون بقول الله عز وجل : ﴿ فَمَا تَنْفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ ﴾ (٤٨) [المدثر : ٤٨] ، وبقوله تعالى : ﴿ يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ شَيْئًا وَالْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِلَّهِ ﴾ (١٩) [الإنفطار : ١٩] ، وغيرها » (٢) .

فيتفق الخوارج ومنهم الإباضية مع المعتزلة في اعتبار الشفاعة في الآخرة لغير أصحاب الكبائر بل هي « للمؤمنين المطيعين دون أهل الكبائر من العاصين والفاسقين لأن الله أخبر (كما يرى الإباضية) أن أهل الكبائر يخلدون في النار ، فمن زعم أن الشفاعة لأهل الكبائر فقد زعم أنهم في الجنة وأن جميع الأمة في الجنة » (٣) .

وقال الخليلي (٤) من علماء الإباضية بعد ذكره للأحاديث المصرحة بحرمان مرتكب الكبيرة من الجنة وغيرها معلقاً على ذلك بقوله : « والروايات - كما قلت - في ذلك كثيرة ، تارة تدل على الخلود بالنص عليه ، وتارة بالجمع بينه وبين التأييد ، وأخرى بالتوعد بحرمان الجنة أو حرمان شم ريحها ، ومحصلها واحد وإن اختلفت ألفاظها ، فإن حرمان الجنة ينافي دخولها في أي وقت من الأوقات ، كما أن نفي دخولها يعم جميع الأزمنة » (٥) .

وقال أحد علماء الإباضية : « الشفاعة لأهل المعاصي لا تصح بعد ما صاروا

(١) لوامع الأنوار البهية (٢٠ / ٢١٧) .

(٢) الفصل في الملل والأهواء والنحل (٤ / ١١١)

(٣) الإباضية تاريخاً وعقيدة / الدكتور : وليد الطبطبائي (ص ١٧١) .

(٤) أحمد بر، حمد الخليلي المفتي العام بسلطنة عمان ، من علماء الإباضية المعاصرين .

(٥) الحق الدامغ / الخليلي (ص ٢٢٥) ، الإباضية بين الفرق الإسلامية ، علي يحيى معمر (٢ / ١٤٠) ط

الثالثة (١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م) .

أعداء الله فلا يكون فيهم مرضي فلان الآخرة دار جزاء لا دار عمل ، وقد ثبت عقلاً أن الشفاعة للعاصي رضاً بعصيانه وإغضاءً عن بطلانه وقبولاً لعدوانه^(١) فعندهم : « أن من دخل النار فليس بخارج منها »^(٢) ولما أنكر الخوارج الشفاعة أنكروا عليهم الصحابة رضي الله عنهم ذلك ، وحدثوهم بما سمعوا من النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك^(٣) .

ومن ذلك ما جاء في صحيح مسلم من حديث أبي عاصم (محمد بن أبي أيوب) قال : حدثني يزيد الفقير ، قال : كنت قد شغفني رأي من رأي الخوارج ، فخرجنا في عصابة ذوي عدد نريد أن نحج ، ثم نخرج على الناس^(٤) ، قال : فمررنا على المدينة فإذا جابر بن عبد الله يحدث القوم ، جالس إلى سارية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : فإذا هو قد ذكر الجهنميين ، قال : فقلت له : يا صاحب رسول الله ، ما هذا الذي تحدثون ؟ والله يقول : ﴿ رَبَّنَا إِنَّكَ مَنْ تَدْخُلِ النَّارَ فَقَدْ أَخْزَيْتَهُ ﴾ [آل عمران : ١٩٢] ، وقوله : ﴿ كَلَّمَا أَرَادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا أُعِيدُوا فِيهَا ﴾ [السجدة : ٢٠] ، فما هذا الذي تقولون ؟ قال . فقال : أتقرأ القرآن ؟ قلت : نعم ، قال : فهل سمعت بمقام محمد صلى الله عليه وسلم (يعني الذي يبعثه الله فيه) ؟ ، قلت : نعم ، قال : فإنه مقام محمد صلى الله عليه وسلم المحمود الذي يخرج الله به من يخرج ، قال : ثم نعت وضع الصراط ومر الناس عليه .. ، قال غير أنه قد زعم^(٥) أن قوماً يخرجون من النار بعد أن يكونوا فيها ، . . . ، فرجعنا قلنا : ويحكم أترون الشيخ يكذب^(٦) على رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟

(١) انظر : تأملات في التراث العقدي للفرق الكلامية (فرقة الخوارج) الدكتور : عبد السلام محمد عبد (ص ٢٤٥) ، الحق الداغ / للخليلي (ص ٢٢٦ ، ٢٢٧) .

(٢) كتاب الشريعة / للأجري (ص ٢٩٦) ، مقالات الإسلاميين / للأشمري (١ / ١٦٨) ، وفتح الباري / لابن حجر (١١ / ٤٣٤) .

(٣) شرح اعتقاد أهل السنة والجماعة / للإمام اللالكائي (٦ / ١٠٩٤) رقم / ٢٠٥١ ، فتح الباري / لابن حجر (١١ / ٤٣٤) .

(٤) ثم نخرج على الناس : أي مظهرين مذهب الخوارج وندعو إليه ونحث عليه . صحيح مسلم بشرح النووي (ج ٣ / ٥١) المجلد الأول .

(٥) زعم : يقصد بها هنا بمعنى قال . صحيح مسلم بشرح النووي (ج ٣ / ٥١) المجلد الأول .

(٦) « أترون الشيخ يكذب » : يقصد به جابر بن عبد الله - رضي الله عنه .

الشفاعة

فرجعنا^(١) ، فلا والله ما خرج منا غير رجلٍ واحدٍ^(٢) .

وكان احتجاج الخوارج على مذهبهم في نفي الشفاعة لاهل الكبائر بأدلة نقلية وردت في الكتاب والسنة^(٣) وهي كالآتي :

أولاً، الإحتجاج بآيات الوعيد في القرآن الكريم الدالة على عموم تعذيب أصحاب الذنوب والمعاصي في النار ، وعدم إخراجهم منها ، وأنها تدل على عدم ثبوت الشفاعة يوم القيامة لاهل العذاب .

ثانياً، الإحتجاج بنصوص الوعيد في الكتاب والسنة الدالة على التصريح بالخلود في النار ، أو الحرمان من الجنة لمرتكبي بعض المعاصي ، وأن فيها دلالة على عدم إمكان الشفاعة لهم يوم القيامة .

ثالثاً، الإحتجاج بما جاء في القرآن الكريم من الآيات النافية للشفاعة ، وأنها لا تنفع العصاة يوم القيامة .

وسنفصل القول بعد ذلك بالأدلة والرد عليها بالاقوال والنقول الواردة عن السلف .



(١) « فرجعنا فلا والله ما خرج منا غير رجلٍ واحدٍ » : معناه رجعنا من حجنا ولم نتعرض لرأي الخوارج بل كففنا عنه وتبنا منه إلا رجلاً منا فإنه لم يوافقنا في الإنكفاف عنه . صحيح مسلم بشرح النووي (ج ٣ / ٥٢) المجلد الأول .

(٢) رواه مسلم : كتاب الإيمان ، باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها (١ / ١٧٩) ح ١٩١ .

(٣) سنذكر أدلة الخوارج والمعتزلة ومن تبعهم ، وشبههم في إنكار الشفاعة لاهل الكبائر بالتفصيل والرد عليها في الفصل الخامس إن شاء الله تعالى .

الفصل الرابع

المعتزلة وموقفهم من الشفاعة

وفيه ثلاثة مباحث،

المبحث الأول، المعتزلة لغة واصطلاحاً وألقابهم، وفيه مطلبان :

■ المطلب الأول : المعتزلة لغةً واصطلاحاً .

■ المطلب الثاني : ألقاب المعتزلة .

المبحث الثاني، مصادر المعتزلة في التلقي والاستدلال، وفيه أربعة مطالب :

■ المطلب الأول : القرآن والسنة والإجماع وموقفهم منها، وفيه ثلاثة فروع :

● الفرع الأول : القرآن الكريم وموقفهم منه .

● الفرع الثاني : السنة النبوية وموقفهم منه .

● الفرع الثالث : الإجماع وموقفه المعتزلة منه .

■ المطلب الثاني : العقل .

■ المطلب الثالث : الفلسفات وعقائد الأمم الأخرى .

■ المطلب الرابع : الأهواء والنزعات الشخصية عند مفكرهم وأفرادهم .

المبحث الثالث، موقف المعتزلة من شفاعة الرسول ﷺ، وفيه ثلاثة مطالب :

■ المطلب الأول : موقفهم من الشفاعة عموماً .

■ المطلب الثاني : موقفهم من الشفاعة العظمى .

■ المطلب الثالث : موقفهم من الشفاعة لأهل الكبائر .

إِلْفَضِكُ الْإِسْرَاعِ

المعتزلة وموقفهم من الشفاعة

المبحث الأول

المعتزلة لغةً واصطلاحاً وألقابهم

من المعلوم أن المعتزلة جمعوا بين علم الكلام والجدل مما قادهم إلى المناظرات والمخاصمات وكثرة الكلام والخوض في أمور يجب التوقف فيها ، فادى ذلك بهم إلى التجرؤ في صفات الله - عز وجل - فاخضعوها لقياساتهم العقلية وبحوثهم ومصطلحاتهم وتسمياتهم ، ثم استخدموا قياس الغائب على الشاهد بقياس الله على المخلوقات فاداهم ذلك إلى عدة مسائل أخذت بعضها برقاب بعض ومنها نفي القدر وخلق أفعال العباد ، والصالح والاصلاح ، والتحسين والتقبيح العقلان^(١) .

وأجمعت المعتزلة على أصول خمسة تدور حولها عقائدهم وقضاياهم وهي :
التوحيد : ويقصدون به نفي صفات الله تعالى أو تاويلها تاويلاً فاسداً ويزعمون التنزيه لله عز وجل في نظرهم .

العدل : والمقصود به نفي القدر .

الوعد والوعيد : وهو زعمهم أن مرتكب الكبيرة مخلد في النار إذا مات على كبيرته ، أي إنفاذ الوعيد المستلزم تخليد أصحاب الكبائر في النار .

المنزلة بين المنزلتين : وهو أساس نشوء الاعتزال ، وهو قولهم بأن الفاسق الملبى مرتكب الكبيرة لا مؤمن ولا كافر . بل في منزلة بينهما .

والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر : والمقصود به الخروج على ولاة الأمر ، وإلزام

(١) المعتزلة بين القديم والحديث ، محمد العبدية / طارق عبدالحليم (٥٦-٥٧) .

الناس بمقالاتهم وعقائدهم (١) .

ويختلف العلماء في وقت ظهور المعتزلة ، فبعضهم يرى أنها ابتدأت في قوم من أصحاب علي بن أبي طالب - عليه السلام - اعتزلوا السياسية وانصرفوا إلى العقائد عندما تنازل الحسن بن علي (٢) - عليه السلام - عن الخلافة لمعاوية بن أبي سفيان ، وفي ذلك يقول أبو الحسين الطرائفي في كتابه (أهل الأهواء والبدع) : وهم سموا أنفسهم معتزلة ، وذلك عندما بايع الحسن بن علي معاوية رضي الله عنه وسلم الأمر إليه ، اعتزلوا الحسن ومعاوية وجميع الناس ، ولزموا منازلهم ومساجدهم ، وقالوا نشتغل بالعلم والعبادة . والاكثرون على أن رأس المعتزلة هو واصل بن عطاء (٣) ، وقد كان ممن يحضرون مجلس الحسن البصري - رحمه الله العلمي . فنارت تلك المسألة التي شغلت الأذهان في ذلك العصر ، وهي مسألة مرتكب الكبيرة ، فقال واصل مخالفاً الحسن : أنا أقول أن صاحب الكبيرة ليس مؤمناً بإطلاق ، ولا هو كافر بإطلاق ، بل هو في منزلة بين المنزلتين ، ثم اعتزل مجلس الحسن البصري ، واتخذ له مجلساً آخر في المسجد (٤) .

(١) انظر : الجهمية والمعتزلة / للدكتور : ناصر العقل (ص ١٢٧) - دار الوطن - الرياض - السعودية - ط الأولى (١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م) .

(٢) الحسن بن علي بن أبي طالب بن عبدالمطلب بن هاشم بن عبدمناف الهاشمي سبط رسول الله صلى الله عليه وآله وربحانته ، ولد سنة ثلاث من الهجرة ، قال عنه رسول الله صلى الله عليه وآله وأخيه الحسين (هما ربحتانتي من الدنيا) وقال عنه خاصة (وإن ابني هذا سيد وسيصلح الله به بين فئتين من المسلمين) كان أشبه الناس بالرسول عليه الصلاة والسلام ، تنازل بالخلافة لمعاوية حقناً لدماء المسلمين ، توفي سنة ٤٩هـ بالمدينة ، وهو ابن ٤٧ عاماً ، انظر : الإصابات (٢/ ٢٤٢-٢٤٦) ترجمة رقم ١٧١٥ / مكتبة ابن تيمية ، أسد الغابة (٢/ ١٥-٢٢) ترجمة رقم ١١٦٥ / سير أعلام النبلاء (٣/ ٢٤٥) وما بعدها ، فتح الباري (٧/ ١١٨-١٢٠) ، تقريب التهذيب (١/ ٢٠٦) رقم ١٢٦٤ .

(٣) هو أبو حذيفة واصل بن عطاء المخزومي مولاهم البصري ، الغزالي ، ولد بالمدينة سنة ٨٠هـ وارتحل إلى البصرة وأقام بها ، اعتزل عن مجلس الحسن البصري - رحمه الله - بسبب قوله في الفاسق بالمنزلة بين المنزلتين فسمي هو وأتباعه معتزلة ، وتنسب إليه طائفة الواصلية من المعتزلة ، كانت له قدرة بيانية بحيث أنه كان يلبث بالراء فيجعلها غيباً فكان يتجنب حرف الراء ، لقب بالغزالي لترده على سوق الغزول ، توفي سنة ١٣١هـ . انظر : وفيات الأعيان / لابن خلكان (٦ / ٧-١١) برقم / ٧٦٨ ، ميزان الاعتدال / للذهبي (٤ / ٣٢٩) برقم / ٩٣٢٥ ، سير أعلام النبلاء (٥ / ٤٦٤ ، ٤٦٥) ، الأعلام / للزركلي (٨ / ١٠٨) .

(٣) تاريخ المذاهب الإسلامية / محمد أبو زهرة (ص ١٢٤)

المطلب الأول

المعتزلة لغة واصطلاحاً

أولاً: لغة، الاعتزال: مأخوذ من اعتزال الشيء، وتعزله بمعنى تنحى عنه .
ومنه تعازل القوم بمعنى: تنحى بعضهم عن بعض. وكنت بمعزل عن كذا وكذا:
أي كنت في موضع عزلة منهم. واعتزلت القوم أي فارقتهم وتنحيت عنهم .
ومنه قول الله تعالى: ﴿ وَإِن لَّمْ تُوْمِنُوا لِي فَاَعْتَرِلُونِ ﴾ [الدخان: ٢١] ، أراد
إن لم تؤمنوا بي فلا تكونوا عليّ ، ومنه قول الأحوص :

يا بيت عاتكه الذي اتعزّلُ حذر العدى وبه الفؤادُ موكلُ
وقيل الأعزلُ: الذي لا رمح معه .

فالمعتزلة لغةً: تدل على التنحي والانفراد ، والضعف والانقطاع ، والحمق ومن
لا سلاح معه ^(١) .

ثانياً، المعتزلة اصطلاحاً،

فرقة من القدرية خالفوا قول الأمة في مسألة مرتكب الكبيرة ، بزعامة
واصل بن عطاء وعمرو بن عبيد ^(٢) زمن التابعي الجليل الحسن البصري

(١) تاج العروس/للزبيدي - تحقيق: ابراهيم التريزي (٨ / ١٦) ، لسان العرب / لابن منظور (١١ / ٤٤٠) ،
مجمل اللغة / لابن فارس - تحقيق: زهير عبدالمحسن سلطان (٣ / ٦٦٦) - مؤسسة الرسالة -
بيروت - لبنان - ط الثانية (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م) ، محيط المحيط (ص ٥٩٩) - مكتبة لبنان -
بيروت - لبنان - ط بدون (١٩٧٧م) .

(٢) هو عمرو بن عبيد بن باب أبو عثمان البصري ، ولد في بلخ سنة ٨٠هـ ، كان جده من سبي كابل من
جبال السند ، كان ذا علم كثير ، واعتبر من المحدثين والراشدين ، درس على الحسن البصري ، قال ابن
قتيبة : ((كان يرى القدر ويدعو إليه ، واعتزل الحسن هو وأصحاب له فسموا المعتزلة)) ، وقال
الذهبي : ((صحب الحسن ثم خالفه واعتزل حلقته فلذا قيل المعتزلي)) ، قال ابن معين : ((لا يكتب
حديثه)) ، وقال النسائي : ((متروك الحديث ، كان من أهل الورع والعبادة إلى أن أحدث ما أحدث
من البدع)) ، توفي سنة ١٤٤هـ بموضع يقال له مَرَّان بين مكة والبصرة . انظر : ميزان الاعتدال /
للذهبي (٣ / ٢٧٣ وما بعدها) برقم / ٦٤٠٤ ، تهذيب التهذيب / لابن حجر (٨ / ٧٠-٧٥) ،
وفيات الأعيان / لابن خلكان (٣ / ٤٦٠-٤٦٢) رقم / ٥٠٣ سير أعلام النبلاء / الذهبي (٦ / ١٠٤-
١٠٥) ، الاعلام / للزركلي (٥ / ٨١) .

- رحمه الله - (١) .

فهو اسم يطلق على فرقة ظهرت في الإسلام في أوائل القرن الثاني ، وسلكت منهجاً عقلياً متطرفاً في بحث العقائد الإسلامية (٢) .

فسميت المعتزلة بهذا الاسم لاعتزال واصل بن عطاء ، وعمرو بن عبيد مجلس الحسن البصري ، بعد أن نازعه واصل في مسألة مرتكب الكبيرة حيث سُئل عنها الحسن البصري فانبرى واصل وقال : أنا أقول بأنه لا مؤمن ولا كافر هو في المنزلة بين المنزلتين . فاختلف في ذلك مع الحسن ، فاعتزل مجلس الحسن (درسه) وانضم إليه عمرو بن عبيد وانحاز إليهما طائفة من الناس، وعقدوا حلقة في ناحية المسجد، فسموا : معتزلة (٣) .

وقيل سموا معتزلة : لأنهم اعتزلوا جماعة المسلمين وأئمتهم وخالفوهم ، ولا فرق بين القولين ، إذ أن المعتزلة حينما اعتزلوا مجلس الحسن فعلاً بسبب هذه المقولة إنما فعلوا ذلك لأنهم خالفوا جماعة المسلمين بعقائدهم هذه ، فاعتزلوهم معنى وحساً .

والحسن البصري من أئمة المسلمين آنذاك ، ومخالفتهم له ليست مخالفة شخصية، إنما هي خروج عن عقيدة المسلمين واعتزال لجماعتهم (٤) .

(١) عقائد الثلاث والسبعين فرقة / لابي محمد اليمني (١ / ٣٢٥) ، الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الاشرار / لابن أبي الخير العمراني (١ / ٦٨ ، ٦٩) ، التنبيه والرد / للملطي (ص٤٩) ، اعتقادات فرق المسلمين والمشركون / للرازي (ص٣٤) ، ذكر مذاهب الفرق الثنتين والسبعين المخالفة للسنن والابتدعين / لعبد الله أسعد اليافعي (ص٤٩) ، الفرق بين الفرق / للبغدادي (ص٩٨) ، شرح العقيدة الطحاوية - تحقيق الألباني (ص٥٢١) .

(٢) الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب المعاصرة (١ / ٦٩) ، الجهمية والمعتزلة، للدكتور: ناصر العقل (ص١٢٧) .

(٣) مجموع الفتاوى (٣ / ١٨٢ ، ١٨٣) ، المنية والامل في شرح الملل والنحل / لابن المرتضى تحقيق / د: محمد مشكور (ص١٢٩) . الخطط / للمقريزي (٢ / ٣٤٥) ، المواقف في علم الكلام / للإيجي (ص٤١٥) ، الفرق بين الفرق / للبغدادي (ص٩٨) .

(٤) انظر: الجهمية والمعتزلة / للدكتور: ناصر العقل (ص١٢٨) .

فقد سماهم السلف بالمعتزلة على سبيل الذم لمخالفتهم الموقف الصحيح
 ولاعتزالهم للجماعة ، قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - : « وأما المعتزلة
 فامتازوا بالمنزلة بين المنزلتين لما أحدثه عمرو بن عبيد ، وكان هو وأصحابه يجلسون
 معتزلين للجماعة » (١) .



المطلب الثاني

ألقاب المعتزلة

[١] **المعتزلة** : وذلك بسبب اعتزال واصل بن عطاء أول زعيم لهم ، حلقة الحسن البصري ، حينما ألقى رجل سؤالاً عن مرتكب الكبيرة فبادر واصل إلى الجواب قبل أن يجيب الحسن البصري - رحمه الله - فقال : « إنه في منزلة بين المنزلتين لا مؤمن ولا كافر ، وفي الآخرة هو مخلد في النار ، مخالفاً بذلك مذهب أهل السنة والجماعة ، ومن ثم اعتزل واصل بن عطاء حلقة الحسن البصري - رحمه الله - فسموا معتزلة » (١) .

[٢] **القدرية** (٢) : لقولهم بحرية الإرادة للإنسان ، وإنه خالق لأفعاله خيرا وشرا ، فهم ينكرون القدر ويزعمون أن الإنسان مقدر أفعاله ، أو بعض أفعاله ، وأن الله لم يقدر أفعال العباد أو بعضها . وأول من نطق بتلك المقالة في الإسلام رجل نصراني من أهل البصرة يسمى سوسن (٣) ، فأخذ عنه معبد الجهني (٤) تلك المقالة ثم أخذها غيلان الدمشقي (٥) عن معبد .

(١) مجموع الفتاوى (٣ / ١٨٣) ، (٧ / ٤٨٤) ، الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الاشرار / لابن أبي الخير العمراني (١ / ٦٨ ، ٦٩) .

(٢) الملل والنحل / للشهرستاني (١ / ٦) ، الفرق بين الفرق / للبغدادي (ص ٩٨) ، البرهان في معرفة عقائد أهل الأديان / للسكسكي (ص ٢٧) ، الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الاشرار / لابن أبي الخير العمراني (١ / ٦٨) .

(٣) هو رجل نصراني فاسلم وكان أول من نطق في القدر وأخذ عنه معبد الجهني ، ثم تنصّر سوسن مرة أخرى . انظر : سير أعلام النبلاء (٤ / ١٨٧) .

(٤) هو معبد بن عبد الله بن عكيم أو عويم ، وقيل عويمر الجهني (نسبة إلى جهينه) ، ضال مبتدع ، هو أول من تكلم في القدر بطريقة بدعية ، نهى الحسن البصري الناس عن مجالسته ، مات مقتولا سنة ٨٠ هـ ، قتله الحجاج صبياً لخروجه مع ابن الأشعث . انظر : ميزان الاعتدال / للذهبي (٤ / ١٤١) برقم / ٨٦٤٦ ، تهذيب التهذيب / لابن حجر (١٠ / ٢٢٥ ، ٢٢٦) ، سير أعلام النبلاء / للذهبي (٤ / ١٨٥-١٨٧) ، الأعلام / للزركلي (٧ / ٢٦٤) .

(٥) هو غيلان بن مسلم الدمشقي القبطي ، اختلف في اسم أبيه ، تنسب إليه فرقة الغيلانية من المرجئة ، درس على الحسن بن محمد بن الحنفية في المدينة ، قال الذهبي : ((ضال مسكين)) كان مبشراً

يقول الإمام الأوزاعي - رحمه الله - : « أول من نطق في القدر رجل من أهل العراق يقال له : سوسن كان نصرانياً فأسلم ثم تنصر فأخذ عنه معبد الجهني وأخذ غيلان عن معبد » (١) .

فهؤلاء هم أوتاد القدرية الأوائل ومذهبهم في القدر (٢) يدور على أمرين :

- (١) نفي علم الله سبحانه وتعالى بالأشياء قبل وقوعها .
 - (٢) نفي خلقه سبحانه وتعالى لأفعال العباد ، وأنها ليست واقعة بِقَدْرَةٍ (٣) .
- وعندما سئل عبد الله بن عمر رضي الله عنهما عن أقوام (وهم غلاة القدرية) يزعمون أنه لا قدر وأن الأمر أنف (٤) فقال - رضي الله عنه : « إني بريء منهم وأنهم براء مني ، ثم أقسم بالله لو أن لأحدهم مثل أحد ذهباً فأنفقه ما قبل الله منه حتى يؤمن بالقدر » (٥) .
- فغلوهم في القضاء والقدر جعلهم يضلون الطريق الحق والمعتقد الصحيح فيهما ، فبدلاً من أن ينزهوا الله - عز وجل - كما يزعمون وقعوا في نقيض القصد فوصفوه بأحط الصفات وكذا في سائر اعتقاداتهم الزاعمين فيها تنزيه الله - عز وجل - .

حقيقياً بمذهب العدل الذي صار من أصول المعتزلة فيما بعد ، وكان مالك ينهى عن مجالسته، أخذ مقاله في القدر عن معبد الجهني، دعا عليه عمر بن عبد العزيز، وناظره الأوزاعي وأفتى بقتله، فقتل، وصلب في دمشق بعد سنة ١٠٥هـ في زمن هشام بن عبد الملك . انظر : ميزان الاعتدال / للذهبي (٣ / ٣٣٨) برقم / ٦٦٧٨ ، لسان الميزان / لابن حجر (٤ / ٤٩٢) برقم / ٦٥١١ ، عقائد الثلاث والسبعين فرقة (١ / ٢٨٠) ، الأعلام / للزركلي (٥ / ١٢٤) .

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة / للإمام اللالكائي (٤ / ٧٥٠) رقم / ١٣٩٨ ، كتاب الشريعة / للآجري (ص٢١٩) .

(٢) مذهب أهل السنة في القدر هو : الإيمان به ، وأن الله قدر مقادير العباد قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة ، وأنه خالق لأفعال عباده لقوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾ [الصفات : ٩٦] ، ويؤمنون بأن القدر قسمين : ١- قدر كوني ٢- قدر شرعي .

(٣) المسائل والرسائل المروية عن الإمام أحمد في العقيدة (١ / ١٤١ ، ١٤٢) .

(٤) وأن الأمر أنف : أي مستأنف لم يسبق به قدر ولا علم من الله تعالى ، وإنما يعلمه بعد وقوعه ، صحيح مسلم بشرح النووي (ج ١ / ١٥٦) المجلد الأول .

(٥) رواه مسلم : كتاب الإيمان ، باب بيان الإسلام والإيمان (١ / ٣٦ - ٣٧) ح / ٨ .

[٣] **الجهمية**^(١): وذلك للتوافق بين الجهمية والمعتزلة في مسائل عقدية، فوافقوا جهماً في كثير من أصوله في التعطيل وغيره، ولأن صاروا - أي أهل السنة - يطلقون وصف الجهمية على كل من سلك منهج النفي والتعطيل والتأويل في الصفات والسمعيات ونحوها، فيصفون من قال : كلام الله مخلوق أو القرآن مخلوق (جهمي) ومن أنكر الرؤية (جهمي) ومن أنكر الاستواء (جهمي) وهكذا ، وكل هذه من أصول المعتزلة ^(٢) .

ولأن المعتزلة أحيوا آراء الجهمية ولذا أطلق شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - مقولته : « إن كل معتزلي جهمي وليس كل جهمي معتزلي » ^(٣) .

[٤] **الوعيدية** : وسماوا بذلك لقولهم بالوعد والوعيد وإنفاذه لا محالة ، وإن الله تعالى لا يخلف في وعده ووعيده ، فلا بد من عقاب المذنب إلا أن يتوب قبل الموت ، فهم يقولون بتخليد مرتكب الكبيرة في النار إذا مات مصراً عليها ^(٤) .

[٤] **المعطلة** : لأنهم ينفون صفات الله تعالى وأفعاله ، فوافقوا الجهمية في نفي الصفات وتعطيلها وتأويلها ما لا يتوافق مع اعتقادهم من النصوص ، وهذا ما قال به الإمام ابن القيم - رحمه الله - : « والتأويل إذا تضمن تكذيب صاحبه فحسبه ذلك بطلاناً ، وأكثر تأويلات القوم من هذا الطراز » ^(٥) . ^(٦) .

وقد ألف كتابه (الصواعق المرسله في الرد على الجهمية والمعطلة) وكان قاصداً الأكثر الرد على المعتزلة الذين تأولوا الصفات ، كتأويل اليمين في قول الله تعالى :

(١) منهاج السنة النبوية / لابن تيمية ١/ ١٥٦ - مكتبة العروبة - القاهرة - مصر - ط بدون (١ / ١٥٦) - مؤسسة قرطبة ، درء تعارض العقل والنقل / لابن تيمية (٢٤٥/٥) ، مجموع الفتاوى (٤٨٨/١١) .

(٢) الجهمية والمعتزلة / للدكتور : ناصر بن عبدالكريم العقل (ص١٣٣) .

(٣) منهاج السنة النبوية / لابن تيمية (١ / ١٥٦) - مكتبة العروبة - القاهرة - مصر - ط بدون ، (٢ / ٦٠٤) - مؤسسة قرطبة ، (٢ / ٦٠٤) - مكتبة ابن تيمية .

(٤) التنبيه والرد / للملطي (ص٤٩) ، الفرق بين الفرق / للبغدادي (ص٩٨) ، الجهمية والمعتزلة / للدكتور : ناصر العقل (ص١٣٤) .

(٥) الطراز : أي النمط والشكل .

(٦) الصواعق المرسله (١ / ١٩٢) ، الجهمية والمعتزلة / للعقل (ص١٣٤) .

﴿ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيَدَيَّ ﴾ [ص: ٧٥] ، بالنعمة وغيرها (١) .

[٦] **أهل الكلام** : لأن أسسهم التي بنوا عليها مقالاتهم كلامية لا أصل لها من

الشرع (٢) .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - : ... المتكلمون كانوا يسمون

بهذا الإسم قبل منازعتهم في مسألة الكلام ، وكانوا يقولون عن واصل بن عطاء أنه

متكلم ، ويصفونه بالكلام ، ولم يكن الناس اختلفوا في مسألة الكلام ، (٣) .

[٧] **العقلانية** : لأنهم يغفلون في تقديم العقل وتحكيمه ، ويجعلونه حاكماً على

الشرع ، فما وافق العقل أخذوه وما تعارض معه ردوه (٤) .

[٨] **أهل العدل والتوحيد** : فالمعتزلة تسمي نفسها بأهل العدل والتوحيد ،

وتعني بذلك نفي القدر ، والقول بأن الإنسان موجد أفعاله تنزيهاً لله تعالى أن

يضاف إليه أي شر (٥) - على حسب زعمهم - ويعنون نفي صفات الله سبحانه

(١) انظر : الصواعق المرسله (١ / ١٩٢ ، ١٩٣) .

(٢) الجهمية المعتزلة / للعقل (ص ١٣٣) .

(٣) مجموع الفتاوى (٣ / ١٨٤) .

(٤) الجهمية المعتزلة / للعقل (ص ١٣٣) .

(٥) الإيمان بالقدر يتعلق بمسائل هي :

(أ) قيام الحجة على الخلق : فلله الحجة البالغة على خلقه ويتضح ذلك بأمور هي :

[١] أن الله خلق للعباد قدرة وإرادة ومشئئة وفعلاً ، فبالقدرة يستطيعون القيام بالتكاليف المناطة بهم ،

وبالإرادة والمشئئة يصح توجيه الخطاب إليهم بالأوامر والنواهي ، وعلى الفعل يقع الجزاء على الخير

وخيراً وعلى الشر شراً ، إلا أن يعفو الله جل وعلا ومن أدلة ذلك في إثبات القدرة للعبد قوله

تعالى : ﴿ أَلَمْ نَجْعَلْ لَهُ عَيْنَيْنِ (٨) وَلِسَانًا وَشَفَتَيْنِ (٩) وَهَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ (١٠) ﴾ البلد : ٨-١٠ ، وفي إثبات

المشيئة والإرادة للعبد قوله تعالى : ﴿ وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ﴾ الإنسان : ٣٠ ، ﴿ لَنْ نَشَاءَ مِنْكُمْ أَنْ

يَسْتَقِيمَ (٢٨) ﴾ التكوثير : ٢٨ . وفي إثبات الفعل للعبد ومؤاخذته بفعله قوله تعالى : ﴿ كُلُّ نَفْسٍ

بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ (٢٨) ﴾ المدثر : ٣٨ . فالسلف يشبثون هذه الامور مع إثباتهم للقدر بمراتبه الأربع

وهي :

الأولى : الإيمان بعلم الله السابق بكل شيء فعلم الله جل وعلا ما كان وما سيكون وما لم يكن لو كان

كيف سيكون .

الثانية : الإيمان بأن الله عز وجل قد كتب كل ما هو كائن إلى يوم القيامة صغيراً أو كبيراً من احوال

بني آدم وأعمالهم .

وتعالى ، فهم يحبون الوسم بهذا اللقب لكونه يحمل معنيين من أصولهم الخمسة وهو أصل التوحيد ، وأصل العدل (١) .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - : « فنفاة الجهمية من المعتزلة وغيرهم سموا نفي الصفات توحيداً » (٢) .

[٩] **أهل الحق** : وهذه من الأسماء التي تسمت بها المعتزلة (أهل الحق والفرقة الناجية) ومرادهم إنطابق ما ورد في فضائل هذه الفرقة عليهم ، ويطلقون على أنفسهم لقب المنزهين لله ، لزعمهم أنهم ينزهون الله عند نفيهم للصفات (٣) .

[١٠] **المجوسية** : (**الثنوية**) (٤) : وهم ينفرون من هذا الاسم ، والذي يطلقه

الثالثة : الإيمان بعموم مشيئة الله عز وجل وأنها المرجية لكل ما في الوجود فما وقع في الوجود من عمل فإتما وقع بمشيئة الله ، ومالم يقع فإن الله لم يشأ وقوعه ولو شاء وقوعه لوقع .

الرابعة : الإيمان بأن الله خالق كل شيء ومن ذلك العباد وأفعالهم ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾ [الصافات : ٩٦] .

[٢] إرسال الرسل وإنزال الكتب والشرائع وترتيب الجزاء عليه .

[٣] عدم التكليف بما لا يطاق .

(ب) تنزيه الله جل وعلا عن الظلم .

(ج) إثبات الحكمة له جل وعلا في فعله وأمره .

(د) التلازم بين الإيمان بالقدر والتوحيد . عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : « إن الله نظم القدر بالتوحيد فمن كذب بالقدر فقد نقض التوحيد » . شرح أصول الاعتقاد / للالكأثري (٣ / ٦٢٣) برقم / ١١١٢ .

(١) الملل والنحل / للشهرستاني (١ / ٤٠ ، ٤١ ، ٤٩) ، شرح الأصول الخمسة / للقاضي عبد الجبار

(ص ١٢٨ - ١٣٣) ، مقالات الإسلاميين / للاشعري (١ / ٢٣٥) ، تاريخ المذاهب الإسلامية / محمد

أبو زهرة (ص ١٢٦ ، ١٢٧) .

(٢) مجموع الفتاوى (١١ / ٤٨٨) .

(٣) العلم الشامخ / للمقبلي (ص ٣٠٠) ، ط الأولى - مصر - ١٣٢٨ هـ - الجهمية والمعتزلة / ناصر

العقل (ص ١٣٤) .

(٤) الثنوية : يقولون : أن النور والظلمة أزليان ، ويزعمون أنه ثم إلهين وخالقين ، خالق للخير ، والنور

والضياء ، وخالق للشر والظلمة والبلاء ، يقولون : إن الله لم يخلق الظلمة والبلاء والهوام والسباع وهم

أربع فرق : المانوية ، الديسانية ، المرقونية ، المزدكية ، انظر : التنبيه والرد / للملطي (ص ١٠٦ - ١١٠) ،

والفرق بين الفرق / للبيغدادي (ص ٢٠٣) ، التبصير في الدين / للأسفاريني (ص ١٣٥ - ١٣٦) ،

اعتقادات فرق المسلمين والمشركين / الرازي (ص ١٢١ - ١٢٣) .

عليهم أهل السنة والجماعة ، والسبب في تلقيبهم بهذا اللقب لقولهم بأن العبد يخلق أفعاله فتشابهوا بالثنوية والمجوس الذين يقررون وجود إلهين أحدهما للخير والآخر للشر (١) .

وقد ورد ذكر هذا اللقب في حديث ابن عمر - رضي الله عنهما - قال : قال رسول الله ﷺ : « لكل أمة مجوس ، والقدرية مجوس هذه الأمة ، ... » (٢) ، قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - : « ولهذا كان المعتزلة ونحوهم من القدرية مجوس هذه الأمة » (٣) .

[١١] الواردية : سموا بذلك لقولهم بأن المؤمنين لا يدخلون النار وإنما يردون عليها ، ومن أد-نل النار لا يخرج منها قط (٤) .

[١٢] المخيرة : لقولهم بأن العبد يختار أفعاله دون الله عز وجل .

قال الإمام أبو محمد اليميني - رحمه الله - في كلامه مع المعتزلة القدرية :

« فصح بادعائكم أنكم القدرية والمخيرة ، ونحن لا نقول بقولكم ، بل الحول والقول لله سبحانه يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد » (٥) .



(١) الملل والنحل / للشهرستاني (١/٥٧-٥٨) ، والفرق بين الفرق / للبغدادي (٩٥-٩٦) الخطط / للمقريزي (٢/٣٤٨) .

(٢) رواه أحمد في مسنده (٢/٨٦) وأبو داود في سننه : كتاب السنن ، باب في القدر (٥/٦٧) ح ٤٦٩١ ، ٤٦٩٢ ، من حديث عبد الله بن عمر ، وحذيفة بن اليمان ، ومشكاة المصابيح (١/٣٨) ح ١٠٧ . وقال الالباني : الحديث حسن بطرقه . انظر : صحيح الجامع برقم / ٥١٦٣ .

(٣) مجموع الفتاوى (١٦/٢١٥) .

(٤) انظر : المصدر السابق (١١/٤٨٥-٤٩١) ، (١/١١٦) ، درء تعارض العقل والنقل (٥/٢٠) ط . جامعة الإمام ، مذاهب الإسلاميين / للدكتور : عبد الرحمن بدوي (١/٥٨) ، دار العلم للملايين - بيروت - لبنان - ط الثالثة (١٩٨٣م) .

(٥) عقائد الثلاث والسبعين فرقة / لأبي محمد اليميني (١/٣٥٤) .

المبحث الثالث

مصادر المعتزلة في التلقي والإستدلال

يعتمد المعتزلة في إثبات العقيدة على العقل دون النقل ويجعلون العقل وحده أصل علمهم ويفردونه ويجعلون القرآن والإيمان تابعين له ، والمعقولات عندهم هي الأصول الكلية الأولية المستغنية بنفسها عن الإيمان والقرآن (١) .

وبسبب اعتمادهم على هذا الأصل أصبح بعضهم يتجراً على الله تعالى وعلى رسوله ﷺ ويتكلم بكلام يؤدي بصاحبه إلى التهلكة، فهذا عمرو بن عبيد المعتزلي يذكر حديث النبي ﷺ ويقول : ((لو سمعت رسول الله ﷺ لرددته ، وقال : إن كانت ﴿ تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ ﴾ ﴿١﴾ في اللوح المحفوظ ، فما لله على ابن آدم حجة)) (٢) .

وبهذا يعرف الغلو في طرح النصوص الشرعية إذا خالفت عقولهم وأقوالهم . لذا كان من نتائج هذا المنهج أنهم تحكموا في نصوص الوحي بعقولهم ، فما وافق عقولهم أثبتوه وما خالفها نفوه ، ومن هنا أتوا بأقوال في مسائل الاعتقاد خالفوا فيها إجماع السلف وحرّفوا بسببها نصوص الوحي الكريم ويزعمون أنه تأويل ، وضعفوا الأحاديث التي لا توافق عقولهم بحجة أنها أخبار آحاد أو منسوخة أو نحو ذلك من الأقوال .

وبهذا نعرف أن المعتزلة كغيرها من سائر أصحاب الأهواء والبدع لا تكتفي بمصادر الحق التي هي مصادر التلقي والإستدلال عند السلف أهل السنّة والجماعة ولكن يعتبرون المصادر الأساسية تبعاً لما جعلوها عندهم مرتكزاً لمصادر التلقي والإستدلال نبيها في المطالب الآتية :

(١) مجموع الفتاوى (٣ / ٣٢٨) .

(٢) سير اعلام النبلاء / للذهبي (٦ / ١٠٤ ، ١٠٥) .

المطلب الأول

القرآن والسنة والإجماع وموقفهم منها

الفرع الأول : القرآن الكريم وموقفهم منه :

يجعلونه مصدراً في أخذ الآيات التي تنص على العموم كآيات الوعيد فيجعلونها دليلاً على تخليد أهل الذنوب والمعاصي من أهل الكبائر وإن كانوا ماتوا على التوحيد .

وكون الآيات القرآنية قطعية الثبوت فلجؤا إلى طريق التأويل وفتحوا بابه ، فحرفوا الكلم بغية السلوك في منهجهم وعقيدتهم ، فيرون حكم إنفاذ الوعيد عقلاً ، ويقولون في قول الله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾ [النساء : ٤٨-١١٦] ، إنه يغفر للمجتنبين الكبير الصغير .

يقول القاسم الرسي - رحمه الله - : « يغفر للمجتنبين الكبير الصغير وهو أيضاً دون الشرك وإن كان صغيراً ، .. وقد يغفر لمن تاب منه فيكون قوله تعالى : ﴿ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾ أي لمن تاب من الكبائر ، (١) .

فهم يسلكون طريق التأويل حتى يستقيم لهم القول في إظهار آرائهم الاعتقادية فمنهجهم في تقرير مسائلهم الاعتقادية والاستدلال عليها أن يعتنقوا الآراء بعقولهم ثم ينظروا في كتاب الله فإذا وجدوه ينقض ما قاسوا ويبطل ما أسسوا طلبوا له أنواع التأويلات ، (٢) .

الفرع الثاني : السنة النبوية وموقفهم منها :

ما كان موافقاً لمعتقداتهم أخذوه وما عارضها أولوه. إن كان متواتراً ، وتقديم

(١) كتاب العدل والتوحيد / للقاسم الرسي (ضمن رسائل العدل والتوحيد) قدم لها / سيف الدين الكاتب (ص ٢٨٠) .

(٢) الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة / لابن قتيبة الدينوري (ص ١٥) - دار الكتب العلمية

- بيروت - لبنان - ط الأولى (١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م) .

الحكم العقلي عليه فهو الذي يستحسن ما يراه حسناً ويستقبح ما يراه قبيحاً^(١) .
 وإن كان خبر آحادٍ فإنهم يقدمون الحكم العقلي عليه مطلقاً سواء في العقائد أو
 في الشرائع العملية ، بل إنهم ردّوا أخبار الآحاد في العقائد جملة بدعوى أن
 العقيدة يجب أن تثبت بطريق قطعي يقيني لا بطريق ظني كخبر الواحد ، ولم
 يفرقوا بين ما هو صحيح من الأحاديث أو غيره من درجات الحديث ، بل يكفي
 مخالفته لما ادعوه معقولاً لردّه وعدم العمل به ، بل والقدح في رواته بغاية الجرأة
 والوقاحة^(٢) .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - : « والمعتزلة أيضاً تفسق من الصحابة
 والتابعين طوائف وتطعن في كثير منهم ، وفيما رووه من الأحاديث التي تخالف
 آراءهم وأهواءهم »^(٣) .

وكان من جراء ذلك أن ردّ المعتزلة الكثير من العقائد الثابتة عن رسول الله ﷺ
 كعذاب القبر^(٤) ، وكالإيمان بالحوض والصراط والميزان والشفاعة ، وكذلك رؤية الله
 تعالى في الآخرة ، وكل هذا بدعوى مناقضتها للعقل ، أو تعارضها مع الكتاب ، أو
 أحاديث أخرى بزعمهم^(٥) .

قال الإمام الشاطبي - رحمه الله - : « وذهبت طائفة إلى نفي أخبار الآحاد جملة ،

(١) انظر : الفرق بين الفرق / للبيهقي (ص ٩٣-١١٠) ، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين / للفخر
 الرازي (ص ٤٠ ، ٤١) ، البرهان في معرفة عقائد أهل الأديان / للسكسكي (ص ٥٥ ، ٥٦) ، ذكر
 مذاهب الفرق الثنتين وسبعين / لعبد الله أسعد اليافعي (ص ٥٦ ، ٥٧) .

(٢) المعتزلة بين القديم والحديث / محمد العبد ، طارق عبدالحليم (ص ٨٢) .

(٣) مجموع الفتاوى (٤ / ١٥٤) .

(٤) الملل والنحل / للشهرستاني (١ / ٤٣) ، الفرق بين الفرق للبيهقي (ص ٩٧ ، ٩٨) ، فضل الاعتزال
 وطبقات المعتزلة / للقاضي عبدالجبار وآخرون / تحقيق : فؤاد سيد (ص ٢٠٢) - الدار التونسية -
 تونس - ط (١٣٩٣هـ - ١٩٧٤م) .

(٥) الاعتصام / للشاطبي - تحقيق سليم الهلالي (١ / ٢٩٤) - دار ابن عفان - الخبر - السعودية - ط
 الأولى (١٤١٢هـ - ١٩٩٢م) ، المعتزلة بين القديم والحديث / محمد العبد / طارق عبدالحليم
 (ص ٨٣) .

والافتصار على ما استحسنته عقولهم في فهم القرآن .. ولما ردُّوها بتحكم العقول ، كان الكلام معهم راجعاً إلى أصل التحسين والتقيح .^(١)

فقد قرر هذا المعنى أهل الكلام في كثير من كتبهم ، وردوا به أحاديث صحيحة مشهورة ، بل أحاديث متواترة زعموا أنها آحاد ، وأنها ظنية ، فلا يؤخذ بها في العقيدة .

فمن المعتزلة الذين سطوروا هذا المعنى القاضي عبد الجبار ، فقد قال : « وأما ما لا يعلم كونه صدقاً ولا كذباً ، فهو كأخبار الآحاد ، وما هذه سبيله يجوز العمل به إذا ورد بشرائطه ، فأما قبوله فيما طريقه الاعتقادات فلا » .^(٢)

وبهذا المنهج خالفوا منهج السلف في الاعتصام بالكتاب والسنة^٣ وأخذ الاعتقاد منهما^(٣) .

ويقول القاضي أيضاً وهو يعارض ويرد على من يثبت رؤية الله تعالى : « إن جميع ما رووه وذكروه أخبار آحاد ولا يجوز قبول ذلك فيما طريقه العلم لأن كل واحد من المخبرين يجوز عليه الغلط .. وإنما يعمل بأخبار الآحاد في فروع الدين ، وما يصح أن يتبع العمل به غالب الظن ، فأما ما عداه فإن قبوله فيه لا يصح ، ولذلك لا يرجع إليه في معرفة التوحيد والعدل وسائر أصول الدين .. » .^(٤)

فبناء على هذه القاعدة التي سار عليها القاضي عبد الجبار المعتزلي وجماعته من المعتزلة رُدت أحاديث الرؤية والشفاعة وغيرها^(٥) .

الفرع الثالث : الإجماع وموقف المعتزلة منه :

إن المعتزلة بجميع فرقها ترد الإجماع ، وأما ما روي عنهم بقبوله فهو من باب

(١) الاعتصام / للشاطبي (١ / ٢٩٥) .

(٢) شرح الأصول الخمسة (ص ٧٦٩) .

(٣) انظر : الفرقان بين الحق والباطل / لابن تيمية - تحقيق الأرنؤوط (ص ١٧) .

(٤) المغني في أبواب التوحيد والعدل / للقاضي عبد الجبار - تحقيق الدكتور : محمود محمد قاسم (٤ /

٢٢٥) .

(٥) انظر : شرح الأصول الخمسة (ص ٢٦٩ ، ٦٧٢ ، ٦٩٠) .

التمويه . فالقاضي عبد الجبار يقر بحجية الإجماع ، ولكن الإجماع عنده بخلاف إجماع أهل السنة والجماعة وهو ما أجمعت عليه الأمة ، بل الإجماع عنده لا يرتبط بالعدد بقدر ما يرتبط بطاعة الله ، فهو عنده ينطبق حتى على الفرد الواحد (١) ، ولكن الواحد لا يمكن أن يكون إجماعاً ، فالإجماع عنده والحجة تكون بقول الإمام المعصوم عنده ولا بد أن يكون من المعتزلة أنفسهم ، فهنا يظهر تداخل الشيعة والمعتزلة بعضها مع البعض ، فإن موقف المعتزلة من الإجماع في غاية الوضوح حيث إن النظام (٢) كان أول من رد الإجماع في الأمة ، وجوز إجماع الأمة في جميع الأعصار على الخطأ ، وفي الواقع هو الذي وقع في الخطأ وليس إجماع المسلمين ، فقد خالف إجماع الأمة في كثير من الأمور (٣) .



(١) انظر : فضل الإعتزال وطبقات المعتزلة / للقاضي عبد الجبار وآخرين / تحقيق : فؤاد سيد (ص ١٨٦) ، شرح الاصول الخمسة (ص ٥٤) .

(٢) هو إبراهيم بن سيار بن هاني البصري ، أبو إسحاق النظام ، من أئمة المعتزلة ، تبحر في علوم الفلسفة والكلام ، وانفرد بأراء خاصة ، وقد تابعته فرقة من المعتزلة ، سميت (النظامية) نسبة إليه ، وكان سيء السيرة ، خالط الثنوية والمجوس والفلاسفة وأخذ عنهم الكثير ، توفي سنة ٢٣١ هـ . انظر : لسان الميزان / لابن حجر (١ / ٥٩) برقم / ١٧٤ ، الوافي بالوفيات للصفدي (١ / ١٢ - ١٥) ، النجوم الزاهرة / للاتاكي (٢ / ٢٣٤) ، سير أعلام النبلاء / للذهبي (١٠ / ٥٤١ ، ٥٤٢) ، الاعلام / للزركلي (١ / ٤٣) عقائد الثلاث والسبعين فرقة / لأبي محمد اليميني (١ / ٣٣٠) .

(٣) انظر : تاويل مختلف الحديث / لابن قتيبة (ص ١٨ ، ١٩) ط المكتب الإسلامي - بيروت - لبنان - ط بدون .

المطلب الثاني

العقل

من مصادرهم الرئيسية المعتمدة هي (العقل أو العقليات أو القواعد العقلية) :
يعتبر المعتزلة من أشهر الفرق الكلامية الذين عارضوا صحيح المنقول بشبهاتهم
التي سموها معقولات وقد زادت معارضتهم لصحيح المنقول بعد ترجمة الكتب
اليونانية في عهد الخليفة المأمون ، حيث درسوا الفلسفة فأحدثت في حياتهم إنقلاباً
خطيراً في المعتقد والفكر (١) .

فأوهام العقول وظنونها أو ما يسمونه العقليات أو القواعد العقلية جعلوها هي
الأصل في تقرير العقيدة وأصول الدين، وقدّموها على نصوص الكتاب والسنة، وجعلوا
التخرصات العقلية هي المحكمة، ونصوص الشرع هي المحكوم عليها ، فصار العقل
عندهم هو الخصم للشرع وهو الحكم على كلام الله عز وجل - وكلام رسوله ﷺ (٢) .
وبسبب اعتماد المعتزلة على العقل ، واعتبار حجيته الحجة القاطعة ، وطرح ما لا
يوافق عقولهم من نصوص الوحي ، أصبح بعضهم يتجرأ على الله تعالى وعلى رسوله
ﷺ ، ويتكلم بكلام يؤدي بصاحبه إلى التهلكة، فهذا عمرو بن عبيد ، وهو من
رواد المعتزلة يذكر حديث الصادق المصدوق ، فيقول : « لو سمعت الأعمش (٣)
يقول هذا لكذّبتّه ، ولو سمعت زيد (٤) بن وهب يقول هذا ما أجبته ولو سمعت

(١) انظر : اللؤلؤ والنحل / للشهرستاني (١ / ٢٣) .

(٢) انظر : الجهمية والمعتزلة / للدكتور : ناصر العقل (ص ١٦٥) .

(٣) هو سليمان بن مهران الأسدي محمد الكاهلي المشهور بالأعمش ، أبو محمد ، مقررئ ومحدث ، ولد
بقرية (أمه) من أعمال طبرستان سنة ٥٦١هـ ، وتوفي سنة ١٤٨هـ بالكوفة . انظر : سير أعلام النبلاء /
للذهبي (٢٢٦-٢٤٨) ، تهذيب التهذيب / لابن حجر (٤ / ٢٢٢) ، الأعلام / للزركلي (٣ /
١٣٥) ، شذرات الذهب / لابن العماد (ج ١ / ٢٢٠) المجلد الأول .

(٤) هو أبو سليمان زيد بن وهب الجهمي الكوفي ، الإمام ، الحجة ، سمع من بعض الصحابة وقرأ على ابن
مسمود - رضي الله عنهم أجمعين - ، توفي في حدود سنة ٥٨٣هـ . انظر : سير أعلام النبلاء /
للذهبي (٤ / ١٩٦) ، تهذيب التهذيب / لابن حجر (٣ / ٤٢٧) .

عبد الله بن مسعود يقول هذا ما قبلته، ولو سمعت رسول الله ﷺ يقول هذا لرددته، ولو سمعت الله تعالى يقول هذا لقلت له: ليس على هذا أخذت ميثاقنا» (١).

ويقول **واصل بن عطاء رأس المعتزلة**: «إن كل خبر لا يمكن التواطؤ والتراسل والاتفاق على غير التواطؤ فهو حجة، وما يصح ذلك فيه فهو مطرح...» (٢).

وقد فاق أبو الهذيل العلاف (٣) شيخه واصل في رد الأخبار واعتبار الحجة في المعقولات حيث اشترط شروطاً في قبول حجية النقل بأن يكون متواتراً، وأن يكون أحد رواته من أهل الجنة.

قال عبد القاهر البغدادي - رحمه الله -: «ما أراد أبو الهذيل باعتباره عشرين في الحجة من جهة الخبر إذا كان فيهم واحد من أهل الجنة إلا تعطيل الأخبار،... وأرادوا بواحد من أهل الجنة من كان في نحلته من الاعتزال...» (٤).

وهذا الشرط الذي اشترطه أبو الهذيل العلاف إنما مراده من ذلك إسقاط حجية النقل، وتقديم حجج المقاييس العقلية الفاسدة عليه، ويؤكد ذلك قوله: «... الرواية ريبة، والحجة في المقاييس» (٥).

وإدعى النظام أن الأحاديث متناقضة، وأن حجية العقل قد تنسخ الأخبار، فقد

(١) ذكره الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (١٢ / ١٧٢)، والذهبي في سير أعلام النبلاء (٦ / ١٠٤)، (١٠٥).

(٢) فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة / للقاضي: عبد الجبار وآخرين (ص ٢٣٤).

(٣) هو أبو الهذيل محمد بن الهذيل بن عبد الله بن مكحول العبدي، المعروف بالعلاف، ولد في البصرة سنة ١٣١هـ، وقيل ١٣٥هـ، شيخ البصريين في الاعتزال، ومن أكبر علمائهم، وصاحب المقالات في مذهبهم، أخذ الاعتزال عن عثمان الطويل تلميذ واصل بن عطاء، كان له إطلاع كبير على الفلسفة، توفي سنة ٢٣٥هـ. انظر: تاريخ بغداد / للخطيب (٣ / ٣٦٦) برقم / ١٤٨٢، وفيات الأعيان / لابن خلكان (٤ / ٢٦٥) برقم / ٦٠٦، سير أعلام النبلاء / للذهبي (١٠ / ٥٤٢، ٥٤٣)، لسان الميزان / لابن حجر (٥ / ٤٦٨) برقم / ٨١٥٠، شذرات الذهب / لابن العماد (ج ٢ / ٨٥) المجلد الأول.

(٤) الفرق بين الفرق (ص ١١٠) بتصرف يسير.

(٥) فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة / للقاضي عبد الجبار وآخرين (٢٥٩).

ذكر ابن قتيبة^(١) عن النظام ، بأن له أقاويل في أحاديث يدعى عليها أنها مناقضة للكتاب ، وأحاديث أخرى يستبشعها من جهة العقل ، وذكر أن جهة العقل قد تنسخ الأخبار ، وأحاديث ينقض بعضها بعضاً^(٢) .

فقد اشتد تمسك المعتزلة بمنهجهم العقلي الذي أخذ في التولي عن الأدلة النقلية رويداً رويداً حتى بلغ القمة على يد النظام ، فبقدر ما يقربون من الفكر الفلسفي المترجم بقدر ما يبتعدون عن الأدلة النقلية ، فلما تعانق الفكر المعتزلي والفلسفي على يد النظام ، استوت مقالة واصل بن عطا على سوقها بعد أن اشتد عودها على يد أبي الهذيل العلاف .. وتمت مقالة المعتزلة على ثلاث مراحل :

الأولى : اطراح جميع الأخبار مالم يتقرر عدم إمكان التواطؤ .

الثانية : الأخبار ريبة والحجة في المقاييس .

الثالثة : الحجة قد تنسخ الأخبار^(٣) .

ويذكر القاضي عبد الجبار أنواع الدلالات ويقدم عليها حجة العقل فيقول في ذلك : « إعلم أن الدلالات أربع : حجية العقل ، والكتاب ، والسنة ، والإجماع ، ومعرفة الله لا تنال إلا بالعقل »^(٤)

ويرى أن الأخبار في الاعتقادات عموماً تنظر ، فإن كانت موافقة لحجج العقول

(١) هو أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري ، الإمام ، العالم ، الكاتب ، الأديب ، اللغوي ، قال عنه الإمام أبو بكر الخطيب البغدادي : ((كان ثقة ، ديناً ، فاضلاً)) ، ولد ببغداد سنة ٢١٣ هـ من مصنفاته : (تاويل مختلف الحديث ، غريب القرآن ، الشعر والشعراء) وغير ذلك ، توفي سنة ٢٧٠ هـ وقيل ٢٧٦ هـ . انظر : تاريخ بغداد / للخطيب (١٠ / ١٧٠) برقم / ٥٣٠٩ ، سير اعلام النبلاء / للذهبي (١٣ / ٢٩٦ - ٣٠١) ، الاعلام / للزركلي (٤ / ١٣٧) .

(٢) انظر : تاويل مختلف الحديث / لابن قتيبة - تحقيق : عبدالقادر أحمد عطا (ص ٤٧ ، ٦٤) - دار الكتب الإسلامية - القاهرة - مصر - ط الأولى (١٤٠٢ هـ) .

(٣) انظر : معالم طريق السلف في أصول الفقه - الثبات والشمول في الشريعة الإسلامية - للدكتور : عابد محمد السفياني (ص ١٨٦ - ١٨٧) - مكتبة المنارة - مكة المكرمة - السعودية - ط الأولى (١٤٠٨ هـ) .

(٤) شرح الاصول الخمسة / للقاضي عبد الجبار (ص ٥٤) .

قبلت واعتقد وجوبها، ولكن لا لأنها حجة، ولا لمكانها، بل للحجة العقلية، وإن لم تكن موافقة لها ففيها مسلكان، إما التأويل، أو الرد والحكم بأن النبي ﷺ لم يقلها، وإن قالها فإنما قالها على طريق الحكاية عن غيره (١).

ويصرح القاضي عبد الجبار بمنهجه تجاه العقل والنقل فيعتبر ما يزعمه العقل أصلاً والنقل فرعاً تابعاً له، ولا يمكن أن يستدل بصحيح المنقول في معظم مسائل الاعتقاد ولا سيما فيما يسميه المعتزلة من أصولهم التوحيد، ويعلل عدم استدلاله على ذلك بالأدلة النقلية قائلاً: «... ولو استدللنا بشيء منها على الله لكنا مستدلين بفرع الشيء على أصله وذلك لا يجوز» (٢).

ومما سبق يتبين لنا أن المعتزلة بنوا أصول دينهم على ما اعتبروه عقليات، وقدموه على نصوص الكتاب والسنة، وطرحوا الأخبار التي لا توافق عقولهم، واعتبروا الحجة في أصولهم الفلسفية ومقاييسهم المبنية على قواعد المنطق، وزعموا أن معقولاتهم تنسخ الأخبار.

وأنها الحجة القاطعة المقدمة على صحيح المنقول.

ونقول: إن منهج السلف أهل السنة والجماعة في ذلك تقديم النقل على العقل وعدم إهمال العقل فالنقل الصحيح يوافق العقل الصريح الخالي من الشبهات ولا يحصل بينهما تعارض إلا عند فساد أحدهما.

وأن منهج السلف مبني على التسليم لوحي الله تعالى عن علم وفقه ودراية، ولا يتصور عقلاً أن يسلم لوحي الله إلا من اتفق عنده صحيح المنقول مع صريح المعقول. وكذلك الدليل الشرعي قد يكون سمعياً وقد يكون عقلياً (٣)، وبهذا يتم توافق صحيح المنقول مع صريح المعقول.

وقد وفق كثير من السلف للمنهج الوسط، فقالوا: إن العقل الصريح موافق للنقل

(١) المصدر السابق (ص ٧٦٨-٧٧٠).

(٢) المصدر السابق (ص ٨٨).

(٣) انظر: درء تعارض العقل والنقل (١ / ١٩٨).

الصحيح ، واستدلوا بأدلة القرآن السمعية والعقلية التي ترشد العقل وتوجهه إلى الحق باقرب الطرق وأيسرها ، فجمعوا بين طريقي السمع والعقل ، لمعرفة أنهم أن دلالة الكتاب والسنة على أصول الدين ليست خبرية محضة كما تصور المتكلمون ، بل الكتاب والسنة دلاً الخلق وهداياهم إلى الآيات والبراهين والأدلة العقلية الموافقة لصريح المعقول (١) .

وقد اتفق صريح المعقول مع صحيح المنقول على أن كتاب الله وسنة رسوله ﷺ تفيدان اليقين والعلم ، ويهديان إلى صراط الله المستقيم ، وأن مقدّموا العقل على النقل مضطربون متناقضون .

يقول الإمام ابن القيم - رحمه الله تعالى - : « إن أرباب هذا القانون الذي منعهم استفادة اليقين من كلام الله ورسوله مضطربون في العقل الذي يعارض النقل أشد اضطراب » (٢) .

وقال - رحمه الله تعالى - : « وهذه العقول المضطربة المتناقضة إنما تفيد الشكوك والحيرة والريب والجهل المركب فإذا تعارض النقل وهذه العقول أخذ بالنقل الصريح ورمي بهذه العقول تحت الأقدام وحطت حيث حطها الله وحط أصحابها » (٣) .

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - : « ما علم بصريح العقل لا يتصور أن يعارضه الشرع البتة ، بل المنقول الصحيح لا يعارضه معقول صريح قط » (٤) .

وأصل الشرع ثابت في نفسه سواء علمه العبد بعقله أم لم يعلم فالعقل تابع لا متبوع ، يقول شيخ الإسلام رحمه الله : « فإن الشرع المنزل من عند الله ثابت في نفسه سواء علمنا بعقولنا أم لم نعلمه ، فهو مستغن في نفسه عن علمنا وعقلنا

(١) انظر : معارج الوصول / لابن تيمية (ضمن مجموع الرسائل الكبرى (١٧٨ / ١) دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان - ط / بدون .

(٢) الصواعق المرسلّة (٢ / ٧٨١) .

(٣) المصدر السابق (٢ / ٧٩١) .

(٤) درء تعارض العقل والنقل / لابن تيمية (١ / ١٤٧) ، والصواعق المرسلّة / لابن القيم (٣ / ٨٣٠) .

ولكن نحن محتاجون إليه وإلى أن نعلمه بعقولنا ، فإن العقل إذا علم ما هو عليه الشرع في نفسه صار عالماً به .. ولو لم يعلمه لكان جاهلاً ناقصاً «^(١) ، وقال أيضاً : « فثبوت الرسالة في نفسها وثبوت صدق الرسول وثبوت ما أخبر به في نفس الأمر ليس موقوفاً على وجودنا فضلاً عن أن يكون موقوفاً على عقولنا أو على الأدلة التي نعلمها بعقولنا ، وهذا كما أن وجود الرب تعالى وما يستحق من الأسماء والصفات ثابت في نفس الأمر سواء علمناه أو لم نعلمه فتبين بذلك أن العقل ليس أصلاً لثبوت الشرع في نفسه ولا معطياً له صفة لم تكن له ، ولا مفيداً له صفة كمال ، إذ العلم مطابق للمعلوم المستغني عن العلم ، تابع له ليس مؤثراً فيه «^(٢) .

فلذلك يعلم أهل السنّة والجماعة أن القول بمعارضة العقل للنقل أو جعله المصدر الرئيسي هو قول محدث مبتدع من علماء الكلام الذين تأثروا بالفلاسفة بداية في أواخر عصر التابعين .



(١) درء تعارض العقل والنقل / لابن تيمية (١ / ٨٩) .

(٢) المصدر السابق (١ / ٨٨) ، (٥ / ٢٤٤ ، ٢٤٥) .

المطلب الثالث

الفلسفات وعقائد الأمم الأخرى

من مصادر التلقي والاستدلال عند المعتزلة (الفلسفات وعقائد الأمم الأخرى) :
كالفلسفة اليونانية ، وأخذوا عن فلاسفة الصابئة (١) والسمنية (٢) والمجوسية
والجهمية (٣) .

فأخذهم عن الفلاسفة أثر في مصادرهم حتى عدوها مصدراً للتلقي والاستدلال،
فالمعتزلة مع إعطائهم العقل الحرية الكاملة ليستدل بنفسه على مسائل الاعتقاد
فإنهم استخدموا في استدلالهم في مسائلهم الاعتقادية أدلة وشبهات فلسفية
كدليل الجواهر والأعراض الذي استدلوا به على وجود الله ، وكاستدلالهم بأصولهم
وشبهاتهم كلفظ الجسم والعرض والتركيب والحيز والجهة ونحوها والتي أدت بهم
إلى تحريف معاني الآيات القرآنية الواردة في إثبات صفات الله تعالى حيث عارضوها
بهذه الشبهات ، كما حكموا على الأحاديث النبوية الواردة في الصفات بأنها ظنية
ولا سيما أخبار الأحاد حيث اعتبروها ظنية الثبوت والدلالة ولا يجوز الاستدلال بها

(١) الصابئة : الصابئي ، لغة هو : الخارج من دين إلى دين ، وهم الذين بحث فيهم إبراهيم الخليل - عليه السلام -
كانوا يسكنون (حران) وكانوا يعظمون الكواكب السبعة ويقولون إنها مدبرة هذا العالم . وهم
قسمان : مشركون ، وهم عبدة الكواكب ، وصابئة حنفاء ، وقد جاء ذكرهم في القرآن مع الأمم التي
تنقسم كل أمة منهم إلى مؤمن وكافر ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئِينَ مِنَ الْإِنسَانِ وَالَّذِينَ
آمَنُوا ﴾ [البقرة : ٦٢] ، والحنفاء هم قوم إبراهيم - عليه السلام - وهم أهل دعوته ، وكانوا يسكنون حران ،
انظر : لسان العرب (١ / ١٠٧) ، انظر : الملل والنحل (٢ / ٢٨٩ وما بعدها) ، البرهان في معرفة
عقائد أهل الأديان / للسكسكي (ص ٩٢) ، الموسوعة الميسرة (٢ / ٧٢٤) .

(٢) السمنية : هم بعض فلاسفة الهند وهم يجحدون من العلوم ما سوى الحسيات ، يقولون بالتناسخ وقدم
العالم ، وإبطال النظر والاستدلال ، أنكروا المعاد والبعث بعد الموت . انظر : الفرق بين الفرق /
للبيهقادي (ص ٢٠٣) - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ط / بدون ، التبصير في الدين /
للاسفرائيني (ص ١٤٩) .

(٣) الجهمية والمعتزلة / للدكتور : ناصر العقل (ص ١٦٥) .

في مسائل الاعتقاد عندهم (١) .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - رداً على الطرق الكلامية ومنهج الفلاسفة : « لقد تأملت الطرق الكلامية والمناهج الفلسفية فما رأيتها تشفي غليلاً ولا تروي غليلاً ، ورأيت أقرب الطرق طريقة القرآن إقرأ في الإثبات ﴿ الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ﴾ [طه : ٥ ..] » (٢) .

وقال - رحمه الله - : « فإنه لا يوجد في كلام النبي ﷺ ، ولا أحد من الصحابة والتابعين ، ولا أحد من الأئمة المتبوعين أنه علق بمسمى لفظ الجوهر والجسم والتحيز والعرض ونحو ذلك شيئاً من أصول الدين ، لا الدلائل ولا المسائل » (٣) .

فيزعم أهل البدع أن العلوم الإلهية غامضة خفية ، ولا يمكن معرفتها إلا عن طريق المنطق والفلسفة لذلك كانت من مصادرهم في التلقي (٤) .

وقال الإمام الأشعري - رحمه الله - هو يتكلم عن نفي المعتزلة لصفات الله - عز وجل - : « وهذا قول أخذوه عن إخوانهم من المتفلسفة الذين يزعمون أن للعالم صناعاً لم يزل ، ليس بعالم ولا قدير ولا حي ولا سميع ... » (٥) .

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - : « ودخل بعض أهل الكلام والجدل من المنتسبين إلى الإسلام من المعتزلة ونحوهم إلى بعض مقالة الصابئة والمشركين » (٦) .

فأخذ عن أهل الكتاب وأصحاب الملل الأخرى كالمجوس والصابئة والفلاسفة

(١) انظر : منهج السلف والمتكلمين في العقل والنقل / لجابر أدريس علي أمير (٢/٤٤٨) ، ودراسات في الأهواء والفرق والبدع وموقف السلف منها / للدكتور : ناصر العقل (ص ٣٠٤) - مركز الدراسات والإعلام - دار أشبيليا - الرياض - السعودية - ط الأولى (١٤١٨هـ - ١٩٩٧م) .

(٢) بيان تلبيس الجهمية (نقض تأسيس الجهمية) (١ / ١٢٩) ، وذكر ابن تيمية أيضاً هذا الكلام عن الفخر الرازي في مجموع الفتاوى (٤ / ٧٢ ، ٧٣) .

(٣) موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول (١ / ٥٥) .

(٤) انظر : تهافت الفلاسفة / لابي حامد الغزالي - تحقيق / سليمان دنيا (ص ٨٤) - دار المعارف - ط ٦ .

(٥) مقالات الإسلاميين / للأشعري (٢ / ١٧٧) .

(٦) مجموع الفتاوى (١٢ / ٢٧) .

وغيرهم ، سواء بقراءة كتبهم أو السماع عنهم أو نحو ذلك في غاية الخطأ .
وقد حذر النبي ﷺ أمته من الوقوع في ذلك ، ومنه مرواه جابر بن عبد الله أن
عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - أتى رسول الله ﷺ بنسخة من التوراة فقال : يا رسول الله ،
هذه نسخة من التوراة ، ... فسكت ، فجعل يقرأ ووجه رسول الله ﷺ يتغير ، فقال
أبو بكر : ثكلتك الثواكل ، ما ترى بوجه رسول الله ﷺ ؟ فنظر عمر إلى وجه رسول
الله ﷺ فقال : أعوذ بالله من غضب الله ومن غضب رسول الله ، رضينا بالله رباً
وبالإسلام ديناً وبمحمد نبياً ، فقال رسول الله ﷺ : « والذي نفس محمد بيده ، لو
بدأ لكم موسى فاتبعتموه وتركتموني لضللتهم عن سواء السبيل ، ولو كان حياً
وأدرك نبوتي لا تبعني » (١) .

فالأصل في ذلك المصادر اليقينية مصادر أهل السنة والجماعة وعدم الاعتماد على
المصادر الظنية التي يتطرق إليها الشك .



(١) رواه أحمد في مسنده (٣ / ٤٧١) ، والدارمي في سننه : باب ما يتقي من تفسير حديث النبي وقول
غيره عند قوله ﷺ (١ / ١١٥ ، ١١٦) ج٤٤١ ، جامع بيان العلم وفضله / لابن عبد البر (٢ /
٤٢) ، وقال الألباني : الحديث حسن بكثرة طرقه . انظر : مشكاة المصابيح (١ / ٦٣) ح١٧٧ ، (١ /
٦٨) ح١٩٤ .

المطلب الرابع

الاهواء والنزعات الشخصية عند فرقهم وأفرادهم

من مصادر التلقي والاستدلال عند المعتزلة (الاهواء والنزعات الشخصية عند فرقهم وأفرادهم) :

فقد استمد بعض المعتزلة أن صفات الله - عز وجل - هي هو ، وأخذ هذا أبو الهذيل عن أرسطا طاليس (١) .

وذلك أن أرسطا طاليس قال في بعض كتبه : إن الباري علم كله ، قدرة كله ، حياة كله ، سمع كله ، بصر كله ، فحسن اللفظ عند نفسه ، وقال : علمه هو هو ، وقدرته هي هو .

وكان يقول : إن لمقدورات الله ومعلوماته مما يكون ومما لا يكون كلاً وغايةً وجميعاً ، كما أن لما كان كلاً وجميعاً ، وإن أهل الجنة تنقطع حركاتهم فيسكنون سكوناً دائماً لا يتحركون ، وكان يقول بانقطاع الأكل والشرب والنكاح ، يعني نعيم أهل الجنة (٢) .

فهذه مصادر التلقي والاستدلال عند المعتزلة ، فينبغي أن تعلم ويكون المقياس والميزان في ذلك المصدرين الرئيسيين ، الكتاب والسنة ، والإجماع المبني عليهما ، وترك ما سواها عند مخالفته .

فقد خرجت المعتزلة عن السنة والجماعة والمنهج الصحيح الصافي في مصادر التلقي ومنهج الاستدلال ، فهم يقدمون التخرصات العقلية والأوهام والظنون على

(١) هو فيلسوف يوناني تعلم على أفلاطون ، كان يلقي الدروس ماشياً بسمي هو أتباعه المشاؤون ، من مؤلفاته (الأورغانون في المنطق) مات قبل الميلاد بـ ٣٢٢ سنة . انظر: الموسوعة العربية الميسرة (١) / (١١٧) - إشراف محمد شفيق غربال - دار النهضة للطباعة والنشر - بيروت - لبنان - ط بدون (١٤٠١هـ) ، موسوعة العلوم السياسية (٣٢٢ - ٣٢٤) .

(٢) مقالات الإسلاميين / للشاعري (١٧٨/٢) ، الجهمية والمعتزلة / للدكتور: ناصر العقل (ص ١٦٥) ، (١٦٦) .

النصوص الشرعية الثابتة ، ويسمونه تقديم العقل على النقل .
وبذلك أنكروا كثيراً من الأحاديث الصحيحة الصريحة في أبواب العقائد ومنها
أحاديث الشفاعة وغيرها ، أو تأولوها تأويلاً يتناسب مع منهجهم العقدي في الوعد
بالوعيد .



المبحث الرابع

موقف المعتزلة من شفاعة الرسول ﷺ

وفيه

المطلب الأول

موقفهم من الشفاعة عموماً

لقد تبع المعتزلة الخوارج في مسألة الشفاعة في الآخرة ووافقوهم في الإنكار في عموم أنواع الشفاعات إلا الشفاعة لأهل الإيمان والتقوى .

قال الإمام السفاريني - رحمه الله - : « والشفاعة في رفع درجات ناس في الجنة وهذه لا تنكرها المعتزلة ... » (١) .

وقال الإمام القرطبي - رحمه الله - في ذكره لأنواع الشفاعات: « الخامسة : في زيادة الدرجات في الجنة لأهلها وترفعها . قال القاضي عياض : وهذه الشفاعات لا تنكرها المعتزلة » (٢) .

وقال شيخ الإسلام - رحمه الله - عن المعتزلة: « ولم ينفوا الشفاعات لأهل الثواب في زيادة الثواب » (٣) .

وقال ابن الأمير - رحمه الله - : « شفاعته ﷺ لقوم من أهل الجنة في زيادة ثوابهم ورفع درجاتهم ، وهذه مما لم ينازع فيها أحد » (٤) .

(١) لوامع الأنوار البهية (٢ / ٢١١) بزيادة يسيرة .

(٢) التذكرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة (ص ٢٨٦) .

(٣) مجموع الفتاوى (١ / ١١٦) ، مقالات الإسلاميين / للاشعري (٢ / ١٦٦) ، صحيح مسلم بشرح

النووي (ح ٣ / ٣٦) المجلد الأول .

(٤) إيقاظ الفكرة لمراجعة الفطرة (ص ٤٤٥) .

وذكر الإمام الزمخشري^(١) في تفسيره قوله تعالى: ﴿ مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ ﴾ [غافر : ١٨] ، قوله : « لان الشفاعة لا تكون إلا في زيادة التفضل وأهل التفضل وزيادته وإنما هم أهل الثواب »^(٢) .

وقال عند قوله تعالى : ﴿ فَمَا تَنْفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ ﴾ [المدثر : ٤٨] : « وفيه دليل على أن الشفاعة تنفع يومئذ لأنها تزيد في درجات المرتضين »^(٣) .

فهكذا المعتزلة تقول أن الشفاعة لا تكون إلا في زيادة التفضل ، وقد ذهب الأكثر من الزيدية إلى مثل ما ذهب إليه المعتزلة في أن الشفاعة لا تكون إلا للمؤمنين المستحقين للثواب، وفائدتها الزيادة في المنافع على القدر الذي قد استحقوه تفضلاً ، وذهب أبو الهذيل إلى أنها إنما تكون لأهل الصغائر ليرد الله ما انحبط من ثوابهم^(٤) .

وقال الإمام **أبي سعيد الجشمي البيهقي** : « إن الشفاعة ثابتة لرسول الله ﷺ يوم الحشر ولكن يشفع للمؤمنين فيكون له رتبة ويزيد درجة المؤمن »^(٥) .

وذكر القاضي **عبد الجبار** - رحمه الله - قصر الشفاعة على المطيعين والتائبين لرفع الدرجات وزيادة المثوبات^(٦) .

(١) هو أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن عمر الخوارزمي الزمخشري ، جاز الله ، ولد في زمخشر (من قرى خوارزم) سنة ٤٦٧هـ ، وسافر إلى مكة فجاور بها زمناً فلقب بجاز الله ، عالم في التفسير ، واللغة ، والأدب ، لكنه من متكلمي المعتزلة ، قوي في مذهبه الاعتزالي ، مفتخر به ، قال عنه الإمام الذهبي - رحمه الله - « داعية إلى الاعتزال » ، توفي سنة ٥٣٨هـ في جرجانية (من قرى خوارزم) ، له مصنفات منها : (الكشاف في التفسير ، أساس البلاغة) وغير ذلك . انظر : وفيات الأعيان / لابن خلكان (٥ / ١٦٨) برقم / ٧١١ ، وسير أعلام النبلاء / للذهبي (٢ / ١٥١-١٥٦) ، الأعلام / للزركلي (٧ / ١٧٨) ، شذرات الذهب / لابن العماد (ج ٤ / ١١٨ ، ١١٩) المجلد الثاني .

(٢) الكشاف / للزمخشري (٣ / ٣٦٦) - دار المعرفة - بيروت - لبنان - ط / بدون .

(٣) المصدر السابق (٤ / ١٦٢) .

(٤) مفتاح السعادة الجامع للمهم من مسائل الاعتقاد .. / لعلي بن محمد العجري - ت ١٤٠٧هـ - تحقيق : عبد الله بن حمود العزي (٦ / ٣٦٠٥) - مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية - صنعاء - ط الأولى (١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣) ، وانظر : كتاب المقد الثمين في معرفة رب العالمين / للامير الحسين بن بدر الدين المتوفي ٦٦٣هـ / تحقيق : عبد الكرم الفضيل (ص ٦٢) - منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت - لبنان - ط / بدون .

(٥) تحييم العقول في تصحيح الاصول / لابي سعيد الجشمي البيهقي - تحقيق عبدالسلام الوجيه (ص ٢٢٣) .

(٦) انظر : شرح الاصول الخمسة (ص ٦٨٩) .

المطلب الثاني

موقفهم من الشفاعة العظمى

هذا النوع من الشفاعة يثبتته المعتزلة كغيرهم من الفرق لأنها شفاعة لفصل القضاء بين الخلائق جميعاً . قال الإمام السفاريني - رحمه الله - : « وهذه مجمع عليها لم ينكرها أحد » (١) .

وقال الإمام القرطبي - رحمه الله - : « لا تنكر (المعتزلة) شفاعة الحشر الأول » (٢) ، فهذا يتبين أن نفاة الشفاعة من الوعيدية (الخوارج والمعتزلة) يقرون بنوعين من أنواع الشفاعة .

أولاً : شفاعة الحشر الأول وهي الشفاعة العظمى المعطاه لسيد المرسلين محمد ﷺ وهي لجميع الخلائق مؤمنهم وكافرهم .

ثانياً : الشفاعة في زيادة ثواب أهل الجنة وينفون ما سواهما نفياً قاطعاً ويجعلون الآيات النافية للشفاعة الخاصة بالكفار على من مات على معصية .

ذكر الإمام ابن حجر في الفتح عن القاضي عياض قوله : « أثبتت المعتزلة الشفاعة العامة في الإراحة من كرب الموقف ، ... والشفاعة في رفع الدرجات وأنكرت ما عداهما » (٣) ، ومثلهما الخوارج .



(١) لوامع الانوار البهية (٢ / ٢١١) .

(٢) التذكرة في احوال الموتى وأمور الآخرة (ص٢٨٦) ، صحيح مسلم بشرح النووي (ج٣ / ٣٦) المجلد الأول .

(٣) فتح الباري : كتاب الرقاق (١١ / ٤٣٦) .

المطلب الثالث

موقف المعتزلة من الشفاعة لأهل الكبائر

ثبوت الشفاعة بالنصوص الصحيحة والصريحة المتواترة تمنع أن يُحمل الوعيد على إطلاقه ، ولكن من لم يثبتوا الشفاعة قالوا إنه يجب حمل الوعيد على إطلاقه وبهذا استوى عندهم وعيد الله - عز وجل - للكافرين الجاحدين مع المسلمين العاصين فحكموا بتخليدهم في نار جهنم .

ولهذا نجد أن المعتزلة وكثيراً من الزيدية لا تثبت الشفاعة لأهل الكبائر من المسلمين لأنهم حكموا عليهم بحكم الخوارج وهو التخليد في النار .

« فإنكار المعتزلة للشفاعة في أهل الكبائر كان بدايته في عصر التابعين » (١) .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - : « وأما شفاعة ﷺ لأهل الذنوب

من أمته .. أنكرها كثير من أهل البدع من الخوارج والمعتزلة والزيدية ... » (٢) .

وذكر الإمام ابن حزم - رحمه الله - بقوله : « فأنكرها - أي الشفاعة - قوم

وهم المعتزلة والخوارج ... » (٣) .

وقال الإمام الأجرى - رحمه الله - : « اعلّموا رحمكم الله ، أن المنكر للشفاعة

يزعم أن من دخل النار فليس بخارج منها ، وهذا مذهب المعتزلة ، يكذبون بها ،

... لا يلتفتون إلى سنن رسول الله ﷺ ، ولا إلى سنن الصحابة - رضوانهم - وإنما يعارضون

بمتشابه القرآن ، وبما أراه العقل عندهم » (٤) .

ومما يثبت ذلك أقوالهم فيها ، فقد أطبقوا على نفي الشفاعة لأهل الكبائر ، وقد

(١) معارج القبول / لحافظ الحكمي (٢ / ٨٩٦) .

(٢) مجموع الفتاوى (١ / ١٤٨ ، ٣١٨) ، صحيح مسلم بشرح النووي (ج ٣ / ٣٥) المجلد الأول .

(٣) الفصل في الملل والأهواء والنحل / لابن حزم - تحقيق : عبد الرحمن عميرة (٤ / ١١١) مقالات

الإسلاميين / للأشعري (٢ / ١٦٦) .

(٤) كتاب الشريعة / للأجرى (ص ٢٩٦) .

صرح القاضي عبد الجبار بالقطع : « على أن أصحاب الكبائر يفعل بهم ما يستحقونه، وأنه تعالى لا يغفر لهم إلا بالتوبة والإنابة » (١) .

وقال أيضاً مقروماً مذهب المعتزلة في الشفاعة : « لا خلاف بين الأئمة في أن شفاعة النبي ﷺ ثابتة للأمة ، إنما الخلاف في أنها تثبت لمن ؟ فعندنا أن الشفاعة للتائبين من المؤمنين ، وعند المرجئة (٢) أنها للفاسق من أهل الصلاة » (٣) .

وقال عن حديث النبي ﷺ : « شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي : إن هذا الخبر لم تثبت صحته أولاً ، ولو صح فإنه منقول بطريق الآحاد عن النبي ﷺ ، ومسألتنا طريقها العلم فلا يصح الاحتجاج به » (٤) .

وقال القاسم الرسي : « فلا يغتر مغتر ، ولا يتكل متكلم على قول من يقول من الكاذبين على الله وعلى رسوله ﷺ وعلى أهله : أن قوماً يخرجون من النار بعدما يدخلونها ، يعذبون بقدر ذنوبهم ، هيئات أبي الله جل ثناؤه ذلك » (٥) .

وقال الإمام أحمد بن يحيى (٦) المرتضى : « ولا يسقط العقاب بالشفاعة

(١) شرح الاصول الخمسة (ص ٦٧٨) ، العدل والتوحيد / للقاسم الرسي (ضمن رسائل العدل والتوحيد) (ص ٢٨٣) .

(٢) يقصد أهل السنة .

(٣) شرح الاصول الخمسة (ص ٦٨٨) .

(٤) المصدر السابق (٦٩٠) ، وانظر : العقل والحرية : دراسة في فكر القاضي عبد الجبار / للدكتور : عبدالستار الراوي (ص ٣٨٨ - ٣٩١) - المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت - لبنان - ط الأولى (١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م) .

(٥) كتاب العدل والتوحيد / للقاسم الرسي (ضمن رسائل العدل والتوحيد) (ص ٢٨٤) ، وانظر : مقدمة المحقق لمجموع كتب ورسائل الإمام القاسم الرسي (١ / ١٢٠) دار الحكمة اليمنية - صنعاء - اليمن - ط الأولى (١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م) .

(٦) هو أحمد بن يحيى المرتضى الملقب بالمهدي لدين الله ، ولد سنة ٧٧٥هـ في ذمار ، زهدي المذهب ، معتزلي المعتقد ، اعتمد على كتب الحاكم الجشمي الكلامية اعتماداً كلياً حتى لا تكاد تلمح أدنى اختلاف بين آرائهما ، لذلك كان من أشهر شيوخ المعتزلة ، توفي سنة ٨٤٠هـ ، له مصنفات منها (البحر الزخار ، والمنية والأمل في شرح الملل والنحل) وغيرها . انظر : كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون / لمصطفى عبد الله حاجي خليفة (١ / ٢٢٤) - دار الفكر - بيروت - لبنان - ط بدون (١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م) ، البدر الطالع / للشوكاني (١ / ١٢٢) ، الأعلام / للزركلي (١ / ٢٦٩) .

خلاف المرجفة لنا ، ﴿ وَلَا شَفِيعَ يُطَاعُ ﴾ [غافر : ١٨] ، ^(١) .

وقال صاحب ينابيع النصيحة : « وعندنا أن شفاعة النبي ﷺ لا تكون لأهل الكبائر المصيرين عليها حتى يأتيهم الموت ، وإنما تكون لأهل الكبائر الذين تابوا وماتوا على التوبة ، ولمن استوت حسناته وسيئاته فيبقى غير مستحق للثواب ولا للعقاب ، فيشفع له ، ليرقى درجة أعلا من درجات الصبيان والمجانين ، ويرفع إلى منزلة عالية لم يكن لينالها إلا بالشفاعة . فاما العصاة المصرون على معاصيهم حتى يأتيهم الموت على غير توبة فلا شفاعة لهم » ^(٢) .

ويقول أبو سعيد الإجمي البيهقي : « فاما المستحق للنار فلا شفاعة له ، والدليل عليه قوله تعالى : ﴿ مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ ﴾ [غافر : ١٨] ، وقوله تعالى : ﴿ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ ﴾ [آل عمران : ١٩٢] ، ولو كانت الشفاعة لهم لكانت أعظم نصرة ، وقال تعالى حاكياً عن الملائكة الذين هم حملة العرش : ﴿ الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا ﴾ [غافر : ٧] فسألوا المغفرة للتائبين ، ^(٣) .

ويقول الإمام الزمخشري في تفسير قوله تعالى : ﴿ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ ﴾ « إعلام بان من يدخل النار فلا ناصر له بشفاعة ولا غيرها » ^(٤) ، وقال في قوله تعالى : ﴿ فَمَا تَنْفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ ﴾ [المدثر : ٤٨] مقررأ إنكار الشفاعة لعصاة المؤمنين وغيرهم ما عدا الشفاعة في رفع الدرجات في الجنة :

(١) البحر الزخار / ل احمد بن يحيى المرتضى (١ / ٨٠) - مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان - ط بدون (١٣٩٤هـ - ١٩٧٥م) .

(٢) ينابيع النصيحة في العقائد الصحيحة / الحسين بن بدر الدين ت ٦٦٣ تحقيق : المرتضى المخطوري (ص ٥٠٩) - مكتبة بدر للطباعة والنشر والتوزيع - صنعاء - اليمن - ط الأولى (١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م) .

(٣) تحكيم العقول في تصحيح الاصول (ص ٢٢٣) ، وانظر : كتاب العقد الثمين في معرفة رب العالمين / للامير حسين بدر الدين المتوفى / ٦٦٣هـ - تحقيق : عبدالكريم الفضيل (ص ٦٢) ، مفتاح السعادة الجامع للمهم من مسائل الاعتقاد ... / لعلي العجري (٦ / ٣٦٠٦) .

(٤) الكشاف (١ / ٢٣٧) .

لو شفع لهم الشافعون جميعاً من الملائكة والنبیین وغيرهم لم تنفعهم شفاعتهم، لان الشفاعة لمن ارتضاه الله ، وهم مسخوط عليهم ... (١) .

وهكذا يصرح المعتزلة ومن وافقهم من الزيدية بكذب احاديث الشفاعة لاهل الكبائر ، والتي بلغت مبلغ التواتر ، واذا ارادوا ان يلطفوا العبارة قالوا : إنها آحاد لا يؤخذ بها في العقائد ، أو إنها معارضة باخبار الوعيد ، أو إن المقصود بها الشفاعة للتائبين ، وغير ذلك من التاويلات البعيدة (٢) .

وكعادة المعتزلة حملوا كل الآيات الواردة في نفي الشفاعة عن الكفار على عصاة المسلمين ، فليس عندهم أحد يخرج من النار بعد دخولها .

يقول القاضي عبدالجبار: «... لانه ليس في الآخرة إلا الفريقان فريق في الجنة وفريق في السعير لكنه يخفف عنه العذاب وتكون دركته فوق دركة الكفار » (٣) .

ويقول أيضاً : « لا خلاف بينهم أن وعيد الله بالعقاب حق لا يجوز عليه الإخلاف ولا الكذب، كما أن وعده بالثواب حق ، ولا خلاف بينهم في أن مرتكب الكبائر من أهل النار ، وأن من يدخل النار يكون مخلداً فيها كالكافر وإن كان حاله في العقاب دونه » (٤) . فنجد أن أهل الاعتزال قديماً وحديثاً يعتقدون بعدم ثبوت الشفاعة لأهل الكبائر ، وفي نظرهم لو أثبتوا شفاعة الرسول ﷺ لأهل الكبائر لأبطلوا مبدأهم المسمى بالوعد والوعيد ، وهذا باطل لأنهم بنوا أصولهم على دلائل عقلية .

(١) المصدر السابق (٤ / ١٦٢) .

(٢) انظر : شرح الاصول الخمسة / للقاضي عبدالجبار. (ص ٦٧٢ ، ٦٧٣ ، ٦٩٠ ، ٦٩١) .

(٣) النية والامل / لابن المرتضى - تحقيق : محمد جواد مشكور (ص ١٢٣) ، الملل والنحل / للشهرستاني (١ / ٤٣) .

(٤) فضل الاعتزال (ص ٣٥٠) ، وانظر شرح الاصول الخمسة (ص ١٣٥-١٣٦) ، وانظر : كتاب معرفة الله عز وجل (ضمن مجموعة رسائل) / ليحيى بن الحسين بن القاسم - تحقيق عبد الله بن محمد الشاذلي (ص ٥٢) - مؤسسة الإمام زيد بن علي - عمان - الأردن - ط الثانية (١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م) ، الملل والنحل / للشهرستاني (١ / ٤٣) .

وقد احتج المعتزلة على مذهبهم في نفي الشفاعة لاهل الكبائر بما استدل به الخوارج .

أولاً: من الأدلة النقلية وهي كالآتي (١) :

[١] الاحتجاج بآيات الوعيد في القرآن الكريم الدالة على عموم تعذيب أصحاب الذنوب والمعاصي في النار ، وعدم إخراجهم منها .

[٢] الاحتجاج بنصوص الوعيد في الكتاب والسنة الدالة على التصريح بالخلود في النار ، أو الحرمان من الجنة لمرتكبي بعض المعاصي .

[٣] الاحتجاج بما جاء في القرآن الكريم من الآيات النافية للشفاعة ، وأنها لا تنفع العصاة يوم القيامة ، وإنما تختص بزيادة درجات أهل الجنة الذين ارتضاهم الله تعالى .

ثانياً: الأدلة العقلية وهي :

[١] عدم ثبوت الأحاديث أوردها كونها آحاداً لا يحتج بها في العقائد .

[٢] إن ثبتت الأحاديث فيكون المقصود بها لمن تاب .

[٣] أن قبول الشفاعة في المعاصي قبيح عندهم وفيه إخلاف لوعيده سبحانه وتعالى .

[٤] اتفاق الأمة على القول بالدعاء لنيل الشفاعة فلو كان الأمر جارٍ في الشفاعة لاهل الكبائر ، لكان يجب أن يكون هذا الدعاء « اللهم اجعلنا من أهل الشفاعة » دعاء لأن يجعلهم الله تعالى من الفساق وذلك خلاف (٢) .

وسيتم عرض أدلتهم وشبههم في إنكار الشفاعة لاهل الكبائر النقلية منها والعقلية بالتفصيل مع الرد عليها بعد هذا مباشرة .

(١) سيأتي ذكرها بالتفصيل والرد عليها في الفصل الخامس .

(٢) انظر : شرح الاصول الخمسة / للقاضي : عبدالجبار (ص ٦٩٢) .

الفصل الخامس

أدلة منكري الشفاعة والرد عليها

وفيه تمهيد وستة مباحث :

تمهيد :

المبحث الأول : آيات الوعيد الدالة على عموم التعذيب .

المبحث الثاني : الرد على استدلال وشبه منكري الشفاعة بآيات العموم ،

وفيه مطلبان :

■ المطلب الأول : الجواب العام .

■ المطلب الثاني : الجواب التفصيلي .

المبحث الثالث : نصوص الوعيد من الآيات المصرحة بالخلود في النار ،

وفيه مطلبان :

■ المطلب الأول : الآيات القرآنية المصرحة بالخلود في النار .

■ المطلب الثاني : الرد على شبههم واستدلالهم بالآيات المصرحة بالخلود في النار .

المبحث الرابع : نصوص الوعيد من الأحاديث المصرحة بالخلود في النار أو نفي

الإيمان وغيرها ، وفيه مطلبان :

■ المطلب الأول : استدلال الوعيدية بأحاديث تثبت عدم وقوع الشفاعة لأهل الكبائر .

■ المطلب الثاني : الرد على شبههم واستدلالهم بالأحاديث السابقة .

المبحث الخامس : الاحتجاج بالآيات النافية للشفاعة والرد على استدلالهم

شبههم

وفيه مطلبان :

- المطلب الاول : استدلالهم بالآيات النافية للشفاعة .
- المطلب الثاني: الرد على وجه استدلالهم وشبههم في هذه الآيات، وفيه فرعان:
 - الفرع الاول : الرد الإجمالي .
 - الفرع الثاني : الرد على الشبه على سبيل التفصيل .

المبحث السادس: الشبه العقلية عند الوعيدية في إنكار الشفاعة والرد عليها:

وفيه مطلبان:

- المطلب الاول : الشبه العقلية في إنكار الشفاعة .
- المطلب الثاني : الرد على شبه الوعيدية العقلية في إنكار الشفاعة .

الفصل الخامس

أدلة منكري الشفاعة والرد عليها

تمهيد :

لقد ذكرنا فيما سبق موقف الوعيدية (الخوارج والمعتزلة) من الشفاعة لأهل الكبائر ومن عصاة المسلمين وقد استدل - الخوارج والمعتزلة - بأدلة نقلية ، كما استدل - المعتزلة - بأدلة عقلية فعند ذلك تجدهم أثناء تحرير مذهبهم في الوعيد وتقريره ينظرون من أربع جهات رئيسية :

الأولى : حكم إنفاذ الوعيد عقلاً ، فلا يجوز عند الكثير منهم العفو عن أصحاب الكبائر عقلاً ، ويجب على الله أن يفعل بهم ما يستحقونه لا محالة ^(١) .

الثانية : وجوب إنفاذ الوعيد سمعاً ، فيرجب الوعيدية من خوارج ومعتزلة إنفاذ الوعيد سمعاً ، ويرون أنه يجب أن يفعل بصاحب الكبيرة ما يستحقه من العقاب إذا لقي الله - تعالى - على غير توبة ، وحجتهم النصوص الواردة في الوعيد ^(٢) .

الثالثة : إثبات الوعيد المؤبد فقد قطعوا بإنفاذ الوعيد وإثباته على صفة الدوام ، فقالوا إن صاحب الكبيرة إذا لقي الله على غير توبة فهو خالد في النار ، ولا يخرج منها أبداً ^(٣) .

واستدلوا بأدلة عقلية كلعن الفاسق، وقوة الزجر بالعقاب الدائم، وكذلك احتجوا بعموم نصوص الوعيد المشعرة بخلود العصاة في النار ، دون فرق بين المشرك وغيره .

(١) انظر مثلاً : شرح الاصول الخمسة / للقاضي عبد الجبار (ص ٦٤٤ ، ٦٤٥) ، البحر الزخار / لاحمد بن يحيى المرتضى (١ / ٧٨ ، ٧٩) .

(٢) انظر : متشابه القرآن / للقاضي عبد الجبار / تحقيق : عدنان زرزور (١ / ٣١٧) - دار التراث - القاهرة - مصر - ط / بدون .

(٣) انظر : مشارق انوار العقول / لعبد الله بن حميد السالمي - تعليق / احمد بن محمد الخليلي (ص ٢٩٩) ، (ص ٣٨٤) .

الرابعة : القدح في نصوص الوعد : لكي تستقر للوعيدية أصولهم في مرتكبي الكبائر عمدوا إلى الطعن فيما يخالف مذهبهم من نصوص الوعد بمطاعن متعددة ترجع إلى أمرين رئيسيين هما :

الأمر الأول : القدح في دخول الفاسق الملي في عمومات الوعد :

يقول الإمام التفتازاني - رحمه الله - : « المشهور من مذهب الوعيدية أن من آمن وعمل صالحاً وآخر سيئاً واستمر على الطاعات والكبائر كما يشاهد من الناس أنه من أهل الخلود في النار إذا مات قبل التوبة » (١) .
فهم يقولون بأن الحسنات تبطل بالكبائر وتحبطها جميعاً (٢) .

الأمر الثاني : القدح في نصوص انقطاع عذاب الفاسق الملي :

فقد اصطدم الوعيدية بنصوص كثيرة بعضها يدل على عدم تحقق وعيد بعض أهل الكبائر ، وبعضها الآخر يدل على عدم استمرار عذاب من أنفذ وعيده منهم ، ولكي تطرد أصولهم في الوعيد عمدوا إلى القدح في هذه النصوص من ثلاث جهات رئيسية هي :

الأولى : إنكار الشفاعة في أصحاب الكبائر .

فيقولون : « شفاعة نبينا محمد ﷺ مقصورة على التقي من المكلفين ، والتقي هو من جانب المحرمات وأدى الواجبات فلا شفاعة لغيره من الأشقياء » (٣) .
ويقول القاضي عبد الجبار : « الشفاعة ثابتة للمؤمنين دون الفاسق من أهل الصلاة خلاف ما تقوله المرجئة » (٤) .

الثانية : الطعن في نصوص الشفاعة :

وذلك بعدم التسليم بصحتها ، أو أنها منقولة بطريق الآحاد ، أو معارضتها

(١) شرح المقاصد / للتفتازاني (٥ / ١٤٢) بتصرف :

(٢) انظر : متشابه القرآن / للقاضي عبد الجبار (١ / ١٣٦) .

(٣) مشارق أنوار العقول لابن حميد السالمي الإباضي (٢٨٧) ، (٣٧٤) الإباضية / لعلي يحيى معمر (ص ٥١) .

(٤) شرح الأصول الخمسة (ص ٦٩٠) ، فضل الاعتزال (ص ٢٠٧) .

بأخبار الوعيد الدالة على خلود أهل الكبائر في النار ، أو تأويلها بما يوافق نصوص الوعيد .

الثالثة : تأويل نصوص العفو والغفران .

وذلك بما يستقيم مع أصولهم في الوعيد وقد تركز تأويلهم لها على أن المقصود بها أصحاب الصغائر و التائبين من الكبائر قبل الموت .
وبعد هذا التوضيح في بيان مذهبهم وتقريره في نصوص الوعيد نذكر أدلتهم بالتفصيل ونرد عليها ، وتقسم إلى ستة مباحث :



المبحث الأول

آيات الوعيد الدالة على عموم التعذيب

تسلك الوعيدية (الخوارج والمعتزلة) إلى الاحتجاج بآيات الوعيد في القرآن الكريم الدالة على عموم تعذيب أصحاب الذنوب والمعاصي في النار، وعدم إخراجهم منها ، وأن هذا يدل على عدم ثبوت الشفاعة يوم القيامة لأهل العذاب - على حسب زعمهم - وقد انبنى هذا على مذهبهم المشهور في تخليد أصحاب الكبائر في النار إذا ما توا من دون توبة ، فمما استدل به الخوارج والمعتزلة ما يلي :

[١] قول الله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا ١٥٠ ﴾ [النساء : ١٠] ، يقول القاضي عبد الجبار : « يدل على أن الفاسق من أهل الصلاة متوعد بالنار ، وأنه سيصلاها لا محالة مالم يتب ، لأن الذي يأكل أموال اليتامى ليس هو الكافر ، فلا يصح حمله عليه ، ويجب كونه عاماً في كل من هذه حاله ، والأغلب ممن يوصف بذلك أن يكون من أهل الصلاة ، وأقل أحواله أن يدخل الجميع فيه ، فيجب أن يقال بعمومه » (١) .

[٢] وقول الله تعالى : ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ﴾ [المائدة : ٤٤] ، فالخوارج يقولون بأنها نص في أن كل من حكم بغير ما أنزل الله فهو كافر ، وكل من أذنب فقد حكم بغير ما أنزل الله ، فوجب أن يكون كافراً (٢) . فقد احتجوا بهذه الآية ونحوها على تكفير أهل الكبائر ، ومن كان كافراً فمصيره النار .

[٣] وقول الله تعالى : ﴿ وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ ١٤٤ ﴾ يَصَلُّونَهَا يَوْمَ الدِّينِ ١٥٥ ﴾ وَمَا

(١) متشابه القرآن / للقاضي عبد الجبار (١ / ١٧٨) ، وانظر : المعالم الدينية في العقائد الإلهية / ليحيى بن حمزة (١٠٥ ، ١٠٦) .

(٢) تأملات في التراث العقدي للفرق الكلامية (فرقة الخوارج) / للدكتور : عبد السلام محمد عبده (ص ٢٠٦) ، وانظر : التفسير الكبير (مفاتيح الغيب) / للإمام الرازي (ج ١٢ / ٣) المجلد السادس .

هُمُ عَنْهَا بِغَائِبِينَ ﴿١٦﴾ [الانفطار: ١٤-١٦] ، استدل بها المعتزلة على أن من مات مصراً على فجوره فهو مخلد في النار ، يقول القاسم الرسي : « ومن لم يتب فليس منها بخارج - أي النار - ومن لزمه الفسق والفجور من كان فهو من أهل النار ، إلا أن يتوب لقول الله جل ثناؤه : ﴿ سَأْرِيكُمْ دَارَ الْفَاسِقِينَ ﴾ [الاعراف: ١٤٥] ، (١) .

[٤] وقول الله تعالى : ﴿ أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ الْعَذَابِ أَفَأَنْتَ تُنقِذُ مَنْ فِي النَّارِ ﴾ ﴿١٩﴾ [٤] .

[الزمر: ١٩] .

قال القاضي عبد الجبار: « دلت الدلالة على أن العقوبة تستحق على طريق الدوام ، فكيف يخرج الفاسق من النار بشفاعة النبي ﷺ ، وما يدل على ذلك قوله تعالى : ﴿ أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ الْعَذَابِ أَفَأَنْتَ تُنقِذُ مَنْ فِي النَّارِ ﴾ ﴿١٩﴾ ، (٢) .

وذكر في موضع آخر مبيناً وجه استدلالهم بهذه الآية أن هذه الآية تدل على أن ﷺ لا يشفع للفجار والفساق لأنه لو شفع لهم لوجب أن يكون منقذاً من النار ، وقد نفى الله تعالى عنه ذلك (٣) .

[٥] وقول الله تعالى : ﴿ رَبَّنَا إِنَّكَ مَنْ تُدْخِلِ النَّارَ فَقَدْ أَخْزَيْتَهُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ ﴾ ﴿١٩٢﴾ [آل عمران : ١٩٢] .

قال القاضي عبد الجبار: « تدل الآية على أن الظالم لا تلحقه شفاعته رسول الله ﷺ ، ولا يتخلص من النار إذا مات على ظلمه وإصراره ، (٤) .

وقد استدلت الخوارج بهذه الآية على أنها أفادت أن من يدخل النار فهو مخزي ، ولا شك أن العصاة سيدخلون النار فهم إذن مخزيون ، ونظموها مع قول الله تعالى : ﴿ إِنَّ الْخِزْيَ الْيَوْمَ وَالسُّوءَ عَلَى الْكَافِرِينَ ﴾ [النحل: ٢٧] ، وهي أفادت أن كل مخزي

(١) العدل والتوحيد / للقاسم الرسي (ضمن رسائل العدل والتوحيد) (ص ٢٨٣) ، متشابه القرآن / للقاضي عبد الجبار (٢ / ٦٨٢) .

(٢) شرح الأصول الخمسة (٦٨٩) .

(٣) متشابه القرآن / للقاضي عبد الجبار (٢ / ٥٩٢) .

(٤) متشابه القرآن (١ / ١٧٧) .

الشفاعة

كافر وذلك عن طريق الحصر أي حصر المسند إليه المعرف بال في الخبر (١) .
 [٦] وقول الله تعالى : ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ فَسَقُوا فَمَأْوَاهُمُ النَّارُ كُلَّمَا أَرَادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا أُعِيدُوا فِيهَا ﴾ [السجدة : ٢٠] .

قال القاضي عبد الجبار : « لو كان الفاسق يخرج من النار إما بانقطاع ما يستحقه من النار ، أو بالشفاعة لما صح ما ذكره الله تعالى من أنه كلما أرادوا أن يخرجوا منها أعيدوا فيها » (٢) .
 واستدل الخوارج بهذه الآية في الاستنكار على جابر بن عبد الله عند ذكره لحديث الجهنميين (٣) .

فيقولون : الفاسق العاصي مأواه النار فيكون مكذباً بعذاب النار فيصير كافراً .
 [٧] وقول الله تعالى : ﴿ يَوْمَ الْمُجْرِمِ لَوْ يَفْتَدِي مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍ بِنَبِيٍّ ﴾ [المعارج : ١١] .

قال القاضي عبد الجبار : « تدل الآية على نزول العذاب بكل مجرم ، وعلى أنه لا مخلص له ذلك اليوم من العذاب ، لأنه لو خُص منه بشفاعة أو غيرها لما جاز أن يوصف بهذه الصفة التي تقتضي القياس من التخلص من العقاب » (٤) .
 [٨] وقول الله تعالى : ﴿ وَأَنْبِئُوا إِلَىٰ رَبِّكُمْ وَأَسْلِمُوا لَهُ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ الْعَذَابُ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ ﴾ [الزمر : ٥٤] .

قال القاضي عبد الجبار مبيناً وجه الاستدال بهذه الآية على مذهبهم : « إن من جاءه العذاب لا يكون له ناصر ، وفي هذا إبطال القول بالشفاعة » (٥) .

-
- (١) انظر : تأملات في التراث العقدي (فرقة الخوارج) / عبدالسلام محمد عبده (٢٢٨) .
 (٢) متشابه القرآن (٢ / ٥٦١) ، وانظر : مشارق أنوار العقول / للسالمي (ص ٢٩٧) .
 (٣) انظر : صحيح مسلم : كتاب الإيمان ، باب ادنى أهل الجنة منزلة فيها (١٧٩ / ١) ج / ١٩١ .
 (٤) متشابه القرآن (٢ / ٦٦٥) .
 (٥) متشابه القرآن (٢ / ٥٩٧) .

المبحث الثاني

الرد على استدلال وشبه منكري الشفاعة بآيات العموم

يرد على هذه الشبه بأمريين هما :

- (أ) الجواب العام عن احتجاجهم بآيات العموم السابقة المصراحة بتعذيب أصحاب الذنوب والمعاصي في النار وعدم إخراجهم منها .
- (ب) جواب تفصيلي عن كل آية هنا استدلل بها منكروا الشفاعة وبيان الحق فيها ، ونقسمه إلى مطلبين هما :

المطلب الأول

الجواب العام

يرد على هذه الشبه من عدة وجوه وهي :

الوجه الأول : أن الصحابة والتابعين لهم بإحسان وسائر الأئمة يقرون بما تواترت به الأحاديث الصحيحة عن النبي ﷺ أن الله يخرج من النار قوماً من عصاة المؤمنين بعد أن يعذبهم الله ما شاء أن يعذبهم ، ويخرجهم بشفاعة محمد ﷺ ، ويخرج آخرين بشفاعة غيره ، ويخرج قوماً بلا شفاعة بل برحمة أرحم الراحمين ^(١) . وقد ذكرنا جملة من هذه الأحاديث ضمن الباب الثاني منها قوله ﷺ : « يخرج قوم من النار بشفاعة محمد ﷺ فيدخلون الجنة يُسمون الجهنميين » ^(٢)

وقوله ﷺ : « لكل نبي دعوة مستجابة ، فتعجل كل نبي دعوته ، وإنني

(١) مجموع الفتاوى / لابن تيمية (١ / ١٤٩) ، وشرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة / اللالكائي

(٦ / ١٠٨٩) . . . ، شرح العقيدة الطحاوية (٢ / ٥٢٤) ، الشريعة / للأجري (ص ٣٠١ ، ...) .

(٢) سبق تخريج الحديث ص ١٧٠ .

اختبأت دعوتي شفاعة لأمتي يوم القيامة ، فهي نائلة إن شاء الله ، من مات من أمتي لا يُشرك بالله شيئاً ، (١) .

فمذهب أهل السنة والجماعة أن أهل الكبائر ممن ماتوا على الإيمان لا يخلدون في النار .

وقد « اتفق الصحابة والتابعون لهم بإحسان وسائر أئمة المسلمين على أنه لا يخلد في النار أحد ممن في قلبه مثال ذرة من إيمان » (٢) ، وذلك لأن أهل السنة لا يكفرون مرتكب الكبيرة كالخوارج ، ولا يخرجونه من الإيمان كالمعتزلة ، بل إن مرتكب الكبيرة عندهم مؤمن ناقص الإيمان ، أو مؤمن بإيمانه فاسق بكبيرته ، فلا يعطى الاسم المطلق ، ولا يسلب مطلق الاسم (٣) . وأنه في الآخرة إن مات من دون توبة فهو تحت مشيئة الله تعالى .

قال الإمام الصابوني - رحمه الله - : « ويعتقد أهل السنة أن المؤمن وإن أذنب ذنوباً كثيرة ، صفائر وكبائر ، فإنه لا يكفر بها . وإن خرج من الدنيا غير تائب منها ، ومات على التوحيد والإخلاص فإن أمره إلى الله - عز وجل - إن شاء عفا عنه وأدخله الجنة يوم القيامة سالماً غانماً ، غير مبتلى بالنار ، ولا معاقب على ما ارتكبه واكتسبه ، ثم استصحبه إلى يوم القيامة من الآثام والأوزار ، وإن شاء عقابه وعذبه مدة بعذاب النار ، وإذا عذبه لم يخلده فيها ، بل أعتقه منها إلى نعيم دار القرار » (٤) .

الوجه الثاني: إن من أهم ما يُرد عليهم به الاستدلال عليهم بآيات الوعد والرجاء والترغيب في مقابل استدلالهم بآيات الوعيد : « فآيات الوعيد وأخبار الوعيد التي احتج بها المعتزلة والخوارج ، فإنها لا يجوز أن تُخص بالتعلق بها دون آيات العفو وأحاديث العفو التي احتج بها من أسقط الوعيد ، . . . ، بل الواجب جمع جميع

(١) سبق تخريج الحديث ص ٨٦ .

(٢) الإيمان / لابن تيمية (٢٠٩) ، عقيدة السلف (أصحاب الحديث) / للصابوني (٨٦ ، ٨٧) .

(٣) مجموع الفتاوى (٣ / ١٥٢) .

(٤) عقيدة السلف أصحاب الحديث / للصابوني (ص ٨٦) ، انظر : كتاب البعث والنشور / للبيهقي

(ص ٦٥ ، ٦٦) .

تلك الآيات وتلك الاخبار وكلها حق وكلها من عند الله وكلها مجملٌ ؛ تفسيرها بآيات الموازنة، وأحاديث الشفاعة التي هي بيان لعموم تلك الآيات، وتلك الاخبار ، وكلها من عند الله ، (١) .

وقال الإمام ابن حزم - رحمه الله - : « فلو كانت كل سيئة أو كبيرة توجب الخلود في جهنم ، وتحبط الاعمال الحسنة ، لكانت كل سيئة ، أو كل كبيرة كفراً ولتساوت السيئات كلها وهذا خلاف النصوص » (٢) .

الوجه الثالث : أن الآيات التي احتج بها المنكرون للشفاعة خاصة بالكفار فقط ، أما من مات على التوحيد فمصيره الجنة بإذن الله تعالى .

قال الإمام الأجرى - رحمه الله - : « إن المكذب بالشفاعة أخطأ في تأويله خطأ فاحشاً ، خرج به عن الكتاب والسنة ، وذلك أنه عمد إلى آيات من القرآن نزلت في أهل الكفر ، أخبر الله عز وجل أنهم إذا دخلوا النار فهم غير خارجين منها ، فجعلها المكذب بالشفاعة في الموحددين ، ولم يلتفت إلى أخبار رسول الله ﷺ في إثبات الشفاعة : أنها إنما هي لأهل الكبائر ، والقرآن يدل على هذا » (٣) .

وقال الإمام البيهقي - رحمه الله - : « وآيات التخليد كلها في الكفار ، وما ورد منها في أهل الإسلام فالمراد به أن ذلك جزاؤه ، إذا أراد الله تعالى أن يعفو عن جزائه فعل ، والعفو عما ورد به الوعيد لا يكون خلفاً » (٤) .

وقال الإمام الأمدي - رحمه الله - : « وما ذكره من الآيات والظواهر السمعية فمحمولة على الكافرين المستحلين لما يأتونه المستوجبين لما يقترفونه ، دون العصاة من المؤمنين ، ومن أذنب ذنباً من المسلمين . ودليل التخصيص في ذلك قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾ [النساء: ٤٨-١١٦] ،

(١) الفصل في الملل والأهواء والنحل / لابن حزم (٤ / ٨٤) - بتصرف يسير .

(٢) المصدر السابق (٤ / ٨٧) .

(٣) الشريعة / للأجرى (ص ٢٩٨) .

(٤) كتاب البعث والنشور / للبيهقي (ص ٧٥) .

ومع قيام الدليل المخصص لها يمتنع القول بتعميمها « (١) » .

وقال الإمام الباقراني - رحمه الله - : « جميع هذه الآيات وما كان بمعناها يراد به أهل الكفر والمجد والتكذيب » (٢) .

الوجه الرابع : أن كل آيات الوعيد وخبر الوعيد أخذ بها المتمسكون بالقول بتخليد المذنبين في نار جهنم ، وهم أول من يخالف تلك النصوص عند توبة مرتكب الكبيرة في إسقاط الوعيد عنه . وقد رد عليهم بهذا الإمام ابن حزم - رحمه الله - بقوله : « فإن كل آية وعيد ، وخبر وعيد ، تعلق به من قال بتخليد المذنبين ، فإن المحتجين بتلك النصوص هم أول مخالف لها ، لأنهم يقولون إن من أتى بتلك الكبائر ثم تاب سقط عنه الوعيد ، فقد تركوا ظاهر تلك النصوص ، فإن قالوا : إنما قلنا ذلك بنصوص آخر أوجبت ذلك ، قيل لهم : نعم ، وكذلك فعلنا نحن بنصوص آخر ، وهي آيات الموازنة ، وأنه تعالى لا يضيع عمل عامل من خير أو شر ولا فرق فسقط قول من قال بالتخليد ، وقول من قال بإسقاط الوعيد ، ولم يبق إلا قول من أعمل جواز المغفرة ، وجواز العقاب » (٣) .

ومن ردوده عليهم - رحمه الله - رده على دعواهم استحالة اجتماع الولاية والعداوة والحمد والذم في الشخص الواحد ، لذلك من عمل الكبيرة والسوء فقد صار عدواً لله ، وليس ولياً وهكذا .

قال - رحمه الله - رداً على هذه الدعوى : « ثم يقال لهم : ما تقولون إن عارضتكم المرجئة بكلامكم نفسه ، فقالوا : من المحال أن يكون إنسان واحد محموداً مذموماً محسناً مسيئاً عدواً لله ولياً له معاً ، ثم أرادوا تغليب الحمد والإحسان والولاية ، وإسقاط الذم والإساءة والعداوة ، كما أردتم أنتم بهذه القضية نفسها تغليب الذم والإساءة والعداوة ، وإسقاط الحمد والإحسان والولاية . . . فإن قالت

(١) غاية المرام في علم الكلام / لسيف الدين الأمدي (ص ٣٠٦) .

(٢) تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل / للباقراني (ص ٤٢٤) .

(٣) الفصل في الملل والأهواء والنحل / لابن حزم (٤ / ٨٨) .

المعتزلة : إن الشرط في حمده وإحسانه وولايته أن تُجتنب الكبائر ، قلنا لهم : فإن عارضتكم المرجئة فقالت : إن الشرط في ذمه وإساءته ولعنه وعداوته ترك شهادة التوحيد ، فإن قالت المعتزلة : إن الله قد ذم المعاصي وتوعد عليها ، قيل لهم فإن المرجئة تقول لكم : إن الله تعالى قد حمد الحسنات والتوحيد ووعد عليها ، وأرادوا بذلك تغليب الحمد ، كما أردتم تغليب الذم ، فإن ذكرتم آيات الوعيد ذكروا آيات الرحمة ، وهذا ما لا مخلص للمعتزلة منه ، ولا للمرجئة أيضاً ... وإن الحق هو جمع كل ما تعلقت به كلتا الطائفتين من النصوص ... والموازنة تقضي على كل ذلك ، ولا يحبط الأعمال إلا الشرك ، (١) .

إذاً كل شبهة ودعوى يتعلق بها الوعيدية ، فبنفس دعواهم ومنطقهم يُرد عليهم .

الوجه الخامس : أن ترجيح عمومات الوعد أولى ، لأنه ثبت في النصوص الصحيحة ، أن رحمة الله غلبت غضبه أو سبقت غضبه ، لقوله ﷻ : ﴿ لَمَّا خَلَقَ اللَّهُ الْخَلْقَ كَتَبَ فِي كِتَابٍ ، فَهُوَ عِنْدَهُ فَوْقَ الْعَرْشِ إِنَّ رَحْمَتِي تَغْلِبُ غَضَبِي ، وَفِي رِوَايَةٍ سَبَقَتْ غَضَبِي 》 (٢) .

ولأنها أدل على الجود والكرم من عمومات الوعيد (٣) .

قال الإمام ابن القيم - رحمه الله - : « وإخلاف الوعيد لا يذم ، بل يمدح ، والله تعالى يجوز عليه إخلاف الوعيد ، ولا يجوز عليه خُلْفُ الوعد ، والفرق بينهما أن الوعيد حقه فأخلافه عفو وهبة وإسقاط ، وذلك موجب كرمه وجوده وإحسانه ، والوعد حق عليه ، أوجب عليه نفسه ، والله لا يخلف الميعاد » (٤) .

(١) المصدر السابق (٣ / ٢٧٧ ، ٢٧٨) .

(٢) رواه البخاري : كتاب التوحيد ، باب قوله تعالى : ﴿ وَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَاتُنَا لِمَادَنَا الْمُرْسَلِينَ ﴾ [الصافات : ١٧١] ح ٧٤٥٣ .

(٣) انظر : التفسير الكبير (مفاتيح الغيب) / للرازي (ج ٣ / ١٤٠) المجلد الثاني .

(٤) مدارج السالكين / لابن القيم (١ / ٣٩٦) .

الوجه السادس، النصوص المتواترة التي تدل على انقطاع عذاب عصاة الموحدين، كالإخبار بأن الجنة مآل من مات على التوحيد، والإخبار بخروج عصاة الموحدين من النار بالشفاعة أو بعفو أرحم الراحمين، أو التصريح بأن العذاب الدائم مختص بالكفار، كقوله تعالى: ﴿إِنَّا قَدْ أُوحِيَ إِلَيْنَا أَنَّ الْعَذَابَ عَلَىٰ مَنْ كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ﴾ [طه: ٤٨]، وقوله: ﴿إِنَّ الْخِزْيَ الْيَوْمَ وَالسُّوءَ عَلَىٰ الْكَافِرِينَ﴾ [النحل: ٢٧]، وقوله: ﴿لَا يَصْلَاهَا إِلَّا الْأَشْقَىٰ (١٥) الَّذِي كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ (١٦)﴾ [الليل: ١٥-١٦].

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - : « الصلي هنا هو الصلي المطلق، وهو المكث فيها والخلود على وجه يصل العذاب إليهم دائماً » (١).

والدليل على هذا قوله ﷺ: « أما أهل النار الذين هم أهلها فإنهم لا يموتون فيها ولا يحيون ولكن ناس أصابتهم النار بذنوبهم فأماتهم إماتة، حتى إذا كانوا فحماً أذن بالشفاعة، » (٢).



(١) مجموع الفتاوى (١٦ / ١٩٧).

(٢) سبق تخريجه ص ١٧٠.

المطلب الثاني

الجواب التفصيلي

وأما الآيات التي سبق إيرادها والتي استدل بها الخوارج والمعتزلة فيقال فيها ،
 • أما قول الله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ
 نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا ۝١٠ ﴾ [النساء : ١٠] ، فليس في ذلك دليل على تخليد آكل
 مال اليتيم في النار وعدم خروجه منها ، بل هي من آيات الوعيد ، فكل من أكل مال
 اليتيم ظلماً فهو متوعّد بالصلي بالسعير ، والصلي هو التسخين بقرب النار ، أو
 بمباشرتها ، والسعير : الجمر المشتعل ، ومن عذب منهم بذلك فإنه لا يخلد في النار ،
 بل يخرج منها إما بشفاعة الشافعين ، أو برحمة أرحم الراحمين ، كما تواترت
 النصوص بذلك (١) .

• وأما قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ﴾ [المائدة
 : ٤٤] ، فليس فيها دليل على ما تقوله الخوارج من تكفير أهل الكبائر ، أو تكفير
 كل من حكم بغير ما أنزل الله .

وقد جاء عن ابن عباس رضي الله عنهما في هذه الآية ما يدل على أن الكفر فيها ليس الكفر
 المخرج من الملة ، بل هو كفر دون كفر ، وفي هذا يقول ابن عباس : « أنه ليس بالكفر
 الذي يذهبون إليه ، إنه ليس كفراً ينقل عن الملة ، ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ
 فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ﴾ ، كفر دون كفر » (٢) .

قال الإمام الشوكاني - رحمه الله - : قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ

(١) انظر : المهر الوجيز / لابن عطية (٤ / ٣٢ ، ٣٣) - تحقيق المجلس العلمي بفاس - ط بدون .

(٢) جامع البيان في تأويل القرآن / للطبري (٤ / ٥٩٦) ، فتح القدير / للشوكاني (٢ / ٥٧) ، بدائع

التفسير / لابن القيم (٢ / ١١٢) ، معالم التنزيل / للبغوي (٣ / ٦١) ، تفسير القرآن العظيم /

لابن كثير (٢ / ٦٣) .

فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ﴿١﴾ ، « لفظ ﴿مَنْ﴾ مِنْ صيغ العموم فيفيد أن هذا غير مختص بطائفة معينة بل بكل من ولي الحكم ، وقيل أنها مختصة بأهل الكتاب ، وقيل بالكفار مطلقاً لأن المسلم لا يكفر بإرتكاب الكبيرة ، وقيل هو محمول على أن الحكم بغير ما أنزل الله وقع استخفافاً ، أو استحلالاً ، أو جحداً ، والإشارة بقوله : ﴿أُولَئِكَ﴾ إِلَى ﴿مَنْ﴾ ، والجمع باعتبار معناها ، وكذلك ضمير الجماعة في قوله : ﴿هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ (١) .

قال ابن مسعود والاحسن رضي الله عنه : « هي عامة في كل من لم يحكم بما أنزل الله من المسلمين واليهود والكفار ، أي معتقداً ذلك ومستحلاً له . فإما من فعل ذلك (أي من المسلمين) وهو معتقد أنه مرتكبٌ محرماً فهو من فساق المسلمين وأمره إلى الله تعالى إن شاء عذبه ، وإن شاء غفر له » (٢) .

وقال ابن عباس رضي الله عنه في رواية : « ومن لم يحكم بما أنزل الله فقد فعل فعلاً يضاهاه أفعال الكفار » (٣) .

قال الإمام ابن القيم - رحمه الله - : « والصحيح أن الحكم بغير ما أنزل الله يتناول الكافرين ، الأصغر والأكبر بحسب حال الحاكم . فإنه إن اعتقد وجوب الحكم بما أنزل الله في هذه الواقعة ، وعدل عنه عصيانياً ، مع اعترافه بأنه مستحق للعقوبة ، فهذا كفر أصغر ، وإن اعتقد أنه غير واجب ، وأنه مخير فيه ، مع تيقنه حكم الله فهذا كفر أكبر . وإن جهله وأخطاه فهذا مخطئ ، له حكم المخطئين » (٤) .

فلهذا علم بطلان استدلال الخوارج بهذه الآية ، بأن مرتكب الكبيرة يكفر ليسهل عندهم إنكار الشفاعة وغيرها ، وبطلان تكفير كل من حكم بغير ما أنزل الله مطلقاً

(١) فتح القدير / للشوكاني (٢ / ٥٤) .

(٢) أضواء البيان / للشنقيطي (٢ / ٩١) ، وانظر : تفسير القرآن العظيم / لابن كثير (٢ / ٦٣) .

(٣) المصدر السابق (٢ / ٩١) .

(٤) بدائع التفسير / لابن القيم (٢ / ١١٢) ، وانظر : الحكم بغير ما أنزل الله / للدكتور : عبد الرحمن

ابن صالح المحمود (ص ٣٣٠) . رسالة تحكيم القوانين / محمد بن إبراهيم آل الشيخ (ص ٥ - ٧) -

مطابع شركة الصفحات الذهبية - ط الثانية ١٤٠٣ هـ .

فلكل مقام مقال ، فمن حكم بغير ما أنزل الله ، لهوى في نفسه ، أو غرض من الأغراض مع اعتقاده بوجود الحكم بما أنزل الله ، وأنه عاص بفعله ذلك ، فهذا يقال فيه : كفر دون كفر ، أي كفر أصغر لا يخرج من الملة .

وأما من اعتقد أن الحكم بما أنزل الله غير ملزم أو غير مناسب لهذا العصر ، أو أنه وغيره سواء ، ونحو ذلك ، فهذا كفر أكبر مخرج من الملة .

وأما قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ (١٤) يَصَلُّونَهَا يَوْمَ الَّذِينَ (١٥) وَمَا هُمْ عَنْهَا بِغَائِبِينَ (١٦) ﴾ [الانفطار: ١٤-١٦] ، فليس فيها دليل على خلود أهل الكبائر في النار ، وليس فيها ذكر لأهل الكبائر ، ولفظ الفجار عام ، فيحمل هنا على الكفار ، لأنه ذكرهم في مقابل الأبرار .

وقد ذكر الإمام ابن الجوزي - رحمه الله - قولين في المراد بالفجار:

أحدهما: أنهم المشركون ، والآخر : أنهم الظلمة ، ثم ذكر أن قول الله تعالى : ﴿ وَمَا هُمْ عَنْهَا بِغَائِبِينَ (١٦) ﴾ دال على تخليد الكفار (١) .

وعلى كل حال فالآية لا تدل على تخليد مرتكبي الكبائر من أهل التوحيد في النار ، بل الكفار هم المتوعدون بالخلود في النار ، بخلاف عصاة الموحدين ، فقد وردت نصوص كثيرة تجعلنا نقطع بعدم خلودهم فيها .

وأما قوله تعالى : ﴿ أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ الْعَذَابِ أَفَأْتَتْ تُنْقِذُ مَنْ فِي النَّارِ (١٦) ﴾

[الزمر: ١٩] .

المراد بكلمة العذاب هنا هي قول الله تعالى لإبليس - لعنه الله - ﴿ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنْكَ وَمِمَّن تَبِعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ (٨٥) ﴾ [ص: ٨٥] ، ومعنى الآية التسلية لرسول الله ﷺ لأنه كان حريصاً على إيمان قومه فاعلمه الله أن من سبق عليه القضاء وحقت عليه كلمة الله لا يقدر رسول الله ﷺ أن ينقذه من النار ، بأن يجعله مؤمناً .

قال بعض السلف : المراد أبو لهب وولده ، ومن تخلف من عشيرة الرسول ﷺ

عن الإيمان ، وفي الآية تنزيل لمن يستحق العذاب ممن قد صار فيه ، وتنزيل دعائه إلى الإيمان منزلة الإخراج له من عذاب النار (١) .

وقال ابن جرير الطبري - رحمه الله - : « المعنى : أفأنت تهدي يا محمد من قد سبق له في علم الله أنه من أهل النار إلى الإيمان فتنقذه من النار بالإيمان ، لست على ذلك بقادر ، (٢) . »

فهذا يبطل استدلال المنكرين للشفاعة بهذه الآية في عدم خروج الفاسق من النار بشفاعة النبي ﷺ .

وأما قوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا إِنَّكَ مَنْ تَدْخِلِ النَّارَ فَقَدْ أَخْزَيْتَهُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ ﴾ (١٩٢) ﴿ [آل عمران : ١٩٢] ، فمعناها : ربنا إنك من تدخل النار من عبادك فتخلده فيها فقد أخزيت ، ولا يُخزى مؤمن مصيره إلى الجنة وإن عُدبَ بالنار بعض العذاب ، وقد روى معنى هذا عن جماعة من السلف منهم أنس بن مالك رضي الله عنه ، وسعيد بن المسيب ، والحسن البصري - رحمهم الله تعالى - (٣) .

قيل للحسن البصري - رحمه الله - : « رأيت ما تذكر من الشفاعة ، حق هو ؟ قال : نعم حق ، وقيل له : رأيت قول الله تعالى : ﴿ رَبَّنَا إِنَّكَ مَنْ تَدْخِلِ النَّارَ فَقَدْ أَخْزَيْتَهُ ﴾ وقوله : ﴿ يُرِيدُونَ أَنْ يُخْرَجُوا مِنَ النَّارِ وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنْهَا ﴾ [المائدة : ٣٧] . فقال - رحمه الله - : « إنك والله لا تسطوا علي بشيء ، إن للنار أهلاً لا يخرجون منها ، كما قال الله . فقيل له : يا أبا سعيد ، فيمن دخلوا ثم خرجوا ؟ قال : كانوا أصابوا ذنوباً في الدنيا فأخذهم الله بها ، فأدخلهم بها ثم أخرجهم بما يعلم في قلوبهم من الإيمان والتصديق به ، (٤) . »

(١) فتح القدير، للشوكاني (٤ / ٥٦٦) ، وانظر : أيسر التفاسير / الجزائري (٤ / ٤٧٧) - ط الأولى الخاصة بالمؤلف (١٤١٤هـ - ١٩٩٣م) .

(٢) جامع البيان في تاويل القرآن / للطبري (١٠ / ٦٢٦) .

(٣) جمع البيان في تاويل القرآن (٣ / ٥٥٢) ، الجامع لأحكام القرآن / للقرطبي (٤ / ٣١٦) .

(٤) جامع البيان في تاويل القرآن / للطبري (٣ / ٥٥٢) ح ٨٣٥٨ .

فهذه الآية خاصة بمن لا يخرج من النار ، ولهذا قال تعالى : ﴿ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ ﴾ أي الكفار (١) .

وقال آخرون منهم جابر بن عبد الله - رضي الله عنه - معنى الآية : إنك من تدخل النار من مخلد فيها وغير مخلد فيها ، فقد أخزي بالعذاب وإن خرج من النار ، وذلك الخزي هو هتك ستر الخزي وفضيحته ، ومن عاقبه ربه في الآخرة على ذنوبه فقد فضحه بعقابه إياه (٢) .

وقال الإمام القرطبي - رحمه الله - : « فخرى المؤمنين - أي أصحاب الكبائر - يومئذ استحياؤهم في دخول النار مع سائر أهل الأديان إلى أن يخرجوا منها » (٣) .
وعلى أي حال فهذه الآية ليس فيها ما يدل على تخليد كل من أدخل النار ، أو على نفي الشفاعة ، لأن المقصود بالظالم فيها هو الكافر .

• وأما قوله تعالى : ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ فَسَقُوا فَمَأْوَاهُمُ النَّارُ كُلَّمَا أَرَادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا أُعِيدُوا فِيهَا وَقِيلَ لَهُمْ ذُوقُوا عَذَابَ النَّارِ الَّذِي كُنْتُمْ بِهِ تُكَذِّبُونَ ﴾ [السجدة : ٢٠] .
ويرد على استدلالهم بهذه الآية : بأن الفسق في الآية ليس عاماً لكل فاسق حتى يكون الكل مكذباً بعذاب النار بدليل أن كثيراً من العصاة مصدق بعذاب الآخرة وإن كان فاسقاً وبناءً عليه فإن المراد بالفسق في الآية الفسق الخاص بالكافر . فقد أجمع المفسرون على أن المراد بالذين فسقوا هم الذين كفروا وفارقوا طاعته (٤) .

• وأما قوله تعالى : ﴿ يَصْرُوهُمْ يُودُّ الْمُجْرِمَ لَوْ يَفْتَدِي مِنْ عَذَابٍ يَوْمئِذٍ بِنَيْهِ ﴾ [

المعارج : ١١] .

-
- (١) الجامع لاحكام القرآن / للقرطبي (٤ / ٣١٦) ، أيسر التفاسير / للجزائري (١ / ٤٢٧) .
(٢) انظر : جامع البيان في تأويل القرآن / للطبري (٣ / ٥٥٢) ، فتح القدير / للشوكاني (١ / ٥١٧) ، تفسير القرآن العظيم / لابن كثير (١ / ٤٤٨) .
(٣) الجامع لاحكام القرآن / للقرطبي (٤ / ٣١٦) .
(٤) انظر : جامع البيان في تأويل القرآن / للطبري (١٠ / ٢٤٥) ، الجامع لاحكام القرآن / للقرطبي (١٤ / ١٠٧) ، تفسير القرآن العظيم / لابن كثير (٣ / ٤٧٠) ، فتح القدير / للشوكاني (٤ / ٣١٥) ، التفسير الكبير (مفاتيح الغيب) / للرازي (ج ٢٥ / ١٥٩) ، المجلد الثالث عشر ، تفسير البحر المحیط / لابي حيان (٧ / ١٩٨) - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ط الأولى (١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م) ، أيسر التفاسير / للجزائري (٤ / ٢٣٢) .

فهم يقولون بان كل عاص مجرم، ويستدلون ايضاً بقوله تعالى: ﴿ فِي جَنّاتٍ يَتَسَاءَلُونَ (٤٠) عَنِ الْمُجْرِمِينَ (٤١) مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرٍ (٤٢) قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ (٤٣) وَلَمْ نَكُ نُطْعِمِ الْمَسْكِينِ (٤٤) وَكُنَّا نَخُوضُ مَعَ الْخَائِضِينَ (٤٥) وَكُنَّا نُكَذِّبُ بِيَوْمِ الدِّينِ (٤٦) ﴾ [المدثر : ٤٠-٤٦] ، ويقولون بان المجرم مكذب وكل مكذب كافر .

ويُرد على استدلالهم بهذا : بان المجرمين هنا في هذه الآيات هم الكافرون ولا يصح أن يكون الإجماع عاماً حتى يشمل عصاة المؤمنين لانهم غير مكذبين بيوم الدين .

فمعنى ذلك : يود الكافر يومئذ ويتمنى أن يفتدي نفسه من عذاب الله إياه ذلك اليوم ، لو وجد إلى ذلك سبيلاً بأحب الناس إليه كان في الدنيا وأقربهم إليه نسباً ، وذلك من عظيم ما ينزل به يومئذ من البلاء (١) .

قال الإمام ابن عطية (٢) - رحمه الله - : « المجرم في هذه الآية الكافر بدليل شدة الوعيد وذكر لظى وقد يدخل مجرم المعاصي فيما ذكر من الافتداء » (٣) .

وإن كان المجرم يشمل الكافر والمعاصي من المسلمين فقد ورد تخصيص المسلم بان الله - عز وجل - يفدي كل مسلم بكافر ويقول هذا فكاكك من النار (٤) .

وأقوى من ذلك ما تواتر من الأحاديث في إخراج الموحدين من النار بشفاعَة النبي ﷺ وغيره . فيخصص المسلم المعاصي الموحّد في إخراجه من النار دون غيره .

(١) انظر : جامع البيان في تاويل القرآن / للطبري (١٢ / ٢٣٠) ، الجامع لاحكام القرآن / للقرطبي (١٨ / ٢٨٦) ، التفسير الكبير (مفاتيح الغيب) / للرازي (ج ٣ / ١١٢) المجلد الخامس عشر ، معالم التنزيل / للبيهقي (٨ / ٢٢٢) .

(٢) هو أبو محمد عبدالحق ابن أبي بكر غالب بن عبد الرحمن بن عطية المهاربي الأندلسي الغرناطي المالكي ، الإمام العلامة ، شيخ المفسرين ، كان إماماً في الفقه والتفسير والعربية ، ذكياً مدرّكاً ، له كتاب (المحرر الوجيز في التفسير) ولد في سنة ٤٨١ هـ ، توفي سنة ٥٤١ هـ وقيل ٥٤٢ هـ . انظر : سير أعلام النبلاء / للذهبي ١٨ / ٥٨٧ وما بعدها) ، الاعلام / للزركلي (٣ / ٢٨٢) .

(٣) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز / لابن عطية (١٦ / ١١١) .

(٤) انظر صحيح مسلم : كتاب التوبة ، باب قبول توبة القاتل .. (٤ / ٢١١٩) ح (٢٧٦٧) عن أبي موسى الأشعري ، وانظر : سلسلة الأحاديث الصحيحة للالباني (٣ / ٣٦٩ ، ٣٧٠) ح ١٣٨١ .

وأما قوله تعالى : ﴿ وَأَنْبِئُوا إِلَىٰ رَبِّكُمْ وَأَسْلَمُوا لَهُ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ الْعَذَابُ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ ﴾ [الزمر : ٥٤] .

فالمراد بذلك : ارجعوا إلى ربكم بالطاعة ، واستجيبوا إليه بتوحيده وإفراده بالالوهية وإخلاص العبادة له ﴿ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ الْعَذَابُ ﴾ أي في الدنيا من عند الله على كفركم به ﴿ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ ﴾ أي لا تمنعون من عذابه النازل بكم ^(١) .

قال الإمام الشوكاني - رحمه الله - : « وقوله : ﴿ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ الْعَذَابُ ﴾ أي عذاب الدنيا كما يفيدته قوله : ﴿ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ ﴾ فليس في ذلك ما يدل على ما زعمه الزاعمون وتمسك به القانطون المقنطون والحمد لله رب العالمين » ^(٢) .

وأما استدلال القاضي عبد الجبار بقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ ﴾ بقوله : إن من جاء العذاب لا يكون له ناصر ، وفي هذا إبطال القول بالشفاعة ^(٣) .

« فالشفاعة لأهل الكبائر ليست من حقيقة النصر المنفي وهذه الفقرة ﴿ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ ﴾ أكثر حظاً فيها هو حظ المشركين » ^(٤) ، وأن المشركين إذا حل بهم العذاب فلا ناصر لهم .

فتبين بهذا بطلان استدلال المنكرين للشفاعة بهذه الآية الكريمة ، ودفع شبهتهم فيها ، وأن المراد بالعذاب هنا العذاب في الدنيا ، كما ذكر المفسرون وليس عذاب الآخرة .



(١) جامع البيان في تأويل القرآن / للطبري (١١ / ١٨٠ ، ١٧) ، الجامع لاحكام القرآن / للقرطبي (١٥ / ٢٦٩ ، ٢٧٠) .

(٢) فتح القدير / للشوكاني (٤ / ٥٨٣) .

(٣) متشابه القرآن / للقاضي عبد الجبار (٢ / ٥٩٧) .

(٤) انظر : تفسير التحرير والتنوير / محمد الطاهر ابن عاشور (ج ٢٤ / ٤٤) - الدار التونسية للنشر -

نونس - ط / بدون (١٩٨٤ م) .

المبحث الثالث

نصوص الوعيد من الآيات المصرحة بالخلود في النار

من أدلة المنكرين للشفاعة الاحتجاج بنصوص الوعيد في الكتاب والسنة الدالة على التصريح بالخلود في النار ، أو الحرمان من الجنة لمرتكبي بعض المعاصي أو نفي الإيمان أو التسمية بالكفر أو التصريح بالبراءة من مرتكبي بعض المعاصي ، وأن في هذا دلالة على حسب زعمهم على عدم إمكان الشفاعة لهم يوم القيامة .

المطلب الأول

الآيات القرآنية المصرحة بالخلود في النار

[١] قال الله تعالى: ﴿ وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا ﴾ [النساء : ٩٣] .

يقول الزمخشري في كلامه على هذه الآية : « فإن قلت : هل فيها دليل خلود من لم يتب من أهل الكبائر ؟ قلت : ما أبين الدليل وهو تناول قوله : ﴿ وَمَنْ يَقْتُلْ ﴾ أي قاتل كان من مسلم أو كافر ، تائب أو غير تائب ، إلا أن التائب أخرجه الدليل ، فمن ادعى إخراج المسلم غير التائب فليأت بدليل مثله » (١) .

وذكر أحمد بن حمد الخليلي في معرض استدلاله بهذه الآية على خلود صاحب الكبيرة في النار بقوله : « ووجه الاستدلال بالآية أن الله تعالى توعد فيها قاتل المؤمن - فيما توعد به - بالخلود في النار مع أن القتل كبيرة دون الشرك » (٢) .

[٢] وقال الله تعالى : ﴿ بَلَىٰ مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ

(١) الكشاف / للزمخشري (١ / ٢٩١) .

(٢) الحق الداغ / لاحمد الخليلي الإباضي (ص ٢١٣) .

النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴿٨١﴾ [البقرة: ٨١] .

فقد استدلوا بهذه الآية على تخليد أصحاب المعاصي في النار وقالوا : « إنه لا أمل للمعاصي - الذي يموت على معصيته - في رحمة الله » (١) .

فاعتبروها دليلاً على أن من كسب كبير من الكبائر ، وأحاطت به كبيرة ، بمعنى أنه لم يتخلص منها بالتوبة على قول لهم (٢) .

يقول القاضي عبد الجبار : « دل بذلك على أن من غلبت كبائره على طاعاته ... هو من أهل النار » (٣) .

[٣] وقال الله تعالى : ﴿ فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾ [البقرة: ٢٧٥] .

فهم يقولون إن الله أوعد بالخلود أكلة الربا ، وهم غير مشركين ، لأن الآية في معرض التحذير من أكل الربا بعد تحريمه (٤) .

ويقول الزمخشري في هذه الآية : « وهذا دليل بين على تخليد الفساق » (٥) .

[٤] وقال الله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ ﴾ [النساء: ١٤] ، وقوله : ﴿ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدًا فِيهَا أَبَدًا ﴾ [الجن: ٢٣] .

يقول القاضي عبد الجبار عن الآية الأولى : « فالله تعالى أخبر أن العصاة يعذبون بالنار ، ويخلدون فيها ، والمعاصي اسم يتناول الفاسق والكافر جميعاً ، فيجب حمله عليهما ، لأنه تعالى لو أراد أحدهما دون الآخر لبينه » (٦) ، وذكر نحو هذا الكلام

(١) الإباضية في موكب التاريخ / لعلي يحيى معمر (١ / ١٣٣) .

(٢) انظر : الكشف للزمخشري (١ / ٧٨) ، مشارق أنوار العقول / للسالمي (ص ٢٩٦) ، الحق الدامغ / لأحمد بن حمد الخليلي (ص ٢٠٢) .

(٣) متشابه القرآن (١ / ٩٧) .

(٤) انظر : الحق الدامغ / لأحمد للخليلي (ص ٢٠٧) .

(٥) الكشف (١ / ١٦٦) .

(٦) شرح الأصول الخمسة (ص ٦٥٧) ، وانظر : الحق الدامغ / لأحمد الخليلي الإباضي (ص ٢١٣) .

في الآية الثانية (١) .

[٥] وقال الله تعالى : ﴿ إِنَّ الْمُجْرِمِينَ فِي عَذَابٍ جَهَنَّمَ خَالِدُونَ ﴾ (٧٤) ﴿

[الزخرف : ٧٤] .

يقول القاضي عبدالجبار : يدل على الوعيد والخلود ، لانه لم يخص مجرماً من مجرم ، وبين أنهم خالدون في النار ، والخلود هو الدوام الذي لا انقطاع له ، (٢) .

[٦] وقال الله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ مَّا لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ عَاصِمٍ كَأَنَّمَا أُغْشِيَتْ وُجُوهُهُمْ قِطْعًا مِنَ اللَّيْلِ مُظْلِمًا أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾ (٢٧) ﴿ [يونس : ٢٧] .

فقد وجه الوعيدية هذه الآية بأن السيئات جمع سيئة وهي عامة في كل كبيرة ثم ذكروا أن الآية ذيلت نفسها بما يثبت به جزاء هؤلاء الذين يرتكبون الكبائر فذكرت اسوداد الوجه والخلود في النار (٣) .

ويقول القاضي عبدالجبار : « وهذه الآية تدل على قولنا في الوعيد ، لانه تعالى بين فيمن اكتسب السيئات أنه لا عاصم له من الله ، ولو كان يقبل فيه الشفاعة لم يصح ذلك ، ثم ذكر من بعد أنه تعالى يخلدهم في النار ، فدل به على أنه لا ينقطع عنهم العذاب » (٤) .

وهناك آيات أخرى استدلت بها الخوارج والمعتزلة على تخليد من مات مصراً على كبيرة في النار ، وقالوا في قول الله عز وجل : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾ [النساء : ٤٨] أنها متأولة على أحد معنيين : أحدهما : أن المغفرة المذكورة في الآية متناولة للصغائر دون الكبائر .

(١) انظر : متشابه القرآن (٢ / ٦٦٨) .

(٢) متشابه القرآن (١ / ٦٠٩) ، شرح الاصول الخمسة (ص ٦٦٠ ، ٦٦١) .

(٣) انظر : تأملات في التراث العقدي للفرق الكلامية (فرقة الخوارج) (ص ٢١٠) ، الحق الدامغ / لاحمد

الخليلي (ص ٢٢٠) .

(٤) متشابه القرآن (١ / ٣٦٣) .

الثاني : أنها خاصة بمن تاب من الذنب ، لا من مات مصراً عليه .
 وربما استدلوا على ذلك بقوله تعالى : ﴿ إِنْ تَجْتَبُوا كِبَائِرَ مَا تَنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ ﴾ [النساء : ٣١] .
 فقالوا : إن هذا يدل على أن من لم يجتنب الكبائر لا تكفر سيئاته ، وأن من
 ارتكب الكبائر فهو في النار ^(١) .



(١) انظر : متشابه القرآن للقاضي عبد الجبار (١ / ١٨٣) ، شرح الأصول الخمسة (ص ٦٧٦ - ٦٨٣) ،
 الحق الدامغ / لآحمد الخليلي (ص ٢١٨) .

المطلب الثاني

الرد على شبههم واستدلّ لهم بهذه الآيات

لقد أجاب العلماء عن شبه الوعيدية باستدلّ لهم بهذه الآيات بما يلي ،
 أولاً : أن الآية المبينة جزاء القاتل العمد وهي قول الله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا
 مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا ﴾ (٩٣) .
 [النساء : ٣١] .

فنقول رداً على الوعيدية في استدلّ لهم بهذه الآية على الخلود لصاحب
 الكبيرة بالآتي:

[١] أن أهل السنة من سلف هذه الأمة وأتباعهم ، لم يختلفوا في أن أصحاب
 الكبائر التي هي دون الشرك بالله - عز وجل - أن أصحابها لا يخلدون في النار ، بل
 قولهم في ذلك واحد لا يختلف ، وهو عدم تخليد أصحاب المعاصي دون الشرك
 بالله في النار ، معتصمين في ذلك بالنصوص من كتاب الله الكريم وسنة نبيه ﷺ
 المتواترة في ذلك .

[٢] وأما استدلّ لهم بهذه الآية الكريمة التي ورد فيها هذا الوعيد الشديد لقاتل
 المؤمن عمداً فإن أهل السنة يعطون هذا النص حقه ويبينون عظمه تحذيراً من
 مخالفته ، فإن مرتكبه يعرض نفسه لسخط الله وغضبه وعقابه ، ومع بيانهم لذلك
 فإنهم يبنون الحق فيه بالنصوص الأخرى (١) .

فهذه الآية تفسرها نصوص غيرها صريحة في عدم خلود الموحدين في النار ،
 كنصوص الشفاعة وغيرها مما سبق إيراده ، منها حديث الشفاعة الطويلة : قوله ﷺ :
 « فيقال : انطلق فأخرج منها من كان في قلبه مثقال شعيرة من إيمان ،

(١) انظر : الرد القويم البالغ على كتاب الخليلي المسمى بالحق الداغ / د: علي الفقيهي (ص ٤٢٩ ،

٤٣٠) - دار المآثر - المدينة المنورة - السعودية - ط الثانية (١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م) .

فانطلق فافعل فيقال : انطلق فأخرج منها من كان في قلبه مثقال ذرة ، أو خردلة من إيمان ، فانطلق فافعل فيقول : انطلق فأخرج من كان في قلبه أدنى أدنى مثقال حبة من خردل من إيمان فأخرجه من النار ، فانطلق فافعل . . ، فأقول يارب ، أئذن لي فيمن قال لا إله إلا الله ، فيقول : وعزتي وجلالي وكبريائي وعظمتي لأخرجن منها من قال لا إله إلا الله ، (١) .

وقوله ﷺ : « يخرج قوم من النار بعد ما مسهم منها سفع ، فيدخلون الجنة فيسميهم أهل الجنة الجهنميين » (٢) .

وقوله ﷺ : « أتاني جبريل - ﷺ - فبشرنى أنه من مات من أمتك لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة ، قال أبو ذر: وإن زنى وإن سرق؟ قال ﷺ : وإن زنى وإن سرق . . . » (٣) .

وعن جابر رضي الله عنه قال : أتى النبي ﷺ رجل فقال : يارسول الله : ما الموجبتان (٤) فقال : « من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة ، ومن مات يشرك بالله شيئاً دخل النار » (٥) .

فهذه الأحاديث وغيرها تدل على أن مرتكبي الكبيرة غير الكفر والشرك ليس بخالد في النار ، ولهذا يجب حمل الخلود في الآية على معنى البقاء مدة طويلة .

« فيكون قوله - خالداً - إذا كانت في المؤمن بمعنى باق مدة طويلة على نحو دعائهم للملوك بالتخليد ونحو ذلك ، ويدل على هذا سقوط قوله - أبداً - فإن

(١) رواه البخاري: كتاب التوحيد ، باب كلام الرب عز وجل يوم القيامة () ح / ٧٥١٠ ، ومسلم: كتاب الإيمان ، باب معرفة طريق الرؤية (١ / ١٧٠) ح ١٨٣ واللفظ للبخاري ، من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه عند البخاري ، وأبو سعيد الخدري عند مسلم .

(٢) سبق تخريج الحديث ص ١٧٠ .

(٣) رواه مسلم: كتاب الإيمان / باب من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة ومن مات مشركاً دخل النار (١ / ٩٤) ح ٩٤ ، من حديث أبي ذر رضي الله عنه .

(٤) الموجبتان : معناه الخصلة الموجبة للجنة والخصلة الموجبة للنار .

(٥) رواه مسلم: كتاب الإيمان ، باب من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة (١ / ٩٤) ح ٩٣ ، وأحمد في مسنده (١ / ٣٨٢ ، ٤٢٥) (٣ / ٧٩ ، ٣٩١) (٤ / ٣٢٢ ، ٣٤٦ ، ٤٠٤) (٥ / ١٦٦) .

الشفاعة

التابيد لا يقترن بالخلود إلا في ذكر الكفار ، (١) .

وقال الإمام ابن كثير - رحمه الله - « وبتقدير دخول القاتل في النار، ... فليس بمخلد فيها أبداً، بل الخلود هو المكث الطويل وقلة تواترت الاحاديث عن رسول الله ﷺ أنه يخرج من النار من كان في قلبه أدنى مثقال ذرة من إيمان » (٢) .

وقال الإمام ابن حزم - رحمه الله - : « أن خلوده إنما هو مقام مدة ما » (٣) .

وقال ابن عاشور (٤) - رحمه الله - : « وقوله ﴿ خَالِدًا فِيهَا ﴾ مَحْمَلُهُ عند جمهور علماء السنة على طول المكث في النار لاجل قتل المؤمن عمداً ، لأن قتل النفس ليس كفراً بالله ورسوله ، ولا خلود في النار إلا للكفر ، ، فتعين تأويل الخلود بالمبالغة في طول المكث » (٥) .

وقال الإمام البغوي - رحمه الله - : « وليس في الآية متعلق لمن يقول بالتخليد في النار بارتكاب الكبائر ، لأن الآية نزلت في قاتل هو كافر ، وهو مقيس بن صبابة ، وقيل : إنه وعيد لمن قتل مؤمناً مستحلاً لقتله بسبب إيمانه ، ومن استحله قتل أهل الإيمان لإيمانهم كان كافراً مخلداً في النار ، وقيل في قوله تعالى : ﴿ فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا ﴾ معناه : هي جزاؤه إن جازاه ولكنه إن شاء عذبه وإن شاء غفر له بكرمه ،

(١) المهرج الوجيز في تفسير الكتاب العزيز / لابن عطية (٤ / ٢١٥) .

(٢) تفسير القرآن العظيم (١ / ٥٥٠) ، وانظر : تفسير البيضاوي (أنوار التنزيل وأسرار التأويل)

(٣ / ٢٣١) - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ط . الأولى (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م) ، تفسير

القاسمي / محمد جمال الدين القاسمي (٣ / ٣٦٨) .

(٣) الفصل في الملل والأهواء والنحل - تحقيق : عميرة (٤ / ٨٧) .

(٤) هو محمد الطاهر بن عاشور رئيس المفتين المالكيين بتونس ، وشيخ جامع الزيتونة ، وهو من أعضاء

الجمعية العربية في دمشق والقاهرة ، ولد سنة ١٢٩٦هـ بتونس ، كان مفسراً حكيماً ... توفي سنة

١٣٩٣هـ وقيل ١٣٩٤هـ بتونس ، له عدة مصنفات ، منها (أصول الإنشاء والخطابة ، مقاصد الشريعة ،

تفسير التحرير والتنوير) ، انظر : الاعلام / للزركلي (٦ / ١٧٤) ، النهضة الإسلامية في سير اعلامها

المعاصرين / د . محمد رجب البيومي (٥ / ٢٨٠ - ٢٩٣) دار القلم - دمشق - سوريا - ط . الأولى

(١٤١٥هـ - ١٩٩٥م) .

(٥) تفسير التحرير والتنوير (٥ / ١٦٤) .

فإنه وَعَدَ أن يغفر لمن يشاء ، (١) .

فالعرب لا تعد الإخلاف في الوعيد خلفاً وذماً ، وإنما تعد إخلاف الوعد خلفاً وذماً وقول القائل (٢) :

وإني وإن أوعَدْتُهُ أو وَعَدْتُهُ لمُخْلِفِ إِيْعَادِي وَمُنْجِزِ مَوْعِدِي (٣)

فاهل السنة يخصصون هذه الآية بالتوبة ، وبنصوص الوعد الأخرى ، وبنصوص خاصة في أن القاتل تحت المشيئة .

قال الإمام القرطبي - رحمه الله - : « ليس الاخذ بظاهر الآية باولى من الاخذ بظاهر قوله : ﴿ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ ﴾ [هود: ١١٤] ، وقوله تعالى : ﴿ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ ﴾ [التوبة: ١٠٤] ، وقوله ﴿ وَيَغْفِرْ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ ﴾ [النساء: ٤٨] ، والاخذ بالظاهرين تناقض فلا بد من التخصيص ، (٤) .

ومما يدل على التخصيص حديث عبادة بن الصامت - رضي الله عنه - قال : كنا مع رسول الله ﷺ في مجلس فقال : « تبايعوني على ألا تشركوا بالله شيئاً ، ولا تزنوا ، ولا تسرقوا ، ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق . فمن وفى منكم فأجره على الله ، ومن أصاب شيئاً من ذلك فعوقب به ، فهو كفارة له ، ومن أصاب شيئاً من ذلك فستره الله عليه ، فأمره إلى الله إن شاء عفا عنه وإن شاء عذبه ، (٥) .

(١) معالم التنزيل / للبخاري (٢/ ٢٦٧) ، وانظر : أيسر التفاسير / للجزائري (١/ ٥٢٥) ، فتح البيان في مقاصد القرآن / لصديق حسن خان (٢/ ٣٤٢-٣٤٣) - مكتبة ابن تيمية - الناشر : أم القرى للطباعة والنشر - القاهرة - مصر - ط . بدون ، فتح القدير / للشوكاني (١/ ٦٢٩) ، الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد / للبيهقي - تحقيق أبو العينين (ص ٢٤٤) .

(٢) هو عامر بن الطفيل .

(٣) معالم التنزيل / للبخاري (٢/ ٢٦٧) ، الجامع لاحكام القرآن (٥ / ٣٣٤) ، لوامع الانوار / للسفاري (١/ ٣٧٠) ، مدارج السالكين / لابن القيم (١/ ٣٩٦) ، كتاب البعث والنشور / للبيهقي (ص ٧٦-٧٧) .

(٤) الجامع لاحكام القرآن (٥ / ٣٣٣ ، ٣٣٤) .

(٥) رواه البخاري : كتاب : الإيمان ، باب مناقب الانصار (٥ / ٧٠) ح ٣٨٩٢ - ٣٨٩٣ ومسلم : كتاب الحدود ، باب الحدود كفارات لاهلها (٣/ ١٣٣٣) ح ١٧٠٩ ، واللفظ لمسلم .

قال الإمام النووي - رحمه الله - : « قوله ﷺ: « من أصاب شيئاً من ذلك ... ، المراد به سوى الشرك وإلا فالشرك لا يغفر له ، .. والدلالة لمذهب أهل الحق أن المعاصي غير الكفر لا يقطع لصاحبها بالنار إذا مات ولم يتب منها، بل هو بمشيئة الله تعالى إن شاء عفا عنه وإن شاء عذبه » (١) .

وقال الإمام المروزي (٢) - رحمه الله - تعليقا على هذا الحديث: « ففي هذا الحديث دلالتان على أن السارق ، والزاني ومن ذكر في هذا الحديث غير خارجين من الإيمان بأسره ، إحداهما : قوله فمن أصاب من ذلك شيئاً ، فعوقب في الدنيا فهو كفارة له ، والحدود لا تكون كفارات إلا للمؤمنين ، ألا ترى قوله : « ومن ستر الله عليه فأمره إلى الله إن شاء غفر له ، وإن شاء عذبه » هو نظير قول الله تبارك وتعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾ .. وأن يغفر مادون ذلك الشرك لمن يشاء ممن مات وهو غير تائب ، ولا جائز أن يغفر له ويدخله الجنة إلا وهو مؤمن » (٣) .

وقال الإمام الطبري - رحمه الله - في تفسير آية قتل العمد بعد أن استعرض الأقوال في تفسيرها : « وأولى الأقوال في ذلك بالصواب قول من قال : معناه : ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه إن جازاه جهنم خالداً فيها ، ولكنه يعفو ويتفضل على أهل الإيمان به وبرسوله فلا يجازيهم بالخلود فيها ، ولكنه عز ذكره إما أن يعفو بفضله فلا يدخله النار ، وإما أن يدخله إياها ثم يخرجها منها بفضله رحمة ، لما

(١) شرح النووي لصحيح مسلم (ج ١١ / ٢٢٣ ، ٢٢٤) المجلد الرابع - بتصرف يسير .

(٢) هو محمد بن نصر بن الحجاج المروزي ، أبو عبد الله ، الإمام الفقيه الحافظ ، ولد سنة ٢٠٢ هـ ببغداد وكان إمام أهل الحديث في عصره بلا مدافعة ، من تصانيفه : (كتاب تعظيم قدر الصلاة ، وكتاب القسامة) وغيرها ، وتوفي سنة ٢٩٤ هـ . انظر : تذكرة الحفاظ / للذهبي (٢ / ٦٥٠-٦٥٣) ، تقريب التهذيب / لابن حجر (٢ / ١٤٠) برقم / ٦٣٧١ ، سير اعلام النبلاء / للذهبي (١٤ / ٣٣-٣٩) ، الاعلام / للزركلي (٧ / ١٢٥) .

(٣) تعظيم قدر الصلاة / للإمام المروزي - تحقيق د : عبدالرحمن الفريوائي ٢ / ٦١٦-٦١٧ - مكتبة الدار بالمدينة المنورة - السعودية - ط الأولى ١٤٠٦ هـ .

سلف من وعده عباده المؤمنين بقوله : ﴿ قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ ﴾ [الزمر: ٥٣] ، (١) .

فَقَيْدُ المشيئة قائم في الذنوب كلها ماعدا الشرك ، وأيضاً فإن قوله : ﴿ فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ ﴾ إن جزاءه الله ولم يعف عنه ، فأية الخبر عن الشرك خبر لا يقع فيه الخلف ، وآية قتل العمد وعيد يرضى فيه العفو ، فاستحقاق الوعيد لا يلزم تنفيذه .

ثانياً ، وأما قوله تعالى : ﴿ بَلَىٰ مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾ [البقرة: ٨١] ، يرد استدلال الوعيدية بهذه الآية بان هذه الآية تحدثنا عن الخطيئة المحيطة ، والخطيئة المحيطة هي الكفر بالله ، والشرك به ، وليست تعني قط أي كبيرة قال الله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾ [النساء : ٤٨] ، وهذا هو الذي يرجح رأي من يرى أن هذه الآية نزلت في اليهود حين حادوا عن سبيل الله وأشركوا به مالم ينزل به سلطاناً .

كما أن الآية تفيد أن كسب الخطيئة لا يؤدي إلى الخلود في النار إلا إذا كانت خطيئة محيطة وليست مجرد خطيئة كما يزعم الوعيدية ، فالآية - إذن - دليل عليهم وليست دليلاً لهم .

فلهذا ذهب أهل السنَّة والجماعة إلى أن الخلود في النار إنما هو للكفار والمشركين لما ثبت في السنَّة تواتراً من خروج عصاة الموحدين من النار . فيتعين تفسير السيئة والخطيئة ، في هذه الآية بالكفر والشرك ، ويؤيد ذلك كونها نازلة في اليهود .

روي عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أن معنى هذه الآية : من كفر حتى يحيط به كفره فلا تقبل له حسنة ، وهذا التأويل أولى ، لما ثبت في السنَّة المتواترة من خروج عصاة الموحدين من النار (٢) .

(١) جامع البيان في تأويل القرآن (٤ / ٢٢٣) .

(٢) انظر : فتح القدير / للشوكاني (١ / ١٣٦) ، تفسير القرآن العظيم / لابن كثير (١ / ١٢٣) ، فتح البيان في مقاصد القرآن / لصديق حسن خان (١ / ١٧١ ، ١٧٢) .

وقال الإمام البيهقي - رحمه الله - في هذه الآية: «أخبر أن التخليد في النار إنما هو لمن أحاطت به خطيئته والمؤمن صاحب الكبيرة أو الكبائر لم تُحط به خطيئته، لأن رأس الخطايا هو الكفر، وهو غير موجود منه، فصَحَّ أنه لا يخلد في النار، ذلك وإنما افترقا - أي صاحب الكبيرة التائب وغير التائب - في أن التائب مغفور له من غير تعذيب، والمصرِّ قد يعذب بذنبه مدة، ثم يدخل الجنة لأن خبر الصادق بذلك ورد» (١).

ويقول عبدالرحمن (٢) السعدي - رحمه الله - «ولكن ﴿مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً﴾ وهو نكرة في سياق الشرط فيعم الشرك فما دونه، والمراد به الشرك هنا بدليل قوله: ﴿وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ﴾ أي: أحاطت بعاملها فلم تدع له منفذاً، وهذا لا يكون إلا الشرك، فإن من معه الإيمان لا تحيط به خطيئته، وقد احتج بها الخوارج على كفر صاحب المعصية، وهي حجة عليهم كما ترى، فإنها ظاهرة في الشرك، وهكذا كل مبطل يحتج بآية أو حديث صحيح على قوله الباطل فلا بد أن يكون فيما احتج به حجة عليه» (٣).

وقال الإمام القرطبي - رحمه الله - في قوله تعالى: ﴿بَلَىٰ مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً﴾ «السيئة الشرك ودل قوله: ﴿مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ﴾ على أن المعلق على شرطين لا يتم بأقلهما» (٤).

وقال ابن عاشور - رحمه الله - «المراد بالسيئة هنا السيئة العظيمة وهي الكفر بدليل العطف عليها بقوله: ﴿وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ﴾ .. فلذلك لم تكن في هذه

(١) شعب الإيمان / للبيهقي - تحقيق: محمد السعيد بن بسيوني زغلول (١ / ٢٤٧).

(٢) هو عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله آل سعدي التميمي من كبار علماء نجد المعاصرين ولد بعنيزة سنة ١٣٠٧هـ، له مؤلفات نافعة في التفسير والفقه والعقيدة، توفي سنة ١٣٧٦هـ. انظر: الاعلام / للزركلي (٣ / ٣٤٠)، علماء نجد خلال ثمانية قرون / لعبد الله البسام (٣ / ٢١٨) - (دار العاصمة للنشر والتوزيع - الرياض - السعودية - ط الثانية (١٤١٩هـ)).

(٣) تيسير الكريم الرحمن (ج ١ / ٥٨) المجلد الاول.

(٤) الجامع لاحكام القرآن (٢ / ١٢) - بتصرف، وانظر: مثلاً نحوه: تفسير القاسمي (١ / ١٧٧).

الآية حجة للزاعمين خلود أصحاب الكبائر من المسلمين في النار إذ لا يكون المسلم محيطة به الخطيئات بل هو لا يخلو من عمل صالح وحسبك من ذلك سلامة اعتقاده من الكفر وسلامة لسانه من النطق بكلمة الكفر الخبيثة ، (١) .

فهذا بيان واضح على أن المؤمن لا تحيط به خطيئته لوجود بعض الإيمان .

وقد ذكر الإمام الطبري كلاماً طويلاً في ذلك وخلصته : أن الآية وإن كانت عامة إلا أنها مختصة بالأخبار المتواترة الدالة على عدم خلود من يدخل النار من أهل الكبائر ، ومما يؤكد ذلك أنها لا تشمل مرتكب الصغائر باتفاق الجميع ، لذلك يقال لهؤلاء الوعيدية : إذا قُلتُم لماذا أخرجتم مرتكب الكبائر من هذا العموم ؟ قلنا لكم ، ولماذا أخرجتم مرتكب الصغائر ؟ فإن قالوا : للنصوص الدالة على تكفير الصغائر باجتناب الكبائر ، وفعل الحسنات ، قلنا : ونحن أخرجنا الكبائر للنصوص الدالة على أن أهل الكبائر لا يخلدون في النار (٢) .

وفي هذا بيان واضح على أن المؤمن لا تحيط به خطيئته لوجود بعض الإيمان عنده ، ولا يخلد في النار إلا إذا أحاطت به خطيئته بالكفر أو الشرك بالله عز وجل .

ثالثاً ، وأما قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾ [البقرة: ٨١] .

« فمن عاد يعني إلى فعل الربا والقول : ﴿ إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا ﴾ ، وإن قدرنا الآية في كافر فالخلود خلود تأبيد حقيقي ، وإن لحظناها في مسلم عاص فهذا خلود مستعار على معنى المبالغة ، كما تقول العرب : مُلِكَ خَالِدٌ ، عبارة عن دوام ما ، لا على التأبيد الحقيقي ، (٣) .

(١) تفسير التحرير والتنوير / لابن عاشور (١ / ٥٨١) .

(٢) انظر : جامع البيان في تأويل القرآن / لابن جرير الطبري (١ / ٤٢٨ ، وما بعدها) .

(٣) المحرر الوجيز / لابن عطية (٢ / ٣٤٧) ، وانظر : الجامع لاحكام القرآن / للقرطبي (٣ / ٣٦٢) ،

فتح القدير / للشوكاني (١ / ٣٧٤) ، البحر المحيط / لأبي حيان (٢ / ٣٤٩) ، فتح البيان في مقاصد

القرآن / لصدیق حسن خان (١ / ٤٥٨) .

وقال ابن عاشور - رحمه الله - : « وجُعِل العائد خالداً في النار إما لأن المراد العود إلى قوله : ﴿ إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا ﴾ أي عاد إلى استحلال الربا وذلك نفاق ، فإن كثيراً منهم قد شق عليهم ترك التعامل بالربا ، فعلم الله منهم ذلك وجعل عدم إقلاعهم عنه أمانة على كذب إيمانهم ، فالخلود على حقيقته . وإما لأن المراد العود إلى المعاملة بالربا ، وهو الظاهر من مقابله بقوله : ﴿ فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى ﴾ والخلود طول المكث ، (١) .

والمصير إلى هذا التأويل واجب للأحاديث المتواترة القاضية بخروج الموحدين من النار ، فيتم الجمع بين أدلة الكتاب والسنة (٢) .

وقال الإمام الرازي - رحمه الله - : « أما قوله : ﴿ وَمَنْ عَادَ فَأَوْثِقْ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾ فالمعنى : ومن عاد إلى استحلال الربا حتى يصير كافراً ، (٣) . فمن استحل شيئاً محرماً بعد ورود دليل تحريمه عليه فقد فعل أمراً عظيماً موصلاً إلى الكفر .

وذكر ابن الجوزي - رحمه الله - في تفسيره لقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ عَادَ .. ﴾ قال ابن جبیر : من عاد إلى الربا مستحلاً محتجاً بقوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا ﴾ ، (٤) . وقال الإمام البغوي - رحمه الله - في قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ عَادَ .. ﴾ بعد التحريم إلى أكل الربا مستحلاً له ﴿ فَأَوْثِقْ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾ ، (٥) .

وقال عبدالرحمن السعدي - رحمه الله - عند تفسيره لهذه الآية : « في هذا أن الربا موجب لدخول النار والخلود فيها ، وذلك لشناعته مالم يمنع من الخلود مانع

(١) تفسير التحرير والتنوير (٣ / ٩٠) .

(٢) انظر : فتح البيان في مقاصد القرآن / لصديق حسن خان (١ / ٤٥٨) .

(٣) التفسير الكبير (ج٧ / ٨٢) المجلد الرابع ، وانظر : جامع البيان / للطبري (٣ / ١٠٤) ، تفسير القاسمي (٢ / ٣٦٩) .

(٤) زاد المسير في علم التفسير (١ / ٣٣١) .

(٥) معالم التنزيل (١ / ٣٤٣) .

الإيمان، وهذا من جملة الاحكام التي تتوقف على وجود شروطها وانتفاء موانعها ، وليس فيها حجة للوعيدية كغيرها من آيات الوعيد ، فالواجب أن تصدق جميع نصوص الكتاب والسنة ، فيؤمن العبد بما تواترت به النصوص من خروج من في قلبه أدنى مثقال حبة خردل من الإيمان من النار ، ومن استحقاق هذه الموبيقات لدخول النار إن لم يتب منها ، (١) .

فما ورد من الوعيد بالخلود في النار محمول على من استحل ذلك ، فإنه يصير باستحلاله كافراً أما من فعلها معتقداً تحريمها فلا يلحقه هذا الوعيد ، أي وعيد الخلود المؤبد ، ولكن قد يلحقه وعيد الدخول في النار دون تخليد الكافرين ، ولكن خلوده دوام مكته لا تآبيده إذا كان من أهل التوحيد لورود الأدلة في ذلك المصراحة بخروج الموحدين بالشفاعة وبرحمة الله عز وجل .

رابعاً : وأما قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ ﴾ [النساء : ١٤] وكذلك قوله : ﴿ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدًا فِيهَا أَبَدًا ﴾ [الجن : ٢٣] .

فهذه ليس فيها دليل على تخليد أهل الكبائر في النار ، لان المراد بالمعصية في الآيتين : المعصية الكفرية التي فيها رد التوحيد والاعتراض على شرع الله ، وعدم الرضا به ، ونحو ذلك (٢) ، فالامر بالتوحيد ولم يؤمن لان السياق فيه ولا يمكن حملها على عموم المعاصي للنصوص الاخرى التي تبين أن ما دون الشرك من المعاصي لا يخلد صاحبها في النار ، بل يعذب - إن عذب - بقدر ذنبه ، ثم يخرج منها ويدخل الجنة .

(١) تيسير الكريم الرحمن (ج ١ / ١٩٠) المجلد الأول .

(٢) انظر : معالم التنزيل / للبيهقي (٨ / ٢٤٤) ، تفسير القرآن العظيم / لابن كثير (١ / ٤٧٢) ، (٤ / ٤٦١) ، فتح القدير / للشوكاني (٥ / ٣٨٥) ، إيسر التفاسير / للجزائري (٥ / ٤٥٣) ، المحرر الوجيز / لابن عطية (١٦ / ١٤٢) ، فتح البيان في مقاصد القرآن / لصديق حسن خان (١٠ / ١٠٠) ، (٢ / ٢٢٥ - ٢٢٦) .

قال الإمام الطبري - رحمه الله - في آية النساء السابقة : « إذا جمع إلى معصيتهما في ذلك شكاً في أن الله فرض عليه ما فرض على عباده ... ، أو علم ذلك فحاداً الله ورسوله في أمرهما ، على ما ذكر ابن عباس - رضي الله عنهما - في قول من قال حين نزل على رسول الله ﷺ قول الله تبارك وتعالى : ﴿ يَوْمِئِذٍ اللَّهُ فِي أولَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ ﴾ [النساء: ١١] ، أيورث من لا يركب الفرس ولا يقاتل العدو ولا يجوز الغنيمة ، نصف المال أو جميع المال ؟ استنكاراً منهم قسمة الله ما قسم من ميراث أهل الميراث بينهم على ما قسمه في كتابه ، وخالف حكمه في ذلك وحكم رسوله ، استنكاراً منه حكمهما ، كما استنكره الذين أمرهم ابن عباس ممن كان بين أظهر أصحاب رسول الله ﷺ من المنافقين الذين فيهم نزلت وفي أشكالهم هذه الآية ، فهو من أهل الخلود في النار ، لانه باستنكاره حكم الله في تلك بصير بالله كافراً ، ومن ملة الإسلام خارجاً » (١) .

وقال الإمام القرطبي - رحمه الله - : « والعصيان إن أريد به الكفر فالخلود على بابه ، وإن أريد به الكبائر وتجاوز أوامر الله تعالى فالخلود مستعار لمدة ما . كما تقول : خلد الله ملكه .

وقال زهير ،

ألا لا أرى على الحوادث باقياً ولا خالداً إلا الجبال الرواسيا » (٢)
 وقال الإمام القرطبي - رحمه الله - أيضاً في تفسير آية الجن : ﴿ وَمَنْ يَعِصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﴾ « في التوحيد والعبادة ﴾ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَداً ﴿ .. دليل على أن العصيان هنا هو الشرك . وقيل : هو المعاصي غير الشرك ، ويكون معنى ﴿ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَداً ﴾ إلا أن أعفر أو تلحقهم شفاعاة ، ولا محالة إذا خرجوا من

(١) جامع البيان في تأويل القرآن (٣ / ٦٣٣) ، (١٢ / ٢٧٥) .

(٢) الجامع لأحكام القرآن (٥ / ٨٢) ، وانظر : المحرر الوجيز / لابن عطية (٢ / ٣٤٧) ، تفسير التحرير

والتنوير / لابن عاشور (٤ / ٢٦٨) .

الدنيا على الإيمان يلحقهم العفو ، (١) .

وقال عبدالرحمن السعدي - رحمه الله - : يدخل في اسم المعصية الكفر فما دونه من المعاصي ، فلا يكون فيها شبهة للخوارج القائلين بكفر أهل المعاصي ، فإن الله تعالى رتب دخول الجنة على طاعته وطاعة رسوله ، ورتب دخول النار على معصيته ومعصية رسوله ، فمن أطاعه طاعة تامة دخل الجنة بلا عذاب ، ومن عصى الله ورسوله معصية تامة يدخل فيها الشرك فما دونه دخل وخلص فيها ، ومن اجتمع فيه معصية وطاعة كان فيه من موجب الثواب والعقاب بحسب ما فيه من الطاعة والمعصية . وقد دلت النصوص المتواترة على أن الموحدین الذين معهم طاعة التوحيد غير مخلدين في النار ، فما معهم من التوحيد مانع الخلود فيها ، (٢) .

وقال رحمه الله تعالى عند تفسيره لأية الجن : « وهذا المراد به المعصية الكفرية كما قيدتها النصوص الأخرى المحكمة ، وأما مجرد المعصية فإنه لا يوجب الخلود في النار كما دلت على ذلك آيات القرآن والأحاديث عن النبي ﷺ ، وأجمع عليه سلف الأمة وأئمة هذه الأمة ، (٣) .

فعند ذلك نجد أنه لا دليل في الآيتين للمعتزلة وغيرهم على أن العصاة والفساق من أهل الإيمان يخلدون في النار (٤) .

خامساً : وأما قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الْمُجْرِمِينَ فِي عَذَابٍ جَهَنَّمَ خَالِدُونَ ﴾ (٧٤) .

[الزخرف : ٧٤] .

فالمقصود بالمجرمين فيها هم الكفار لما ورد في تفسيرها بذلك .

قال الإمام الطبري - رحمه الله - : « هم الذين اجترموا في الدنيا الكفر بالله ،

(١) الجامع لأحكام القرآن (١٩ / ٢٧) ، وانظر : زاد المسير في علم التفسير / لابن الجوزي (٨ / ٣٨٥) ، أنوار التنزيل وأسرار التأويل / للبيضاوي (٢ / ٥٣٦) ، تفسير التحرير والتنوير / لابن عاشور (٢٩ / ٢٤٥) .

(٢) تيسير الكريم الرحمن (ج ٢ / ٢١) المجلد الأول .

(٣) المصدر السابق (ج ٨ / ٢١٤) المجلد الرابع ، وانظر : البحر المحيظ / لابي حيان (٨ / ٣٤٧) .

(٤) فتح البيان في مقاصد القرآن / لصديق حسن خان (٢ / ٢٢٦) .

فاجترموا به في الآخرة ، (١) .

وقال الإمام القرطبي - رحمه الله - عند معرض تفسير هذه الآيات في قوله تعالى : ﴿ وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ ﴾ [٧٦] ﴿ [الزخرف: ٧٦] ، « انفسهم بالشرك » ، (٢) .

وقال الإمام ابن الجوزي - رحمه الله - في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الْمُجْرِمِينَ فِي عَذَابِ جَهَنَّمَ خَالِدُونَ ﴾ [٧٤] ﴿ « يعني الكافرين » ، (٣) .

وقال الإمام الشوكاني - رحمه الله - : « قوله ﴿ إِنَّ الْمُجْرِمِينَ ﴾ أي أهل الإجماع الكفرية ، كما يدل عليه إيرادهم في مقابلة المؤمنين الذين لهم ما ذكره الله سبحانه قبل هذا ، (٤) .

وقال الإمام الرازي - رحمه الله - : « ما قبل هذه الآية وما بعدها ، يدل على أن المراد من لفظ المجرمين هنا الكفار، أما ما قبل هذه الآية فلأنه قال : ﴿ يَا عِبَادِ لَا خَوْفَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ وَلَا أَنْتُمْ تَحْزَنُونَ ﴾ [٦٨] الذين آمنوا بآياتنا وكانوا مسلمين ﴾ [٦٩] ﴿ [الزخرف: ٦٨-٦٩] ، فهذا يدل على أن كل من آمن بآيات الله وكانوا مسلمين ، فإنهم يدخلون تحت قوله ﴿ الآية ﴾ والفساق من أهل الصلاة آمن بالله تعالى وبآياته وأسلم ، فوجب أن يكون داخلاً تحت الوعد ، ووجب أن يكون خارجاً عن هذا الوعيد ، وأما بعد هذه الآية فهو قوله : ﴿ لَقَدْ جِئْنَاكُمْ بِالْحَقِّ وَلَكِنْ أَكْثَرَكُمْ لِلْحَقِّ كَارِهُونَ ﴾ [٧٨] ﴿ [الزخرف: ٧٨] والمراد ﴿ بِالْحَقِّ ﴾ هاهنا إما الإسلام وإما القرآن ، والرجل المسلم لا يكره الإسلام ولا القرآن ، فثبت أن ما قبل هذه الآية وما بعدها

(١) جامع البيان في تاويل القرآن (١١ / ٢١٢) ، وانظر : تفسير القاسمي (٣٥٤ / ٨) .

(٢) الجامع لأحكام القرآن (١٦ / ١١٥) ، وانظر : معالم التنزيل / للبخوي (٢٢٢ / ٧) .

(٣) زاد المسير في علم التفسير / لابن الجوزي (٧ / ٣٢٩) ، وانظر أنوار التنزيل وأسرار التأويل / للبيضاوي (٢ / ٣٧٧) .

(٤) فتح القدير / للشوكاني (٤ / ٦٩٩) ، وانظر : تيسير الكريم الرحمن / للسعدي (ج ٧ / ١٤٩)

يدل على أن المراد من المجرمين الكفار ، (١) .

وقال ابن عاشور - رحمه الله - في المجرمين ، والمراد بهم هنا : المشركون المكذبون للنبي ﷺ لان السياق لهم ، ولان الجملة بيان لإجمال وعيدهم في قوله : ﴿ قَوْلِ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْ عَذَابِ يَوْمِ أَلِيمٍ ﴾ [الزخرف: ٦٥] ، ولان جواب الملائكة نداءهم بقوله : ﴿ لَقَدْ جِئْنَاكُمْ بِالْحَقِّ وَلَكِنْ أَكْثَرُكُمْ لِلْحَقِّ كَارِهُونَ ﴾ (٧٨) [الزخرف: ٧٨] ، لا ينطبق على غير المكذبين ، أي كارهون للإسلام والقرآن ، فذكر المجرمين إظهار في مقام الإضمار للتنبيه على أن شركهم إجرام ، (٢) .

سادساً : وأما قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ مَا لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ عَاصِمٍ كَأَنَّمَا أُغْشِيَتْ وُجُوهُهُمْ قِطْعًا مِنَ اللَّيْلِ مُظْلِمًا أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾ (٢٧) [يونس: ٢٧] .

فقوله ﴿ وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ ﴾ تعم السيئات هاهنا الكفر والمعاصي ، فمثل سيئة الكفر التخليد في النار ، ومثل سيئة المعاصي مصروف إلى مشيئة الله تعالى ، (٣) .

وقيل : « إن الآية في الكفار لا شتمال السيئات على الكفر والشرك ولان الذين أحسنوا يتناول أصحاب الكبيرة من أهل القبلة فلا يتناولهم قسيمة » (٤) .

وذكر ابن الجوزي قول ابن عباس في تفسيره لقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ ﴾ قال ابن عباس : عملوا الشرك ، (٥) .

وقال ابن عاشور - رحمه الله - : « والموصول مراد به خصوص المشركين لقوله

(١) التفسير الكبير / للرازي (ج ٢٧ / ١٩٤) ، المجلد الرابع عشر ، وانظر : المحرر الوجيز / لابن عطية (٢٧٦ / ١٤) .

(٢) تفسير التحرير والتنوير (٢٥ / ٢٥٧ ، ٢٥٨) .

(٣) المحرر الوجيز / لابن عطية (٩ / ٣٤) .

(٤) أنوار التنزيل وأسرار التأويل / للبيضاوي (١ / ٤٣٤) .

(٥) زاد المسير في علم التفسير / لابن الجوزي (٤ / ٢٥) .

الشفاعة

بعده ﴿ أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾ ، فإن الخلود في النار لا يقع إلا للكافرين كما دلت عليه الأدلة المتظافرة خلافاً للمعتزلة والخوارج ، (١) .

وإن كانت الآية عامة للكافر والعاصي مرتكب الكبيرة فالخلود مقيد بما ورد من نصوص الوعد من آيات وأحاديث متواترة في ذلك .

قال الإمام الشوكاني - رحمه الله - : « وإطلاق الخلود هنا مقيد بما تواتر في السنة من خروج عصاة الموحدين » ، (٢) .

فقد يدخلها بعض عصاة المؤمنين فيعاقبون على ما اجترحوا من السيئات ثم يخرجون منها (٣) .

سابعاً : وأما تأويلهم لقول الله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾ [النساء : ٤٨ - ١١٦] .

على أن الآية متناولة للمغفرة للتائبين فقط ، أو أنها خاصة بمغفرة الصغائر ، فهذا التأويل باطل لأمور هي :

(أ) لا يجوز أن تكون الآية خاصة بالتائبين ، لأن التائب يغفر له حتى الشرك ، والآية خصت المغفرة بما دون الشرك لمن شاء الله المغفرة له ، فدل على أنها في حق غير التائبين ، وأنها في الذنوب كلها خلا الشرك .

(ب) وحكمة الله تعالى تقتضي عدم التسوية بين الشرك والكبائر في الخلود في النار ، لأن الفرق بينهما ثابت من عدة وجوه ، منها :

[١] أن الشرك بالله - تعالى - أعظم الجنايات ، لمناقضته حكمة الله - تعالى - في خلقه وأمره ، فكان من الحكمة تخصيصه بأعظم العقوبات وهي الخلود في النار دون الكبائر التي تقل عن مفسد الشرك بكثير .

(١) تفسير التحرير والتنوير (١١ / ١٤٨) .

(٢) فتح القدير (٢ / ٥٤٤) ، وانظر فتح البيان في مقاصد القرآن / لصديق حسن خان (٤ / ٢٥٨) .

(٣) انظر : تفسير القرآن الحكيم الشهير بتفسير المنار / محمد رشيد رضا (١١ / ٣٥٢) ، دار المعرفة -

بيروت - لبنان - ط / بدون (١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م) .

[٢] أن المشرك ليس له توحيد ولا أعمال صالحة بخلاف الفاسق الملي الذي له توحيد وأعمال صالحة ، فكان من الحكمة التفريق بينهما في عقوبة الخلود .

[٣] أن المشرك ليس عنده من الاحوال ما عند الفاسق الملي اثناء فعل المعصية ، فالفاسق قل أن يخلو عن خوف عقاب ورجاء ثواب ، ورجبة في المغفرة ، والكافر لا يقوم بقلبه شيء من ذلك ، لانه يعتقد الكفر حقاً ، فلا يرجو ما يرجو صاحب الكبيرة .

[٤] أن الشرك ملة وعقيدة ثابتة فكان من الحكمة تخصيصه بالعقوبة الدائمة دون الكبيرة التي تزول بزوال الهوى والشهوة (١) .

(ج) وعدل الرب - تبار وتعالى - يقتضي إثابة اهل التوحيد على إيمانهم وأعمالهم الصالحة ولو كانوا اهل كبائر ، قال تعالى : ﴿ وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ ﴾ [آل عمران : ١١٥] .

وقال تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِنْ تَكَ حَسَنَةً يَضَاعِفْهَا وَيُؤْتِ مِنْ لَدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ [النساء : ٤٠] .

وقال تعالى : ﴿ مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ﴾ [الانعام : ١٦٠] .

وتحقق وعد الله في هذه الآيات متوقف على انقطاع عذاب اصحاب الكبائر ضرورة ، لان من شاء الله عقابه منهم لا بد أن يتاخر ثوابه عن عقابه ، لان ثواب الجنة لا عقاب بعده إجماعاً (٢) .

فعند ذلك يتبين أن الآية في حق غير التائبين وأنها في الذنوب كلها خلا الشرك .

يقول الإمام ابن عبد البرهني قول الله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ ﴾

(١) انظر : شرح المقاصد / للفتازاني (٥ / ١٥٥) ، فتح الميمد / عبدالرحمن بن حسن بن محمد بن

عبد الوهاب تحقيق : الأرنؤوط (ص ٧٩ ، ٨٠) - مكتبة دار البيان - دمشق - سوريا - بيروت -

لبنان - ط الأولى (١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م) .

(٢) انظر : الفصل في الملل والاهواء والنحل / لابن حزم (٤ / ٨٦ ، ٨٧) ، شرح العقائد النسفية /

للفتازاني (١ / ١٧٥) - مطبعة كردستان العلمية - القاهرة - مصر - ط (١٣٢٩ هـ) .

« ومعلوم أن هذا بعد الموت لمن لم يتب ، لأن الشرك ممن تاب منه قبل الموت وانتهى عنه غفر له ، كما تغفر الذنوب كلها بالتوبة جميعاً » (١) .

وقال الإمام البيهقي - رحمه الله - تعليقا على هذه الآية : « يعني ما دون الشرك لمن يشاء بلا عقوبة ، وقد يعاقب بعضهم على ما اقترف من الذنوب ، ثم يعفو عنه ويدخل الجنة » (٢) ، ومما يوضح هذا المعنى ما ورد عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : « ما زلنا نمسك عن الاستغفار لأهل الكبائر حتى سمعنا من نبينا صلى الله عليه وسلم يقول : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾ وأنه قال : « إني ادخرت دعوتي شفاعا لأهل الكبائر من أمتي يوم القيامة » (٣) قال : فامسكنا عن كثير مما كان في أنفسنا ونطقنا به ورجونا » (٤) .

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - : « وأما آيتا النساء (٥) ، قوله : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾ ، فلا يجوز أن تكون في حق التائبين كما يقوله من يقوله من المعتزلة ، فإن التائب من الشرك يغفر له الشرك أيضاً بنصوص القرآن واتفق المسلمون ، وهذه الآية فيها تخصيص وتقييد .. خص فيها الشرك بأنه لا يغفره ، وما عداه لم يجزم بمغفرته بل علقه بالمشيئة » (٦) .

كما لا يصح تخصيص المغفرة بالصغائر ، لأن هذا تخصيص بلا مخصص ، والآية عمت المغفرة في كل شيء دون الشرك ، ومعلوم أن مادون الشرك شامل للصغائر والكبائر .

ثم إن هذا الزعم يقتضي بطلان تخصيص الشرك بنفي الغفران ، وتخصيص

(١) التمهيد / لابن عبد البر تحقيق : سعيد أحمد اعراب ، وآخر (١٧ / ١٦) - مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة - السعودية - ط بدون .

(٢) الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد / للبيهقي (ص ٢٣٧) .

(٣) سبق تخريجه ص ٨٦ .

(٤) الاعتقاد والهداية / للبيهقي (ص ٢٤٥) .

(٥) النساء : ٤٨ - ١١٦ .

(٦) مجموع الفتاوى (١٦ / ١٨) .

الشرك بنفي الغفران هو صريح الآية (١) .

قال الإمام التفتازاني - رحمه الله - : « فإن المغفرة بالتوبة نعم الشرك وما دونه ، فلا تصح التفرقة بإثباتها لما دونه ، وكذا نعم كل أحد من العصاة ، فلا تلائم التعليق بمن يشاء المفيد للبعضية وكذا مغفرة الصغائر ، على أن في تخصيصها إخلالاً بالمقصود » (٢) .

ثامناً ، وأما استدلالهم بقوله تعالى : ﴿ إِنْ تَجْتَبُوا كِبَائِرَ مَا تَنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلَكُمْ مُدْخَلًا كَرِيمًا ﴾ (٣١) [النساء : ٣١] ، وقول القاضي عبد الجبار في معناها : « إن من لم يجتنب الكبائر لا تكفر سيئاته ، وأن من ارتكب الكبائر فهو في النار » (٣) .

هيقال فيه :

الآية صريحة في أن من اجتنب الكبائر كفرت عنه سيئاته ، وهي الصغائر (٤) . ولكن القول بأن من لم يجتنب الكبائر لا تكفر سيئاته غير صحيح ، إذ أن تكفير السيئات كما يحصل باجتناّب الكبائر فإنه يحصل بغيرها كذلك ، كالتوبة ، والاستغفار ، والحسنات الماحية ، والدافع للعقاب كدعاء المؤمنين في صلاة الجنائز ، وما يعمل للميت من أعمال البر ، وشفاعة النبي ﷺ وغيره في أهل الذنوب يوم القيامة ، والمصائب التي يكفر الله بها الخطايا في الدنيا ، وما يحصل في القبر من الفتنة والضغطة والروعة فإن هذا مما يكفر به الخطايا ، وأحوال يوم القيامة وكرهها وشداؤها ، ورحمة الله وعفوه ومغفرته بلا سبب من العباد (٥) .

وكذلك الزعم بأن من ارتكب الكبائر فهو في النار حتماً غير صحيح ، وليس في

(١) انظر : المصدر السابق (١٠ / ٣٢٢) .

(٢) شرح المقاصد (٥ / ١٤٩ ، ١٥٠) .

(٣) متشابه القرآن (١ / ١٨٣) ، وانظر : شرح الاصول الخمسة (ص ٦٧٦ - ٦٨٣) .

(٤) انظر : تفسير القرآن العظيم / لابن كثير (١ / ٤٩٢) ، فتح القدير / للشوكاني (١ / ٥٧٦) .

(٥) انظر : مجموع الفتاوى (٧ / ٤٨٧ - ٥٠١) .

الشفاعة

الآية دليل على ذلك ، وإنما فيها وعد لمن اجتنب الكبائر بتكفير السيئات وإدخاله مدخلاً كريماً ، وأما من لم يجتنب الكبائر فليس من أهل هذا الوعد ، ومع هذا فلا يمتنع أن تكفر عنه سيئاته بأسباب أخرى كما أوضحنا سابقاً .

وهذا الزعم فهمه القاضي عبد الجبار بناءً على عقيدتهم في أن مرتكب الكبيرة لا بد له من دخول النار والخلود فيها .

وأحاديث الشفاعة ، وقوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾ [النساء : ٤٨ - ١١٦] تبطل هذا الزعم .

يقول الإمام البيهقي - رحمه الله - : « إن المعاصي التي هي دون الشرك وإن عظمت لا تبلغ مبلغ الشرك ، ولا توجب لصاحبها التخليد في النار » (١) .

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - بعد ذكره الأسباب العشرة لمغفرة الذنوب : « فإذا ثبت أن الذم والعقاب قد يدفع عن أهل الذنوب بهذه الأسباب العشرة كان دعواهم أن عقوبات أهل الكبائر لا تندفع إلا بالتوبة مخالف لذلك » (٢) .

وقال الإمام ابن القيم - رحمه الله - : « هذه النصوص وأمثالها - أي نصوص الوعيد - مما ذكر فيه المقتضي للعقوبة ، ولا يلزم من وجود مقتضي الحكم وجوده . فإن الحكم إنما يتم بوجود مقتضيه وانتفاء مانعه .

وغاية هذه النصوص : الإعلام بأن كذا سبب للعقوبة ومقتضى لها ، وقد قام الدليل على ذكر الموانع ، فبعضها بالإجماع ، وبعضها بالنص ، فالتوبة مانع بالإجماع ، والتوحيد مانع بالنصوص المتواترة التي لا مدفع لها . والحسنات العظيمة الماحية مانعة ، والمصائب الكبار المكفرة مانعة ، وإقامة الحدود في الدنيا مانع بالنص .

ولا سبيل إلى تعطيل هذه النصوص ، فلا بد من إعمال النصوص من الجانبين ، ومن هنا قامت الموازنة بين الحسنات والسيئات اعتباراً بمقتضى العقاب ومانعه

(١) كتاب البعث والنشور / للبيهقي (ص ٧٥) .

(٢) مجموع الفتاوى (٧ / ٥٠١) .

وإعمالاً لأرجحها ، (١) .

فهذه أقوال علماء التفسير من السلف وأتباعهم في تفسير هذه الآيات المصرحة بالخلود في النار، فهم لا يضربون نصوص الكتاب الكريم بعضها ببعض، وإنما يقولون بها جميعاً ، وياخذون تفسيرها وبيانها ممن جعل الله البيان لما أنزله إليه وهو رسول الهدى ﷺ ، ومما جاء عن رسول الله ﷺ ما تواترت به النصوص من إخراج من كان في قلبه مثقال ذرة من إيمان ، وأنه لا يخلد من مات على التوحيد في النار ، وإنما يخلد فيها الكافر والمشرك والمنافق النفاق الاعتقادي .

وبهذا يتضح بطلان تأويل الوعيدية واستدلالهم بما سبق من الآيات .
والأمر الواضح أن الجمع بين النصوص من الكتاب والسنة لا بد منه ليسلك المسلم مسلكاً صحيحاً في معتقده ومنهجه ويسلم من ضرب النصوص بعضها ببعض .



(١) مدارج السالكين (١ / ٣٩٦ ، ٣٩٧) .

المبحث الرابع

نصوص الوعيد من الأحاديث المصرحة بالخلود في النار
أو نفي الإيمان وغيرها

من أدلة المنكرين للشفاعة الاحتجاج بنصوص الوعيد من السنة النبوية المصرحة بالخلود في النار أو بالحرمان من الجنة لمرتكبي بعض المعاصي أو نفي الإيمان أو التسمية بالكفر أو التصريح بالبراءة من مرتكبي بعض المعاصي .

المطلب الأول

استدلال الوعيدية بأحاديث تثبت عدم وقوع الشفاعة لأهل الكبائر

لقد استدل الوعيدية بأحاديث وردت في الصحيحين وغيرهما على عدم وقوع الشفاعة لأهل الكبائر في الآخرة أخذاً منهم بظاهر النص ، أو عدم الالتفات إلى غيره للجمع بينهما ، منها :

[١] عن أبي هريرة رضي الله عنه - قال : قال رسول الله ﷺ : « من قتل نفسه بحديدة فحديدته في يديه يتوجأ بها في بطنه في نار جهنم خالداً مخلداً فيها » (١) .

[٢] وما جاء في الصحيحين عن جبير بن مطعم - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ قال : « لا يدخل الجنة قاطع رحم » (٢) .

[٣] وقوله ﷺ : « لا يدخل الجنة مدمن خمر » (٣) ، ومثله : « من شرب

(١) رواه البخاري : كتاب الطب ، باب شرب السم والدواء به (٧ / ١٨١) ح ٥٧٧٨ . ومسلم : كتاب

الإيمان ، باب غلظ تحريم قتل الإنسان نفسه (١ / ١٠٣ ، ١٠٤) ح ١٠٩ .

(٢) رواه البخاري : كتاب الادب ، باب إثم القاطع (٨ / ٦) ح ٥٩٨٤ . ومسلم : كتاب البر والصلة

والآداب ، باب صلة الرحم وتحريم قطعها (٤ / ١٩٨٤) ح ٢٥٥٦ .

(٣) رواه أحمد في مسنده (٣ / ١٤ ، ٨٣) عن أبي سعيد الخدري ، وانظر : سلسلة الأحاديث

الصحيحة / للالباني (٢ / ٢٨٥ ، ٢٩٠ ، ٢٩٥) برقم / ٦٧٣ ، ٦٧٥ ، ٦٧٨ ، غاية المرام برقم /

٢٩١ للالباني (ص ١٧٧) .

الخمر في الدنيا لم يشربها في الآخرة إلا أن يتوب ، (١) .

[٤] وقوله ﷺ : « لا يدخل الجنة تمام ، (٢) .

[٤] وقوله ﷺ : « لا يدخل الجنة من لا يأمن جاره بوائقه ، (٣) .

[٤] وقوله ﷺ : « من اقتطع حق امرئ مسلم بيمينه فقد أوجب الله له

النار ، وحرم عليه الجنة ، (٤) .

[٤] وقوله ﷺ : « لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ، ولا يشرب الخمر

حين يشربها وهو مؤمن ، ولا يسرق حين يسرق وهو مؤمن ، ولا ينتهب نهبة

يرفع الناس إليه فيها أبصارهم حين ينتهبها وهو مؤمن ، (٥) .

[٨] وقوله ﷺ : « لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض ، (٦) .

(١) رواه البخاري : كتاب الأشربة ، باب قول الله تعالى : ﴿ إِنَّمَا الْخَمْرُ وَاللَّبْسُ ﴾ (١٣٥/٧) ح ٥٥٧٥ .

ومسلم : كتاب الأشربة ، باب عقوبة من شرب الخمر إذا لم يتب منها ، بمنع إياها في الآخرة (٣ / ١٥٨٨) ح ٢٠٠٣ وما بعدها ، واللفظ لمسلم من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما .

(٢) رواه البخاري : كتاب الآداب ، باب ما يكره من النميمة (٨ / ٢١) ح ٦٠٥٦ ، ومسلم : كتاب الإيمان ، باب بيان غلط تحريم النميمة (١ / ١٠١) ح ١٠٥ من حديث حذيفة بن اليمان رضي الله عنه ، واللفظ لمسلم .

(٣) رواه البخاري : كتاب الآداب ، باب إنم من لا يأمن جاره بوائقه (٨ / ١٢) ح ٦٠١٦ من حديث أبي شريح رضي الله عنه ، ومسلم : كتاب الإيمان ، باب بيان تحريم إهداء الجار (١ / ٦٨) ح ٤٦ ، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه واللفظ لمسلم .

(٤) رواه مسلم : كتاب الإيمان ، باب وعيد من اقتطع حق مسلم بيمين فاجرة النار ١ / ١٢٢ ح ١٣٧ من حديث أبي أمامة رضي الله عنه .

(٥) رواه البخاري : كتاب المظالم ، باب النهي بغير إذن صاحبه (٣ / ١٧٨) ح ٢٤٧٥ ، وكتاب الحدود ، باب ما يحذر من الحدود . ومسلم : كتاب الإيمان / باب بيان نقصان الإيمان بالمعاصي ، ونفيه عن التلبس بالمعصية على إرادة نفي كماله (١ / ٧٦) ح ٥٧ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

(٦) رواه البخاري : كتاب العلم ، باب الإنصات للعلماء (١ / ٤١) ح ١٢١ ، وكتاب الفتن ، باب قوله ﷺ : « لا ترجعوا بعدي كفاراً .. » (٩ / ٦٣) ح ٧٠٧٧ ، ومسلم : كتاب الإيمان ، باب بيان

قوله ﷺ : « لا ترجعوا بعدي كفاراً » (١ / ٨١ ، ٨٢) ح ٦٥ من حديث جرير بن عبد الله رضي الله عنه .

[٩] وقوله ﷺ : « سباب المسلم فسوق وقتاله كفر » (١) .

[١٠] وقوله ﷺ : « من غشنا فليس منا » (٢) .

[١١] وقوله ﷺ : « من حمل علينا السلاح فليس منا » (٣) .

وغير ذلك من أحاديث الوعيد الكثيرة التي استدلووا بها وأمشوها على حسب

أصولهم في الوعيد .



(١) رواه البخاري : كتاب الفتن ، باب قول النبي ﷺ « لا ترجعوا بعدي كفاراً .. » (٩ / ٦٣) ح ٧٠٧٦ ، ومسلم : كتاب الإيمان ، باب بيان النبي ﷺ « سباب المسلم فسوق » (١ / ٨١) ح ٦٤ من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه .

(٢) رواه مسلم : كتاب الإيمان ، باب قول النبي ﷺ « من غشنا فليس منا » (١ / ٩٩) ح ١٠١ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

(٣) رواه البخاري : كتاب الفتن ، باب قول النبي ﷺ « من حمل علينا السلاح .. » (٩ / ٦٢) ح ٧٠٧٠ ، ٧٠٧١ . ومسلم : كتاب الإيمان ، باب قول النبي ﷺ « من حمل علينا السلاح فليس منا » (١ / ٩٨ - ٩٩) من حديث عبد الله بن عمر وأبو هريرة وأبو موسى رضي الله عنهم .

المطلب الثاني

الرد على شبههم واستدل لهم بهذه الأحاديث

لقد وردت نصوص الوعيد في السنة النبوية بصيغ متعددة ، فبعضها فيه التصريح بالخلود في النار ، أو بعدم دخول الجنة ، وبعضها بدخول النار ، وبعضها بالكفر أو النفاق أو الشرك ، أو البراءة عند فعل شيء محرم أو غير ذلك من عبارات الوعيد .

فاهل السنة ينظرون إلى جميع الأدلة والأحاديث إذا ثبتت في مسألة معينة فيضمون بعضها إلى بعض ، وكأنها دليل واحد ، أو حديث واحد فيحمل مطلقها على مقيدها ليحصل الاعتقاد والعمل بجميع ما في مضمونها (١) .

قال الإمام النووي - رحمه الله - عند كلامه على حديث إيذاء الجار وهو قوله ﷺ : « لا يدخل الجنة من لا يأمن جاره بوائقه » (٢) ، ففيها جوابان :

أحدهما: أنه محمول على من يستحل الإيذاء مع علمه بتحريمه فهذا كافر لا يدخلها - أي الجنة - أصلاً .

ثانياً: معناه جزاؤه أن لا يدخلها وقت دخول الفائزين إذا فتحت أبوابها لهم ، بل يؤخر ثم قد يجازى وقد يُعفى عنه فيدخلها أولاً (٣) ، وكذا ما شابه هذا الحديث .

وقال الإمام السفاريني - رحمه الله - ، « فقالت فرقة : الوعيد في حق المستحل لها لأنه كافر ، وأما من فعلها غير مستحلها لم يلحقه وعيد الخلود وإن لحقه وعيد الدخول .

(١) انظر : المختار من كنوز السنة / للدكتور : محمد عبد الله تراز (ص ٩٥) - دار الانصار - القاهرة -

مصر - ط الثانية (١٣٩٨ هـ) .

(٢) سبق تخريج الحديث ص ٤٣٩ .

(٣) شرح النووي لصحيح مسلم (ج ٢ / ١٧) ، (ج ٢ / ٥٢ ، ١٦١) المجلد الأول ، وانظر : مجموع

الفتاوى / لابن تيمية (٧ / ٦٧٨ ، ٦٧٩) .

الشفاعة

وقد أنكر الإمام أحمد - رحمه الله - هذا القول وقال : لو استحل ذلك ولم فعله كان كافراً ، والنبي ﷺ إنما قال من فعل كذا وكذا ، (١) .

وقال رحمه الله : « والحاصل والله أعلم كون المذنب الملقى وإن كثرت ذنوبه وعظمت خطاياها في مشيئة مولاه إن شاء عذبه وإن شاء عافاه ، وعلى كل حال خلود أهل التوحيد في النار من المحال ... » (٢) .

وقال الإمام ابن القيم - رحمه الله - : « فهذا وعيد ، وإخلاف الوعيد لا يذم بل يمدح ، والله تعالى يجوز عليه إخلاف الوعيد ، ولا يجوز عليه خُلف الوعد ، والفرق بينهما أن الوعيد حقه بإخلافه عفو وهبه ، وذلك موجب كرمه وجوده وإحسانه ، وأن الوعد حق عليه أوجبه على نفسه ، والله لا يخلف الميعاد » (٣) .

وقد جاء في حديث أنس بن مالك رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « من وعده الله على عمل ثواباً فهو منجز له ، ومن وعده على عمل عقاباً فهو بالخيار » (٤) .

وجاء عمرو بن عبيد المعتزلي إلى أبي عمرو (٥) بن العلاء فقال : يا أبا عمرو . ويخلف الله ما وعده ؟ قال : لا ، قال : أفرايت من أوعده الله على عمل عقاباً ،

(١) لواع الأنوار البهية (١ / ٣٧٠) .

(٢) المصدر السابق (١ / ٣٧١) .

(٣) مدارج السالكين (١ / ٣٩٦) ، وانظر : كتاب البعث والنشور / للبيهقي (ص ٧٦ ، ٧٧) ، ولواع الأنوار البهية / للسفاريني (١ / ٣٧٠) .

(٤) أخرجه أبو يعلى في مسنده (٦ / ٦٦) ح ٣٣١٦ ، والسنة لابن أبي عاصم (٢ / ٤٦٦) ح ٩٦٠ ، والحجة في بيان المحجة / للأصبهاني (٢ / ٧١) ، وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (١٠ / ٢١١) ، وقال : رواه أبو يعلى ، والطبراني في الأوسط ، وفيه سهيل بن أبي حزام وقد وثق على ضعفه ، وبقي رجاله رجال الصحيح . قال الألباني : الحديث مع ضعف سنده فهو ثابت المتن عندي ، فإن شطره الأول يشهد له آيات كثيرة ، وأما الشطر الآخر فيشهد له حديث عبادة ابن الصامت . انظر : سلسلة الأحاديث الصحيحة (٥ / ٥٩٥ - ٥٩٦) برقم ٢٤٦٣ .

(٥) أبو عمرو بن العلاء بن عمار بن العريان المازني البصري القاري النحوي ، قيل اسمه كنيته وقيل العريان وقيل غير ذلك ، أحد القراء المعروف بفضله وعلمه ، ثقة ، كان من أعلم الناس بالقرآن والعربية وفنونها ، ولد في نحو سنة ٧٠ هـ وتوفي سنة ١٥٤ هـ . انظر : وفيات الأعيان / لابن خلكان (٣ / ٤٦٦ - ٤٧٠) برقم ٥٠٥ ، فوات الوفيات / للكتبي (٢ / ٢٨) برقم ١٥٦ ، سير اعلام النبلاء / للذهبي (٦ / ٤٠٧ وما بعدها) ، الاعلام / للزركلي (٣ / ٤١) .

أىءلف الله وعده فىه ؟ فقال أبو عمرو بن العلاء : من العءمة أتت يا أبا عثمان ، إن الوعد غير الوعد ، إن العرب لا تُعدُّ عاراً ولاءُلفاً أن تعد شراً ثم لا تفعله ، بل ترى ذلك كرمأً وفضلاً ، وإنما الءُلف أن تعد خيراً ثم لا تفعله . قال : فأوجدنى فى كلام العرب ؟ ، قال : نعم ، أما سمعت إلى قول الأول :

وإنى وإن أوعدته أو وعدته لءلف إىعادى ومنجز موعدى (١)

وقال ىحىى بن معاذ (٢) : « الوعد والوعدى حق ، فالوعد حق العباد على الله ، ضمن لهم إذا فعلوا كذا أن يعطىهم كذا ، ومن أولى بالوفاء من الله ، والوعدى حقه على العباد ، قال : لا تفعلوا كذا فاعذبكم ، ففعلوا فإن شاء عفاً ، وإن شاء أخذ لانه حقه ، وأولاهما برىنا تبارك وتعالى العفو والكرم إنه عفور رحىم » (٣) .

وقال الإمام الأءطابى (٤) - رحمه الله - : « وقوله ﷺ : (سباب المسلم فسوق وقتاله كفر) فإنما هو على أن ىستىىح دمه ، ولا يرى أن الإسلام قد عصمه منه ، وحرمة عليه وقد يتأول هذا الجدىث وما جاء فى معناه من الأحادىث على وجه التشىبه لأفعالهم بأفعال الكفار من غير تحققى للءكم فىه وهذا لا ىوجب أن ىكون من فعل ذلك كافراً به خارجاً من الملة ، وإنما فىه مذمة هذا الفعل وتشبىهه بالكفر ، على وجه التغلىظ لفاعله ، لىءتنبه فلا ىستحلله ، ومثله فى الحدىث كئىر » (٥) .

(١) البىة لعامر بن الطفىل .

(٢) هو ىحىى بن معاذ الرازى ، أبو زكرىا ، من الزهاد ، وله كلام كئىر فى الوعد والزهء ، توفى سنة ٢٥٨هـ . انظر : تاریخ بغداد / للءطىب (١٤ / ٢٠٨-٢١٢) ، سىر أعلام النبلاء / للذهى (١٣ / ١٥) ، وفىات الأعبان / لابن ءلكان (٦ / ١٦٥) ، برقم / ٧٩٤ ، الأعلام / للزركلى (٨ / ١٧٢) .

(٣) الهءة فى بىان الهءة / للأصفهانى (٢ / ٧٣ ، ٧٤) .

(٤) هو ءمد بن ءمءد بن إبراهىم البسى الأءطابى - أبو سلىمان - شافعى المذهب ، كان إماماً فى الفقه والءدىث واللغة ، له تصانىف منها كءاب غرىب الءدىث ، ومعالم السنن ، وكءاب الغنىة عن الكلام وأهله ، شرح الأسماء الءسنى ، وغىرها ، ولد سنة ٣١٩هـ ، توفى بىست سنة ٣٨٨هـ . انظر : طبقات الشافعىة / للسبكى (٣ / ٢٨٢ ، ٢٨٣) . وفىات الأعبان / لابن ءلكان (٢ / ٢١٤) برقم / ٢٠٧ ، سىر أعلام النبلاء / للذهى (١٧ / ٢٣ وما بعدها) ، الأعلام / للزركلى (٢ / ٢٧٣) .

(٥) أعلام الءدىث فى شرح صءىء البءارى / للءطابى ، تحققى : الءكءور ءمءد بن سعء آل سعوء (ص ١٧٨ - ١٧٩) - ط الأولى (١٤٠٩هـ) ، وانظر : الإءمان / لآبى عبىء القاسم بن سلام (ص ٩٣-٩٦) .

وقال الإمام النووي - رحمه الله - « في تأويل الحديث (سباب المسلم فسوق وقتاله كفر) أقوال : أحدها : أنه في المستحل ، والثاني : أن المراد كفر الإحسان والنعمة وأخوة الإسلام لا كفر الجحود ، والثالث : أنه يؤول إلى الكفر بشؤمه ، والرابع : أنه كفعل الكفار » (١) .

فمذهب أهل السنة في النصوص التي فيها إطلاق الكفر والشرك على بعض المعاصي ، أنها كفر دون كفر ، وأن المقصود بذلك أن مرتكب الكبيرة قد تشبه بالكافرين والمشركين بفعله ذلك . وأولوا بعضها بكفر النعمة .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - : « فإننا نطلق القول بنصوص الوعد والوعيد والتكفير والتفسيق ، ولا نحكم للمعين بدخوله في ذلك العام حتى يقوم فيه المقتضى الذي لا معارض له » (٢) .

وكذلك نجد أن هذه المسائل مثل [سباب المسلم - الحلف بغير الله - النياحة - الطيرة - ..] قد وردت نصوص أخرى تدل على أنها وقعت من البعض ولم يكفر صاحبها ، بل حذر الرسول ﷺ منها . مثل قوله ﷺ : « لا تحلفوا بأبائكم » (٣) ، وقوله ﷺ : « إنك امرؤ فيك جاهلية » (٤) ، حيث لم يرتب عليها كفراً .

وأما حديث : « لا يزنني الزاني حين يزنني وهو مؤمن ... » (٥) فقد أجمع أهل السنة على أن المنفي هنا كمال الإيمان أو الإيمان الواجب جمعاً بين هذا النص وغيره من النصوص .

(١) شرح النووي لصحيح مسلم (ج ٢ / ٥٤) المجلد الأول .

(٢) مجموع الفتاوى (٢٨ / ٥٠١) .

(٣) رواه البخاري : كتاب الايمان والنذور ، باب لا تحلفوا بأبائكم (٨ / ١٦٤) ح ٦٦٤٨ ، ومسلم : كتاب الإيمان ، باب النهي عن الحلف بغير الله تعالى (٣ / ١٢٦٧) ح ١٦٤٦ . من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما .

(٤) رواه البخاري : كتاب الادب ، باب ما يُنهى عن السبب واللعن (٨ / ١٩) ح ٦٠٥٠ ، ومسلم : كتاب الايمان ، باب إطعام المملوك برقم / ٢٢٦١ .

(٥) سبق تخريجه ص ١٨٨ .

قال الإمام ابن عبد البر - رحمه الله - تعليقا على هذا الحديث : « ... وهو مؤمن . يريد مستكمل الإيمان ، ولم يرد به نفي جميع الإيمان عن فاعل ذلك بدليل الإجماع على توريث الزاني والسارق وشارب الخمر - إذا صلوا للقبلة ، وانتحلوا دعوة الإسلام - من قرابتهم المؤمنين الذين آمنوا بتلك الأحوال ، وفي إجماعهم علي ذلك مع إجماعهم على أن الكافر لا يرث المسلم ، أوضح الدلائل على صحة قولنا أن مرتكب الكبيرة ناقص الإيمان بفعله ذلك » (١) .

وقال الإمام النووي - رحمه الله - : « فالقول الصحيح الذي قاله المحققون أن معناه لا يفعل هذه المعاصي وهو كامل الإيمان ، وهذا من اللفاظ التي تطلق على نفي الشيء ويراد نفي كماله ومختاره كما يقال لا علم إلا ما نفع ، ولا مال إلا الإبل ، ولا عيش إلا عيش الآخرة » (٢) .

وقال الإمام المروزي - رحمه الله - : « فالذي صح عندنا معنى قول النبي ﷺ : (لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن) وما روي عنه من الأخبار مما يشبه هذا أن معنى ذلك كله أن من فعل تلك الأفعال لا يكون مؤمناً مستكمل الإيمان ، لأنه قد ترك بعض الإيمان ، ونفي الإيمان عنه يريد به الإيمان الكامل .. وإقامة الحدود عليه دليل على أن الإيمان لم يزل كله عنه ، ولا اسمه ، ولولا ذلك لوجب استتابته ، وقتله ، وسقطت عنه الحدود » (٣) .

وقال أبو عبيد القاسم بن سلام - رحمه الله - : « وإن الذي عندنا في هذا الباب كله أن المعاصي والذنوب لا تزيل إيماناً ولا توجب كفراً ، ولكنها إنما تنفي من الإيمان حقيقته وإخلاصه الذي نعت الله به أهله ، واشترطه عليهم في مواضع من كتابه فقال : ﴿ إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنْ لَهُمُ الْجَنَّةُ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ [التوبة : ١١١] ، فلما خالطت هذه المعاصي هذا الإيمان المنعوت

(١) التمهيد / لابن عبد البر (٩ / ٢٤٣ ، ٢٤٤) .

(٢) شرح النووي لصحيح مسلم (ج٢ - ٤١ / المجلد الأول .

(٣) تعظيم قدر الصلاة / للمروزي (٢ / ٥٧٦) ، وأنظر : فتح الباري : كتاب الحدود ، باب ما يحذر

من الحدود (١٢ / ٦١) ، مجموع الفتاوى / لابن تيمية (١٠ / ٣٢٩) .

بغيرها ، قيل ليس هذا من الشرائط التي أخذها الله على المؤمنين ، ولا الامانات التي يعرف بها أنه الإيمان ، فنفت عنهم حينئذ حقيقته ولم يزل عنهم اسمه (١) .

وقد بين شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - أن ما ورد في الحديث من سلب الإيمان عن الزاني والسارق وشارب الخمر والمنتهب ، كما في قوله ﷺ : « لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن .. » أن هذا ليس معناه سلب الإيمان بالكلية ، فمن ارتكب شيئاً من ذلك لم يعدم الإيمان الذي به يستحق أن لا يدخل في النار ، وبه ترجى له الشفاعة والمغفرة ، وبه يستحق المناكحة والموارثة ، لكن عُدِمَ الإيمان الذي به يستحق النجاة من العذاب ، ويستحق تكفير السيئات وقبول الطاعات وكرامة الله ومثوبته ، وبه يستحق أن يكون محموداً مرضياً (٢) .

فيهذا يتضح أن المنفي في الحديث . كمال الإيمان أو الإيمان الواجب وليس أصل الإيمان ، لأننا لو قلنا إن المنفي أصل الإيمان لوقعنا في تناقض ولضربنا بعض النصوص ببعض ، إذ يلزم من هذا القول إسقاط الجود ، وردّ الاحاديث المصرحة بخروج الموحد من النار ودخولهم الجنة ، وإن زنى وإن سرق ، إلا إذا كان مستحلاً فباستحلاله يصير كافراً فيكون من أهل النار .

وقد ذكر الإمام ابن القيم - رحمه الله - في مسألة الأسماء والاحكام تحقيقاً ، بين فيه أن الأعمال التي يوصف فاعلها بالكفر أو الشرك أو النفاق أو الفسوق أو الظلم أو الجهل ، تنقسم إلى قسمين : فبعضها يكون فيه هذا الوصف للكبير المخرج من الملة ، وبعضها يكون للأصغر الذي لا يخرج من الملة ، فيكون كفراً دون كفر ، وشركاً دون شرك .. وهكذا .

وقد ضرب لذلك أمثلة واستدل على كل وصف بأدلة ، وبسط الكلام في ذلك (٣) .

ثم قال - رحمه الله - : « وهاهنا أصل آخر ، وهو : أن الرجل قد يجتمع فيه

(١) الإيمان / لابي عبيد (ص-٨٩) .

(٢) مجموع الفتاوى (٦٧٣/٧ - ٦٧٦) .

(٣) انظر : كتاب الصلاة وحكم تاركها / لابن القيم (ص ٢٥-٢٨) - دار الكتب العلمية - بيروت -

لبنان - ط الاولى (١٤٠٢ هـ) .

كفر وإيمان ، وشرك وتوحيد ، وتقوى وفجور ، ونفاق وإيمان ، وهذا من أعظم أصول أهل السنة ، وخالفهم فيه غيرهم من أهل البدع كالخوارج والمعتزلة والقدرية .

ومسألة خروج أهل الكبائر من النار وعدم تخليدهم فيها مبنية على هذا الأصل ، وقد دل عليه الكتاب والسنة والفطرة وإجماع الصحابة ، (١) .

واستدل - رحمه الله - على ذلك ببعض الأدلة الشرعية ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ ﴾ [يوسف : ١٠٦] ، فثبت لهم إيماناً به سبحانه مع الشرك ، ولكنه قد يكون نوعاً من الإيمان الذي لا ينفع صاحبه كإيمان المشركين بتوحيد الربوبية ، مع عبادتهم لغير الله سبحانه .

وكذلك قوله ﷺ : «... ومن كانت فيه خصلة منهن كانت فيه خصلة من النفاق...» (٢) ، فدل على أنه يجتمع في الرجل نفاق وإسلام .

وقال رحمه الله : « وقد بينا أن المعاصي كلها شعب من شعب الكفر ، كما أن الطاعات كلها شعب من شعب الإيمان ، وقد يسمى بتلك الشعبة مؤمناً ، وقد لا يسمى ، كما أنه قد يسمى بشعبة الكفر كافراً ، وقد لا يطلق عليه هذا الاسم . وهاهنا أصل آخر وهو : أنه لا يلزم من قيام شعبة من شعب الإيمان بالعبد أن يسمى مؤمناً وإن كان ما قام به إيماناً ، ولا من قيام شعبة من شعب الكفر به أن يسمى كافراً وإن كان ما قام به كفراً ... فمن صدر منه خلة من خلال الكفر فلا يستحق اسم كافر على الإطلاق ، وكذا يقال لمن ارتكب محرماً إنه فعل فسوقاً ، وإنه فسق بذلك المحرم ، ولا يلزم اسم فاسق إلا بغلبة ذلك عليه .

وهكذا الزاني والسارق والشارب والمنتهب لا يسمى مؤمناً- أي حال فعل المعصية - ، وإن كان معه إيمان ، كما أنه لا يسمى كافراً وإن كان ما أتى به من خصال الكفر وشعبه » (٣) .

(١) المصدر السابق (ص ٢٨) .

(٢) رواه البخاري : كتاب الإيمان ، باب علامات المنافق (١ / ١٥) ح ٣٤٤ ، ومسلم : كتاب الإيمان ، باب

بيان خصال المنافق (١ / ٧٨) ح ٥٨٠ .. من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه ، واللفظ للبخاري .

(٣) كتاب الصلاة وحكم تاركها / لابن القيم (ص ٢٩ ، ٣٠) - باختصار .

وهذا كلام محقق لموضوعه غاية التحقيق .

أما النصوص التي فيها براءة النبي ﷺ ومنها :

قوله ﷺ : « من حمل علينا السلاح فليس منا » (١) ، « من غشنا فليس منا » (٢) وغيرها .

يقول الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام - رحمه الله - تعليقاً على هذا النوع :

« لا نرى شيئاً منها يكون معناه التبرؤ من رسول الله ﷺ ولا من ملته ، إنما مذهبه عندنا أنه ليس من المطيعين لنا ، ولا من المقتدين بنا ، ولا من المحافظين على شرائعنا » (٣) .

وقال الإمام النووي - رحمه الله - : « أن من حمل السلاح على المسلمين بغير حق ولا تاويل ، ولم يستحله فهو عاص ولا يكفر بذلك ، فإن استحله كفر . فاما تاويل الحديث فقيل هو :

(أ) محمول على المستحل بغير تاويل فيكفر ويخرج من الملة .

(ب) وقيل معناه : ليس على سيرتنا الكاملة وهدينا » (٤) .

وأما وما ورد من نصوص فيها تشبيه ذنب بأخر مثال :

قوله ﷺ : « شارب الخمر كعابد وثن » (٥) ، وقوله ﷺ : « لعن المؤمن كقتله » (٦) ، وغيرها . فالمقصود تساويهما في النهي لا في الإثم والعقوبة .

(١) سبق تخريج الحديث ص ٤٤٠ .

(٢) سبق تخريج الحديث ص ٤٤٠ .

(٣) الإيمان / لأبي عبيد (ص ٩٣) .

(٤) شرح النووي لصحيح مسلم (ج ٢ / ١٠٨) المجلد الأول .

(٥) رواه ابن ماجه في سننه : كتاب الأشربة ، باب مدمن الخمر (٢ / ١١٢٠) ح ٣٣٧٥ ، وأحمد في مسنده (١ / ٢٧٢) بلفظ : ((مدمن الخمر إن مات لقي الله كعابد وثن)) ، وقال الهيثمي : رجال أحمد رجال الصحيح : (مجمع الزوائد) (٥ / ٧٤) ، والحديث صحيح : انظر صحيح الجامع / للالباني برقم / ٣٧٠١ . عن أبي هريرة وابن عباس وعبد الله بن عمرو رضي الله عنهم .

(٦) رواه البخاري : كتاب الادب ، باب ما ينهى عن السباب واللعن (٨ / ١٩) ح ٦٠٤٧ ، ومسلم : كتاب الإيمان ، باب غلظ تحريم قتل الإنسان نفسه (١ / ١٠٤) ح ١١٠ . عن ثابت بن الضحاك رضي الله عنه .

قال أبو عبيد - رحمه الله - بعد ذكره لأحاديث ورد فيها تشبيهه ذنب بأخر ،

« نهى الله عنهما معاً في مكان واحد فهما في النهي متساويان ، وفي الأوزار والمائم متفاوتان ... ألا ترى السارق يُقطع في ربع دينار فصاعداً ، وإن كان دون ذلك لم يلزمه قطع ؟ فقد يجوز في الكلام أن يقال هذا سارق كهذا ، فيجمعهما في الإسم وفي ركوبهما المعصية ، ويفترقان في العقوبة على قدر الزيادة في الذنب ، وكذلك البكر والثيب يذنبان فيقال هما لله عاصيان معاً ، وأحدهما أعظم ذنباً وأجل عقوبة من الآخر ، وكذلك قوله ﷺ : « لعن المؤمن كقتله » إنما اشتركا في المعصية حين ركباها ، ثم يلزم كل واحد منهما من العقوبة في الدنيا بقدر ذنبه » (١) .

وعلى ضوء ما تقدم يمكن توجيه نصوص الوعيد بما يتوافق مع بقية نصوص الشرع في حكم مرتكب الكبيرة ، وبهذه التوجيهات نعلم أنه لا تعارض بين وصف مرتكب الكبيرة بأنه غير مؤمن ، ووصفه بالإيمان ، وبقاء أصل الإيمان ، كما أنه لا تعارض بين وعيده بالنار ، وعدم خلوده فيها ، ولا تعارض بين الإخبار بعدم دخوله الجنة ، ودخوله فيها ، ولا بين وصفه بالكفر أو الشرك أو الفسوق ووصفه بالإسلام .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - : « فليس لنا أن نؤمن ببعض الكتاب ونكفر ببعض ، وليس الاعتناء بمراده في أحد النصين دون الآخر بأولى من العكس » (٢) .

وخلاصة توجيهات العلماء في نصوص الوعيد هي :

[١] لا يدخل الجنة في الوقت الذي يدخلها من لم يرتكب هذا الذنب ، أو لا يدخلها ابتداءً ، أو الجنة عليه حرام ابتداءً ونحو ذلك .

[٢] لا يدخل الجنة - أي بعض الجنان - التي هي أعلى وأشرف وأكثر نعيماً ، لا أنه لا يدخل شيئاً من تلك الجنان .

[٣] أن في الكلام شرطاً ، أو استثناء مقدراً ، والتقدير : لا يدخل الجنة ابتداءً

(١) الإيمان / لابي عبيد (ص ١٠٠-١٠١) .

(٢) كتاب الإيمان (ص ٣٣) .

إن عذبه أو لا يدخل الجنة إلا أن يغفر له ، والمقصود بالنفي هنا : نفي الدخول الأوّلى ، أي : الذي لم يسبقه عذاب .

[٤] أن هذا الوعيد في حق المستحل لذلك فعله أم لم يفعله .

[٥] أن هذه النصوص ونحوها تطلق على العموم ، ولا يخص شخص بعينه ، حتى يقوم فيه المقتضي الذي لا معارض له ، فلا يلزم من وجود مقتضي الحكم وجوده ، فإن الحكم إنما يتم بوجود مقتضيه وانتفاء مانعه ، وغاية هذه النصوص الإعلام بأن كذا سبب للعقوبة ومقتضى لها ، وقد قام الدليل على ذكر الموانع، كالتوبة ، والتوحيد ، والحسنات العظيمة الماحية ، والمصائب الكبار المكفرة ، وإقامة الحدود ونحوها (١) .

[٦] أن هذا جزاء من فعل شيئاً من تلك الذنوب، ولكن الله تكرم على الموحدين فأخرجهم من النار إلى الجنة بتوحيدهم .

[٧] النصوص التي فيها نفي الإيمان عن مرتكب الكبيرة فالمقصود بها نفي كمال الإيمان أو الإيمان الواجب .

[٨] النصوص التي فيها إطلاق الكفر والشرك على بعض المعاصي فالمقصود بها كفر دون كفر ، وشرك دون شرك ، وإن المقصود بذلك أن مرتكب هذه المعصية قد تشبه بالكافرين والمشركين بفعله ذلك . وأولوا بعضها بكفر النعمة .

[٩] أما النصوص التي فيها براءة النبي ﷺ - فمعناها ليس من المقتدين بنا بفعله هذا ، ولا من المطيعين ، ولا من المحافظين على شرائعنا .

[١٠] وأما النصوص الوارد فيها تشبيه ذنب بآخر فالمقصود بها تساويهما في النهي لا في الإثم والعقوبة .

وبهذا يظهر تمييز مذهب أهل السنة في الجمع بين النصوص وعدم ضرب بعضها ببعض فيجعلونها كالنص الواحد ويعملون بها جميعاً .

(١) انظر : مدارج السالكين (١ / ٣٩٦) .

المبحث الخامس

الاحتجاج بالآيات النافية للشفاعة
والرد على وجه استدلالهم وشبههم

وهيه مطلبان :

المطلب الأول

استدلالهم بالآيات النافية للشفاعة

احتج الوعيدية على مذهبهم في الوعيد بإنكار الشفاعة في الآخرة للمذنبين بما جاء في القرآن الكريم من الآيات النافية للشفاعة ، وأنها - على حسب زعمهم - لا تنفع العصاة يوم القيامة، وإنما تختص بزيادة درجات أهل الجنة الذين ارتضاهم الله عز وجل .
ومن الآيات التي استدلوا بها ما يلي :

[١] قول الله تعالى : ﴿ فَمَا تَنْفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ ﴾ [المدثر : ٤٨] .

قال الزمخشري عند هذه الآية مقررًا إنكار الشفاعة لعصاة المؤمنين وغيرهم ما عدا الشفاعة في رفع الدرجات في الجنة ، بقوله : « لو شفع لهم الشافعون جميعاً من الملائكة والنبين وغيرهم لم تنفعهم شفاعتهم ، لأن الشفاعة لمن ارتضاه الله ، وهم مسخوط عليهم ، وفيه دليل على أن الشفاعة تُنفع يومئذ لأنها تزيد في درجات المرتضين » (١) .

[٢] وقول الله تعالى : ﴿ مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ ﴾ [غافر : ١٨] .

قالوا: فالله تعالى نفى أن يكون للظالمين شفيع البتة (٢) . وقالوا : أصحاب الكبائر ظالمون (٣) .

(١) الكشاف (٤ / ١٦٢) .

(٢) شرح الاصول الخمسة / للقاضي عبد الجبار (ص ٦٨٩) .

(٣) الجامع لاحكام القرآن / للقرطبي (١ / ٣٧٩) .

الشفاعة

[٣] وقول الله تعالى : ﴿ وَأَتَقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ ﴾ (٤٨) ﴿ [البقرة : ٤٨] .

قالوا : فيه دليل على أن الشفاعة لا تقبل للعصاة ، لأنه نفى أن تقضي نفس عن نفس حقاً أخلت به من فعل أو ترك ، ثم نفى أن يقبل منها شفاعة شفيح ، والآية واردة فيمن يستحق العذاب في ذلك اليوم ، لأن هذا الخطاب لا يليق إلا بهم (١) .

[٤] وقول الله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَكُمْ يَوْمٌ لَا بَيْعَ فِيهِ وَلَا خُلَّةَ وَلَا شَفَاعَةَ وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ (٢٥٤) ﴿ [البقرة : ٢٥٤] .

لقد أشار الزمخشري عند هذه الآية إلى نفي الشفاعة عن عصاة المؤمنين بقوله : « إن أردتم أن يحط عنكم ما في ذمتكم من الواجب لم تجدوا شفيحاً يشفع لكم حط الواجبات ، لأن الشفاعة ثمة في زيادة الفضل لا غير » (٢) .

[٥] وقول الله تعالى : ﴿ وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَى ﴾ [الانبياء : ٢٨] .

قال القاضي عبدالجبار : « يدل على أن الشفاعة لا تكون إلا لمن كانت طرائقه مرضية ، وأن الكافر والفاسق ليسا من أهلها » (٣) .



(١) انظر : متشابه القرآن / للقاضي عبدالجبار (١ / ٩٠) ، الكشاف / للزمخشري (١ / ٦٧) .

(٢) الكشاف (١ / ١٥٢) .

(٣) متشابه القرآن (٢ / ٤٩٩) ، وانظر : الكشاف / للزمخشري (٣ / ٩) .

المطلب الثاني

الرد على وجه استدلالهم وشبههم في هذه الآيات

يرد على منكري الشفاعة من الوعيدية الذين استدلوا بآيات الشفاعة المنفية بما يلي :

الفرع الأول : الرد الإجمالي وهو :

أن ما ورد من شبه في الاستدلال بما جاء في القرآن الكريم من آيات الشفاعة المنفية يتعلق بالكفار فقط ، بخلاف عصاة الموحدين ، فإن الشفاعة ثابتة لهم ، كما دلت عليه النصوص الشرعية من القرآن والسنة ، المثبتة للشفاعة .

قال الإمام ابن حزم - رحمه الله - : « قد صحت الشفاعة بنص القرآن الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، فصح يقيناً أن الشفاعة التي أبطلها الله - عز وجل - هي غير الشفاعة التي أثبتها - عز وجل - وإذ لا شك في ذلك فالشفاعة التي أبطل - عز وجل - هي الشفاعة للكفار الذين هم مخلدون في النار . . فإذا لا شك فيه فقد صح يقيناً أن الشفاعة التي أوجب الله - عز وجل - لمن أذن له واتخذ عنده عهداً ورضي قوله ، فإنما هي لمذنبى أهل الإسلام ، وهكذا جاء الخبر الثابت ،^(١) »

وأما الشفاعة في زيادة درجات أهل الجنة فهذه لا خلاف عليها ، لكن لا يعني هذا تأويل جميع نصوص الشفاعة بكونها في زيادة الدرجات ، فهذا باطل ، وألغاف النصوص الشرعية في الشفاعة صريحة في بطلان ذلك^(٢) .

وقال الإمام القرطبي - رحمه الله - بعد ذكره لبعض آيات الشفاعة المنفية ، « وإنما المراد بها الكافرون دون المؤمنين بدليل الأخبار الواردة في ذلك ،^(٣) » .

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - : « وجواب أهل السنة أن هذا

(١) الفصل في الملل والأهواء والنحل (٤ / ١١٢ ، ١١٣) .

(٢) انظر : شرح النووي لصحيح مسلم (ج ٣ / ٣٥) المجلد الأول .

(٣) الجامع لأحكام القرآن (١ / ٣٧٩) .

يراد به شيان : أحدهما : أنها لا تنفع المشركين ، كما قال تعالى في نعتهم : ﴿ مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرٍ ﴾ [المدثر: ٤٢] فهؤلاء نفى عنهم نفع شفاعة الشافعين لأنهم كانوا كفاراً . والثاني : أنه يراد بذلك نفى الشفاعة التي يثبتها أهل الشرك ، ومن شابههم من أهل البدع ، (١) .

وقال الإمام الأمدى - رحمه الله - « وما ذكروه في الآيات ، والظواهر السمعية ، فمحمول على الكافرين والمستحلين لما يأتونه المستوجبين لما يقترفونه ، دون العصاة من المؤمنين ، ومن أذنب ذنباً من المسلمين » (٢) .

الفرع الثاني : الرد على الشبه على سبيل التفصيل ، وهي كما يلي :

[١] قول الله تعالى : ﴿ فَمَا تَنْفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ ﴾ [المدثر: ٤٨] ، المراد بهذه الآية الكفار ، حيث لا تنفعهم الشفاعة يوم القيامة ، كما قال تعالى : ﴿ مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرٍ ﴾ [٤٢] قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ [٤٣] وَلَمْ نَكُ نُطْعِمِ الْمَسْكِينِ [٤٤] وَكُنَّا نَخْرُسُ مَعَ الْغَائِظِينَ [٤٥] وَكُنَّا نَكْذِبُ بِيَوْمِ الدِّينِ [٤٦] حَتَّى آتَانَا الْيَقِينَ [٤٧] فَمَا تَنْفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ [٤٨] [المدثر: ٤٢-٤٨] .

قال الإمام أبو بكر الأجرى - رحمه الله - بعد أن ساق هذه الآيات ، « هذه كلها أخلاق الكفار ، فقال الله - عز وجل - ﴿ فَمَا تَنْفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ ﴾ [٤٨] فدل على أن لا بد من شفاعة ، وأن الشفاعة لغيرهم لأهل التوحيد خاصة ، وقال الله - عز وجل - ﴿ أَلَمْ تَرَ تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ وَقُرْآنٍ مُبِينٍ [١] رَبُّمَا يَوْمَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ [٢] [الحجر: ١-٢] ، وإنما ود الكفار أن لو كانوا مسلمين عندما رأوا معهم في النار قوماً موحدين ، فعيروهم وقالوا: ما اغتنى عنكم إسلامكم وأنتم معنا في النار ، فحزنوا من ذلك ، فأمر الله - عز وجل - الملائكة والأنبياء وسائر المؤمنين أن يشفعوا ، فشفعوا فيهم فشفعوا ، فأخرج من النار أهل التوحيد ، ففقدهم أهل الكفر ، فسألوا

(١) مجموع الفتاوى (١ / ١٤٩) .

(٢) غاية المرام في علم الكلام / للأمدى (ص ٣٠٦) .

عنهم فقيل : شفّع فيهم الشافعون لأنهم كانوا مسلمين ، فعندها ودوا لو كانوا مسلمين حتى تلحقهم الشفاعة، وأيقنوا أن ليس لهم شافع يشفع لهم، ولا صديق حميم يغني عنهم من عذاب الله شيئاً، قال الله - عز وجل - في أهل الكفر لما نضجوا بالعذاب، وعلموا أن الشفاعة لغيرهم قالوا: ﴿ فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا أَوْ نُرَدُّ فَنَعْمَلْ غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ ﴾ [الاعراف: ٥٣]، وقال عز وجل: ﴿ فَكَبُّوا فِيهَا هُمْ وَالْغَاوُونَ (٩٤) وَجَنُودُ إبْلِيسَ أَجْمَعُونَ (٩٥) قَالُوا وَهُمْ فِيهَا يَخْتَصِمُونَ (٩٦) تَاللَّهِ إِنْ كُنَّا لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ (٩٧) إِذْ نُسَوِّكُمْ بِرَبِّ الْعَالَمِينَ (٩٨) وَمَا أَضَلَّنَا إِلَّا الْمُجْرِمُونَ (٩٩) فَمَا لَنَا مِنْ شَافِعِينَ (١٠٠) وَلَا صَدِيقٍ حَمِيمٍ (١٠١) ﴾ [الشعراء: ٩٤-١٠١] ، (١) .

وقد روى الآجري بإسناده عن ابن عباس - رضي الله عنهما - في قول الله عز وجل : ﴿ رَبُّمَا يَوْمَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ (٢) ﴾ ، قال : « لا تزال الرحمة والشفاعة حتى يقال : ليدخلن الجنة كل مسلم ، قال : فعند ذلك يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين ، (٢) » .

وقال الإمام الطبري - رحمه الله - عند آية المدثر: « فما يشفع لهم الذين شفّعهم الله في أهل الذنوب من أهل التوحيد ، فننفعهم شفاعتهم . وفي هذه الآية دلالة واضحة على أن الله - تعالى ذكره - مشفع بعض خلقه في بعض » (٣) .

وقال الإمام القرطبي - رحمه الله - : « فإن قيل : فقد قال الله تعالى : ﴿ فَمَا تَنْفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ (٤٨) ﴾ ، قيل له : لا تنفع في الخروج من النار كعصاة الموحدين الذين يخرجون منها ويدخلون الجنة » (٤) .

وقال - رحمه الله - في هذه الآية : « هذا دليل على صحة الشفاعة للمذنبين ، وذلك أن قوماً من أهل التوحيد عذبوا بذنوبهم ، ثم شفّع فيهم ، فرحمهم الله

(١) كتاب الشريعة / للآجري (ص ٢٩٩-٣٠٠) بتصريف ، وانظر : جامع البيان / للطبري (٤٨٩/٧) .

(٢) أخرجه الآجري في كتاب الشريعة (ص ٣٠٠) ، والطبري في تفسيره (٤٩٠/٧) برقم / ٢١٠١١ .

(٣) جامع البيان في تاويل القرآن (٣١٩/١٢) .

(٤) التذكرة في احوال الموتى وامور الآخرة (ص ٢٨٧) .

بتوحيدهم والشفاعة ، فأخرجوا من النار ، وليس للكفار شفيع يشفع فيهم » (١) .
 وقال الإمام ابن كثير - رحمه الله - عند تفسيره آيات المدثر : « من كان متصفاً بمثل هذه الصفات فإنه لا تنفعه يوم القيامة شفاعة شافع لأن الشفاعة إنما تنجح إذا كان المحل قابلاً ، فأما من وافى الله كافراً يوم القيامة فإن له النار لا محالة خالداً فيها » (٢) .

وقال الإمام الباقلاني - رحمه الله - في آية المدثر : « لم يعن بهذا الوعيد أحداً من أهل الإسلام والتصديق » (٣) .

[٢] وأما قول الله تعالى : ﴿ مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ ﴾ [غافر : ١٨] .
 « فالمراد بالظالمين الكفار ، فإن الظالم على الإطلاق هو الكافر » (٤) .

قال الإمام الطبري - رحمه الله - مبيناً معنى الآية : « ما للكافرين بالله يومئذ من حميم يحم لهم فيدفع عنهم عظيم ما نزل بهم من عذاب الله ، ولا شفيع يشفع لهم عند ربهم ، فيطاع فيما شفع ، ويُجاب فيما سأل » (٥) .

وقال الإمام ابن كثير - رحمه الله - : « ليس للذين ظلموا أنفسهم بالشرك بالله من قريب منهم ينفعهم ، ولا شفيع يشفع فيهم ، بل قد تقطعت بهم الأسباب من كل خير » (٦) .

وقال الإمام الباقلاني - رحمه الله - : « لا شفاعة للظالمين بالكفر والشرك الذين لا طاعة معهم ، قال الله تعالى : ﴿ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ﴾ [لقمان : ١٣] ، ولم يُرد

(١) الجامع لاحكام القرآن (١٩ / ٨٨) .

(٢) تفسير القرآن العظيم (٤ / ٤٧٦) .

(٣) تمهيد الاوائل وتلخيص الدلائل (ص ٤٢٤) .

(٤) لوامع الانوار البهية / للسفاري (٢ / ٢١٧) .

(٥) جامع البيان في تاويل القرآن (١١ / ٥٠) ، وانظر : زاد المسير في علم التفسير / لابن الجوزي (٧ /

٢١٣) ، المحرر الوجيز / لابن عطية (١٤ / ١٢٥) .

(٦) تفسير القرآن العظيم (٤ / ٨٢) ، وانظر تيسير الكريم الرحمن / للسعدي (ج ٧ / ٦٦) المجلد الرابع .

أهل التوحيد ، (١) .

وقال الإمام التفتازاني - رحمه الله - : « إن الظلم المطلق - هو الكفر » (٢) .

[٣] وأما قول الله تعالى : ﴿ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ ﴾ [آل عمران : ١٩٢] ، فنفي النصره لا يستلزم نفي الشفاعة ، قال الإمام السفاريني - رحمه الله - : « ونفي النصره لا يستلزم نفي الشفاعة لأنها طلب مع خضوع ، والنصره ربما تبني على المدافعة والممانعة والاستعلاء » (٣) .

[٤] وأما قول الله تعالى : ﴿ وَأَتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ ﴾ [البقرة : ٤٨] .

قال الإمام الطبري - رحمه الله - : « قوله تعالى : ﴿ وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ ﴾ ، إنما هي لمن مات على كفر غير تائب إلى الله عز وجل » (٤) .

وقال الإمام القرطبي - رحمه الله - : « أجمع المفسرون على أن المراد بقوله تعالى : ﴿ وَأَتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ ﴾ ، النفس الكافرة لا كل نفس » (٥) .

ومما يؤيد أن هذه الآية خاصة بالكفار أنها نزلت رداً لما كانت اليهود تزعم أن آباءهم تشفع لهم .

وقال الإمام السفاريني - رحمه الله - : « أن المراد بقوله تعالى : ﴿ لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا ﴾ ، الكفار للآيات الواردة والأخبار الثابتة في الشفاعة ، ... والآية نزلت رداً لما كانت اليهود تزعم أن آباءهم تشفع لهم » (٦) .

(١) تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل (ص ٤٢٤) .

(٢) شرح المقاصد (٥ / ١٥٧) .

(٣) لوامع الأنوار البهية (٢ / ١٢٧) ، وانظر : شرح المقاصد : للتفتازاني (٥ / ١٥٧) .

(٤) جامع البيان في تآويل القرآن (١ / ٣٠٧) ، وانظر : تفسير القرآن العظيم / لابن كثير (١ / ٩٣) .

(٥) الجامع لاحكام القرآن (١ / ٣٧٩) ، وانظر : زاد المسير في علم التفسير / لابن الجوزي (١ / ٧٦) .

(٦) لوامع الأنوار البهية (٢ / ٢١٧) ، وانظر : جامع البيان / للطبري (١ / ٣٠٦) ، أنوار التنزيل

وأسرار التآويل / للبيضاوي (١ / ٦٠) .

الشفاعة

وقال محمد جمال الدين القاسمي^(١) - رحمه الله - : « أنها خاصة بالكفار ، ويؤيده أن الخطاب ، معهم كما قال : ﴿ فَمَا تَفْعَلُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ ﴾ (٤٨) ، وكما قال عن أهل النار : ﴿ فَمَا لَنَا مِنَ شَافِعِينَ ﴾ (١٠٠) وَلَا صَدِيقٍ حَمِيمٍ ﴾ (١٠١) فمعنى الآية أنه تعالى لا يقبل فيمن كفر به فدية ولا شفاعة ، ولا ينقذ أحداً من عذابه منقذاً ولا يخلص منه أحد ... وليس في الآية دليل لمنكريها ، (٢) .

وقال الإمام الإيجي - رحمه الله - في المواقف جواباً على المعتزلة عند احتجاجهم بهذه الآية على نفي الشفاعة : « أنه لا عموم له في الأعيان ، لأن الضمير لقوم معينين فلا يلزم أن لا تنفع الشفاعة غيرهم ، ولا في الأزمان ، لأنه لوقت مخصوص فلا يلزم عدم نفعها في غير ذلك الوقت ، (٣) .

[٥] وأما قول الله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعَ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ (٢٥٤) [البقرة : ٢٥٤] .
وكذلك نجد أن أقوال المفسرين لهذه الآية تنص على أن الشفاعة المنفية هنا تتعلق بالكفار .

قال الإمام الطبري - رحمه الله - : « هذه الآية مخرجها في الشفاعة عام ، والمراد بها خاص ، وإنما معناه : ﴿ مَنْ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعَ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ ﴾ ، لأهل الكفر بالله ، لأن أهل ولاية الله والإيمان به يشفع بعضهم لبعض .

ثم روى عن قتادة - رحمه الله - قوله في هذه الآية : قد علم الله أن أناساً يتحابون في الدنيا ويشفع بعضهم لبعض ، فأما يوم القيامة فلا خُلَّةٌ إلا خُلَّةُ المتقين ، (٤) .

(١) محمد جمال الدين بن محمد بن سعيد بن قاسم ، من سلالة الحسين السبط ، إمام الشام في عصره ، علماً بالدين ، وتضلماً من فنون الأدب ، مولده في دمشق سنة ١٢٨٣هـ ، كان سلفي العقيدة ، لا يقول بالتقليد ، له مصنفات كثيرة ، منها : " محاسن التأويل في التفسير ، قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث ، دلائل التوحيد " وغيرها ، توفي في دمشق سنة ١٣٣٢هـ . انظر : الأعلام / للزركلي (٢ / ١٣٥) .

(٢) محاسن التأويل المعروف (بتفسير القاسمي) (١ / ١٢١) .

(٣) المواقف في علم الكلام / عبدالرحمن الإيجي (ص ٣٨٠) .

(٤) جامع البيان في تأويل القرآن (٣ / ٥) .

وقال - رحمه الله - ، في قوله - تعالى ذكره - في هذا الموضع ، ﴿ وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ ، دلالة واضحة على صحة ما قلناه ، وأن قوله : ﴿ وَلَا خَلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ ﴾ ، إنما هو مرادُّ به أهل الكفر ، فلذلك أتبع قوله ذلك : ﴿ وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ . فدل بذلك على أن معنى ذلك : حرمان الكفار النصره من الاخلاء ، إذ كان ذلك جزءاً منا لما سلف منهم من الكفر بالله في الدنيا ، بل الكافرون هم الظالمون أنفسهم بما أتوا من الافعال التي أوجبوا لها العقوبة من ربهم ، (١) .

[٦] وأما قول الله تعالى : ﴿ وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَى ﴾ [الانبياء : ٢٨] ، فالمرضي عنه هو من كان على التوحيد ومبتعد عن الشرك المحرم عليه الجنة وقد ذكر الأئمة بيان ذلك ، منها :

قال الإمام ابن حزم - رحمه الله - رداً على من احتج بهذه الآية على إنكار الشفاعة ، وقصرها على المحسنين فقط : « لاجحة لهم فيها ، لأن من أذن الله في إخراجها من النار وأدخله الجنة ، وأذن للشافع في الشفاعة له في ذلك فقد ارتضاه » (٢) .
وقد روى الطبري عن ابن عباس - رضي الله عنهما - في قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَى ﴾ يقول : « الذي ارتضى لهم شهادة أن لا إله إلا الله » (٣) .

وقال الإمام الرازي - رحمه الله - : « واعلم أن هذه الآية من أقوى الدلائل لنا في إثبات الشفاعة لأهل الكبائر وتقريره هو أن من قال لا إله إلا الله فقد ارتضاه تعالى في ذلك... » (٤) ، فتوحيد العبد يستلزم أن يكون مرضياً عنه وإن لم يكن كلياً .

وقال الإمام السفاريني - رحمه الله - عند رده على هذه الشبهة لمنكري الشفاعة : « على أنا نقول لا يُسَلَّم لهم زعمهم أن الفاسق غير مرضي مطلقاً ، بل هو مرضي من جهة الإيمان والعمل الصالح ، وإن كان مبيغوضاً من جهة الذنوب والعصيان وارتكاب القبائح ، بخلاف الكافر ، فإنه ليس بمرضي مطلقاً ، لعدم

(١) المصدر السابق (٣ / ٦) ، وانظر : زاد المسير في علم التفسير / لابن الجوزي (١ / ٣٠٢) .

(٢) الفصل في الملل والأهواء والنحل (٤ / ١١٣) .

(٣) جامع البيان في تاويل القرآن (٩ / ١٨) ، وانظر : فتح القدير / للشوكاني (٣ / ٥٠٥) .

(٤) التفسير الكبير (ج٢٢ / ١٣٩) المجلد الحادي عشر .

الاساس الذي تبنى عليه الحسنات والاعتداد بالكمالات وهو الإيمان ، (١) .
وقال الإمام الباقر - رحمه الله - : « والفاسق معه طاعات وبر وقرب
وتصديق وتوحيد ، وذلك أجمع مرتضى منه ، وإنما تدل هذه الآية على انه لا
شفاعة لكافر ، لان الكافر لا طاعة معه ، (٢) .

وهكذا فإن ما ورد في القرآن الكريم من الشفاعة المنفية فالمراد به نفي الشفاعة عن
الكفار والمشركين بالله تعالى ، كما تقدم في الآيات السابقة ، وقد يكون المراد ببعض
آيات الشفاعة المنفية نفي الشفاعة التي لم تستكمل الشروط التي سبق بيانها ، كأن
تكون بغير إذن الله تعالى للشافع ، قال الله تعالى : ﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ ﴾
[البقرة : ٢٥٥] ، أو تكون بغير رضاه تبارك وتعالى عن المشفوع له ، كالكافر ، قال
تعالى : ﴿ وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَى ﴾ ، ونحو ذلك .

وبهذا يتضح أن المنكرين للشفاعة سلكوا مسلكين رئيسيين عند إستدلالهم
بالآيات النافية للشفاعة على إنكار الشفاعة ، وهما :

الأول : تنزيل الآيات من كتاب الله الكريم التي نزلت في نفي الشفاعة عن الكفار ،
على الموحدين .

الثاني : أنهم لم يلتفتوا للسنة الثابتة عن رسول الله ﷺ في إخراج عصاة
الموحدين من النار .

وكفى بمن حرّف نصوص الكتاب الكريم عن دلالتها ، وترك سنة المصطفى ﷺ
الموضحة والمبينة لما في كتاب الله ، ضلالاً وبعداً عن قول الحق والصواب .

وكل ما سبق (٣) يُعتبر من أبرز الشبه النقلية التي تعلق بها منكروا الشفاعة في
عصاة المؤمنين ، وقد أوضحناها وفندناها بأقوال ونقول وأردة عن أئمة الهدى ،
والمؤمنين بشفاعة النبي ﷺ لأهل الكبائر من أمته .

(١) لوامع الأنوار البهية (٢ / ٢١٧ ، ٢١٨) ، وانظر : شرح المقاصد / للتفتازاني (٥ / ١٦٠) ،

الجامع لاحكام القرآن (١ / ٣٧٩) .

(٢) تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل (٤٢٣) .

(٣) أي من مباحث في الفصل الخامس من الباب الثالث .

المبحث السادس

الشبه العقلية عند الوعيدية في إنكار الشفاعة والرد عليها

المطلب الأول

الشبه العقلية هي إنكار الشفاعة

هناك شبه أخرى أيضاً عدا ما تقدم تعلق بها منكروا الشفاعة ولا سيما المعتزلة وهي شبه عقلية ، وقد أورد هذه الشبهات أحد كبار المعتزلة ، وهو القاضي عبد الجبار عند كلامه عن الشفاعة في كتابه (شرح الأصول الخمسة) وغيره . فالوعيدية جميعاً متفقون على تخليد صاحب الكبيرة الذي مات مصراً عليها في النار ، وأنه لا تنفعه شفاعة شافع .

وقد وقفوا من الأحاديث المثبتة للشفاعة عدة مواقف ، وهي ما يلي :

[١] القول بأن أحاديث الشفاعة غير صحيحة .

[٢] أنها لو صحت فإنها منقولة بطريق الآحاد ، فلا توجب القطع ، بل تكون ظنية ، وهذه المسألة طريقها العلم ، فلا يمكن الاحتجاج بمثل هذه الأحاديث .

[٣] أنها معارضة بأخبار الوعيد ، وبالآيات النافية للشفاعة ، كقوله تعالى : ﴿ وَأَتَقُوا يَوْمَ لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ ﴾ [٤٨] ، وكذلك قوله تعالى : ﴿ مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ ﴾ [غافر : ١٨] ، وغيرها من الآيات .

[٤] أن الأحاديث المصرحة بخروج قوم من النار متأولة على معنى : يخرج من عمل أهل النار قوم ، ونظير ذلك في الكتاب قوله تعالى : ﴿ وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا ﴾ [آل عمران : ١٠٣] يعني : على عمل من استحق ذلك .

[٥] أن المراد بها التبعية والمنع من خروجهم من النار ، فهو كقوله : ﴿ وَلَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّىٰ يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ ﴾ [الاعراف : ٤٠] .

[٦] وقالوا : المراد بقوله ﷺ : « شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي » أي : إذا تابوا فيكون معنى الشفاعة راجعاً إلى نفع التفضل على المشفوع له (١) .

[٧] ومن شبه الوعيدية العقلية ، ما ذكره القاضي عبد الجبار بقوله : « الرسول إذا شفع لصاحب الكبيرة فلا يخلو : إما أن يُشْفَعَ أولاً ، فإن لم يُشْفَعْ لم يجز لأنه يقدح بإكرامه ، وإن شُفِعَ لم يجز أيضاً لأننا دللنا على أن إثابة من لا يستحق الثواب قبيح وأن المكلف لا يدخل الجنة تفضلاً » (٢) .

وقال أبو علي الجبائي : « إن من كان من أهل النار فهو يستحق اللعن والغضب والسخط ، فكيف يجوز للرسول ﷺ أن يشفع لهم ، ومن حق الشافع أن يكون محبباً لمن يشفع له راضياً عنه ، وهذا يوجب إن كان - عليه الصلاة والسلام - يشفع لهم أن يكون راضياً عن سخط عليه ولعنه ، وذلك لا يصح » (٣) .

[٨] ومن شبههم العقلية قول القاضي عبد الجبار : « اتفقت الأمة على هذا القول : اللهم اجعلنا من أهل الشفاعة ، فلو كان الأمر على ما ذكرتموه - أي أهل السنة - لكان يجب أن يكون هذا الدعاء دعاء لأن يجعلهم الله تعالى من الفساق ، وذلك خلف » (٤) .



- (١) انظر : شرح الأصول الخمسة للقاضي / عبد الجبار المعتزلي (ص ٦٧٢ ، ٦٧٣ ، ٦٨٩ ، ٦٩١) ، فضل الاعتزال / للقاضي عبد الجبار وآخرين (ص ٢١٠ ، ٢١١) .
- (٢) شرح الأصول الخمسة (ص ٦٨٩) ، وانظر : مشارق أنوار العقول / للسالمي الإباضي (٢٨٨) .
- (٣) فضل الاعتزال / للقاضي عبد الجبار وآخرين (ص ٢٠٨) ، والكشاف / للزمخشري (٣ / ٤٢١) .
- (٤) شرح الأصول الخمسة (ص ٦٩٢) .

المطلب الثاني

الرد على شبه الوعيدية العقلية في إنكار الشفاعة

أما موقف الوعيدية من أحاديث الشفاعة كما تم تلخيصها من كلام القاضي عبدالجبار وغيره فيما سبق . فيرد على مزاعمهم بما يلي :

(١) أما الزعم بأن أحاديث الشفاعة غير صحيحة فباطل ، لأنها رواها الأئمة في الصحاح كما سبق إيرادها ، بل هي متواترة .

قال الإمام الباقلاني - رحمه الله - : « والأخبار في الشفاعة أكثر من أن يؤتى عليها ، وهي كلها متواترة » (١) .

وذكر شيخ الإسلام بأن الحديث الصحيح أنواع : « ومنه ما تواتر معناه كأحاديث الشفاعة » (٢) .

وقال شارح العقيدة الطحاوية - رحمه الله - : « شفاعته ﷺ في أهل الكبائر من أمته ، ممن دخل النار فيخرجون منها ، وقد تواترت بهذا النوع الأحاديث ، وقد خفي علم ذلك على الخوارج والمعتزلة ، فخالفوا في ذلك ، جهلاً منهم بصحة الأحاديث ، وعناداً ممن عَلِمَ ذلك واستمر على بدعته » (٣) .

(ب) وأما القول بأنها على فرض صحتها فإنها آحاد لا توجب علماً ، وما كان كذلك فلا يؤخذ بها في العقيدة ، لأنها ظنية ، فمنهج أهل السنة والجماعة الأخذ بأخبار الآحاد في العقيدة ، سواء قيل إنها قطعية أو ظنية .

ولا شك أن رد أخبار الآحاد وعدم الأخذ بها في العقيدة له آثار سيئة كثيرة ،

منها :

[١] أن الطعن في رواية هذه الأخبار ورواياتهم يلزم منه الطعن في الشريعة

(١) تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل (ص ٤١٨) .

(٢) مجموع الفتاوى (١٨ / ١٦) .

(٣) شرح العقيدة الطحاوية ، تحقيق : شعيب الأرنؤوط ، والتركي (١ / ٢٩٠) ..

وزهاب الدين ، لان رواة هذه الاخبار رواة الاحكام ، وعليهم الاعتماد في بيان الحلال والحرام في الدين .

يقول الشنقيطي - رحمه الله - بعد أن قرر وجوب الاخذ باخبار الآحاد الصحيحة في العقيدة : « وبهذا تعلم أن ما أطبق عليه أهل الكلام ومن تبعهم من أن أخبار الآحاد لا تقبل في العقائد ، ولا يثبت بها شيء من صفات الله ، زاعمين أن أخبار الآحاد لا تفيد اليقين ، وأن العقائد لا بدل لها من اليقين ، باطل لا يعول عليه ، ويكفي في ظهور بطلانه أن يستلزم رد الروايات الصحيحة الثابتة عن النبي ﷺ بمجرد تحكيم العقل » (١) .

[٢] أن رد أخبار الآحاد الصحيحة والتشكيك في صحتها وضبط رواياتها فيه مخالفة لحكم الحفاظ بالصحة ، وعلى رواياتها بالإتقان والعدالة ، وما كان مخالفاً لأقوال أئمة الحديث فيجب اطراحه وعدم التعرج عليه .

[٣] أن رد أخبار الآحاد الصحيحة في مجال العقيدة ، وقبولها في مجال الشريعة ، تناقض في المنهج ، ثم على فرض أن الآحاد لا يؤخذ بها في العقيدة فإن أحاديث الشفاعة متواترة ، وليست آحاداً كما تزعم الوعيدية كما بينا سابقاً .

(ج) وأما القول بأنها معارضة لأخبار الوعيد ، فليس بصحيح ، بل هي مبينة لها ، وموضحة لمعناها ، كما أسلفنا ذلك في توجيه العلماء لها .

(د) وأما استدلالهم على إبطال الشفاعة بالآيات النافية لها ، كقوله تعالى : ﴿ مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ ﴾ [غافر : ١٨] ، ونحو ذلك من الآيات ، فلا حجة فيه ، لأن الشفاعة المنفية في الآيات هي في حق الكفار (٢) ، وأما أهل الكبائر من الموحدين فتناهم الشفاعة ، ويخرجون من النار كما بينت ذلك السنة النبوية .

(١) مذكرة في أصول الفقه / الشنقيطي (ص ١٠٥) - المكتبة السلفية بالمدينة المنورة - ط بدون .
 (٢) انظر : تمهيد الأوائل / للباقلاني (ص ٤٢٤) ، تفسير القرآن العظيم / لابن كثير (٤ / ٨٢) ، وجامع البيان / للطبري (١١ / ٥٠) ، زاد المسير في علم التفسير / لابن الجوزي (٧ / ٢١٣) ، المحرر الوجيز / لابن عطية (١٤ / ١٢٥) .

(هـ) وأما تأويل أحاديث الشفاعة وخروج قوم من النار على معنى : يخرج من عمل أهل النار قوم .. ، وكذلك القول بأنها للتبعيد ، فكل هذا تأويل بعيد باطل ، زينه الهوى ، والشبهات ، وإلا فكيف يصح هذا التأويل مع صراحة الأحاديث في إخراج قوم من النار ، كما في الحديث الصحيح أن الله يقول لنبيه ﷺ : « انطلق فأخرج منها من كان في قلبه مثقال شعيرة من إيمان ، فانطلق فأنفل » ويكرر ذلك مراراً إلى أن قال في آخر الحديث : « وعزتي وجلالي وكبريائي وعظمتي لأخرجن منها من قال : لا إله إلا الله ، (١) .

وغير ذلك من الأحاديث الصريحة في الإخراج من النار ، وأنه حقيقة ، وليس معناه يخرج من عمل أهل النار قوم ، ولا هو للتبعيد كما زعمه القاضي عبد الجبار المعتزلي ، وغيره .

(و) وأما صرف حديث : « شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي » إلى أن المراد بذلك إذا تابوا ، فيكون معنى الشفاعة راجعاً إلى التفضل ورفع الدرجات ، فهذا التأويل تبطله النصوص السابقة والمصرحة بأن الشفاعة تنال قوماً دخلوا النار بذنوبهم ، فيشفع لهم فيخرجون من النار ، ويدخلون الجنة ، والتائب من الذنب كمن لا ذنب له ، فلا يدخل النار ، ولا يعاقب على ذنبه الذي تاب منه ، وحصر الشفاعة في رفع الدرجات والتفضل على المشفوع له بزيادة النعيم فحسب تحكم ظاهر ، تبطله نصوص الشفاعة في إخراج من دخل النار من أهل الكبائر من الموحدين (٢) .

وقد غضب الإمام الباقر - رحمه الله - على المعتزلة بسبب تأويلاتهم البعيدة الباطلة لأخبار الشفاعة ، حتى قال : « ولولا العناد والميل إلى سبيل الضالين ووساوس المردة والشياطين ، لم يعدلوا عن إثبات الشفاعة المذكورة في نص الكتاب والمأثور في الأخبار إلى الترهات وطريق التأويلات ، وتلفيق الجهل والضلالات » (٣) .

(١) سبق تخريج الحديث ص ٨٧ .

(٢) انظر : موقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة / سليمان الفصن (٢ / ٦٨٣) .

(٣) تمهيد الأوائل (ص ٤٢٨) .

(ز) وأما قولهم « إن لم يُشْفَع لم يجز لأنه يقدح بإكرامه ، وإن شُفِع لم يجز أيضاً لأننا دللنا على أن إثابة من لا يستحق الثواب قبيح ، وأن المكلف لا يدخل الجنة تفضلاً » (١) .

فحوى هذه الشبهة للوعيدية نفي الشفاعة لصاحب الكبيرة بناءً على رأيهم في مسألة الوعد والوعيد ، حيث قطعوا بذلك ، وأن هذا من مقتضى عدل الله تعالى .
فإثابة العبد بما لا يستحقه قبيح عندهم ، « فالله تعالى موف بوعده ، منجز لوعيده حتماً ، لأنه صادق ولا مبدل لكلماته » (٢) .
بل زعموا أن الله تعالى لا يقدر على خلاف ذلك ، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً .

فيرد على هذه الشبهة من عدة وجوه ، هي :

[١] ما تقدم من أن إخلاف الوعيد لا يذم ، بل يمدح ، وأن الله تعالى يجوز عليه إخلاف الوعيد ، فهو حقه ، وإخلافه عفو وهبة ، وهو موجب كرمه وإحسانه .
[٢] لا يصح الإقتصار على نصوص الوعيد فقط ، كما تفعل الخوارج والمعتزلة ، ولا الإقتصار على نصوص الوعد كما تفعل المرجئة ، بل لا بد من الجمع بينهما معاً ، وهذا هو مذهب الوسط الذي سلكه أهل السنة والجماعة .
[٣] وجود التناقض بين قول المعتزلة : « إثابة من لا يستحق الثواب قبيح » وبين إثباتهم للشفاعة في رفع الدرجات في الجنة ، فهؤلاء قد أثيبوا برفع درجاتهم في الجنة فوق ما يستحقونه .

[٤] عدم صحة ما ذهبوا إليه « من أن المكلف لا يدخل الجنة تفضلاً » لما جاء في الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « سدّدوا وقاربوا وأبشروا ،

(١) كتاب المعتزلة / لزهدي حسن جار الله (ص ٥١) - مطبعة مصر - القاهرة - ط بدون (١٣٦٦هـ) ، وانظر : شرح الأصول الخمسة / للقاضي عبد الجبار (ص ٦٨٩) ، مشارق أنوار العقول / للسالمي الإباضي (ص ٢٨٨) .

(٢) كتاب المعتزلة (ص ١٠٦) .

فإنه لا يدخل أحداً الجنة عمله ، قالوا : ولا أنت يا رسول الله ، قال : « ولا أنا ، إلا أن يتغمدني الله بمغفرة ورحمة » (١)

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - : « فنفي بهذا الحديث ما قد تتوهم النفوس من أن الجزاء من الله عز وجل على سبيل المعاوضة والمقابلة ، كالمعاوضات التي تكون بين الناس في الدنيا ، ثم أبان رحمه الله غلط هذا التوهم من عدة وجوه (٢) .

وأما ما قد يحتج به المعتزلة من قول الله تعالى : ﴿ وَنُودُوا أَنْ تَتَكَّمُ الْجَنَّةُ أَوْرَثْمُوهَا بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ [الاعراف: ٤٣] ، وأمثالها ، فلا ريب أن العمل الصالح سبب لدخول الجنة ، والباء هنا للسبب ، لكن من المعلوم أن السبب لا يستقل بالحكم ، وكذلك فإن الله تعالى هو خالق الأسباب والمسببات ، فرجع الكل إلى محض فضل الله تعالى ورحمته (٣) .

والمنفي من الحديث هي باء الثمنية، فإن العبد لو عُمر عمر الدنيا وهو يعمل الطاعات لم يقابل كل عمله عشر معشار أصغر نعمة من نعم الله عليه الظاهرة والباطنة .

قال الإمام ابن القيم - رحمه الله - : « إن الباء التي نفت الدخول هي باء المعاوضة التي يكون فيها أحد العوضين مقابلاً للآخر ، والباء التي أثبتت الدخول هي باء السببية » (٤) .

(١) رواه البخاري : كتاب الرقاق ، باب القصد والمداومة على العمل (٨ / ١٢٣) ح ٦٤٦٧ ، ومسلم : كتاب صفات المنافقين وأحكامهم ، باب لن يدخل أحد الجنة بعمله ، بل برحمة الله (٤ / ٢١٦٩ ، ٢١٧٠) ح ٢٨١٦ . واللفظ للبخاري .

(٢) انظر : جامع الرسائل / لابن تيمية - تحقيق / محمد رشاد سالم (ج ١ / ١٤٧ ، ..) دار المدني - جدة - السعودية - ط الثانية (١٤٠٥ هـ) .

(٣) انظر : شرح العقيدة الطحاوية - تحقيق : شعيب الأرنؤوط (٢ / ٦٤٢ - ٦٤٣) وحادي الأرواح / لابن القيم (ص ٦١) دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ط بدون ، وأعلام السنة المنشورة لحافظ الحكمي (ص ١٤٧) .

(٤) حادي الأرواح (ص ٦١) ، وانظر : أعلام السنة / لحافظ الحكمي (ص ١٤٧) .

(ح) . وأما قولهم : « اتفقت الأمة على هذا القول : اللهم اجعلنا من أهل الشفاعة ، فلو كان الأمر على ما ذكرتموه - أي أهل السنّة - لكان يجب أن يكون هذا الدعاء دعاء لأن يجعلهم الله تعالى من الفساق ، وذلك خلف » (١) .

فيجاب على هذه الشبهة بما نقل عن القاضي عياض - رحمه الله - أنه قال : « قد عُرف بالنقل المستفيض سؤال السلف الصالح - رضي الله عنهم - شفاعة نبينا ﷺ ورغبتهم فيها - ثم قال - وعلى هذا لا يلتفت إلى قول من قال : إنه يكره أن يسأل الإنسان الله تعالى أن يرزقه شفاعة محمد ﷺ لكونها لا تكون إلا للمذنبين ، فإنها قد تكون - كما قدمنا - لتخفيف الحساب وزيادة الدرجات ، ثم كل عاقل معترف بالتقصير ومحتاج إلى العفو ، غير معتدّ بعمله ، مشفق منه أن يكون من الهالكين ، ويلزم هذا القائل ألا يدعو بالمغفرة والرحمة ، لأنها لأصحاب الذنوب أيضاً ، وهذا كله خلاف ما عُرف من دعاء السلف والخلف » (٢) .

وقد أجاب الإمام القرطبي عن تلك الشبهة بما يوافق الجواب الثاني عنها للقاضي عياض ، حيث قال - رحمه الله تعالى - : « إنما يطلب كل مسلم شفاعة الرسول ﷺ - ويرغب إلى الله في أن تناله ، لإعتقاده أنه غير سالم من الذنوب ولا قائم لله سبحانه بكل ما افترض عليه ، بل كل واحد معترض على نفسه بالنقص ، فهو لذلك يخاف العقاب ويرجو النجاة » (٣) .



(١) شرح الأصول الخمسة / للقاضي عبد الجبار (ص ٦٩٢) .

(٢) انظر : الجامع لأحكام القرآن / للقرطبي (١٠ / ٣١٠) ، وشرح النووي لصحيح مسلم (ج ٣ / ٣٦) المجلد الأول .

(٣) الجامع لأحكام القرآن (١ / ٣٨٠) ، وانظر : شرح المقاصد / للتفتازاني (١٦١ / ٥) .

الفصل الثاني

الشيعة وموقفهم من الشفاعة

وفيه تمهيد وأربعة مباحث :

تمهيد :

المبحث الأول : تعريف الشيعة لغةً واصطلاحاً ، وفيه ثلاثة مطالب :

■ المطلب الأول : الشيعة لغةً .

■ المطلب الثاني : الشيعة اصطلاحاً .

■ المطلب الثالث : مناقشة التعاريف وتوضيح الأرجح .

المبحث الثاني : فرق الشيعة وألقابها ، وفيه مطلبان :

■ المطلب الأول : فرق الشيعة .

■ المطلب الثاني : ألقاب الشيعة .

المبحث الثالث : مصادرهم في التلقي والاستدلال وموقفهم من مصادر أهل

السنة ، وفيه مطلبان :

■ المطلب الأول : مصادرهم في التلقي والاستدلال ، وفيه أربعة فروع :

● الفرع الأول : أئمتهم ورجالهم .

● الفرع الثاني : العقل .

● الفرع الثالث : الروايات والآثار الضعيفة أو الموضوعية .

● الفرع الرابع : التلقي عن الامم الضالة والفرق الهالكة .

■ المطلب الثاني : موقفهم من مصادر التلقي عند أهل السنة

وفيه ثلاثة فروع:

- الفرع الأول : القرآن الكريم وموقفهم منه .
- الفرع الثاني : السنَّة النبوية وموقفهم منها .
- الفرع الثالث : الإجماع وموقفهم منه .

المبحث الرابع : موقف الشيعة الإثني عشرية من الشفاعة، وفيه مطلبان :

- المطلب الأول : موقفهم من شفاعة الرسول ﷺ .
- المطلب الثاني : موقفهم من شفاعة غيره ﷺ .



الفصل الثاني

الشيعة وموقفهم من الشفاعة

تمهيد :

إن من سمات أهل الأهواء والبدع المبالغة فيما يتبعونه رغم عدم موافقته للحق الذي جاء به الرسول ﷺ ، وكذلك الغلو في المعتقد الذي يعتقدون به ، ومن ذلك غلو الشيعة في موالاته آل البيت حتى جاوزوا الحدود ، وأسس غلاة الشيعة مذهبهم على أساس هذه المبالغة حتى صار مذهباً مستقلاً يُعرف بانحرافه ومخالفته لما جاء به الرسول ﷺ ، واخترعوا روايات كاذبة ، واخترلقوا أحاديث موضوعة وقالوا : إنه لا دين إلا لموالي علي وآله ومحبيهم ، ولكن نجد عند التحقيق أن الشيعة خاصة غلاتهم لم يتابعوا ولم يناصروا آل البيت على الحقيقة ، بل هم مخالفون ومجاфون لطريقتهم ، فعلي بن أبي طالب - عليه السلام - قد أخبر بنحو ثمانين وجهاً عن خير هذه الأمة بعد نبيها فقال - عليه السلام - : «ألا إن خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر ثم عمر»^(١) .

وكان يقول - عليه السلام - : «لا أوتي بأحدٍ يفضلني على أبي بكر وعمر إلا ضربته حد المفتري»^(٢) .

(١) رواه أحمد في مسنده (١ / ١٠٦) ، (١ / ٣٠٣) ح ٤٠٥ ، وكذلك برقم / ٨٣٣ . وقال شعيب الأرنؤوط إسناده حسن ، و برقم / ٨٣٤ . وقال شعيب الأرنؤوط إسناده قوي ، برقم / ٨٣٦ . وقال شعيب الأرنؤوط صحيح ، برقم / ٨٣٧ . وقال شعيب إسناده قوي ، برقم / ٨٧٨ . وقال شعيب الأرنؤوط إسناده صحيح على شرط مسلم رجاله ثقات رجال الشيخين غير وهب بن بقية فمن رجال مسلم ، برقم / ١٠٣١ . وقال شعيب إسناده صحيح ، وابن ماجه في مسنده (١ / ٣٩) ح ١٠٦ ، والطبراني في المعجم الكبير (١ / ٦٤) والبخاري في التاريخ الكبير (٣ / ٣٠٦-٣٠٧) ، وابن أبي عاصم في السنن (٢ / ٥٧١) ح ٢٠٣ ، وقال الألباني إسناده حسن ، منهاج السنن / لابن تيمية (١٣ / ١) مكتبة ابن تيمية .

(٢) مجمع الفتاوى (٤ / ٥١٩) .

وهم يجعلونهما الجبت والطاغوت ، فابن المتابعة والمناصرة ^(١) ، ولكن كلمة شيعة أصبحت اسم علم يعم جميع الفرق التي تظاهرت بزعم التشيع ، وإلا فقد يُعترض على تسمية غلاة الشيعة الروافض بالشيعة ، بحجة عدم صدقهم لأهل البيت ، لأنهم أعداء أهل بيت رسول الله ﷺ وليسوا شيعتهم لأن غلاة الشيعة الروافض إنما عرفوا بهذا الاسم - أي روافض - حينما أطلقها عليهم زيد ^(٢) بن علي ابن الحسين - عليه السلام - .

ويرى الشيعة الروافض : أن « أول الفرق الشيعية فرقة علي بن أبي طالب ، المسمون شيعة علي في زمان النبي ﷺ وبعده ، معروفون بانقطاعهم إليه ، والقول بإمامته ، ومنهم : المقداد بن الأسود ^(٣) ، وسلمان

(١) انظر : التنبيه والرد / للملطي (ص ٢٩-٤٨) ، الفرق بين الفرق (ص ٢٢-٥٤) ، التبصير في الدين / للاسفرائيني (ص ٢٧-٤٣) ، ذكر مذاهب الفرق الثنتين والسبعين / الياقيني (ص ٧١-٨٨) ، منهاج السنة / لابن تيمية (١/٧ ، ٨) ، (٤/١٣٧) - ط جامعة الإمام .

(٢) زيد بن علي زين العابدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب ، أبو الحسين العلوي الهاشمي ، ولد سنة ٧٩هـ وقيل ٨٠هـ ، قال أبو حنيفة : « ما رأيت في زمانه أفقه منه ولا أسرع جواباً ولا أبين قولاً » . كانت إقامته بالكوفة ، وقرأ على واصل بن عطاء ، واقتبس منه علم الاعتزال ، حصل مع زيد ما حصل مع الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهما ، حيث قدم الكوفة فخذله أهلها بعد مبايعتهم له ، ويرى المؤرخون أن السبب في تخاذل أهل الكوفة عنه هو مذهبه الرئيسي في الإمامة وهو جواز إمامة المفضل مع قيام الأفضل ، قتله يوسف بن عمر الثقفي والي الكوفة سنة ١٢٢هـ ، وقيل غير ذلك . انظر : سير اعلام النبلاء / للذهبي (٥ / ٣٨٩ وما بعدها) ، فوات الوفيات / لمحمد شاکر الكتبي (٢/٣٥-٣٨) ، مروج الذهب / للمسمودي (٣ / ٢٠٦) ، مقالات الإسلاميين / للاشعري (١ / ٨٩) الاعلام / للزرکلي (٣/٥٩)

(٣) المقداد بن الأسود الكندي ابن عمرو بن ثعلبة بن مالك بن ربيعة بن مالك بن مطرود البهرازي وقيل الحضرمي ، أصاب والده دماً من قومه فلحق بحضرموت وتزوج بها ، فولد له المقداد ، ووقع بينه وبين أبي شمران حجراً لکندي مخالفة فضرب رجله بالسيف وهرب إلى مكة ، فعالف الأسود بن عبد يغوث الزهري وكتب إلى أبيه فقدم عليه فتبني الأسود المقداد ، فصار يقال له المقداد بن الأسود واشتهر بذلك ، حتى نزل قوله تعالى : ﴿ ادْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ ﴾ [الاحزاب : ٥] ، فقيل له المقداد بن عمرو ، وكان يُكنى أبا الأسود ، أسلم قديماً وتزوج ضباعة بنت الزبير بن عبدالمطلب ابنة عم الرسول عليه الصلاة والسلام ، هاجر الهجرتين وشهد بدرأ وما بعدها ، مات سنة ٣٣هـ وهو ابن ٧٠ سنة ، انظر : الإصابة (٣ / ٤٥٤ ، ٤٥٥) ترجمة رقم / ٨١٨٣ ، أسد الغابة (٥ / ٢٦٥-٢٦٧) ترجمة رقم ٥٠٦٩ ، سير اعلام النبلاء (١ / ٣٨٥ وما بعدها) تقريب التهذيب (٢ / ٢١٠) رقم / ٦٨٩٣ .

الفارسي^(١) ، وأبو ذر ، وعمار^(٢) ، و^(٣) .

وفي هذا الإطار يقول الخميني^(٤) : « بعد وفاة النبي اختلفت الشيعة مع أهل السنة^(٥) ، وهذا القول باطل ، فالشيعة ليس لها ذكر في عهد النبي ﷺ .
يقول شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - : « في خلافة أبي بكر وعمر

(١) أبو عبد الله : سلمان الفارسي ، يقال له سلمان ابن الإسلام ، وسلمان الخير ، خرج في طلب العلم والإسلام ، فأسروبيع في المدينة فاشتغل بالرق ، كان أول مشاهده الخندق وما بعدها ، وقيل شهد بدرًا وكان عالمًا زاهدًا ، أخى الرسول ﷺ بينه وبين أبي الدرداء ، مات سنة ٣٣هـ وقيل غير ذلك وعمره ٢٥٠ عاماً ، انظر الإصابة (٢ / ٦٢ ، ٦٣) ترجمة رقم / ٣٣٥٧ ، أسد الغابة (٢ / ٤٨٧ - ٤٩٢) ترجمة رقم / ٢١٥٠ ، سير أعلام النبلاء (١ / ٥٠٥ وما بعدها) ، تهذيب التهذيب (٤ / ١٣٧ - ١٣٩) .

(٢) عمار بن ياسر بن مالك بن كنانة العنسي أبو اليقظان ، حليف بني مخزوم وأمه سمية مولات لهم ، أسلم قديماً هو وأبوه ، عذب في الله فصبر ، وهاجر إلى المدينة وشهد المشاهد كلها ، وشهد البعثة في عهد أبي بكر ، ثم ولاء عمر رضي الله عنه الكوفة ، وكتب إليهم ، من النجباء ، وقد كان من السبعة السابقين للإسلام ، نزل فيه قول الله تعالى : ﴿ إِنْ مِنْكُمْ مِنْ فَاعِلٍ فَبِمَا نَحْنُ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ . وأخبر الرسول ﷺ أن عمار تقتله الفئة الباغية ، فقتل مع علي في صفين سنة ٣٧هـ في ربيع وله ٩٣ سنة رضي الله عنه ، انظر : الإصابة (٢ / ٥١٢ - ٥١٣) ترجمة رقم ٥٧٠٤ / ، أسد الغابة (٤ / ١٣٩ - ١٤٥) ترجمة رقم ٣٧٩٨ / سير أعلام النبلاء (١ / ٤٠٦) وما بعدها) ، تقريب التهذيب (١ / ٧٠٨) رقم / ٤٨٥٢ .

(٣) المقالات والفرق / لسعد بن عبد الله القمي - تحقيق : محمد جواد مشكور (ص ١٥) - مكتبة حيدري - طهران - إيران - ط بدون (١٩٦٣ م) .

(٤) هو المسمى روح الله بن مصطفى الموسوي الخميني ، ولد في مدينة خمين (خمين) عام ١٣٢٠هـ ، تلقى تعليمه على علماء الشيعة ، فترعرع وقلبه مشحون بالغل والحقد على أهل السنة والجماعة ، طرد من إيران إلى العراق ، حاول أن يضل المسلمين بأنه يسمى إلى فكرة التقريب بين أهل السنة والجماعة وبين الشيعة عن طريق القضاء على الخرافات الشيعة ، فلذا وصفت حركته فترة من الزمن بأنها حركة إسلامية ، إلى أن أظهر الله الحقيقة حيث إنه كان شيعياً غالباً محترفاً ، توفي عام ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩ م) . انظر : كتاب ماذا في إيران / هاشم يحيى الملاح (ص ٥٣ - ٦٤) البصرة - ط ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣ م) ، ترجمة عربية لبعض أحداث بلاد فارس (لفهسي هويدي (ص ٤٠ - ٤٧) ط ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩ م ، تنمّة الأعلام للزركلي / محمد خير رمضان يوسف (١ / ١٨٥) دار ابن حزم - بيروت - لبنان - ط الثانية (١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢ م)

(٥) كشف الأسرار / للخميني - تقديم : د : محمد أحمد الخطيب (ص ١٢٨) - دار عمار للنشر والتوزيع - عمان - الأردن - ط الأولى (١٤٠٨هـ - ١٩٨٧ م) .

وعثمان لم يكن أحد يسمى بالشيعة ، ولا تضاف الشيعة إلى أحد » (١) .
 وهذا ما يشهد له كتب التاريخ ، فلا يوجد كتاب يثبت وجود هذه التسمية
 طيلة عهد الخلفاء الثلاثة إثباتاً علمياً ، ونجد أن بعض الروافض سلم بعدم وجود
 الشيعة في هذا الوقت المبكر، فقال : « إن لفظ الشيعة قد أهمل بعد أن تمت الخلافة
 لأبي بكر ، وصار المسلمون فرقة واحدة ، إلى أواخر عهد الخليفة الثالث » (٢) .
**ويقول الإمام ابن حزم - رحمه الله - : « وموته - أي عثمان - حصل الاختلاف ،
 وابتدأ أمر الروافض » (٣) .**

ولكن نجد أن الشيعة باعتبارها عقيدة لم تولد فجأة ، بل إنها أخذت أطواراً
 زمنية متوالية ، فظهرت بدايات العقيدة الشيعية ، وجذورها الأولى على يد ابن
 سبأ (٤) اليهودي الذي بدأ حركته في أواخر عهد الخليفة الراشد عثمان - رضي الله عنه -
 ويعتبر ابن سبأ أول من أحدث القول بالعصمة لعلي بن أبي طالب ، وبالنص عليه
 في الخلافة ، وقال بالوصية التي نقلها من اليهودية ، فكما أن يوشع بن نون وصي
 موسى - عليه السلام - فكذلك علي وصي الرسول ﷺ ولكل نبي وصي ، ومعنى هذه
 النظرية السبائية أن روح النبي ﷺ انتقلت بوفاته إلى علي - رضي الله عنه - مباشرة ، وهي
 باقية في سلالة علي واحداً بعد واحد في شكل تناسخي منظم ، لكن الخلفاء قبله

(١) منهاج السنة النبوية / لابن تيمية (٢ / ٩٥) - مكتبة ابن تيمية ، ومؤسسة قرطبة ، (٢ / ٦٤) ط
 مكتبة الرياض الحديثة .

(٢) الشيعة في التاريخ / محمد حسين العاملي (ص ٣٩-٤٠) دار الآثار - بيروت - لبنان - ط الثانية
 (١٣٩٩هـ) .

(٣) الفصل في الملل والاهواء والنحل (٢ / ٢١٦) .

(٤) عبد الله بن سبأ : رأس الطائفة السبئية ، كان يهودياً ثم أظهر الإسلام ، وأصله من اليمن ، ثم رحل إلى
 الحجاز فالبصرة فالكوفة ، دخل دمشق فأخرجه أهلها ، فأنصرف إلى مصر وجهر ببدعته . من
 معتقداته الباطلة القول برجعة النبي ﷺ ، وإن علياً إله وأنه موجود في السحاب وإن الرعد صوته .
 قال ابن حجر : ((ابن سبأ من غلاة الزنادقة ، أحسب أن علياً حرقه بالنار)) . انظر ميزان الاعتدال /
 للذهبي (٢ / ٤٢٦) برقم ٤٣٤٢ ، لسان الميزان / لابن حجر (٣ / ٣٥٨-٣٦٠) برقم ٤٥٨٩ ، الأعلام
 / للزركلي (٤ / ٨٨) .

اغتصبوا الخلافة من علي وآله ، وهو أول من قرر مبادئ القول بالرجعة (١) .
فلما بلغ الإمام علياً - عليه السلام - ذهب التشيع وأنهم غلوا فيه - عليه السلام - أنكره وحرق
بالنار جماعة ممن غلا فيه وأنشد ، بقوله :

لما رأيت الأمر أمراً منكراً أججت ناراً ودعوت قنبراً (٢)
وكان قصد عبد الله بن سبأ إفساد الدين الإسلامي ، كما أفسد بولص دين
النصارى (٣) . ولما وجد بعض الشيعة أن أوصاف عبد الله بن سبأ المدونة في كتب
التاريخ تكشف عن حقيقتهم بما لا يدع مجالاً للشك في نفوس المطلعين عليها
عمدوا إلى التشكيك في حقيقة ابن سبأ ، فنفى بعضهم وجوده أصلاً ، وأن قصته
تمثل كذبة تاريخية (٤) .

والشيعة كطائفة ذات أفكار وآراء غلب عليهم هذا الاسم وهم من أكذب الفرق
على أئمتهم ، ومن أخطرها على المسلمين ، خاصة غلاة الشيعة (الرافضة) (٥) ،

(١) انظر : (مجموع الفتاوى / ٤ / ٥١٨) ، الملل والنحل / للشهرستاني (١ / ١٧٧) ، الفرق بين الفرق /
للبيخداري (ص ٢٢٣-٢٢٦) ، مباحث في علم الكلام والفلسفة / لعلي الشاهي (ص ٥١) - دار بو
سلامة - تونس - ط بدون (١٩٧٧ م) ، فرق الشيعة / للتوبختي (ص ٢٣) - دار الأضواء - بيروت
- لبنان - ط الثالثة (١٤٠٤ هـ) ، مقالات الإسلاميين / للاشعري (١ / ٨٦) ، التنبيه والرد / للملطي
(ص ٢٩) ، التبصير في الدين / للاسفرائيني (ص ٧٢) ، المواظف في علم الكلام / للابيجي
(ص ٤١٩) .

(٢) الخطط / للمقرئبي (٢ / ٢٥٦ ، ٢٥٧) - مكتبة المثنى - بغداد - العراق . ط بدون ، انظر :
التنبيه والرد / للملطي (ص ٢٩) ، عقائد الثلاث والسبعين فرقة / لابي محمد اليميني (١ / ٤٦٠) .

(٣) انظر : مجموع الفتاوى / لابن تيمية (٤ / ٥١٨) (١٣ / ٣٣) (٢٨ / ٤٨٣) .

(٤) انظر : كتاب باسم (عبد الله بن سبأ) لمرتضى العسكري (ص ٦-٢٥) - القاهرة - مصر - ط الثانية
(١٣٨١ هـ) ، كتاب : عبد الله بن سبأ وأثره في أحداث الفتنة في صدر الإسلام / للدكتور : سليمان
ابن حمد العودة .

(٥) أصول الضلال العشرة عند الرافضة الإمامية الأئمة عشرية هي :

[١] المغالاة في الإمامة وجعلها من أصول الاعتقاد .

[٢] المغالاة في الإمام علي - عليه السلام - وأولاده من بعده .

[٣] بغض الصحابة والانتقاص من قدرهم .

[٤] المغالاة في آل البيت ، والكذب والإفراء عليهم مما يؤدي إلى الانتقاص من قدرهم .

[٥] التشكيك في حفظ وصيانة القرآن الكريم .

وذلك بسبب ما يلي :

[١] استعمالهم التقية المرادفة للكذب .

فهم من أعظم الطوائف كذباً و جهلاً، وقد شهد العلماء بأن الرافضة أكذب الناس، ودينهم يدخل على المسلمين كل زنديق ومرتد، كما دخل فيهم طوائف الباطنية، فإنهم يعمدون إلى خيار الأمة يعادونهم، وإلى أعداء الله من اليهود والنصارى والمشركين يوالونهم، ويعمدون إلى الصدق الظاهر المتواتر يدفعونه، وإلى الكذب المختلق الذي يعلم فساده يقيمونه، فهم وصفوا بأنهم (لو كانوا من البهائم لكانوا حمراً، ولو كانوا من الطير لكانوا رخماً) ولهذا كانوا من أبهت الناس وأشدهم فرية (١).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - واصفاً الرافضة: «الرافضة أكذب وأفسد ديناً» (٢) والمرء إن يكذب ويشعر بالذنب فهذا - على خطورته - أهون بكثير من رجل يكذب ويرى أن الكذب يُقربه إلى الله تعالى، أما الخطر الداهم والطامة الكبرى ففي رجل يكذب في الدين وعلى الدين ويتقول على الله ويحرف دينه القيم القويم، ثم هو في نفس الوقت يرى أنه بذلك يتعبد لله ويتقرب إليه بأفضل القربات. وهذا الأخير هو حال علماء الرافضة الأثني عشرية، كبرت كلمة تخرج من أفواههم إن يقولون إلا كذباً .

[٢] تظاهروهم بنصرة آل البيت، حيث انخدع بهم كثير من عوام المسلمين .

[٣] بغضهم لأهل السنة بسبب تعاليم خاطئة وضعها بعض كبرائهم نتج عنها نفور الشيعة وعدم الوصول بعد محاولات كثيرة من جانب أهل السنة إلى التقارب .

[٦] إنكار السنة النبوية المطهرة .

[٧] بغض أهل السنة والجماعة .

[٨] وقوع الرافضة في أعمال الشرك والبدعة .

[٩] وقوع الرافضة في مسالك الكفر والزندقة .

[١٠] وقوع الرافضة في مسالك التندسية (عكس التزكية) وسوء الاخلاق .

(١) انظر : مجموع الفتاوى / لابن تيمية (٤ / ٤٧١ ، ٤٧٢) .

(٢) منهاج السنة النبوية (٢ / ٦٣) - مكتبة ابن تيمية .

[٤] ولأن الشيعة أيضاً لا يتحرون النصوص الصحيحة ، ولا يهتمون بإيصال السند إلى النبي ﷺ ، ولهذا فإن أكثر أحاديثهم رويت عن الأئمة .

[٥] ولأنهم كذلك أهل عاطفة نحو أهل البيت - فيما يظهرون للناس - فلذا يكفي لتوثيق الشخص عندهم وعلى زعمهم أن يكون ظاهره الغلو في أهل البيت ، ويكون بذلك من الثقات الأثبات (١) .

ومن ادعى حب آل البيت وهو مخالف لسيرتهم ومنتهاك لحرمة الله الظاهرة في الكتاب والسنة فهي دعوى باطلة .

ومن عقيدة أهل السنة حب آل محمد ﷺ بما فيهم علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - بل أن النبي ﷺ قال في حب علي : « لا يحبه إلا مؤمن ولا يبغضه إلا منافق... » (٢) ، ولكن يقصد بذلك الحب المشروع والاتباع الصحيح الموافق للكتاب والسنة .

وبعد هذه المقدمة لابد من تعريف الشيعة ، وما ورد من استعمال كلمة (شيعة) في القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة ، وذلك للتبيين والتوضيح .



(١) انظر : فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام وبيان موقف الإسلام منها / لغالب عواجي (١ / ١٢٨ ، ١٢٩) .

(٢) رواه مسلم : كتاب الإيمان ، باب الدليل على أن حب الانصار وعلي رضي الله عنهما من الإيمان... (١ / ٨٦) ح ٧٨ ، وأحمد في مسنده (٦ / ٢٩٢) ، والترمذي في سننه (٥ / ٦٠١) ح ٣٧٣٦ . عن علي وأم سلمة رضي الله عنهما .

المبحث الأول

تعريف الشيعة لغة واصطلاحاً

المطلب الأول

الشيعة لغة

أولاً: كلمة الشيعة في اللغة :

أطلقت كلمة الشيعة على الاتباع ، والأنصار ، والاعوان ، والخاصة ، والمطاوعة ، والمتابعة ، والمعاونة ، والمصاحبة ، والاجتماع على الأمر ، والممالة عليه ، ثم غلب هذا الاسم على من يتولى علماً وأهلاً البيت ^(١) .

ثانياً: ورد لفظ الشيعة في القرآن على وجوه :

الأول: الفرقة أو الجماعة من الناس :

قال تعالى : ﴿ ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا ﴾ [٦٩] ﴿ [مریم ٦٩] ، أي من كل فرقة وجماعة وأمة ^(٢) .

ومن الآيات كذلك قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ فَرَقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيعًا أَسْتَمْتَهُمْ فِي شَيْءٍ ﴾ [الأنعام: ١٥٩] ، وقوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ فِي شِعِّ الْأَوَّلِينَ ﴾ [الحجر: ١٠] .

(١) جمهرة اللغة / لابن دريد (٣ / ٦٣) ، تهذيب اللغة / للزهري (٣ / ٦١) ، الصحاح / للجوهري (٣ / ١٢٤٠) - تحقيق: أحمد عبدالغفور ، تاج العروس / للزبيدي (٢١ / ٣٠٢-٣٠٣) ، لسان العرب / لابن منظور (٨ / ١٨٨-١٩٢) مادة (شيع) ، القاموس المحيط / للفيروز آبادي (ص٩٥٠) .

(٢) انظر : جامع البيان في تأويل القرآن / للطبري (٨ / ٣٦٣) ، تفسير غريب القرآن / لعبد الله بن مسلم بن قتيبة - تحقيق السيد : أحمد صقر (ص٣٢٩) - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ط بدون ، مجاز القرآن / لأبي عبيده تعليق : محمد فؤاد سزكين (١ / ١٩٤) - دار الفكر - مكتبة الخانجي - القاهرة - مصر - ط الثانية (١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م) ، تفسير القرآن العظيم / لابن كثير (٣ / ١٣٨) ، تفسير القرآن الحكيم المشهور بـ (تفسير المنار) / محمد رشيد رضا (٨ / ٢١٤) .

الثاني: المتابع، الموالي، والمناصر، والأهل، والنسب، والجيش:

قال تعالى: ﴿ فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتُلَانِ هَذَا مِنْ شِيعَةِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ فَاسْتَغَاثَهُ الَّذِي مِنْ شِيعَتِهِ عَلَى الَّذِي مِنْ عَدُوِّهِ فَوَكَزَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ ﴾ [القصص: ١٥] ، أراد من أهله في النسب إلى بني إسرائيل^(١) ، أو المتابع والموالي والمناصر وغير ذلك.

الثالث: الأمثال - النظائر - أهل الملة:

قال الله تعالى: ﴿ ثُمَّ لَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ ﴾ [مريم: ٦٩]، وقوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ أَهَلَكْنَا أَشْيَاعَكُمْ فَهَلْ مِنْ مُدْكِرٍ ﴾ [القمر: ٥١] ، وقوله تعالى: ﴿ كَمَا فَعَلْ بِأَشْيَاعِهِمْ مِنْ قَبْلُ ﴾ [سبا: ٥٤]، وقوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ مِنْ شِيعَتِهِ لِإِبْرَاهِيمَ ﴾ [الصافات: ٨٣]^(٢) .

الرابع: الأهواء المختلفة:

قال الله تعالى: ﴿ أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيْعًا ﴾ [الانعام: ٦٥]^(٣) .

الخامس: الإشاعة:

لقول الله تعالى ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [النور: ١٩] ، أي تفسوا الفاحشة^(٤) .

وذكر ابن القيم - رحمه الله - إلى أن لفظ الشيعة والأشباع غالباً ما يستعمل في الذم ، واستشهد بأدلة من القرآن الكريم حيث قال تعالى: ﴿ ثُمَّ لَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ

(١) انظر: جامع البيان في تأويل القرآن / للطبري (١٠ / ٤٣) ، تفسير غريب القرآن (ص ٣٢٩) ، فتح القدير / للشوكاني (٤ / ٢٠٢) .

(٢) جامع البيان في تأويل القرآن / للطبري (١٠ / ٣٩٢) - (١٠ / ٤٩٩) ، روح المعاني في تفسير القرآن / للالوسي (١٢ / ٩٩ ، ١٠٠) - (١٤ / ٩٤-٩٥) .

(٣) انظر: جامع البيان / للطبري (٥ / ٢١٨) ، تفسير القرآن العظيم / لابن كثير (٢ / ١٤٨) ، فتح القدير / للشوكاني (٢ / ١٥٨) .

(٤) نزهة العين والنواظر في علم الوجوه والنظائر / لابن الجوزي - تحقيق / محمد عبدالكريم (ص ٣٧٦ ، ٣٧٧) - مؤسسة الرسالة - الرياض - السعودية - ط الثانية (١٤٠٥هـ) ، بدائع الفوائد / لابن القيم (١٥٥/١) دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان - ط بدون .

الشفاعة

أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا (٦٦) ﴿ [مريم : ٦٩] ، وقوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيْعًا لَأَسْتَمِنُهُمْ فِي شَيْءٍ ﴾ [الأنعام : ١٥٩] ، وقوله تعالى : ﴿ وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ كَمَا فُعِلَ بِأَشْيَاعِهِمْ مِّن قَبْلُ ﴾ [سبأ : ٥٤] .

فيقول - رحمه الله تعالى - : « وذلك والله أعلم لما في لفظ الشيعة من الشيعاء والإشاعة التي هي ضد الائتلاف والاجتماع ولهذا لا يطلق لفظ التشيع إلا على فرق الضلال لتفرقتهم واختلافهم » (١) .

ثالثاً : لفظ الشيعة في السنة المطهرة ومعناه :

ورد لفظ الشيعة في السنة المطهرة بمعنى الأتباع كما في حديث النبي ﷺ في ذي الخويصرة التميمي أصل الخوارج الذي قال للنبي ﷺ : (لم أرك عدلت ...) قال فيه عليه الصلاة والسلام : « سيكون له شيعة يتعمقون في الدين حتى يخرجوا منه ... » (٢) .

وكذلك قوله ﷺ في المكذبين بالقدر : « وهم شيعة الدجال » (٣) .

فالشيعة هنا مرادفة للفظ الأصحاب ، والأتباع ، والأنصار . ولم يرد استعمال لفظ الشيعة على الفرقة المعروفة بهذا الاسم إلا ما جاء في بعض الأحاديث الضعيفة أو الموضوعة (٤) .

(١) بدائع الفوائد (١ / ١٥٥ ، ١٥٦) .

(٢) رواه أحمد في مسنده (٢ / ٢١٩) عن عبد الله بن عمرو ، وقال عبد الله بن الإمام أحمد ولهذا الحديث طرق في هذا المعنى صحاح . وقال أحمد شاكر : إسناده صحيح ، انظر : مسند الإمام أحمد بشرح أحمد شاكر رقم الحديث : ٣٠٣٨ . ورواه ابن أبي عاصم في السنة (٢ / ٤٥٤) ، وقال الألباني إسناده جيد ورجاله كلهم ثقات .

(٣) رواه أحمد في مسنده (٥ / ٤٠٧) عن حذيفة بن اليمان ، وأبو داود في سننه : السنة ، باب القدر (٥ / ٦٧) ح (٤٦٩٢) ، وقال المنذري : وفي إسناده عمر مولى عُفْرَةَ لا يحتج بحديثه ، ورجل من الأنصار مجهول ، انظر : مختصر أبي داود للمنذري برقم / ٤٦٩٢ وقال الألباني : الحديث بطرقه حسن دون قوله ((هم شيعة الدجال)) فإنها ضعيفة . انظر : مشكاة المصابيح (١ / ٣٨) ح (١٠٧) ، السنة لابن أبي عاصم (١ / ١٤٥) ح (٣٢٩) ، ضعيف سنن أبي داود (ص ٤٦٧) برقم / ١٠١٠ .

(٤) انظر : أصول مذهب الشيعة الإمامية الاثني عشرية / للدكتور : ناصر القفاري (١ / ٤٢ ، ٤٣) . دار الرضا للنشر والتوزيع - الجيزة - مصر - ط الثانية - (١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م) .

المطلب الثاني

تعريف الشيعة اصطلاحاً

أولاً : وردت عدة تعريفات للشيعة في الاصطلاح عند أصحاب المقالات من أهل السنة منها :

[١] يقول أبو الحسن الأشعري عن الشيعة : « إنما قيل لهم الشيعة لانهم شايعوا علياً - رضوان الله عليه - ويقدمونه على سائر أصحاب رسول الله ﷺ » (١) .

[٢] ويقول ابن حزم : « من وافق الشيعة في أن علياً - رضي الله عنه - أفضل الناس ، بعد رسول الله ﷺ وأحقهم بالإمامة وولده من بعده فهو شيعي ، وإن خالفهم فيما عدا ذلك مما اختلف فيه المسلمون ، فإن خالفهم فيما ذكرنا فليس شيعياً » (٢) .

[٣] ويقول الشهرستاني : « الشيعة هم الذين شايعوا علياً - رضي الله عنه - على الخصوص وقالوا بإمامته وخلافته نصاً ووصية إما جلياً وإما خفياً ، واعتقدوا أن الإمامة لا تخرج من أولاده ، وإن خرجت فبظلم من غيره أو تقية من عنده ، وقالوا ليست الإمامة قضية مصلحة تناط باختيار العامة وينتصب الإمام بنصيبهم ، بل هي قضية أصولية وهي ركن الدين لا يجوز للرسول عليهم السلام - إغفاله وإهماله ولا تفويضه إلى العامة وإرساله ، ويجمعهم القول بوجوب التعيين والتنصيب ، وثبوت عصمة الأنبياء والأئمة وجوباً عن الكبائر ، والقول بالتولي والتبرئ قولاً وفعلاً وعقداً إلا في حال التقية ، ويخالفهم بعض الزيدية في ذلك » (٣) .

(١) مقالات الإسلاميين (١ / ٦٥) .

(٢) الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم (٢ / ١٠٧) - دار المعرفة - بيروت - لبنان - ط الثانية (١٣٩٥هـ) .

(٣) الملل والنحل (١ / ١٤٤ ، ١٤٥) .

ثانياً: وقد عرف الشيعة لفظ (الشيعة) بتعاريف عدة منها :

[١] يقول النوبختي ^(١) : « الشيعة هم شيعة علي بن أبي طالب ، أو هم فرقة علي بن أبي طالب المسمون شيعة علي في زمن النبي ﷺ وبعده معروفون بانقطاعهم إليه والقول بإمامته » ^(٢) .

[٢] ويقول المفيد ^(٣) : « الشيعة هم اتباع أمير المؤمنين صلوات الله عليه - على سبيل الولاء والاعتقاد لإمامته بعد الرسول صلوات الله عليه وآله - بلا فضل ، ونفي الإمامة عمن تقدمه في مقام الخلافة ، وجعله في الاعتقاد متبوعاً لهم غير تابع لأحد منهم على وجه الاقتداء » ^(٤) .

[٣] ومن تعاريفهم للفظ الشيعة : « أن الشيعة الذين إذا اختلف الناس عن رسول الله أخذوا بقول علي ، وإذا اختلف الناس على علي أخذوا بقول جعفر

(١) هو الحسن بن موسى النوبختي ، أبو محمد ، الشيعي المتفلسف ، عاش في القرن الثالث ، كانت المعتزلة تدعيه والشيعة تدعيه ولكنه إلى حيز الشيعة ، من أهل بغداد ، نسبته إلى جده (نوبخت) من تصانيفه : (فرق الشيعة ، والآراء والديانات ، والفرق والمقاتلات ، والإمامة) وغير ذلك ، توفي سنة ٣١٠ هـ . انظر : لسان الميزان / لابن حجر (٣١٨ / ٢) برقم ٢٥٩٨ / ، الفهرست / لابن النديم (ص ٢٥١ - ٢٥٢) . سير أعلام النبلاء / للذهبي (٣٢٧ / ١٥) ، الأعلام / للزركلي (٢ / ٢٢٤) ، معجم المؤلفين / كحالة (١ / ٥٩٥) برقم ٤٤٧٤ .

(٢) فرق الشيعة / للحسن بن موسى النوبختي (ص ١٥ - ١٧) .

(٣) هو محمد بن محمد بن النعمان بن عبدالسلام العكبري الملقب بالمفيد البغدادي الشيعي ، ويعرف بابن المعلم ويكنى أبو عبد الله ، ولد سنة ٣٣٦ هـ في عكبرا من نواحي بغداد ، قال الخطيب البغدادي : (كان أحد أئمة الضلال ، هلك به خلق من الناس إلى أن أراح الله المسلمين منه) ، وله من المؤلفات ما يقرب من مائتي مصنف منها (أوائل المقالات في المذاهب) ، كان كثير الصدقات عظيم الخشوع كثير الصلاة والصوم حسن اللباس ، توفي في بغداد سنة ٤١٣ هـ وشيعه ٨٠ ألف من الرافضة والشيعة . انظر : تاريخ بغداد / للخطيب البغدادي (٣ / ٢٣١) برقم ١٢٩٩ ، سير أعلام النبلاء / للذهبي (٣٤٤ / ١٧) المنتظم في تاريخ الملوك والأمم / لابن الجوزي (١٥ / ١٥٧) برقم ٣١١٤ ، شذرات الذهب / لابن العماد (ج ٣ / ١٩٩ - ٢٠٠) المجلد الثاني ، الأعلام / للزركلي (٧ / ٢١) .

(٤) أوائل المقالات / للمفيد (ص ٣٩) مكتبة الدوري - قم - إيران - ط بدون ، وطبعة بتعليق / فضل الله الزنجاني (ص ٣٣) .

ابن محمد (١) ، (٢) .

[٤] ومنها : الشيعة من اتقى الله وأطاعه ، وعرفوا بالتواضع والتخشع ،

والأمانة ، (٣) .

[٥] ومنها : الشيعة من أطاع الله عز وجل ، (٤) .



(١) هو أبو عبد الله جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ، المعروف بجعفر الصادق ، ولد سنة ٨٠هـ بالمدينة قال عنه الإمام الذهبي : ((أحد الأئمة الأعلام ، برّ صادق)) ، وقال عنه أبو حاتم : ((ثقة لا يسأل عن مثله)) لكن الشيعة كذبوا عليه كغيره من آل البيت ، ونسبوا إليه أقوالاً هو منها بريء ، وزعموا أنه أحد أئمتهم الاثنى عشر ، توفي سنة ١٤٨هـ بالمدينة . انظر : سير أعلام النبلاء / للذهبي (٢٥٥/٦ وما بعدها) ، ميزان الاعتدال / للذهبي (١ / ٤١٤ ، ٤١٥) ، وفيات الأعيان / لابن خلكان (١ / ٣٢٧) برقم / ١٣١ ، شذرات الذهب / لابن العماد (ج ١ / ٢٢٠) المجلد الاول ، الأعلام / للزركلي (٢ / ١٢٦) .

(٢) رجال النجاشي (ص ٩) - نقلاً عن أصول مذهب الشيعة الإمامية الاثنى عشرية / القفاري (١ / ٥٧) .

(٣) المصدر السابق (١ / ٥٧ ، ٥٨) .

(٤) انظر أصول الكافي / لمحمد بن يعقوب الكليني ، تصحيح وتعليق / علي أكبر الغفاري (١ / ٧٣) -

دار الكتب الإسلامية - طهران - إيران - ط الثالثة (١٣٨٨هـ) ، وانظر : كتاب رجال النجاشي

(ص ٩) نقلاً عن أصول الشيعة الاثنى عشرية / د: ناصر القفاري (١ / ٥٧) .

المطلب الثالث

مناقشة التعاريف وتوضيح الأرجح

أولاً: تعريف الإمام الأشعري - رحمه الله - اقتصر على من فضل علياً على أبي بكر وعمر وسائر الصحابة - رضي الله عنهم - والشيعية لا تكتفي بمجرد التفضيل ، بل لا بد من الاعتقاد بأن خلافة علي منصوص عليها بعد وفاة الرسول عليه الصلاة والسلام (١) .

ثانياً: تعريف ابن حزم - رحمه الله - اقتصر على أن الشيعي هو من وافق علياً وأنه أفضل الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأحقهم بالإمامة وولده من بعده ، والصحيح عند الشيعة أنهم يرون أن الإمامة أهم مطالب أحكام الدين ، وأشرف مسائل المسلمين ، وأنها منصوص عليها بالقرآن والسنة النبوية .

ثالثاً: وأما تعريف الشهرستاني - رحمه الله - فقد جمع فيه المشايعة لعلي والإمامة والنص عليها ، وعدم خروجها عنه وعن أولاده إلا عن طريق الظلم أو التقية ، مع إثبات العصمة للأولياء والولاية المطلقة لهم ، فلذا فإنه أشمل التعاريف وهذا ما أيده شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - بقوله : « ثم تطور المصطلح وأخذ طوراً زمنياً فأصبح كفكرة وعقيدة أخذت أصولاً معينة على يد عبد الله بن سبأ الذي قال برجعة علي - رضي الله عنه - واختصاص الأئمة بالرجعة والعصمة » (٢) .

فلذا يوضح أن التشيع المتضمن لهذه الأصول الغالية (٣) هو المراد بفرقة الشيعة أو الرافضة المخالفة لما كان موجوداً في عهد علي - رضي الله عنه - فيقول - رحمه الله - : « أما التشيع المتوسط الذي مضمونه تفضيل علي وتقدمه على غيره ونحو ذلك فلم يكن هذا من إحداث الزنادقة بخلاف دعوى النص فيه والعصمة فإن الذي ابتدع

(١) منهاج السنة / لابن تيمية (١ / ٧٣ ، ٧٤) - طبعة جامعة الإمام .

(٢) الفتاوى (٢٠ / ٤٦٦) ، منهاج السنة (١ / ٢١٩) - ط / مكتبة الرهاض الحديثة .

(٣) انظر: التنبيه والرد للملطي (ص ٢٩-٣١ - ١٦٧ - ١٦٨) ، التبصير في الدين / للأسفرائيني

ذلك كان منافقاً زنديقاً ، (١) .

« ومن هذا التعريف يتضح كذلك أن جميع فرق الشيعة - ما عدا بعض الزيدية - يتفقون على وجوب اعتقاد الإمامة ، والعصمة ، والتقية ، ومن ذلك الاثنا عشرية يقولون بعقائد أخرى كالغيبة ، والرجعة ، والبداء ... وغيرها .

كما ينبغي أن يلاحظ أن الإمام زيداً وأتباعه لا يحكمون بعصمة الإمام ، ولا يمنعون الأمة من تعيين من تختاره للإمامة ، ولذا يجوز الإمام زيد إمامة المفضل مع وجود الفاضل ، ولا يقول بالتقية ، وكان الإمام الشهرستاني يشير إلى ذلك بقوله : (ويخالفهم بعض الزيدية في ذلك) على أن هناك من الزيدية من يقول بعصمة فاطمة ، وعلي ، والحسين (٢) ، ومن يقول بالنص على إمامة الثلاثة : علي وولديه . وأكثر الزيدية على خلاف ذلك ، (٣) .

رابعاً : وأما تعريفات علماء الشيعة للفظ (الشيعة) فمردودة لأمور منها :

[١] أن تعريف النوبختي لا يشير إلى أي أصل من أصول الشيعة من القول بالإمامة والنص عليها والتقية من أجلها ، كما أنه يحاول أن يشير إلى أن التشيع وجد في عهد الرسول ﷺ ، وهذا ما تزعمه الرافضة من أن الرسول ﷺ هو الذي وضع بذرة التشيع ، ولهذا يحاول الشيعة في القديم والحديث إثبات هذا القول وتأييده بالأدلة الكاذبة (٤) ، وقولهم مردود لا دليل ولا إثبات حيث إن كلمة الشيعة أول ما ظهرت في عهد - علي بن أبي طالب - وأطلقت على من يقدم علياً على عثمان فقط ، وهم وإن سموا بالشيعة فهم من أهل السنة .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - : « أجمع الصحابة - رضوان الله عليهم - على

(١) مجموع الفتاوى ١٧ / ٤٤٦ ، ٣١ / ١٣ ، منهاج السنة (١ / ٢١٩) - ط مكتبة الرضا الحديثة - مؤسسة قرطبة ، مكتبة ابن تيمية .

(٢) العلم الشامخ / للمقبلي (ص ٣٨٦) - ط الأولى (١٣٢٨ هـ) .

(٣) أصول مذهب الشيعة الإمامية الاثنا عشرية / للدكتور : ناصر القفاري (١ / ٦٢) .

(٤) انظر : المقالات والفرق / للقمي (ص ١٥) ، مقدمة ابن خلدون - تحقيق د : علي عبد الواحد الكافي

(٢ / ٥٢٧) .

تقديم عثمان في البيعة ، مع أن بعض أهل السنة كانوا قد اختلفوا في عثمان وعلي - رضي الله عنهما - بعد اتفاقهم على تقديم أبي بكر وعمر أيهما افضل ، فقدّم قوم عثمان وسكتوا ، أزرعوا بعلي ، وقدّم قوم علياً ، وقوم توقفوا ، لكن استقر أمر أهل السنة على تقديم عثمان وإن كانت هذه المسألة - مسألة عثمان وعلي رضي الله عنهما ، ليست من الاصول التي يضلل المخالف فيها عند جمهور أهل السنة لكن المسألة التي يضلل المخالف فيها هي مسألة الخلافة ، (١) .

وقال - رحمه الله تعالى - : « ففي خلافة أبي بكر وعمر لم يكن أحد يسمى من الشيعة ولا تضاف الشيعة إلى أحد » (٢) .

[٢] تعريف المفيد قصر التشيع على اتباع علي واعتقاد إمامته ، ولم يذكر أولاده ولا اعتقاد الشيعة في التنصيب على الإمامة ، وتعريفه يؤدي إلى وصف علي - رضي الله عنه - بالنفاق والمداهنة مع الكذب حيث استمر في خلافة أبي بكر وعمر وعثمان تابعاً لهم فقط في الظاهر دون الباطن ، وهذه من صفات المنافقين ، فهم مع زعمهم بحب علي وآله يقعون في نقيض قصدهم فيصفونهم بالجبن والكذب ، وتعريفه يؤدي إلى الإساءة إلى الخلفاء الثلاثة وإلى الأمة بأكملها التي وافقت على خلافتهم ، فيؤدي ذلك إلى القول بإجماع الأمة على الضلال وحاشاهم من ذلك ، ولأن تعريفه يجعل الشيعة أتباع علي ، فقوله يوجب أن علياً كان شيعياً ، وكان يرى ما يراه الشيعة ، وعلي - رضي الله عنه - بريء مما تعتقده الشيعة سواء فيه أو في بنيه ، ولذا كان شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - يسميهم : « الرافضة المنسوبون إلى شيعة علي » (٣) ، فهم أيضاً ليسوا على منهج شيعة علي - رضي الله عنه - المتبعين له ، بل هم أذعياء ورافضة .

(١) مجموع الفتاوى (٣ / ١٥٣) ، منهاج السنة (٢ / ٦٠) - ط مكتبة الرياض الحديثة ، (١ / ٥٣٢ ، ٥٣٣) - مؤسسة قرطبة ومكتبة ابن تيمية .
 (٢) منهاج السنة (٢ / ٦٤) - ط مكتبة الرياض الحديثة ، (٢ / ٩٥) - مكتبة ابن تيمية ومؤسسة قرطبة .
 (٣) منهاج السنة (٢ / ١٠٦) - ط مكتبة الرياض الحديثة .

[٣] وأما تعريف الشيعة بقولهم : « هم الذين إذا اختلف الناس عن رسول الله ﷺ أخذوا بقول علي - رضي الله عنه - وإذا اختلف الناس عن علي - رضي الله عنه - أخذوا بقول جعفر بن محمد » ، فمردود من جهة ومقبول من جهة أخرى وبيان ذلك فيما يأتي :

(أ) مردود من حيث زعمهم أن الناس إذا اختلفوا عن رسول الله ﷺ أخذوا بقول علي - رضي الله عنه - والصحيح أن المسلمين لا يختلفون مع رسول الله ﷺ أبداً بل متبعون لسنته من أقوال وأفعال وتقريرات ، فالمسلم لا يقدم على كلام الله وكلام رسوله - عليه الصلاة والسلام - أحداً لا علياً ولا غيره ، فيكون الشيعة بفعلهم ومعتقداتهم رادين لسنة الرسول ﷺ وبذلك يستحقون لفظ الشيعة ، ومن وجوه الرد لهذا التعريف أن قولهم يؤدي إلى عدم الإقرار بخلافة الخلفاء الثلاثة ، وعدم طاعتهم وإتباعهم ، وإلى أن جعفرأ أفضل من الرسول ﷺ ، ولعل ذلك تابع من تفضيلهم الولي علي النبي ، وأيضاً فإن التعريف يناقض ما عليه الشيعة من تفضيل علي وأولاده على غيرهم .

(ب) وقد يكون التعريف مقبولاً من جهة أخرى حيث إن غلاة الشيعة يقرون بانفسهم على اختلافهم مع رسول الله ﷺ ، وعلى تفضيلهم لعلي وجعفر علي رسول الله ﷺ ، وإن كانوا في الحقيقة قد خالفوا الرسول عليه الصلاة والسلام وعلياً وجعفرأ ولم يتبعوا إلا أهواءهم وشهواتهم .

[٤] وأما التعريف للشيعة بأنهم : « أهل الطاعة لله - عز وجل - والتواضع والتخشع والأمانة » ، فهو تعريف مردود ، لأن غلاة الشيعة أبعد ما يكونون عن طاعة الله - عز وجل - أو الاتصاف بوصف الأمانة والخشوع والتواضع ، بل إنهم خانوا الأمانة وحرفوا القرآن والسنة وحاربوها وعادوا الصحابة الذين هم خيرة خلق الله بعد الانبياء والرسل ، فأين هم من صفات الخشوع والتواضع .

وعند التحقيق فإن أقوال الشيعة في تعاريفهم متضاربة ومتفاوتة ، ولم يعرف واحد من مؤلفيهم معنى التشيع تعريفاً واضحاً جلياً ، وجامعاً مانعاً .

وخلاصة القول: انه لابد من وضع قيد واحتراز في التعريف رفعا للإبهام ، فيقال : هم الذين يزعمون اتباع علي ، حيث إنهم لم يتبعوا علياً على الحقيقة ، وليس أمير المؤمنين على ما يعتقدون .

أويقال : بأنهم المدعون التشيع لعلي ، أو الرافضة كما عبر عنهم شيخ الإسلام ابن تيمية بقوله : « الرافضة المنسوبون إلى شيعة علي »^(١) ، وهذا تحرز من الخلط والالتباس ، فالتشيع في العصر الأول غير التشيع فيما بعده ، ولهذا كان في الصدر الأول لا يسمى شيعياً إلا من قدم علياً على عثمان - رضي الله عنه - وهم في الحقيقة من أهل السنة كما ذكر ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية^(٢) .

وذكر صاحب مختصر التحفة: « أن الذين كانوا في وقت خلافة الأمير - رضي الله عنه - من المهاجرين والأنصار ، والذين اتبعوهم بإحسان كلهم عرفوا له حقه ، وأحلوه من الفضل محله ، ولم ينتقصوا أحداً من إخوانه أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فضلاً عن إكفاره وسبه »^(٣) .

ولكن لم يظل التشيع هكذا ، بل تغير ، وظهر غلو في التشيع في طور آخر فأصبح الشيعي في زمان السلف وعرفهم هو من تكلم في عثمان والزبير ، وطلحة ، ومعاوية ، وطائفة ممن حارب علياً - رضي الله عنه - وتعرض لسبهم . وأصبح الشيعي الغالي في زمننا وعرفنا هو الذي يكفر هؤلاء السادة ، ويتبرأ من الشيخين فهذا ضال مفتر ، ومن سلك هذا فهو رافضي^(٤) .

(١) منهاج السنة (٢ / ١٠٦) ط مكتبة الرياض الحديثة .

(٢) انظر : مجموع الفتاوى (٣ / ١٥٣) .

(٣) مختصر التحفة الاثنى عشرية / لشاه عبدالعزيز الدهلوي - اختصار / محمود شكري الالوسي -

تحقيق : محب الدين الخطيب (ص ٣) - المطبعة السلفية - ط الثانية ١٣٨٧ هـ - .

(٤) انظر : ميزان الاعتدال / للذهبي - تحقيق : علي محمد الجاوي (١ / ٦) .

المبحث الثاني فرق الشيعة وأقباها

المطلب الأول فرق الشيعة

حفلت كتب المقالات والفرق بذكر فرق الشيعة وطوائفهم ، والملفت للنظر هو كثرة هذه الفرق ، وتعددتها بدرجة كبيرة حتى تكاد تنفرد الشيعة بهذه السمة ، أو قل : بهذا البلاء ، فبعد وفاة كل إمام من الأئمة عند الشيعة تظهر فرق جديدة ، وكل طائفة تذهب في تعيين الإمام مذهباً خاصاً بها ، وتنفرد ببعض العقائد والآراء عن الطوائف الأخرى ، وتدعي أنها هي الطائفة المحقة ^(١) .

قال الإمام المقرئزي ^(٢) : « ثم اختلفوا - أي الشيعة - في الإمامة اختلافاً كثيراً حتى بلغت فرقتهم ثلاثمائة فرقة » ^(٣) .

وقد ذكر المسعودي ^(٤) : « أن فرق الشيعة بلغت ثلاثاً وسبعين فرقة » ^(٥) .

(١) أصول مذهب الشيعة الإمامية الإثني عشرية / للقفاري (١١٠/١) .

(٢) هو أبو العباس أحمد بن علي بن عبد القادر بن محمد المقرئزي ، إمام ، مؤرخ ، محدث ، ولد في القاهرة سنة ٧٦٦هـ ، أصله من بعلبك ، ونسبته إلى حارة المقارزة (من حارات بعلبك في أيامه) ولي في القاهرة الحسبة والخطابة ، والإمامة مرات ، من مصنفاته : « تجريد التوحيد المفيد ، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار » وغيرها ، توفي في القاهرة سنة ٨٤٥هـ . انظر : شذرات الذهب / لابن العماد (ج٧/٢٥٤-٢٥٥) ، المجلد الرابع ، الضوء اللامع / للسخاوي (ج٢/٢١) ، المجلد الأول ، الأعلام / للزركلي (١٧٧/١) ، معجم المؤلفين / كحالة (٢٠٤/١) برقم / ١٥٢٦ .

(٣) الخطط / للمقرئزي (٣٥١/٢) .

(٤) هو أبو الحسن علي بن الحسين بن علي المسعودي ، من ذرية ابن مسعود ، مؤرخ ، رحالة ، بحاث ، من أهل بغداد ، أقام بمصر وتوفي فيها سنة ٣٤٥هـ أو ٣٤٦هـ ، قال الذهبي : « عداه في أهل بغداد ، ونزل بمصر مدة وكان اخبارياً ، صاحب ملع وغرائب وعجائب وفنون ، وكان معتزلياً ، وقال ابن حجر : « كتبه طافحه بأنه كان شيعياً معتزلياً ، من تصانيفه : « مروج الذهب » ، وغيرها ، انظر : سير أعلام النبلاء / للذهبي (٥٦٩/١٥) ، لسان الميزان / لابن حجر (٢٥٨/٤) ، فوات الوفيات / للكتنبي (١٢/٣-١٣) ، برقم / ٣٣٦ ، النجوم الزاهرة / للاتاكي (٣١٥-٣١٦) ، الأعلام / للزركلي (٢٧٧/٤) .

(٥) مروج الذهب / للمسعودي - تحقيق : محي الدين عبد الحميد (٢٢١/٣) - دار الفكر ، بيروت ، لبنان - ط الخامسة (١٣٩٣هـ) ، (٢٠٩/٣) ، دار الأندلس - بيروت - لبنان - ط الخامسة (١٩٨٣م) .

والسبب في عدم اتفاق العلماء على عدد فرق الشيعة هو أن فكرة التشيع قد جذبت إليها كثيراً من أهل الأهواء والأغراض، وهؤلاء بدأوا يُدخلون في الإسلام ما لا يتفق مع الإسلام بل بما يتفق مع هواهم، فأضافوا إلى الفكر الشيعي أفكاراً جديدة أسهمت في كثرة تفرق من ينتسب إلى التشيع. وهذه الكثرة والظهور المتتابع جعلت العلماء لا يتفقون في عددهم، ومن هنا بدأ علماء الفرق يسجلون ما يصل إليهم عن عدد فرق الشيعة، فجاء عددهم غير منضبط لتجدد الأفكار الشيعية وتقلبها^(١).

ومع كثرة فرقها وتشتتها إلا أنها انحصرت في ثلاثة اتجاهات أو أصول للفرق الشيعية، وقد أشار إلى ذلك كثير من أصحاب المقالات، منها:

قول الإمام ابن حزم - رحمه الله - وهو يتكلم عن شنع الشيعة: « أهل الشنع من هذه الفرقة ثلاث طوائف: أولها الجارودية^(٢) من الزيدية، ثم الإمامية من الرافضة، ثم الغالية^(٣) .

وذكر الإمام الأشعري - رحمه الله - أن أصول فرق الشيعة ثلاث فرق: الغالية، والرافضة، والإمامية^(٤)، والزيدية^(٤).

وذكر البغدادي أربعة أصناف وهي: «زيدية، وإمامية، وكيسانية^(٥)، وغلاة،

(١) انظر: فرق معاصرة / لغالب عواجي (١ / ١٤٢).

(٢) الجارودية: هي فرقة من فرق الشيعة، أصحاب أبي الجارود زياد بن المنذر العبدي الهمداني الخراساني، يقولون بأن الرسول عليه الصلاة والسلام نص على إمامة علي عليه السلام بصفته لا باسمه، ويسوقون الإمامة إلى الحسين عليه السلام ثم بعد ذلك سرى بينهم، كفروا الصحابة لتركهم بيعة علي عليه السلام، اختلفوا في الإمام المنتظر. انظر: التنبيه والرد / للملطي (ص ٣٥)، الفرق بين الفرق / للبغدادي (ص ٢٢، ٢٣)، البرهان في معرفة عقائد أهل الأديان / لأبي الفضل عباس بن منصور السكسكي (ص ٦٦، ٦٧)، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين / للرازي (ص ٦١، ٦٢).

(٣) الفصل في الملل والأهواء والنحل (٥ / ٣٥).

(٤) مقالات الإسلاميين (١ / ٦٦، ٨٨، ١٤٠).

(٥) الكيسانية: من غلاة الشيعة، تقول بإمامة محمد بن الحنفية، وسميت بالكيسانية نسبة للمختار بن أبي عبيد الثقفي، لأن لقبه "كيسان"، وكذلك تسمى بالختارية عند بعض أصحاب الفرق، وقد ادعى المختار نزول الوحي عليه، وقال بالبداء، وضلالات أخرى، وقيل إن الكيسانية سميت بذلك نسبة إلى رجل يقال له: كيسان، وهو مولى لبطن من بجيلة في الكوفة، وقيل: مولى لعلي بن أبي طالب... والكيسانية فرق بلغت عند الأشعري إحدى عشرة فرقة. ويرجع محصلها - كما يرى البغدادي - إلى

وافترقت الزيدية فرقاً ، والإمامية فرقاً ، والغلاة فرقاً ، كل فرقة منها تكفر سائرهما ،
وجميع فرق الغلاة منهم خارجون عن فرق الإسلام ، (١) .

وسار على منهج الإمام الأشعري في تقسيم فرق الشيعة الرئيسية إلى ثلاث ،
طائفة من كتاب الفرق وغيرهم مثل الإمام الرازي حيث سماها زيدية ، وإمامية ،
وكيسانية (٢) .

ومثل الإمام الأسفراييني (٣) في كتابه التبصير في الدين ، وكذلك ابن المرتضى
حيث قال : « والشيعة ثلاث : زيدية ، وإمامية ، وباطنية » (٤) .

وقال الإمام الأيجي : « أصولهم - أي الشيعة - ثلاث فرق : غلاة ، وزيدية ،
وإمامية » (٥) .

وشيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - الذي صنف الشيعة إلى ثلاث درجات ،
شرها الغالية ، وهم الذين يجعلون لعلي - عليه السلام - شيئاً من الألوهية ، أو يصفونه

فرفقتين : فرقة تقول : إن محمد بن الحنفية لم يميت وهو المهدي المنتظر ، وفرقة أخرى ينقلون الإمامة بعد
موته إلى غيره ، ويختلفون بعد ذلك في المنقول إليه . انظر : عقائد الثلاث والسبعين فرقة / لابي محمد
البيهقي (٢ / ٤٨١) ، الملل والنحل / للشهرستاني (١ / ١٤٥) مقالات الإسلاميين / للأشعري
(١ / ٩١) الفرق بين الفرق / للبغدادي (ص ٢٨) ، الفصل في الملل والأهواء والنحل / لابن حزم (٥
/ ٣٥ ، ٣٦) ، النية والامل / لآحمد بن المرتضى (ص ٩٠) ، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين /
للرازي (ص ٩٣-٩٥) - مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة - مصر ط بدون (١٣٩٨ هـ) .

(١) الفرق بين الفرق (١٥ ، ١٦) .

(٢) اعتقادات فرق المسلمين والمشركين (ص ٧٧) - مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة - مصر - ط بدون
(١٣٩٨ هـ) .

(٣) هو أبو المظفر طاهر بن محمد الإسفراييني ، ثم الطوسي الشافعي وقيل كان اسمه : (شهفور بن طاهر
ابن محمد) فقيه ، أصولي ، متكلم على طريقة الأشاعرة ، من مصنفاة : « التبصير في الدين وتمييز
الفرقة الناجية من الهالكين » وغيره ، توفي سنة ٤٧١ هـ بطوس . انظر : سير أعلام النبلاء / للذهبي (١٨
/ ٤٠١) ، طبقات الشافعية / للسبكي (٥ / ١١) برقم / ٤٢٠ ، الأعلام / للزركلي (٣ / ١٧٩) ،
(٣ / ٢٢٣) معجم المؤلفين / كحالة (١ / ٨٢١) برقم / ٦٠٧٣ .

(٤) النية والامل في شرح الملل والنحل / لآحمد بن يحيى المرتضى - تحقيق : محمد جواد مشكور
(ص ٢٣) .

(٥) المواظف في علم الكلام (ص ٤١٨) .

بالنبوة ، والدرجة الثانية وهم الرافضة ، والدرجة الثالثة المفضلة من الزيدية وغيرهم الذين يفضلون علياً - عليه السلام - علي ابن بكر وعمر - رضي الله عنهم - ، ولكن يعتقدون إمامتهما وعدالتهما ويتولونهما (١) .

فهذا يتبين أن فرق الشيعة الكثيرة هي متفرعة من أصولها الثلاثة المنحصرة فيها وهي :

[١] الاثنا عشرية : (٢)

وهي فرقة الإمامية الرافضة ، وهي أكبر هذه الطوائف اليوم كما كانت تمثل أكثرية الشيعة وجمهورها في بعض فترات التاريخ .

وقد وصفهم طائفة من علماء الفرق (بجمهور الشيعة) ، ومن نعتهم بهذا :

(١) مجموع الفتاوى (١٣ / ٣٣ ، ٤٣) .

(٢) الإثنا عشرية نسبة إلى الأئمة الذين يتخذهم الشيعة الإمامية أئمة لهم ، ويتسلسلون على النحو التالي :

- [١] علي بن أبي طالب عليه السلام ، ويلقبونه بالمرتضى (ت : ٤٠ هـ) .
 - [٢] الحسن بن علي عليهما السلام ، ويلقبونه بالمجتبى (ت : ٥٠ هـ) .
 - [٣] الحسين بن علي عليهما السلام ، ويلقبونه بالشهيد (ت : ٦١ هـ) .
 - [٤] علي زين العابدين بن الحسين ، ويلقبونه بالسُّجَّاد (ت : ٩٥ هـ) .
 - [٥] محمد الباقر بن علي زين العابدين ، ويلقبونه بالباقر (ت : ١١٤ هـ) .
 - [٦] جعفر الصادق بن محمد الباقر ، ويلقبونه بالصادق (ت : ١٤٨ هـ) .
 - [٧] موسى الكاظم بن جعفر الصادق ، ويلقبونه بالكاظم (ت : ١٨٣ هـ) .
 - [٨] علي الرضا بن موسى الكاظم ، ويلقبونه بالرضي (ت : ٢٠٣ هـ) .
 - [٩] محمد الجواد بن علي الرضا ، ويلقبونه بالتقي (ت : ٢٢٠ هـ) .
 - [١٠] علي الهادي بن محمد الجواد ، ويلقبونه بالانقي (ت : ٢٥٤ هـ) .
 - [١١] الحسن العسكري بن علي عبد الهادي ، ويلقبونه بالزكي (ت : ٢٦٠ هـ) .
 - [١٢] محمد المهدي بن الحسن العسكري ، ويلقبونه بالحجة القائم المنتظر ، وهو الذي يزعمون أنه في سرداب سامراء كذباً وافتراءً وتضليلاً . اخزاهم الله .
- بينما الإسماعيلية يفتشرون مع الإمامية من بعد الإمام السادس ويقولون بولاية : إسماعيل بن جعفر . انظر : الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب المعاصرة (١ / ٥٥ ، ٥٦) .

الإمام الأشعري^(١) ، والمسعودي^(٢) ، وعبد الجبار الهمداني^(٣) ، وابن حزم^(٤) ، وغيرهم .

وقد ذكر الإمام الأشعري - رحمه الله - أن الرافضة الإمامية اختلفت أربعاً وعشرين فرقة^(٥) .

ونجد أن مصادر الاثني عشرية الإمامية في الحديث والرواية قد استوعبت معظم آراء الفرق الشيعية التي خرجت في فترات التاريخ المختلفة إن لم يكن كلها فأصبحت هذه الطائفة هي الوجه المعبر عن الفرق الشيعية الأخرى ، ومصطلح الشيعة في زماننا إذا أطلق فيقصد به طائفة الاثني عشرية الإمامية الرافضة .

فقد أصبحت الواجهة الرئيسية والوجه البارز للتشيع في عصرنا الحاضر ، وهم القائمون على نشر هذا المذهب الرافضي والممول له بشتى الطرق والأساليب وقد تحقق لهم الكثير مما أرادوه في العالم الإسلامي وذلك لما يبذلونه من مساعدات مادية ومعنوية .

فتعتبر هذه الطائفة أشهر فرق الشيعة ، وأكثرها انتشاراً في العالم ، وإليها ينتمي أكثر الشيعة في إيران والعراق وباكستان وغيرها من البلدان التي وصلت إليها العقيدة الشيعية ، ولهم نشاط ملموس في كثير من البلدان في الآونة الأخيرة حيث توغلوا إلى أماكن من بلدان المسلمين ما كان لهم فيها ذكر .

وهم مجموعة من الطوائف المختلفة الآراء بعضها معلن وبعضها مستتر ويجمعهم هدف عام وهو علو المذهب الاثني عشري الجعفري الذي زعم الخميني أن أتباعه يبلغون ٢٠٠ مليون شيعي كان النواة الأولى فيها لمذهب التشيع ، هو الرسول ﷺ

(١) مقالات الإسلاميين (١ / ٩٠) .

(٢) مروج الذهب (٤ / ١٩٩) .

(٣) المغني في أبواب التوحيد والعدل (ج ٢٠) - القسم الثاني في الإمامة (ص ١٧٦) .

(٤) الفصل في الملل والأهواء والنحل (٥ / ٣٨) ، (٤ / ١٥٨) .

(٥) مقالات الإسلاميين (١ / ٨٨) .

- على حسب زعمه - وعلي ابن أبي طالب وخديجة ، حيث بدأ الرسول ﷺ - حسب زعمه - يدعو للتشيع من نقطة الصفر (١) .

وهذا كذب وافتراء منه ، ومن كل شيعة يقول هذا أو يعتقدده .

[٢] غالبية الشيعة :

وإنما سموا الغالية لأنهم غلو في علي - ﷺ - وقالوا فيه قولاً عظيماً ، وهم خمس عشرة فرقة (٢) .

وهذه الغالية هم طائفة الإسماعيلية، ومن الاسماعيلية أنبثق فرق الباطنية جميعها .

[٤] الزيدية :

وهذه الفرقة هي أقرب الفرق الشيعية إلى أهل السنة إذ أنها لا تقول بكل مقالات الشيعة سواء الغلاة أو الإمامية الرافضة، بل بينهم خلافات حادة في كثير من الآراء .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - : « فالزيدية خير من الرافضة : أعلم وأصدق وأزهد وأشجع » (٣) ، وقال الشيخ محمد أبو زهرة - رحمه الله - في الزيدية - : « هذه الفرقة هي أقرب فرق الشيعة إلى الجماعة الإسلامية وأكثر اعتدالاً وهي لم ترفع الأئمة إلى مرتبة النبوة ، بل لم ترفعهم إلى مرتبة تقاربها ، بل اعتبروهم كسائر الناس ، ولكنهم أفضل الناس بعد رسول الله ﷺ .

ولم يكفروا أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ ، وخصوصاً من بايعهم علي - ﷺ - واعترف بإمامتهم » (٤) .

وهذا يعتبر في الحكم العام على الزيدية ، - فإن بعضهم أصبحوا رافضة إمامية ، وقد قسم أبو زهرة الزيدية من حيث الاعتقاد إلى قسمين هما :

(١) انظر : كتاب ولاية الفقيه (ص ١٣٦ - ١٣٧) ، نقلاً عن فرق معاصر تنتسب إلى الإسلام / لغالب علي عواجي (١ / ١٦٧) .

(٢) مقالات الإسلاميين / للأشعري (١ / ٦٦) .

(٣) منهاج السنة النبوية (٢ / ٩٦) - مكتبة ابن تيمية .

(٤) تاريخ المذاهب الإسلامية (٤٢) .

[١] المتقدمون منهم ، المتبعون لاقوال زيد ، وهؤلاء لا يعدون من الرافضة ، ويعترفون بإمامة الشيخين أبي بكر وعمر - رضي الله عنهما - .

[٢] وقسم من المتأخرين منهم ، وهؤلاء يعدون من الرافضة وهم يرفضون إمامة الشيخين ويسبونهما ويكفرون من يرى خلافتهما ^(١) .

وهذا يحتاج من الزيدية إعادة نظر ليتقاربوا مع إخوانهم أهل السنة ، وإلا أصبحوا في صف الإمامية الرافضة ، وعموماً فإن مذهبهم في الإمامة يحصرونه في أولاد فاطمة فقط من غير تحديد بأحد منهم ، وإنما يشترطون أن يكون كل فاطمي اجتمعت فيه خصال الولاية من الشجاعة والسخاء والزهد ، وخرج ينادي بالإمامة يكون إماماً واجب الطاعة سواء كان من أولاد الحسن ، أو الحسين ^(٢) ، عكس الأئمة عشرية الذين حصروا الأئمة في أولاد الحسين فقط ^(٣) .



(١) تاريخ المذاهب الإسلامية (ص ٤٦) .

(٢) الحسين بن علي بن أبي طالب بن عبد المطلب القرشي ، سبط رسول الله ﷺ وربحانته ، ولد سنة أربع من الهجرة ، وشهد الجمل وصفين مع أبيه ، وقاتل معه الخوارج وبقي معه حتى قُتل ، ثم رجع المدينة وبقي فيها حتى أرسل إليه أهل العراق بعتهم بعد موت معاوية فخرج إليهم وكان من أمر مقتله ، ذكر البخاري أن الحسين قتل بكرهلاء ودفن حيث قتل ، وكان مقتله سنة ٦١ هـ وعمره ٥٦ عاماً ، انظر الإصابة (٢/٢٤٨-٢٥٣) ترجمة رقم / ١٧٢٠ مكتبة ابن تيمية - القاهرة ، أسد الغابة (٢/٢٥-٣٠) ترجمة رقم / ١١٧٣ ، سير أعلام النبلاء (٣ / ٢٨٠ وما بعدها) ، فتح الباري (٧/١١٨-١٢٠) ، مجموع الفتاوى (٤/٥٠٧-٥٠٩) ، تهذيب التهذيب (١/٢١٦) رقم ١٣٣٩ .

(٣) انظر : الملل والنحل / للشهرستاني (١ / ١٥٣ ، ١٥٤) ، فرق الشيعة / للنوبختي (ص ٤٣) .

المطلب الثاني ألقاب الشيعة

[١] الشيعة : وذلك لمشايعتهم علي بن أبي طالب - عليه السلام - والشيعة ترغب أن تُلَقَّب نفسها بهذا الاسم اعتماداً على ما جاء في القرآن الكريم من مدح ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ مِنْ شِيعَتِهِ لِإِبْرَاهِيمَ ﴾ [الصافات : ٨٣] فيقولون : إن المراد من الآية أن إبراهيم عليه السلام من شيعة علي ، وهو نايغ من عقيدتهم بتفضيل الائمة على الانبياء ، مع أن المراد من الآية أن إبراهيم من شيعة نوح عليهما السلام ^(١) ، وعلى منهاجه وسنته ، وهنا يظهر التناقض عندهم ووقوعهم في نقيض القصد فهم يزعمون أن القرآن الموجود بين أيدينا ليس هو القرآن المنزل من عند الله - أي أنه حُذِفَ منه أشياء - ، فكيف يستدلون به على قواعدهم وأصولهم ؟ ، ولذا كان السلف - رحمهم الله - يتجنبون إطلاق لفظ التشيع على أنفسهم بالمعنى اللغوي ^(٢) .

[٢] الإمامية : وذلك لقولهم بوجوب الإمام والحاجة إليه في أمر الدين والدنيا ، أو لقولهم بأن رسول الله صلى الله عليه وآله قد نص على الخليفة الإمام من بعده بالإسم ، أو لقولهم بالإمامة عموماً بأنها ركن الدين وقاعدة الإسلام ، وأنها من العقائد ، وأن الإمام يعتمد في تنصيبه على النص والتعيين لا على البيعة والاختيار .

قال الإمام الأشعري - رحمه الله - في تسميتهم بالإمامية : « وهم يُدْعَوْنَ الإمامية لقولهم بالنص على إمامة علي بن أبي طالب » ^(٣) .

ومن أصحاب المقالات : من قال بأن « تسميتهم بالإمامية » لأنهم يزعمون أن

(١) انظر : أصول الدين / للبغدي (ص ٢٩٨) ، منهاج السنة / لابن تيمية (١/ ١٧٧) ، ط . مكتبة الرياض الحديثة ، تفسير القرآن العظيم / لابن كثير (٤/ ١٤) ، فتح القدير / للشوكاني (٤/ ٤٩٦) ، روح المعاني في تفسير القرآن / للالوسي (١٠/ ١٢) .
(٢) منهاج السنة (٢ / ٦٧) ط مكتبة الرياض الحديثة .
(٣) مقالات الإسلاميين (١ / ٨٩) .

الدنيا لا تخلو من إمام إما ظاهراً مكشوفاً، وإما باطناً موصوفاً^(١) ، ويقول أيضاً ابن المرتضى : والإمامية « سميت بذلك لجعلها أمور الدين كلها إلى الإمام وأنه كالنبي ولا يخلو وقت من إمام إذ يحتاج إليه في الدين والدنيا وهم يرضون هذا الاسم ويختارونه لأنفسهم »^(٢) .

وقال الإمام الشهرستاني - رحمه الله - : الإمامية هم القائلون بإمامة علي عليه السلام نصاً ظاهراً وتعييناً صادقاً من غير تعريض بالوصف ، بل إشارة إليه بالعين^(٣) .

فغلاة الشيعة تجمل قول الإمام كقول الله سبحانه وتعالى ، فما رواه الإمام عندهم يجوز أن يقول الراوي عنه قال الله تعالى ، فلذا غلب عليهم التسمي بهذا الاسم ، وقيل سموا بالإمامية لقولهم بالإمام المنتظر^(٤) .

[٢] الرافضة^(٥) : وسموا بهذا الاسم لرفضهم لإمامة أبي بكر وعمر - رضي الله عنهما - وقيل لرفضهم مقالة زيد بن علي - رضي الله عنه - حيث والى أبا بكر وعمر ، وذلك أن جماعة منهم أتوا إليه فقالوا له : ما تقول في أبي بكر وعمر ؟ فإثنى عليهما خيراً ، فقالوا : كيف وقد نازعوكم أمركم ؟ ، قال : ما سمعت أحداً من أهل بيتي يذكرهما إلا بخير ، فرفضوا مقالته وتفرقوا عنه ، فلما أدبروا رفع يده إلى السماء فقال : اللهم اجعل اليوم لعنتي ولعنة آبائي عليهم فإنهم رفضوني كما رفضت الخوارج علي ابن أبي طالب - رضي الله عنه - فسموا بذلك رافضة .

ورجع شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - تسميتهم بالرافضة لرفضهم زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ، وعندا لتحقيق فهم لم يرفضوا زيدا إلا لأنه

(١) المنية والأمل / لابن المرتضى (ص ٨٩) .

(٢) المصدر السابق (ص ١٠٠) .

(٣) الملل والنحل (١ / ١٦٣) .

(٤) أصول الكافي / للكلييني (١ / ٥٣) .

(٥) فرق الشيعة / للنوويختي (ص ٦٢ ، ٦٣) ، مقالات الإسلاميين / للاشمري (١ / ٨٩) ، اعتقادات فر

المسلمين والمشركين / للرازي (ص ٥٩ - ٦٠) ، عقائد الثلاث والسبعين فرقة / لابي محمد اليمني (١

/ ٤٤٦) ، منهاج السنة / لابن تيمية (٢ / ٩٦) مكتبة ابن تيمية .

أثنى خيراً على الشيخين - رضي الله عنهما - وقيل إنهم سموا رافضة لتركهم محبة الصحابة ، ولرفضهم دين الإسلام (١) .

[٤] **الإثنا عشرية** : ظهر هذا الاسم للشيعة بعد وفاة الحسن العسكري سنة ٣٦٠ هـ حيث إنه قبل وفاة الحسن لم يكن أحد يقول بإمامة المنتظر الثاني عشر ، ولا عرف من زمن علي ودولة بني أمية أحد ادعى إمامة الاثنى عشر (٢) .

فسموا بهذا الاسم لزعيمهم أن الإمام المنتظر هو الثاني عشر من نسبه إلى علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - (٣) .

[٥] **أصحاب الانتظار** : لقولهم بالإمام المنتظر الغائب وأنه سوف يخرج ويملا الأرض قسطاً وعدلاً ، ولذا فإن من عاداتهم أن يخرجوا ويضربوا الطبول والبوقات ، ويقرؤوا أمام المشاهد والقبور مطولات أطلقوا عليها إسم الزيارات التي توضح معتقد الشيعة في قيام الإمام المنتظر المزعوم ، حيث يقفون ويقولون باسم الله يا صاحب الزمان ، باسم الله اخرج فقد ظهر الفساد وكثر الظلم وهذا أوان خروجك فيفرق الله بك بين الحق والباطل (٤) .

[٦] **القطعية والواقفية** : وسموا بذلك لقطعهم بموت موسى (٥) بن جعفر

(١) مقالات الإسلاميين / للأشعري (١ / ٨٩ ، ٩٠) ، الملل والنحل / للشهرستاني (١ / ١٥٥) ،

اعتقادات فرق المسلمين والمشركين / للرازي (ص ٥٩-٦٠) ، البرهان في معرفة عقائد أهل الأديان /

للسكسكي (ص ٣٦) ، المنية والأمل / لابن المرتضى (ص ١٠٠ ، ١٠١) ، منهاج السنّة / لابن تيمية

(٢ / ١٣٠) - ط مكتبة الرياض الحديثة ، (٢ / ٩٦) - مكتبة ابن تيمية .

(٢) انظر : منهاج السنّة / لابن تيمية (٤ / ٢٠٩) ط مكتبة الرياض الحديثة .

(٣) أصول الكافي / الكليني (١ / ٤٥٢) ، مقالات الإسلاميين / للأشعري (١ / ٩٠-٩١) ، الملل

والنحل / للشهرستاني (١ / ١٦٩-١٧٠-١٧١) ، الفرق بين الفرق (ص ٤٧) ، مختصر التحفة

الاثنى عشرية / لشاه عبدالعزيز الدهلوي - تحقيق : محب الدين الخطيب (ص ٢١) - الرياسة العامة

لإدارة البحوث - الرياض - السعودية - ط بدون (١٤٠٤هـ) .

(٤) فرق الشيعة / للنوبختي (ص ١٠٢ ، ١٠٣) التبصير في الدين / للأسفرائيني (ص ٣٧) ، اعتقادات

فرق المسلمين والمشركين / للرازي (ص ٦٨ ، ٦٩) .

(٥) هو أبو الحسن موسى الكاظم ابن جعفر الصادق بن محمد الباقر بن علي زين العابدين بن الحسين بن

علي بن أبي طالب ، ولد سنة ١٢٨ هـ بالأبواء قرب المدينة ، ثقة صدوق ، إمام من أئمة المسلمين ، =

الصاا ، وهو أبو المهاء المنظر فف زعمهم ، وقفل لقولهم بفوقف الإمامة بموت الإمام ثم القاط برجة المهاء (١) .

[٧] الجعفرفة: نسبة إلى جعفر بن محمد الصاا ، وهذا الاسم من أأب الاسماء إليهم لزعمهم أن مذهب الجعفرفة من أأسن المذاهب وأوسعها ، وفف الحقفة أن الإمام جعفر ففبأ من أقوالهم وأفعالهم ، وما ففبفونه إليه كذباً وزوراً (٢) .

[٨] الرجفة: وذلك لقولهم بموت الإمام ورجعته (٣) .

[٩] السبففة: لأن عبء الله بن سبا وأصحابه ، هم أول من غالف فف حق علف - ﷺ - فف قالوا له : أنت أنت قال : ومن أنا ؟ قالوا الخالق البارف ، فاستتابهم فلم فرجعوا ، فاوقء لهم ناراً وأأرقهم وقال مرآجأ :
لما رأفء الأمر أمراً منكراً أأبء نارف وءعوف قفبأراً
فلذلك فعفءون أن علفاً لم فمء فف ففهم عفاا جاءهم نعمف علف - ﷺ -
قالوا : لو أففمونا بءماغه فف سبعم فارورة لم نصدق بموته ، ففزعمون أنه فف السحاب (٤) .

== وعلوا فف فف فف قالوا بفلهفءه وفسروا قوله تعالى : ﴿ هَلْ فف ففظرون إلا أن فف أففهم الله

صالفاً ، علفاً ، جواءاً ، حلفماً ، كبفر القءر ، نسب إليه الشففة روافااء باطلة كاذبة ، وهو ففبأ منها ، بعءه الشففة الرافضة الإمامفة سابع الأئمة الأئف عشر ، ماء سنة ١٨٣هـ ببفءاء مسجوناً . انظر : وففااء الأعمان / لاهن فلكان (٣٠٨/٥ - ٣١٠) برقم / ٧٤٦ ، مفزان الاعءال / للءهف (٤ / ٢٠١) برقم / ٨٨٥٥ ، الاعلام / للزكلف (٧ / ٣٢١) .

(١) مقالااء الإسلامفن / للاشمرف (١ / ٩٠ ، ٩١) ، الملل والنحل / للشهرسنانف (١ / ١٦٩ ، ١٧٠ ،

١٧١) ، الفبصفر فف الءفن / الاسفرائفف (ص٣٩) ، اعءقاءاء فرق المسلمفن والمشركنفن (ص٦٦ ،

٦٧) ، الفرق بفن الفرق / البفءاءف (ص٤٧) ، ولفففة والأمل / لاهن المرطف (ص١٠٢) .

(٢) انظر : الملل والنحل / للشهرسنانف (١ / ١٦٦ ، ١٦٧) .

(٣) مفءصر الفءفة الأئف عشرفة (ص٢٠) - ط إءارة البءوف - الرفاض (١٤٠٤هـ) .

(٤) مقالااء الإسلامفن / الأشمرف (١ / ٨٦-٨٨) ، الفرق بفن الفرق / للبفءاءف (ص١٥) ، الملل

والنحل / للشهرسنانف (١٧٧) ، الففبففة والرء / للملطف (ص٢٩) ، الملل والنحل الوارءة فف كتاب

الانساب / للإمام أبف سعفء عبءالكرفم السمعانف ، جمع وفرقفب : عبء الله بن صالح البرلك (ص٤٠)

- ءار الوطن للنفشر والفوزفع - الرفاض - السعوءفة - ط الأولى (١٤١٧هـ - ١٩٩٦م) .

فِي ظَلِّلٍ مِّنَ الْغَمَامِ ﴿ [البقرة: ٢١٠] ، بأن علياً هو الذي يأتي في الظلل ، والرعد صوته ، والبرق تبسمه (١) .

[١٠] الحلولية : لزعمهم أن أرواحهم متولدة من الله القديم ، وأن البدن لباس لا روح فيه (٢) .

[١١] الباطنية : لقولهم بأن الناس يعلمون علم الظاهر ، والإمام يعلم علم الباطن ، وأولوا آيات القرآن تأويلات غريبة ، وجعلوا هذه التأويلات هي علم الباطن الذي عند الإمام (٣) .

ومن الألقاب التي تطلقها الشيعة على نفسها لقب الخاصة ، المؤمنين ، الناس ، فالشيعة تلقب نفسها بالخاصة والطائفة المؤمنة ، ويلقبون أهل السنة والجماعة بالعامّة الذين لا خلاق لهم بل هم عندهم كفار لا تحل ذبائحهم ، وتستباح دمائهم وأموالهم (٤) .



(١) الملل والنحل / للشهرستاني (١ / ١٥١ ، ١٥٢) .

(٢) التنبيه والرد / الملطي (ص ٣٤) .

(٣) انظر الملل والنحل / الشهرستاني (١ / ٢٠١) .

(٤) انظر : الكافي / محمد بن يعقوب الكليني ، شرح محمد صالح المازندراني ، تعليق : أبو الحسن الشعراني (١ / ٨) - المكتبة الإسلامية - طهران - إيران - ط بدون (١٣٨٤هـ) ، تحرير الوسيلة / الخميني (١ / ١١٨) - ط الثالثة (١٣٩٧هـ) من فرق الشيعة الذين قالوا بالوهمية علي - عليه السلام - : «السبئية ، المغيرية ، البيانية ، الجناحية ، المنصورية ، الخطابية ، الحلولية » ، انظر : الفرق بين الفرق / البغدادي (ص ٢٢٣-٢٥٠) ، البرهان في معرفة عقائد أهل الأديان / السكسكي (ص ٦٩-٨٥) .

المبحث الثالث

مصادرهـم في التلقي والاسـتدلال وموقفهم من مصادـر أهـل السنـة

بما ان أصول فرق الشيعة ثلاثة وهي غلاة وإمامية وزيدية فستكلم عن مصادر التلقي والاستدلال عند الشيعة الإمامية الراضية لان الغلاة من طائفة الاسماعيلية لا تكون من فرق الإسلام ، وأما الزيدية فهم في مصادر التلقي والاستدلال كالمعتزلة لأنهم في العقائد معتزلة وقد سبق بيان ذلك (١) ، ومنهم من يوافق أهل السنة . فنوضح مصادر التلقي والاستدلال عند الإمامية الراضية الاثنى عشرية ، وموقفهم من مصادر أهل السنة .



(١) المبحث الرابع من الفصل الرابع .

المطلب الأول

مصادره في التلقي والاستدلال

ويشمل على أربع فروع :

الفرع الأول : أئمتهم ورجالهم :

وهو يعتبر مصدراً أساسياً عند الشيعة الإمامية الاثني عشرية ، والمراد بالقداسة هنا أي رفع الأئمة فوق منزلتهم التي أنزلهم الله إياها ، معتقدين أن لهم من القداسة الذاتية المكتسبة ما يستوجب الخضوع لهم والإذعان لأوامرهم دون عرضها على الكتاب والسنة قد يكون ذلك لعدم حجيتها عند الشيعة الرافضة ، فقد يتوجهون إلى الولي - على حسب زعمهم - ويظنون أنه المصدر الوحيد لتلقي دينهم عنه ، فالشيعة تعتقد بعصمة أئمتها ، وكذلك الاسماعيلية وسائر فرق الباطنية .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - : « إنما يخالف في ذلك الغالية من الرافضة فالرافضة تزعم أن الاثني عشر معصومون من الخطأ والذنب ، ويرون هذا من أصول دينهم » (١) .

ويعتقد الشيعة الإمامية أن أقوال ائمتهم الاثني عشر كأقوال الله ورسوله ﷺ ، وذلك لأن الإمامة عندهم استمرار للنبوة ، فمن ضروريات مذهبهم وأركان دينهم وفحواه عندهم أن رسول الله ﷺ قد بلغ جزءاً من الشريعة وكنم الباقي وأودعه الإمام علياً - عليه السلام - فأظهر علي - عليه السلام - منه جزءاً في حياته ، وعند موته أودعه الحسن وهكذا كل إمام يظهر منه جزءاً حسب الحاجة ثم يعهد بالباقي لمن يليه .
ولذلك يقول المجلسي (٢) وهو من أعيان الشيعة : « اعلم أن الإمامية خير من علي

(١) مجموع الفتاوى (١١ / ٦٧) .

(٢) هو محمد اقر بن محمد تقى بن مقصود علي الأصفهاني المجلسي ، ولد سنة ١٠٣٧ هـ بأصفهان ، علامة إمامي شيعي ، فقيه ، مؤرخ ، ترجم إلى الفارسية مجموعة كبيرة من الأحاديث ، له تصانيف كثيرة ، منها : ((بحار الأنوار أكثر من ٢٥ جزءاً في مباحث مختلفة ، ومرآة العقول في أخبار الرسول ، الحق اليقين في أصول الدين)) توفي بأصفهان سنة ١١١٠ وقيل ١١١١ هـ . انظر : الأعلام للزركلي (٦ / ٤٨) ، معجم المؤلفين / عمر رضا كحالة (٣ / ١٥٤) برقم / ١٢٣٤٩ .

عصمة الاثمة من الذنوب صغيرها وكبيرها فلا يقع منهم ذنب أصلاً لا عمداً ولا نسياناً ولا لخطأ في التأويل ، ولا للإسهاء من الله سبحانه وتعالى ، (١) .

ويقول آخر ، « إن الاعتقاد بعصمة الاثمة جعل الاحاديث التي تصدر عنهم صحيحة دون أن يشترطوا إيصال سندها إلى النبي ﷺ كما هو الحال عند أهل السنة » (٢) .

وبذلك خالفوا مذهب أهل السنة الذين يجوزون الخطأ والسهو على الانبياء والرسول ، وقد ورد في السنة النبوية ما يشير إلى ذلك في وقائع صدرت من الرسول الكريم ﷺ كما قال تعالى : ﴿ عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذْنَتْ لَهُمْ ﴾ [التوبة: ٤٣] ، وما ورد في عتابه عن أخذه الفداء من أسارى معركة بدر ، وغير ذلك مما هو معروف في الكتاب والسنة وأقوال علماء المسلمين .

ولكن الشيعة الرافضة تجعل الاثمة أفضل حتى من الرسل .

يقول الخميني : « فإن للإمام مقاماً محموداً ، ودرجة سامية وخلافة تكوينية تخضع لولايتها جميع ذرات هذا الكون ، وإن من ضروريات مذهبنا أن لائمتنا مقاماً لا يبلغه ملك مقرب ولا نبي مرسل ، وبموجب ما لدينا من الروايات والاحاديث فإن الرسول ﷺ والاثمة كانوا قبل هذا العالم أنواراً فجعلهم الله بعرشه محققين » (٣) .

ولو طلب من هؤلاء الذين يدعون عصمة أئمتهم أن يأتوا بدليل واحد من القرآن أو من السنة النبوية أو عن الصحابة ، أو عن إجماع الأمة لما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً .

(١) بحار الانوار / للمجلسي (ج ٢٥ / ٢١١) ط الثالثة - إيران ، أصول الكافي / للكليني - تعليق :

علي أكبر الغفاري (٢ / ٢٧١ ، ٢٧٢) ، تاريخ الإمامية واسلافهم من الشيعة / لعبد الله الفيض

(ص ١٤٥) - مؤسسة الاعلمي - بيروت - لبنان - ط الثانية (١٣٩٥هـ) ، كشف الاسرار /

للخميني - تقديم الدكتور : محمد علي الخطيب (ص ١٧٥ ، ١٧٦) .

(٢) تاريخ الإمامية واسلافهم من الشيعة / لعبد الله الفيض (ص ١٤٠) .

(٣) انظر : الحكومة الإسلامية / الخميني (ص ٥٢) ط إيران (١٣٨٩هـ) .

الفرع الثاني : العقل :

كان الشيعة في بداية أمرها لم تعتمد على المعقولات والمناظرات فلما زعموا أن أغلب الصحابة قد غيروا وبدلوا بعد موت رسول الله ﷺ ، وأن الأيدي قد امتدت إلى القرآن بالتحريف - على حسب زعمهم - عمدوا إلى الاعتماد على العقل وذلك لنصرة مذهبهم ومعتقداتهم المنحرفة ، وهم بهذا يناقضون معتقدتهم في أئمتهم معتمدين على الأدلة العقلية ضارين بالأدلة النقلية عرض الحائط .

قال الطوسي^(١) عند تقريره لعصمة الأنبياء من القبائح جميعها صغيرها وكبيرها قبل النبوة وبعدها على طزيق العمد والنسيان وعلى كل حال ، فيرد على من جوز وقوع المعاصي منهم بقوله : « وأما الذين جوزوا وقوع المعاصي من الأنبياء استناداً إلى ظواهر النصوص مثل قوله تعالى ﴿ وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى ﴾ [طه : ١٢١] ، إنه قد بين خطأ هؤلاء في تفسيره للقرآن الكريم ، ويكتفي هنا بأن يقرر أن الظواهر يجب أن تنبني على أدلة العقول لا العكس ، أي لا يصح أن تنبني أدلة العقول على ظواهر النصوص ، والواضح الصحيح في هذه المسألة هو أن دليل العقل قد أوجب أن الأنبياء لا يجوز عليهم فعل القبيح ، فإذاً يجب أن تؤول الآيات التي يفيد ظاهرها ذلك ،^(٢) .

معتمدين في التاويل على العقول ولم يكن لهم مستند شرعي من المنقول ، وهم بهذا يناقض بعضهم بعضاً ، وهذا ذيدن أهل البدع عند استدلالهم لمذهبهم

(١) هو : أبو جعفر محمد بن الحسن بن علي الطوسي ، ولد سنة ٣٨٥هـ ، هو عند الشيعة شيخ من شيوخ الإمامية ورئيس الطائفة ، أعرض عنه الحفاظ لبدعته ، له مؤلفات منها : (تهذيب الأحكام ، والاستبصار ، وهما من أهم الكتب عند الشيعة) كالكتب الستة عند أهل السنة) ، وفهرست كتب الشيعة) ، توفي سنة ٤٦٠هـ بالنجف . أنظر : الكنى والألقاب / للقمي (٢ / ٣٥٧) ، لسان الميزان / لابن حجر (٥ / ١٥٣) برقم / ٧٢٣٧ ، سير أعلام النبلاء / للذهبي (١٨ / ٣٣٤ ، ٣٣٥) ، الأعلام / للزركلي (٨٤ / ٦) .

(١) الاقتصاد فيما يتعلق بالاعتقاد / لمحمد بن الحسن الطوسي (ص ٢٦٢) - دار الأضواء - بيروت - لبنان - ط بدون (١٩٨٦ م) ، والشافعي في شرح أصول الكافي / لعبد المحسن آية الله العظمى المظفر (١/٥٠-٨١) - مطبعة الغري الحديثة - النجف - العراق - ط الثاني (١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م) .

ومعتقدهم ، ولهذا يتخذون تلك القاعدة العقلية التي تقول : « كل ما حكم به العقل حكم به الشرع » ، أي أن المستقلات العقلية التي لا يجد العقل إلا بدأ من قبولها أو رفضها فالشرع يحكم بذلك (١) .

فالشيعنة الراضنة أصبحت تزعم أن المعطيات العقلية هي أكثر المعطيات إتباعاً وقبولاً وهي التي تغنيهم عن السير أشواطاً وراء الخيالات .

يقول الموسوي (٢) : « إننا نحن كمسلمين وكأمة نعتقد بأن المعطيات العقلية هي أكثر المعطيات إتباعاً وقبولاً وهي التي تغنينا عن السير أشواطاً وراء السراب ، ونحن الشيعة بالذات قد اتخذنا المذهب العقلي جزءاً من استنباط أحكامنا الفقهية ... » (٣) .

وهذا تناقض لأقوالهم في أئمتهم ومغالطة ، إذ يجعلون الأئمة هم مصدر الدين والمعقيدة فهم كمن يسعى إلى الجمع بين المتناقضات فلا يقدر على ذلك .

الفرع الثالث : الروايات والآثار الضعيفة أو الموضوعية :

فاهل البدع والأهواء والضلال من الشيعة وغيرهم يعتمدون على الكذب ، ولذلك يكثر استدلالهم بالمكذوبات والآثار الضعيفة ، وما لا أصل له .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - : « وهذا في البدع الكبار مثل الراضنة والجهمية فإن الذي وضع الرفض كان زنديقاً ابتداءً تعمد الكذب الصريح الذي يعلم أنه كذب ، كالذين ذكروهم الله من اليهود الذين يفترون على الله الكذب وهم

(١) انظر : الشيعة والتصحيح / موسى الموسوي (٨١-٩١) .

(٢) هو موسى الموسوي حفيد أبي الحسن الموسوي الأصفهاني ، ولد في النجف سنة ١٩٣٠م ، عمل أستاذاً للاقتصاد الإسلامي في جامعة طهران ١٩٦٠م ، ١٩٦٢م ثم عمل أستاذاً للفلسفة الإسلامية في جامعة بغداد ١٩٦٨م - ١٩٧٨م ، ثم انتخب رئيساً للمجلس الأعلى الإسلامي في غرب أمريكا منذ ١٩٧٩م ، له عدة مؤلفات ، منها : (من الكندي إلى ابن رشد ، إيران في ربيع قرن ، فلاسفة أوربيون ، الثورة البائسة ، الجمهورية الثانية ، الشيعة والتصحيح ..) . انظر : ترجمته في خانمة كتابه الشيعة والتصحيح .

(٣) الشيعة والتصحيح (ص ٨١ فما بعده) .

يعلمون» (١) .

فاعتماد الشيعة الرافضة الإمامية على الروايات الضعيفة أو الموضوعية أمر ظاهر ، وتضع الحديث لتؤيد مذهبها (٢) ، ثم ترويه عن أئمتهم ويعدون مروياتهم في قسم المتواتر الذي لا يقبل الشك (٣) . بل قد يعارض دليلاً صحيحاً بآخر لا أصل له .

الفرع الرابع : التلقي عن الأهم الضالة والفرق الهالكة :

إن هذا المصدر لا تكاد توجد فرقة افتقرت عن الأمة المحمدية أو عن مذهب أهل السنّة والجماعة ، إلا واستقت من هذا المصدر ، فهو مصدر أصيل لمعظم الفرق الضالة ، حيث إنه بعد توسع الفتوحات الإسلامية ودخول الناس في دين الله أفواجاً من سائر الأديان والنحل ، أدى ذلك إلى اختلاط المسلمين بغيرهم من أصحاب الديانات السابقة كاليهودية والنصرانية والمجوسية ، ولعل أبرز مثل يصور هذا الأثر ما حصل على يد عبد الله بن سبأ اليهودي من الفتن والبدع التي خاض الناس فيها وما زال أتباعه إلى الآن .

(١) مجموع الفتاوى (١٧ / ٤٤٥) .

(٢) انظر: الاسرار المرفوعة في الاخبار الموضوعية / للملاعلي الفاري - تحقيق الدكتور: محمد لطفي الصباغ - برقم / ٢٠٩ .

(٣) انظر: الاستبصار في الحديث عن الجبر والإختيار / محمد حسن الطوسي (ص ٣ ، ٤) - دار الكتب العلمية - طهران - إيران - ط بدون (١٣٩٠ هـ) .

المطلب الثاني

موقفهم من مصادر التلقي عند أهل السنة

أما المصادر الأساسية عند أهل السنة والجماعة فلا تقول معظم الشيعة بحجيتها إلا بشرط وهو : أن يكون هناك قيم وهو من أئمتهم الاثنى عشر ، ونبين ذلك في الفروع الآتية :

الفرع الأول : القرآن الكريم وموقفهم منه :

قد يوجد فيهم من يطعن في صحته . وإذا اصطدم بشيء من معتقداتهم يؤولونه تأويلات عجيبة ، تتفق مع مذهبهم (١) .

أو يعتقدون بعدم حجيته إلا بقيم ، وأكبر دليل هو قول شيخ الشيعة الرافضة ومن يسمونه (ثقة الإسلام) الكليني (٢) ، يروي في كتابه (*) : أصول الكافي

(١) المخطوط المريضة للأسس التي قام عليها دين الشيعة الإمامية الاثنى عشرية / هب الدين الخطيب (ص ٧٠) ط الثالثة (١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م) .

(٢) هو أبو جعفر محمد بن يعقوب بن إسحاق الكليني البغدادي من أكابر علماء الإمامية الشيعة ، يعد من أكابر الأئمة عندهم ، ويعد عالماً متممناً محدثاً ثقة عندهم ، اتفقت الشيعة على تفضيل كتابه (الكافي) والاختصاص منه والثقة بخبره ، واخذ الأحكام منه ، فهو يعد عندهم بمنزلة كتاب صحيح البخاري عند أهل السنة ، من مؤلفاته : ((الكافي ، والمقل وفضل العلم)) وغيرها ، توفي سنة ٣٢٩هـ بخداد . أنظر : سير أعلام النبلاء / للذهبي (١٥٠ / ٢٨٠) الأعلام / للزركلي (٧ / ١٤٥) ، معجم المؤلفين / عمر رضا كحالة (٣ / ٧٧٥) برقم ١٦٤١٩ .

(*) أصح الكتب عند الإمامية الاثنى عشرية ثمانية (وهي الكتب الأساسية) يسمونها ((المجموع الثمانية) وبعضهم يطلق عليها ((صحاح الإمامية الثمانية)) بقول أحد علمائهم)) : وأما صحاح الإمامية فهي ثمانية : أربعة منها للمحمد بن الثلاثة الأوائل ، وثلاثة بعدها للمحمد بن الثلاثة الأواخر ، وثانيتها لحسن النوري الطبرسي)) - أصول مذهب الشيعة / للفقاهي (١٠ / ٣٥٣) .
فالأربعة الأولى هي :

[١] الكافي / ل محمد بن يعقوب الكليني ت : ٣٢٩هـ ، وهو أصح كتب الشيعة - عندهم - وهو عندهم أعظم من صحيح البخاري عند أهل السنة ، وقد زعموا أنه عرضه على الإمام الغائب فقال عنه : كاف لشيئتنا .

[٢] من لا يحضره الفقيه / ل محمد بن بابويه القمي الملقب عند الشيعة بالصدوق . ت : ٣٨١هـ .

والذي هو عندهم كصحيح البخاري عند أهل السنة ، يروي ما نصه : « أن القرآن لا يكون حجة إلا بقيم .. وأن علياً - عليه السلام - كان قيم القرآن وكانت طاعته مفترضة ، وكان الحجة على الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وآله » (١) .

كما توجد هذه المقالة أيضاً في طائفة من كتبهم المعتمدة كرجال الكشي (٢) ، وعلل الشرائع (٣) ، وغيرها .

وقال الكليني: إن الإمام علياً عليه السلام قال : « ذلك القرآن فاستنطقوه فلن ينطق لكم أخبركم عنه .. » (٤) .

[٣] تهذيب الأحكام / محمد بن الحسن الطوسي ت : ٤٦٠ هـ .

[٤] الإستبصار في الحديث عن الجبر والإختيار / محمد بن الحسن الطوسي .. وهذه الكتب الأربعة قال عنها شيخهم الفيض الكاشاني: ((إن مدار الأحكام الشرعية اليوم على هذه الأصول الأربعة ، وهي المشهود عليها بالصحة من مؤلفيها)) .

ويقول آخر : ((إن كون مجموع ما بين ذفتي كل واحد من هذه الكتب الأربعة من حيث المجموع متواتراً مما لا يعتبره شك ولا شبهة ، بل هي عند التأمل فوق حد التواتر)) . انظر : انتصار الحق مناظرة علمية مع بعض الشيعة الإمامية / مجدي محمد علي محمد - ص ٢٧٠-٢٧١ - دار طبية للنشر والتوزيع - الرياض - السعودية - ط الأولى (١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م) ، وهذا الكلام مبالغ فيه جداً ، إذ يوجد في هذه الكتب وغيرها من كتبهم الكثير الكثير من الأحاديث المكذوبة والموضوعة والمفتراة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وعن الأئمة ، وإنما الغاية من افتراءها واختلافها نصر مذهبهم الباطل . وبلي تلك الكتب الأربعة عندهم بقية الكتب الثمانية وهي :

[٥] الوافي / لشيخهم محمد الفيض الكاشاني ت : ١٠٩١ هـ .

[٥] بحار الأنوار لدرر الأخبار للأئمة الأطهار / محمد باقر المجلسي ت : ١١١١ هـ ، وقد الف منه ٢٦ مجلداً فقط ثم أكمل من غيره من علماء الشيعة ، واليوم الكتاب وصل إلى ١١١ مجلداً .

[٦] وسائل الشيعة لشيخهم محمد بن الحسن الحر العاملي ت : ١١٠٤ هـ .

[٨] مستدرک الوسائل / الحسين النوري الطبرسي ت : ١٣٢٠ هـ . انظر : انتصار الحق مناظرة علمية مع بعض الشيعة الإمامية / مجدي محمد علي (ص ٢٧٠ ، ٢٧١) .

(١) أصول الكافي (١ / ١٨٨) .

(٢) انظر : رجال الكشي (ص ٤٢٠) - نقلاً عن أصول مذهب الشيعة / للقفاري (١ / ١٥٦) .

(٣) انظر : علل الشرائع / لأبن بابويه القمي (ص ١٩٢) - المكتبة الحيدرية ومطبعتها - النجف - العراق - ط الثانية (١٣٨٥ هـ) .

(٤) أصول الكافي (١ / ٦١) .

وفي نهج البلاغة المنسوب لعلي - عليه السلام - والذي هو عند الشيعة لا ينكر نسبته إليه ، جاء النص التالي : « فالقرآن أمر زاجر ، وصامت ناطق ، حجة الله على خلقه ... » (١) .

ولهذا جعلوا مصدرهم الوحيد هم الائمة المعصومين - على حسب زعمهم - وكذلك لا اعتقادهم بأن الائمة اختصوا بمعرفة القرآن لا يشركهم فيه أحد .

فإنه مما علم من الإسلام بالضرورة أن علم القرآن لم يكن سراً تتوارثه سلالة معينة، ولم يكن لعلي - عليه السلام - اختصاص بهذا دون سائر صحابة رسول الله صلى الله عليه وآله وأن الصحابة - رضوان الله عليهم - هم الطليعة الاولى الذين حازوا شرف تلقي هذا القرآن عن رسول البشرية محمد - صلى الله عليه وآله - ونقله إلى الاجيال كافة، ولكن الشيعة تخالف هذا الاصل وتعتقد أن الله سبحانه قد اختصر ائمتهم الاثنى عشر بعلم القرآن كله، وأنهم اختصوا بتأويله، وأن من طلب علم القرآن من غيرهم فقد ضل (٢) .

جاء في أصول الكافي للكليني: « إن الناس يكفيهم القرآن لو وجدوا له مفسراً ، وإن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فسره لرجل واحد ، وفسر للامة شان ذلك الرجل وهو علي بن ابي طالب » (٣) .

وجاء في طائفة من مصادر الشيعة المعتمدة لديهم أن رسول الله صلى الله عليه وآله قال : « إن الله أنزل عليّ القرآن وهو الذي من خالفه ضل ، ومن بيتغي علمه عند غير علي هلك » (٤) .

ويعتقدون بأن للقرآن معاني باطنة تخالف الظاهر لا تفسرها إلا ائمتهم ، جاء في أصول الكافي للكليني ما نصه : ... عن محمد بن منصور قال : « سألت عبداً

(١) نهج البلاغة للمنسوب لعلي بن ابي طالب - عليه السلام - تحقيق : صبحي الصالح (ص ٢٦٥) - دار الكتاب اللبناني - ط بدون (١٣٨٧ هـ) .

(٢) انظر : اصول مذهب الشيعة الإمامية الاثنى عشرية / للقفاري (١ / ١٦٢) .

(٣) اصول الكافي (١ / ٢٥٠) ، وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة / لحمد بن الحسن الحر العاملي - تحقيق : عبدالرحيم الشيرازي (١٨ / ١٣١) - دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان - ط الخامسة - (١٤٠٣ هـ) .

(٤) وسائل الشيعة (١٨ / ١٣٨) ، وأنظر : بحار الأنوار / للمجلسي (٧ / ٣٠٢) ، (١٩ / ٢٣) .

صالحاً عن قول الله عز وجل : ﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ ﴾ [الأعراف : ٣٣] ، قال : فقال : إن القرآن له ظهر وبطن ، فجميع ما حرم الله في القرآن هو الظاهر ، والباطن من ذلك أئمة الجور ، وجميع ما أحل الله تعالى في الكتاب هو الظاهر ، والباطن من ذلك أئمة الحق ^(١) ، وهذا كله تحريف لكلام الله - عز وجل - إذ التأويل لا بد أن يرجع فيه إلى القرآن أو إلى السنة ، أو إلى أقوال الصحابة ، أو إلى اللغة العربية ، فيكون بقرائنه المعروفة عند أهل التأويل .

وقد استغل الشيعة الرافضة جانب التأويل المحرف كغيرهم من الباطنية والمبتدعة استغلالاً كبيراً ، ووجدوا فيه متسعاً لبث سمومهم وعقائدهم الفاسدة ، فأي باب يجدون فيه بث عقائدهم يسلكونه .

ويسعون إلى حصر مصادر التشريع في أئمتهم ، ومن أجل الوصول إلى هذا الهدف سلكوا طريق التأويل الفاسد فجنوا به على الإسلام والمسلمين .

قال محب الدين الخطيب ^(٢) - رحمه الله - : « وحتى القرآن الذي كان ينبغي أن يكون المرجع الجامع لنا ولهم على التقارب نحو الوحدة ، فإن أصول الدين عندهم ، قائمة على جذورها على تأويل آياته ، وصرف معانيها إلى غير ما فهمه منها الصحابة عن النبي ﷺ ، وإلى غير ما فهمه منها أئمة الإسلام عن الجيل الذي نزل عليه القرآن ، ^(٣) .

ولما كان الله قد تعهد بحفظ دينه في حفظ كتابه الكريم جاءت تأويلاتهم مفضوحة ومكشوفة لكل ذي عينين ، وفضحهم الله شرفضيحة بين الثقلين ، ومن

(١) أصول الكافي (١ / ٣٧٤) .

(٢) هو محب الدين بن أبي الفتح محمد ابن عبد القادر بن صالح الخطيب ، من كبار الكتاب الإسلاميين ، ولد في دمشق سنة ١٣٠٣ هـ ، خرج من دمشق وحكم عليه الاتراك بالإعدام غيابياً ، ولما جلا العثمانيون عن دمشق عاد إليها عام ١٩١٨ م ، وفر بعد دخول الفرنسيين سنة ١٩٢٠ م فاستقر في القاهرة من مؤلفاته : ((الرعييل الأول في الإسلام ، اتجاه الموجات البشرية في جزيرة العرب ، الخطوط العريضة للأسس التي قام عليها دين الشيعة الاثنى عشرية)) وغيرها ، توفي عام ١٣٨٩ هـ الموافق ١٩٦٩ م) .
انظر : الاعلام / للزركلي (٥ / ٢٨٢) ، معجم المؤلفين / كحالة (٣ / ١٦) برقم / ١١٣٦٤ .

(٣) الخطوط العريضة (ص ١٣) .

أبرز تأويلاتهم المفضوحة :

أولاً : أنهم أولوا الساعة بعلي بن أبي طالب ^(١) رضي الله عنه في قوله تعالى ﴿ بَلْ كَذَّبُوا بِالسَّاعَةِ ﴾ [الفرقان: ١١] .

والثاني : أولوا الكفر والفسوق، والعصيان، بالخلفاء الثلاثة ^(٢) ، في قوله تعالى : ﴿ وَكَرِهَ إِلَيْكُمْ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ ﴾ [الحجرات: ٧] ، أجازنا الله من الزرع والضلال .

قال الشيخ محمد بن عبد الوهاب ^(٣) - رحمه الله - فيهم : فانظر إلى سخافة رأي هؤلاء الأغبياء ، يختلفون ما يرده بديهة العقل وصراحة النقل ، وقولهم هذا مستلزم تكذيب ما ثبت قطعاً في الآيات والأحاديث .. لكن سلب الله عقولهم وخذلهم في الوقعة في خلع أوليائه لشقاوة سبقت لهم ^(٤) .

وهذا يدل على خطورة معتقد الشيعة في الإمامة ، ودفاعهم عن ذلك المعتقد كان له أثر كبير في دفع بعض الشيعة إلى تبني أفكار خطيرة حول القرآن والسنة والصحابة - رضوان الله عليهم - فشككوا في القرآن ^(٥) .

الفرع الثاني : السنة وموقفهم منها :

الشيعة لا يعتمدون إلا الأحاديث المنسوبة لآل بيت الرسول - صلى الله عليه وآله وسلم - وبعض الأحاديث المروية عن كانوا مع علي - رضي الله عنه - في معاركه السياسية ، ويرفضون ما

(١) انظر: بحار الأنوار / للمجلسي (٢٤ / ٣٣١) .

(٢) انظر : أصول الكافي / للكلييني (١ / ٤٢٦) .

(٣) هو محمد بن عبد الوهاب بن سليمان بن علي التميمي، الإمام، العالم، العلامة، المجدد، ناصر السنة، وقامع البدعة، الداعي، المجاهد، ولد سنة ١١١٥هـ في المدينة من بلاد نجد ونشأ بها، كان أبوه قاضي المدينة وفتيها، له عدة مؤلفات منها : ((كتاب التوحيد الذي هو حق الله على العبيد، أصول الإيمان، كشف الشبهات، مختصر السيرة النبوية)) وغيرها، توفي في الدرعية سنة ١٢٠٦هـ . انظر : المجدد في تاريخ نجد / عثمان بن بشر النجدي (٨٩/١ - ٩٦) - مكتبة الرياض الحديثة - ط بدون، علماء نجد خلال ثمانية قرون البسام (١٢٥/١ - ١٥٥) ، الاعلام / للزركلي (٦ / ٢٥٧) .

(٤) رسالة في الرد على الرافضة، تحقيق د/ ناصر بن سعد الرشيد، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض (ص ٢٢) .

(٥) انظر : الشيعة والقرآن / لإحسان إلهي ظهير .

سوى ذلك. ولا يهتمون بصحة السند، ولا الأسلوب العلمي فكثيراً ما يقولون مثلاً: (عن محمد بن إسماعيل عن بعض أصحابنا عن رجل عنه أنه قال ..) ، وكتبهم مليئة بعشرات الآلاف من الأحاديث التي لا يمكن إثبات صحتها. وقد بنوا عليها دينهم . وبذلك أنكروا أكثر من ثلاثة أرباع السنَّة النبوية . وهذه من أهم نقط الخلاف بينهم وبين سائر المسلمين (١) . (٢) .

ومفهوم الشيعة الرافضة للسنَّة أو الخبر الذي يحتجون به هو : « كل كلام صدر عن معصوم ، أو وصل إليهم بواسطة معصوم آخر » وعرفها بعضهم بقوله : « هي كل ما يصدر عن المعصوم من قول أو فعل أو تقرير » (٣) .

ونصوا في دستورهم على أن السنَّة هي « سنة المعصومين سلام الله عليهم » ، لا سنة رسول الله ﷺ المعصوم وحده (٤) .

والمعصوم إذا أطلق عند الشيعة الرافضة ليس هو الرسول - ﷺ - فحسب وإنما هم الأئمة الإثنا عشر بما فيهم المهدي المنتظر ، ولا فرق عندهم بين قول الرسول - ﷺ - وقول أي إمام من أئمتهم الأثنى عشر في أن قول الكل حجة ، وطاعتهم طاعة الله ، ومعصيتهم معصية الله .

يقول ابن بابويه (٥) القمي : « ونعتقد فيهم - عليهم السلام - أنهم جاءوا بالحق

(١) الخطوط العريضة / لمح الدين الخطيب (ص ٧١ ، ٧٢) .

(٢) لقد ألف الأستاذ / إحسان إلهي ظهير كتاباً تبين موقف الشيعة من القرآن والسنَّة وهي بعنوان « الشيعة والقرآن ، والشيعة والسنَّة » وغيرها .

(٣) الاصول العامة للفقه المقارن / لآحمد تقي عبد الحكيم (ص ١٢٢) دار الاندلس - بيروت - لبنان - ط الأولى (١٩٧٩م) .

(٤) الدستور الإسلامي لجمهورية إيران (ص ٢٠) - أنظر : مسألة التقريب بين أهل السنَّة والشيعة / للدكتور : ناصر القفاري (١ / ٢٥٥) .

(٥) هو محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي ، أبو جعفر الملقب عند الشيعة بالصدوق ، محدث إمامي كبيرة من رؤوس الإمامية ، ولد سنة ٣٠٦ هـ ، لهد نحو ثلاثمائة مصنف سائرة بين الرافضة ، منها : الاعتقادات ، عيون أخبار الرضي ، دين الإمامية وغيرها ، توفي سنة ٣٨١ هـ في الري ودفن بها . انظر : سير اعلام النبلاء / للذهبي (١٦ / ٣٠٣-٣٠٤) ، الاعلام / للزركلي (٦ / ٢٧٤) ، معجم المؤلفين / كحالة (٣ / ٥٠٧) (برق ١٤٦٨٧) .

من عند الحق، وأن قولهم قول الله وأمرهم أمر الله وطاعتهم طاعة الله ومعصيتهم معصية الله وأنهم - عليهم السلام - لم ينطقوا إلا عن الله وعن وحيه،^(١)

ويروي الكليني عن أبي عبد الله قال: «حديثي حديث أبي، وحديث أبي حديث جدي، وحديث جدي حديث الحسين، وحديث الحسين حديث الحسن، وحديث الحسن حديث أمير المؤمنين، وحديث أمير المؤمنين حديث رسول الله ﷺ، وحديث رسول الله ﷺ - قول الله عز وجل،^(٢)، وعلى هذا فإنه يجوز لمن سمع حديثاً من أحد أئمتهم أن يرويه عن أي إمام آخر أو عن الله لأنه في معتقدهم معصوم.

وفي إبطال دعواهم أن كل إمام من أئمتهم قوله حجة يقول الألوسي^(٣) - رحمه الله - : « وقالوا : وقول كل واحد من أولئك - الأئمة - حجة فضلاً عن إجماعهم وأن الأرض لا تخلوا عن واحد منهم حتى يرث الله الأرض ومن عليها ، ولا يخفى أن دون إثبات ما قاله خرط القتاد ،^(٤) .

الفرع الثالث : الإجماع وموقفهم منه :

فموقف الشيعة الرافضة من الإجماع متناقض متضارب ، يبطل جزءه كله ، فهم أثبتوا الإجماع ثم اشترطوا له شرطاً وجعلوا هذا الشرط هو الحجة ، بحيث لو انفرد

(١) الاعتقادات (اعتقادات الصدوق) / لابن بابويه (ص ٧٧) - منشورات الاعلمي للمطبوعات - بيروت - لبنان .

(٢) الكافي (١ / ٥٣) - انظر: جهود أبي النشاء الألوسي في الرد على الرافضة / للدكتور: عبد الله البخاري (ص ٢٠٢) - دار بن عفان للنشر والتوزيع - القاهرة - مصر - ط الأولى (١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م) .

(٣) هو محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي ، شهاب الدين ، أبو النشاء ، مفسر ، محدث ، أديب ، من المحدثين من أهل بغداد ، مولده في بغداد سنة ١٢١٧هـ ، كان سلفي الاعتقاد ، مجتهداً ، تقلد الإنشاء ببلده سنة ١٢٤٨هـ ، وعزل ثم انقطع للعلم ، من مصنفاته : (روح المعاني في التفسير) توفي ببغداد سنة ١٢٧٠هـ . انظر : جلاء العينين / لابن الألوسي نعمان خير الدين (ص ٤٣-٤٥) - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ط بدون ، الاعلام / للزركلي (٧ / ١٧٦) ، معجم المؤلفين / كحالة (٣ / ٨١٥) برقم / ١٦٦٢٩ .

(٤) جهود أبي النشاء الألوسي في الرد على الرافضة للدكتور : عبد الله البخاري (ص ٢٠٣) .

هذا الشرط لكفى في الحجية ، أما لو حصل الإجماع بدون هذا الشرط فإنه لا قيمة للإجماع حينئذٍ ، وهذا الشرط الذي اشترطوه هو (وجود الإمام المعصوم ضمن المجتمعين) ، فلو أجمعت الأمة كلها على أمرٍ ما ، ولم يكن من بينها إمام معصوم فإن إجماعها ليس بحجة ، لأن الحججة في قول الإمام المعصوم وليس في إجماع الأمة . والمسألة يمكن تخريجها بناء على عقيدة الشيعة الرافضة ، فإن عصمة الإمام - بزعمهم - تقتضي أن كلامه ككلام رسول الله - ﷺ - ، فكما أن أهل السنة لا قيمة للإجماع عندهم في حياة رسول الله - ﷺ - فكذلك الرافضة لا قيمة للإجماع عندهم مع وجود المعصوم ، وبما أنهم يعتقدون أن الأرض لا تخلو لله من حجة إلى قيام الساعة ، فما الحاجة إلى إجماع الأمة ، ولكنهم لما لم يستطيعوا التصريح بهذه الخرافة ، أثبتوها بطريقة ملتوية كعادتهم ، فقالوا : « الإجماع حق لانا نوجب المعصوم في كل زمان وهو سيد الأمة فالحجة في قوله » (١) ، فثبت بهذا أن الشيعة الرافضة ينكرون الإجماع .

قال الإمام الألويسي - رحمه الله - : « كون الإجماع حجة عندهم ليس بالأصالة بل لكون قول المعصوم في ضمنه ، فالمدار على قول المعصوم » (٢) .

فالحجة عندهم على المعصوم لا على الإجماع .

ويقول - رحمه الله - : « وأما الإجماع - أي عند الشيعة الرافضة - فيبطلانه أظهر لأن ثبوته فرع ثبوت الشرع ، وإذا لم يثبت الأصل لا يثبت الفرع » (٣) .
وإذا كان المستند للإجماع هو الكتاب والسنة ، والشيعة الرافضة لا يكونان عندهم حجة إلا بشروطهما المعروفة سابقاً فكيف يثبت الفرع بدون أصله .

(١) مبادئ الوصول إلى علم الأصول / لابي منصور الحسن بن يوسف الحلبي - تحقيق : عبد الحسين محمد

ابن علي البقال (ص ١٩٠) مطبعة الأدب - النجف - العراق - ط الأولى (١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م) .

(٢) انظر : جهود أبي الشفاء الالوسي في الرد على الرافضة / لعبد الله البخاري (ص ٢٢٩ ، ٢٣٠) .

(٣) المصدر السابق (ص ٢٣٠) .

المبحث الرابع

موقف الشيعة الأثنى عشرية من الشفاعة

ويشمل على مطلبين :

المطلب الأول

موقفهم من شفاعة الرسول ﷺ

إن الشيعة الإمامية أتباع المعتزلة في كثير من أصول الدين يخالفونهم في أصل الوعيد بشطويه ، ففي جانب الاسماء جنح الإمامية الاثنا عشرية إلى مذهب المرجئة ، ففسروا الإيمان بالتصديق القلبي واللساني ، أو التصديق القلبي وحده ، ولم يخرجوا مرتكبي الكبائر عن الإيمان إلى الفسق كما فعلت المعتزلة .

وفي جانب الاحكام جوزوا العفو عن مرتكبي الكبائر بالشفاعة وغيرها ، وأجمعوا على أن الخلود في النار مختص بالكافر ، وأنكروا الإحباط بين الطاعة والمعصية أو الثواب والعقاب (١) .

قال العلامة الحلي (٢) : « اتفق المسلمون على ثبوت الشفاعة لنبينا - ﷺ -

واختلفوا فذهب المعتزلة إلى أن الشفاعة إنما هي للمؤمنين في زيادة المنافع ، وذهب

(١) انظر : الاقتصاد فيما يتعلق بالاعتقاد / للطوسي (١٩٢-١٩٣-٢٠٦-٢٢٧) ، الإلهيات / لجمفر

السبحاني ، إعداد حسن العاملي (٨١١/٢-٨١٤-٨٤٧-٨٦٢-٩٠٥) الدار الإسلامية .

(٢) هو الحسن - ويقال - الحسين بن يوسف ابن علي بن المطهر الحلي ، جمال الدين أبو منصور ، من أئمة

الشيعة ، نسبته إلى الحلة (في العراق) ، ولد فيها سنة ٦٤٨هـ ، له كتب كثيرة ، منها (تبصرة

المتعلمين في أحكام الدين ، تهذيب طريق الوصول إلى علم الاصول ، منهاج اليقين في أصول الدين ،

منهاج الكرامة في معرفة الإمامة - وهو الكتاب الذي رد عليه ابن تيمية في منهاج السنة ، وكان يسميه

ابن المنجس) عكس شهرته توفي في الحلة سنة ٧٢٦هـ . انظر : الوافي بالوفيات / للصفدي (١٣ /

٥٤) برقم / ٣٧٢٥ ، البداية والنهاية / لابن كثير (ج ١٤ / ١٢٩ ، ١٣٠) ، المجلد السابع ، الدرر

الكامنة / لابن حجر (٢ / ٧١) برقم / ١٦١٨ ، النجوم الزاهرة / الاتابكي (٩ / ٢٦٧) ، الاعلام

/ للزركلي (٢ / ٢٢٧) .

غيرهم إلى أنها تكون للفساق في سقوط عقابهم ، وهو الحق عندي » (١) .
 وقال المفيد ، « اتفقت الإمامية على أن الوعيد بالخلود في النار متوجه إلى الكفار خاصة دون مرتكبي الذنوب من أهل المعرفة بالله تعالى والإقرار بفرائضه من أهل الصلاة ، وأنهم بارتكاب الكبيرة لا يخرجون عن الإسلام ، وإن كانوا يفسقون بما فعلوه من الكبائر والآثام » (٢) .

وهذا القول في ظاهره موافق لمذهب أهل السنة ، لكنهم خرجوا عن تحقيق هذا المذهب من طريق آخر ، حيث توسعوا في مفهوم الكفر والمكفرات ، ولذلك « اتفقت الإمامية على أن أصحاب البدع كلهم كفار ، وأن على الإمام أن يستتيبهم عند التمكن بعد الدعوة لهم وإقامة البيئات عليهم ، فإن تابوا عن بدعهم وصاروا إلى الصواب والإقتلهم لردتهم عن الإيمان ، وأن مات منهم على تلك البدعة فهو من أهل النار » (٣) .

واتفقت على القول بكفر من حارب أمير المؤمنين علياً وأنهم « كفار ضلال ملعونون بحربهم أمير المؤمنين ، وأنهم بذلك في النار مخلدون » (٤) .
 وهكذا حكمهم في كل من خالفهم ، ولذلك قال ابن بابويه : « واعتقادنا فيمن خالفنا في شيء واحد من أمور الدين كاعتقادنا فيمن خالفنا في جميع أمور الدين » (٥) .
 فهم في هذا الباب وعيدية على من خالفهم ، ولهذا قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - بأن متأخري الشيعة وعيدية في باب الأسماء والأحكام (٦) .

(١) مناهج اليقين في أصول الدين / للحلي (ص ٥٢٨) - دار الاسوة للطباعة والنشر التابعة لمنظمة

الأوقاف والشؤون الخيرية - ط الأولى (١٤١٥هـ) -

(٢) أوائل المقالات / للمفيد (ص ١٤ ، ١٥) .

(٣) أوائل المقالات / للمفيد (ص ١٦) .

(٤) المصدر السابق (ص ١٠) .

(٥) عقائد الصدوق / لابن بابويه القمي (ص ١١٦) - إيران - ط الثانية (١٣٢٠هـ) ، والاعتقادات /

للمجلسي (ص ١٠٠) - أنظر حاشية عقائد الصدوق .

(٦) مجموع الفتاوى (٦ / ٥٥) .

ويذكر الإمام الأشعري - رحمه الله - بأن طائفة من الروافض : « يثبتون الوعيد على مخالفيهم ، ويقولون : إنهم يعذبون ، ولا يقولون بإثبات الوعيد في من قال بقولهم ، ويزعمون أن الله سبحانه يُدخلهم الجنة ، وإن ادخلهم النار أخرجهم منها » (١) .

فالشيعنة الرافضة تعتقد أن النار محرمة على الشيعة إلا قليلاً ، وهذا ما تقوله اليهود في قوله تعالى ، واصفاً قولهم : ﴿ وَقَالُوا لَنْ نَمَسَّنَا النَّارَ إِلَّا أَيَّاماً مَعْدُودَةً ﴾ [البقرة: ٨٠] ، بل إن الشيعة الرافضة تُكفر جميع من خالفها كما سبق وتجعله من أهل النار .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - : « وأعظم من ذلك من يكفر من خالفه من المسلمين ، ويرى نجاسة الكفار كما عليه كثير من أهل البدع من أهل الرافضة .. وغيرهم » (٢) .

أما اعتقادهم في أنفسهم فقد أوجبوا الجنة لأنفسهم وذلك لمحبتهم لعلي - عليه السلام - والأئمة ، فالإيمان بالأئمة ومحبتهم يكفي : فلذلك يقولون : « إن الإيمان لا يضر معه سيئة ، والكفر لا ينفع معه حسنة » (٣) ، والإيمان عندهم هو حب الأئمة الاثنى عشر ومعرفتهم .

ويذكر الإمام الأشعري - رحمه الله - أنهم « رووا عن أئمتهم أن ما كان بين الله وبين الشيعة من المعاصي سألوا الله فيهم فصفح عنهم ، وما كان بين الشيعة وبين الأئمة تجاوزوا عنه ، وما كان بين الشيعة وبين الناس من المظالم شَفَعُوا لهم إليهم حتى يصفحوا عنهم » (٤) .

وهذا المعنى الذي يتحدث عنه الإمام الأشعري - رحمه الله - قد تبني المجلسي

(١) مقالات الإسلاميين (١ / ١٢٦) .

(٢) الجواب الصحيح (٢ / ١٣) - دار العاصمة - الرياض - السعودية - ط الثانية (١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م) .

(٣) أصول الكافي (٢ / ٤٦٣) .

(٤) مقالات الإسلاميين (١ / ١٢٦) .

إشاعته في باب عقدة بعنوان: « باب الصفح عن الشيعة » وذكر فيه سبعا وتسعين رواية^(١) ، وبعد ما ذكر هذه الروايات كلها كأنه استقلها فقال : « قد مرت أخبار كثيرة من هذا الباب في أبواب المعاد من الحوض والشفاعة وأحوال المؤمنين والمجرمين في القيامة وغيرها ، وأبواب فضائل الأئمة^(٢) ، وقد صدر الباب المذكور بحديث يحكي نفس المذهب الذي أشار إليه الإمام الأشعري ، يقول حديثهم : « إذا كان يوم القيامة ولينا حساب شيعتنا ، فمن كانت مظلمته فيما بينه وبين الله - عز وجل - حكمتنا فيها فأجابنا ، ومن كانت مظلمته فيما بينه وبين الناس استوهبناها فوهبت لنا ، ومن كانت مظلمته فيما بينه وبيننا كنا أحق من عفا وصفح »^(٣) .

ويذكرون أن علي بن أبي طالب - عليه السلام - يقف على متن جهنم فيخرج منها من يحب ، ويدخل فيها من يبغض ، ويأتي أبواب الجنة فيدخل فيها من يشاء بغير حساب^(٤) .

ويقولون : « إن الشيعة افرقت اثنين وسبعين فرقة ، والناجية منها الإثنا عشرية وسائر فرق الشيعة يعذبون في النار ثم يخرجون منها إلى الجنة ، وسائر الفرق الإسلامية كلهم مخلدون في النار »^(٥) .

وهذا باطل وافتراء ، والحق ما ذهب إليه أهل السنة من أن الفرق غير الناجية من المسلمين لا يخلدون في النار ، بل يعذبون فيها على قدر بدعتهم ومعصيتهم .

فخلاصة القول : الشيعة الإمامية الاثنا عشرية وعيدية بالنسبة لمن خالفهم ، كما أنهم مرجئة فيمن دان بقولهم .

(١) انظر : بحار الأنوار للمجلسي (ج ٦٨ / ٩٨ / ١٤٩) .

(٢) المصدر السابق (ج ٦٨ / ١٤٩) .

(٣) المصدر السابق (ج ٦٨ / ٩٩) ، عيون أخبار الرضا لابن بابويه القمي (٢ / ٦٨) - ط / طهران - إيران (١٣١٨هـ) .

(٤) انظر : السيوف المشرقة ومختصر الصواعق المحرقة / لنصير الدين الشيخ محمد الشهير بخواجة نصر الله الهندي / اختصره وشذبه / السيد محمود شكري الألوسي ، تحقيق / د: مجيد خلف الخليفة

(ص ٤٦٩) - نسخة المحقق .

(٥) المصدر السابق (ص ٤٧٠) .

المطلب الثاني

موقفهم من شفاعته غيره ﷺ

الشيعة الإثنا عشرية يثبتون الشفاعة لغير الرسول ﷺ وهي لأئمتهم ، وقد تكون أعظم أهمية من غيرها .

فقد غلوا في أئمتهم وأثبتوا لهم الشفاعة على غير الوجه الشرعي وما ذلك إلا لاعتقادهم أن الأئمة الاثنا عشر هم الوساطة بين الله والخلق وقالوا عنهم : « أنهم حُجْبُ الرب والوسائط بينه وبين الخلق » (١) .

وعقد المجلسي باباً في كتابه بعنوان : « باب أن الناس لا يهتدون إلا بهم وأنهم الوسائل بين الخلق وبين الله وأنه لا يدخل الجنة إلا من عرفهم » (٢) ، فهم بهذا يعظمون أئمتهم أكثر من تعظيمهم لرسول الله - ﷺ - فيدخلون بذلك الشفاعة الشركية ويطلبون من أئمتهم أحياء وأمواتاً ليشفعوا في الدنيا في أمور الدنيا والآخرة وهو جائز عندهم لا محذور فيه (٣) .

ويقولون: إنه لا يقبل الدعاء إلا بأسماء الأئمة ، ويروون عن أئمتهم القول : « من دعا بنا أفلح ومن دعا بغيرنا هلك واستهلك » (٤) .

ويذكر شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - خطورة غلوهم في أئمتهم بقوله : « وكذلك الغلاة في العصمة يعرضون عما أمروا به من طاعة أمرهم ، والافتداء بأفعالهم إلى ما نهوا عنه من الغلو والإشراك بهم ، فيتخذونهم أرباباً من دون الله يستغيثون بهم في مغيبهم وبعد مماتهم وعند قبورهم ، ويدخلون فيما حرّمه الله تعالى ورسوله من العبادات الشركية التي ضاهوا بها النصارى » (٥) .

(١) بحار الأنوار / للمجسي (ج ٢٣ / ٩٧) ، انظر : الخطوط المريرة / لمح الدين الخطيب (ص ٧٦) .

(٢) بحار الأنوار / للمجسي (ج ٢٣ / ٩٧) .

(٣) انظر : كشف الإرتياب / للسيد محسن الأمين (ص ١٩٧) - ط بيروت (١٤١١ هـ - ١٩٩١ م) .

(٤) بحار الأنوار (٢٣ / ١٠٣) ، وسائل الشيعة (٤ / ١٤٢) .

(٥) منهاج السنة (ج ٢٦ / ٤٣٥) - ط جامعة الإمام ، (٢ / ٤٣٥) - مؤسسة قرطبة .

ويقولون عن الأئمة في زيارة مراقدهم: « أشهد أنكم الأئمة الراشدون المهديون المعصومون المكرمون المقربون المتقون الصادقون ، الراغب عنكم مارق واللازم لكم لاحق، والمعترض في حقكم زاهق، والحق معكم وفيكم ومنكم وإليكم، وأنتم أهله ومعدنه وميراث النبوة عندكم وآيات الخلق إليكم وحسابهم عليكم ، وفصل الخطاب عندكم ، وغرائمه فيكم » (١) .

فشفاعة غير الرسول ﷺ عندهم أعظم درجة من شفاعة الرسول - ﷺ - لأنهم جعلوا لأئمتهم مقدرة في التصرف أكثر من غيرهم ، من نبينا أو سائر الانبياء ، وذلك ضلال وإفتراء وغلو .

وذكر المجلسي روايات في باب بعنوان: « باب ثواب حبههم - أي الأئمة - وولايتهم وأنهم أمان من النار » (٢) .

ويقولون: « إنهم عليهم السلام يختلفون عن سائر الناس اختلافاً في قدم الخلق وفي الوجود، ولهم مع الرب تعالى مرتبة لا يدانيها ملك مقرب ولا نبي مرسل » (٣) . وجاءت أخبارهم تقول بأن الأئمة يملكون الضمان لشيعتهم بدخول الجنة ، وقد شهدوا بذلك لبعض أتباعهم على وجه التعيين ، فهم يعدون بالثواب (٤) .

وخلاصة القول: أن الشيعة الإمامية يثبتون الشفاعة لغير الرسول - ﷺ - وهي لأئمتهم الاثنى عشر ، ولكنهم يغالون فيها فيجعلونها أهم وأرفع درجة من شفاعة الرسول ﷺ . فغلوهم في أئمتهم وتفضيلهم على سائر الانبياء ظاهرة في كتبهم القديمة والحديثة ، كالكافي وما كتبه الخميني وغيره .

(١) الشيعة والتصحيح / لموسى الموسوي (ص ٩٢) .

(٢) بحار الأنوار (ج ٢٧/٧٣-١٤٤) .

(٣) ولاية الفقيه والحكومة الإسلامية / للخميني (ص ٦١) . نقلاً عن فرق معاصرة / لغالب عواجي (١/٢٦١-٢٦٢) .

(٤) انظر: أصول مذهب الشيعة الإمامية الإثنى عشرية / د. ناصر القفاري (٢/٧٠٠) .

الفصل السابع

الصوفية وموقفهم من الشفاعة

وفيه تمهيد وأربعة مباحث :

تمهيد :

المبحث الأول : تعريف الصوفية وألقابهم ، وفيه مطلبان :

■ المطلب الأول : تعريف الصوفية لغةً واصطلاحاً .

■ المطلب الثاني : ألقاب الصوفية .

المبحث الثاني : أقسام الصوفية .

المبحث الثالث : مصادر الصوفية في التلقي والاستدلال ، وفيه أربعة مطالب :

■ المطلب الأول : الأحلام والرؤى والمنامات .

■ المطلب الثاني : الذوق والكشف وإيحاء الشياطين .

■ المطلب الثالث : آراء الرجال وتحكيم العقل .

■ المطلب الرابع : التلقي من مصادر شتى من أهل الكتاب والمجوس والفلاسفة

وغيرهم .

المبحث الرابع : موقف الصوفية القبورية من الشفاعة ، وفيه مطلبان :

■ المطلب الأول : موقفهم من الشفاعة لأهل الكبائر .

■ المطلب الثاني : موقفهم من شفاعة الصالحين .

الفصل الثاني

الصوفية وموقفهم من الشفاعة

تمهيد :

الصوفية كانت في بداية أمرها عبارة عن دعوة إلى الزهد وشدة العبادة وهي كانت عبارة عن رد فعل مضاد للإنغماس في الترف وغيره ، وهذه هي صوفية ممدوحة كان السلف يسلكونها ، لأنها متصلة بالعبادة المشروعة دون الغلو المفرط الخارج عن الحق إلى البدع .

والحقيقة أن الزهد في الدنيا بدون مبالغة وتنطع أمر مشروع في الإسلام ، إلا أن المتصوفة بالغوا فيه حتى أدخلوا فيه تدريجياً عناصر من المذاهب والفلسفات الأجنبية المخالفة للإسلام .

والصوفية التي نبحثها هنا هي الصوفية التي خرجت عن الحق إلى الغلو متأثرة بشتى الأفكار المنحرفة التي هي في الواقع أفكار بدعية طرأت على المسلمين في غياب الوعي الإسلامي وبروز الجهل ، وعلماء السوء المفرمين بالخرافات ، وحب الزعامة وهي ذات مفاهيم خاطئة مضطربة تأثرت بمسالك منحرفة ، وبالفتن فيها إلى الهوس والإضطراب الفكري الشنيع .

وطرقوا مسائل ليست من الإسلام في شيء ، ولم يقل بها أحد من المسلمين ، وأظهروها بزخرفهم على أنها من الإسلام بما قدموه من تقليب الأدلة وإثارة الشبه والتفنن في الاستدلال والجواب ، وقال غلاتهم بوحدة الوجود^(١) ، والحلول

(١) وحدة الوجود : عقيدة إلحادية هندية كما قال بها فلاسفة اليونان القدماء ، وتبهم عليها بعض المذاهب الفلسفية المعاصرة وغلاة الصوفية ، تقوم هذه المقولة على الوحدة الذاتية لجميع الأشياء مع تعدد صورها في الظاهر ، انظر : الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب المعاصرة (٢٠ / ١١٧٨) .

والإتحاد^(١) والكشف^(٢) وغير ذلك من الأمور التي طرقها كبار دعوات غلاة الصوفية التبورية .

وهكذا أصبح مذهب الصوفية الغلاة بعد أن لبس إبليس على أتباعه خليطاً من شتى الأفكار والآراء المنحرفة ، حيث يظهر فيه جلياً غلو الشيعة ، ومبادئ المذاهب المنحرفة وشركيات الديانات الأخرى .

وقد ذكر ابن الجوزي - رحمه الله - كلاماً طويلاً في هذا فقال : « وكان أصل تلبس إبليس عليهم أنه صدهم عن العلم وأراهم أن المقصود العمل ، فلما أظفنا مصباح العمل عندهم تخبطوا في الظلمات . فمنهم من أراه أن المقصود من ذلك ترك الدنيا في الجملة فرفضوا ما يصلح أبدانهم ، وشبهوا المال بالعقارب ، ونسوا أنه خلق للمصالح ، وبالغوا في الحمل على النفوس حتى أنه كان فيهم من لا يضطج . وهؤلاء كانت مقاصدهم حسنة غير أنهم على غير الجادة .

وفيه من كان لقله علمه يعمل بما يقع إليه من الأحاديث الموضوعية وهو لا

(١) الحلول : هو اعتقاد وزعم أن الله يحل في أجساد بعض الخاصة كالأنبياء والأولياء ، مما يكسبهم بعض الصفات الإلهية ، الاتحاد : هو أحد العقائد الوثنية الدخيلة على عالمنا الإسلامي ، حيث تلغي الفرق بين الخالق والمخلوق ، فهو زعم من يقولون بأن الذات الإلهية تتحد بالذات الإنسانية دون حلول فيها ، وهو يتسع ليشمل من هم أقل درجة من الأنبياء والأولياء ، انظر : المواقف والمخاطبات / محمد عبد الجبار بن الحسن النفري (ص ٥) ، التعرف لمذهب أهل التصوف / للكلا باذي (ص ١٢٧-١٥٦) مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة - مصر - ط الأولى (بدون تاريخ) ، الفلسفة الصوفية في الإسلام / عبد القادر محمود (ص ٣٩٨) ، معجم مصطلحات الصوفية / عبد المنعم الحفني (ص ٨٢) دار المسيرة - بيروت - لبنان - ط الأولى (١٩٨٠م) ، التصوف في الميزان / الدكتور : مصطفى غلوش (ص ٦٧) - دار النهضة - القاهرة ، الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب (٢ / ٩٥٣) ، (٢ / ١٠٥٩) ، مختصر معارج القبول / هشام آل عقدة (ص ٧٠) .

(٢) الكشف هو الإطلاع على ما وراء الحجاب من المعاني الغيبية والأمور الحقيقية وجوداً وشهوداً ، والمراد به هنا أن أهل البدع يزعمون إدراك العوالم العلوية والسفلية عياناً كروية الملائكة والأنبياء والإطلاع على اللوح المحفوظ .. يقول أحد شيوخ الصوفية (اعلم أنني إذا تعرفت عليك لم أقبل من السنة إلا ما جاء به تعرفي ، لأنك من أهل مخاطبتي ، تسمع مني وتعلم أنك تسمع مني وترى الأشياء كلها مني) ، انظر : المواقف والمخاطبات / محمد النفري (ص ٢٢ ، ٢٣) ، التوقيف على مهمات التعاريف / محمد عبد الرؤوف المناوي (ص ٦٠٤) ، معجم مصطلحات الصوفية (ص ٢٢٥) .

يدرري . ثم جاء أقوام فتكلموا لهم في الجوع ، والفقر ، والوساوس ، والخطرات ، وصنفوا في ذلك مثل الحارث المحاسبي .

وجاء آخرون فهدبوا مذهب التصوف وأفردوه بصفات ميزوه بها من الاختصاص بالمرقعة ، والسماع ، والوجد ، والرقص والتصفيق ، وتميزوا بزيادة النظافة والطهارة . ثم ما زال الأمر ينمي والأشياخ يضعون لهم أوضاعاً ، ويتكلمون بواقعاتهم ، ويتفق بعدهم عن العلماء لا بل رؤيتهم ما هم فيه ، أو في العلوم حتى سموه العلم الباطن ، وجعلوا علم الشريعة العلم الظاهر . ومنهم من خرج به الجوع إلى الخيالات الفاسدة ، فادعى عشق الحق والهيمنان فيه ، فكانهم تخايلو شخصاً مستحسن الصورة فهموا به ، وهؤلاء بين الكفر والبدعة .

ثم تشعبت بأقوام منهم الطرق، ففسدت عقائدهم ، فمن هؤلاء من قال بالحلول ، ومنهم من قال بالاتحاد ، وما زال إبليس يخطبهم بفنون البدع حتى جعلوا لأنفسهم سنناً ، (١) .

وهذا مخالف للنهج الإسلامي الصحيح ، فالله سبحانه وتعالى قال في وصف أنبيائه : ﴿ إِنَّهُمْ كَانُوا يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا وَكَانُوا لَنَا خَاشِعِينَ ﴾ [الأنبياء : ٩٠] ، فما دام أن الله - عز وجل - وصف أنبيائه بهذا الوصف ، وهم أعرف به من غيرهم فمن باب أولى أن يعبد الله غيرهم رغباً ورهباً .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - وهو يتكلم عن كيفية عبادة الله - عز وجل - : « قال بعضهم : من عبد الله بالحب وحده فهو زنديق ، ومن عبد الله بالخوف وحده فهو حروري ، ومن عبد الله بالرجاء وحده فهو مرجيء ، ومن عبد الله بالحب والخوف والرجاء فهو مؤمن موحد » (٢) .

(١) تلبس إبليس / لابن الجوزي (ص ١٦٣ ، ١٦٤) - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ط بدون . (١٣٦٨هـ) .

(٢) مجموع الفتاوى (١٠ / ٨١) .

وقد قامت دعوة الصوفية الغلاة وظهر شأنها من جديد في هذا العصر على نطاق واسع بسبب عوامل عدة منها :

[١] جهل كثير من المسلمين بحقيقة دينهم ثم الجهل بحقيقة الصوفية الغلاة كذلك .

[٢] مساعدة أعداء الإسلام على نشر الصوفية الغلاة لمعرفة المكاسب والثمار التي سيكسبونها إذا انتشرت الصوفية وفشا الجهل ، وانتشرت الخرافات والخرزعبلات الصوفية (١) .

ومن ضمن هذه الخرافات ، والشركيات التي انتشرت بشكل كبير ، تعظيم بعض المسلمين لمن يسمونهم بالأولياء ، والصالحين ، ودعاؤهم من دون الله واعتقادهم أنهم ينفعون ويضرون ، فعظموهم وطافوا على قبورهم وطلبوا الشفاعة منهم بعد موتهم ، وهذا منكر حتى ولو كان هذا الطلب موجه بصيغته إلى رسول الله ﷺ بعد موته .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - : « ومنهم من يتأول قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رُسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ وَلَوْ أَنْهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا ﴾ [النساء : ٦٤] ، يقولون إذا طلبنا منه الاستغفار بعد موته ، كنا بمنزلة الذين طلبوا الاستغفار من الصحابة . ويخالفون بذلك إجماع الصحابة والتابعين لهم بإحسان ، وسائر المسلمين ، فإن أحداً منهم لم يطلب من النبي ﷺ بعد موته أن يشفع له ، ولا سأل شيئاً ، ولا ذكر ذلك أحدٌ من أئمة المسلمين في كتبهم .. فهذه الأنواع وخطاب تماثيلهم هو من أعظم أنواع الشرك الموجود في المشركين من غير أهل الكتاب ، وفي مبتدعة أهل الكتاب والمسلمين الذين أحدثوا من الشرك والعبادة ما لم يأذن به الله ... » (٢) .

(١) انظر : فرق معاصرة تنسب إلى الإسلام / غالب بن علي عواجي (٢ / ٥٧٥ ٥٧٦) . بتصرف .

(٢) قاعدة جلية في التوسل والوسيلة (ص ٢٤ ، ٢٥) ، ومجموع الفتاوى (١ / ١٥٩) .

وهكذا تطورت الصوفية حتى وصلت إلى الغلو من البدع العملية إلى البدع القولية والاعتقادية ، بعد أن كان الغالب على بدايات التصوف عدم الغلو ، ثم دخلت عليها عناصر خارجية ، وهي كأي تفرق يبدأ بسيطاً ساذجاً ، ثم ينتقل إلى التاصيل والتفريع ، ثم الإيغال في الضلال ، ويمكن تقسيم هذا التطور إلى ثلاث مراحل ، وهي :

(أ) أوائل الصوفية ومن مشى على طريقتهم في العبادة والزهد المشروع .

(ب) تقييد الصوفية بمصطلحات خاصة .

(ج) دخول الصوفية في الغلو في الأولياء والصالحين والخرافات والشركيات ، وغيرها .

والفرق بين الزهد الأول ، والتصوف عند المتأخرين هو كالفرق بين التشيع بمعناه اللغوي الذي هو المناصرة والمحبة لعلي - عليه السلام بدون غلو أو تفضيل متجاوز للحد ، وبين التشيع الذي استقر أخيراً كفرقة لها عقائدها المميزة بعد أن أدخلت الباطنية الغلو في علي - عليه السلام - توسلاً إلى الطعن في الصحابة - رضوان الله عليهم - وهكذا بثت الباطنية تعاليمها الإلحادية في غلاة الصوفية .

المبحث الأول

تعريف الصوفية وأقسامها

وفيه :

المطلب الأول

تعريف الصوفية لغة واصطلاحاً

أولاً: في اللغة :

الصاد والواو والفاء أصل واحد صحيح وهو الصوف المعروف .
 فيقال كبش أصوف ، وصوف ، وصائف ، وصاف ، كل هذا يكون في كثير
 الصوف ، وكبش صاف أي كثير الصوف .
 ويقولون أخذ بصوفة قفاه إذا أخذ بالشعر السائل في نُقرته .
 فيقال : الصوف للشاه ، والصُوفَةُ أخصُّ منه .
 وصُوفَةٌ ، أي حي من مضر وهو : الغوث بن مريم بن أدين بن طانجة بن إلياس ابن
 مضر ، كانوا يخدمون الكعبة في الجاهلية ويجيزون الحاج ، أي يفيضون بهم .
 ومنها قول الشاعر : حتى يقال أجزوا آل صوفانا .
 وصاف السهم عن الهدف يصوف ويصيف عدل عنه ، ومنه قولهم : صاف عني
 شرفلان ، وأصاف الله عني شره (١) .
 ومن خلال هذه التعريفات اللغوية المتقدمة يتضح لنا أن كلمة صوف تأتي
 بمعنى : الصوف المعروف للشاة ونحوها ، كما تأتي بمعنى مال وعدل .

(١) الصحاح / للجوهري (٤ / ١٣٨٨) ، معجم مقاييس اللغة / لابن فارس (٣ / ٣٢٢) ، لسان
 العرب / لابن منظور (٩ / ١٩٩) ، شمس العلوم / نشوان الحميري (٦ / ٣٨٦٠) ، المصباح المنير /
 للمقري (١ / ٣٥٢) - المكتبة العلمية - بيروت - لبنان - ط بدون .

ثانياً : تعريف الصوفية اصطلاحاً :

يجب إدراك أن الصوفية مرت بمراحل وتطورات ومفاهيم مختلفة ، كما سبق الإشارة إليها ^(١) ، ومن هنا وقع كثير من الجدل بين العلماء في التعريف بالصوفية ، ومهما قيل عن كثرة التعريفات للتصوف فإنه يصدق عليه عموماً أنه بدعة محدثة في الدين وطرائق ما أنزل الله بها من سلطان ^(٢) .

ونذكر فيما يلي بعض التعريفات التي أطلقت على مفهوم التصوف سواء كانت من الصوفية أو من مخالفيهم ، ومن ذلك ما يلي :

أولاً : تعريف التصوف لدى المتصوفة أنفسهم :

اختلفوا اختلافاً كثيراً في تعريفه ، كما اختلفوا في أصله واشتقاقه ، بل اختلفوا حتى تناقضت وتعارضت تعريفاتهم ، فمن المتصوفة الذين أوردوا تعريفات عدة للتصوف ، ما يلي :

[١] معروف الكرخي ^(٣) ، وقد عرفه بقوله : « التصوف الأخذ بالحقائق والياس مما في أيدي الخلائق » ^(٤) .

وكلمة الحقائق تحتل عدة وجوه ، ولا ندري ماذا يقصد بها ، ولعله في الغالب يقصد بها العلم الصوفي الذي يقولون عنه علم الحقيقة ^(٥) .

[٢] الجنيد ^(٦) ، وقد عرفه بما يلي فقال : « التصوف أن تكون مع الله بلا

(١) في تمهيد الفصل .

(٢) فرقة معاصرة تنتسب إلى الإسلام / غالب عواجي (٢ / ٥٧٨) .

(٣) هو أبو محفوظ : معروف بن فيروز الكرخي ، أحد أعلام الزهاد والمتصوفين ، كان من موالى الإمام علي الرضى بن موسى الكاظم ، ولد في كرخ ببغداد ونشأ بها ، اشتهر بالصلاح وإجابة الدعوة توفي ببغداد سنة ٢٠٠هـ على الصحيح . انظر : وفيان الأعيان / لابن خلكان (٥ / ٢٣١-٢٣٣) برقم / ٧٢٩ ، سير أعلام النبلاء / للذهبي (٩ / ٣٣٩ وما بعدها) ، الأعلام / للزركلي (٧ / ٢٦٩) .

(٤) عوارف المعارف / السهوردي (ص ٦٢) - دار المعارف - بيروت - لبنان - ط بدون .

(٥) انظر : مظاهر الانحرافات المعقدة عند الصوفية / ادريس محمود ادريس (١ / ٣٠) مكتبة الرشد للنشر والتوزيع - الرياض - السعودية - ط الأولى (١٤١٩هـ - ١٩٩٨م) .

(٦) هو أبو القاسم الجنيد بن محمد بن الجنيد النهاوندي ثم البغدادي ، ولد ببغداد بعد سنة ٢٢٠هـ ، وهو شيخ الصوفية أخذ العلم وتفقه على أبي ثور وصحب الحارث المحاسبي وغيره ، وكان جامعاً للعلم والعمل ، توفي ببغداد سنة ٢٩٨هـ . انظر : تاريخ بغداد / للخطيب (٧ / ٢٤١) برقم / ٣٧٣٩ ، سير أعلام النبلاء / للذهبي (١٤ / ٦٦ وما بعدها) ، الأعلام / للزركلي (٢ / ١٤١) .

علاقة» (١)، وعرفه أيضاً بقوله: «التصوف تصفية القلب عن موافقة البرية ومفارقة الأخلاق الطبيعية، وإخماد الصفات البشرية، ومجانبة الدواعي النفسانية، ومنازلة الصفات الربانية، والتعلق بعلوم الحقيقة، وإتباع الرسول في الشريعة» (٢).

فتعريفه الأول الذي يقول فيه: «التصوف هو أن يكون الإنسان مع الله بلا علاقة»، فلعله يقصد بأن على الإنسان أن يقطع جميع علاقاته مع بني جنسه، وهذه دعوة باطلة فإننا لسنا مأمورين بالهروب عن البشر، والاختفاء عنهم في الأربطة والخواتق والزوايا الصغيرة، كما يفعل بعض المتصوفة إلى يومنا هذا.

وأما قوله في التعريف الثاني فهو مخالف لما جاء به الرسول ﷺ من عند الله - عز وجل - لأن الإنسان بشر، وسيظل بشراً هكذا مهما عبد الله سبحانه وتعالى (٣).

[٣] سحنون (٤)، وقد عرف التصوف فقال: «التصوف هو أن لا تملك شيئاً ولا يملك شيء» (٥).

وهذا أيضاً مخالف للإسلام لأن الإسلام لم يأمرنا بالتجرد عن أملاكنا بل أمرنا الرسول ﷺ أن نعطي كل شيء حقه (٦).

[٤] وقيل: «التصوف هو تجريد العمل لله تعالى والزهد في الدنيا وترك دواعي الشهوة، والميل إلى التواضع والخمول وإماتة الشهوات في النفس».

وهذا التعريف قد لا يصدق في الواقع إلا على التصوف في عهده الأول الذي

(١) عوارف المعارف / السهروردي (ص ٦٢).

(٢) التعرف لمذهب أهل التصوف / لابي بكر محمد الكلاباذي (ص ٣٤).

(٣) انظر: مظاهر الإنحرافات العقدية عند الصوفية / ادريس محمود ادريس (٣٠/١).

(٤) هو سحنون بن عمر المحب، ويقال: سحنون بن عبد الله أبو الحسن الخواص، ويقال: كنيته أبو القاسم سمي نفسه سحنون الكذاب، صحب السري السقطي، ومحمد بن علي القصاب، وغيرهما. وهو من كبار مشايخ العراق مات بعد الجنيذ. انظر: الأعلام / الزركلي (٤/٥).

(٥) اللمع / لابي السراج الطوسي (ص ١٥) - دار الكتب الحديثة - القاهرة - مصر - ط بدون، وانظر: التصوف المنشأ والمصادر / لإحسان إلهي ظهير (ص ٢١) - إدارة ترجمان السنة - لاهور - باكستان - ط الأولى (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).

(٦) انظر: مظاهر الإنحرافات العقدية عند الصوفية / ادريس محمود ادريس (٣٠/١).

كان التصوف فيه عبارة عن الإنقطاع لعبادة الله وحده والزهد في الدنيا ، والتخفيف من متاعها ، والإقبال على الآخرة دون أن يلبسوا ذلك بشيء من الافكار والسلوك المشين الذي وصلت إليه الصوفية بعد ذلك (١) .

ثانياً : تعريف التصوف لدى غير المتصوفة من المسلمين :

رغم كثرة التعريفات التي عرف بها التصوف الإسلامي في كتب التصوف وغيرها فإننا نستطيع أن نقول أن التصوف كما يراه الصوفية في عمومه هو السير في طريق الزهد ، والتجرد عن زينة الحياة وشكلياتها، وأخذ النفس بأسلوب من التقشف وأنواع من العبادة والأوراد والجوع والسهر في صلاة أو تلاوة ورد . حتى يضعف في الإنسان الجانب الجسدي، ويقوى فيه الجانب النفسي أو الروحي، فهو إخضاع الجسد للنفس بهذا الطريق المتقدم سعياً إلى تحقيق الكمال النفسي كما يقولون ، وإلى معرفة الذات الإلهية وكمالاتها ، وهو ما يعبرون عنه بمعرفة الحقيقة (٢) .

والإسلام يدعو حقيقة إلى تربية الإنسان تربية إسلامية صحيحة حتى يكون مستقيماً في حياته ويخضع لأوامر الله ورسوله عن قناعة كاملة .

ولكن الإسلام لا يسلك في تربية الإنسان الطريق الذي سلكه المتصوفة في تربية الإنسان ، وإنما يسلك في التربية إلى تقوية الإيمان بالله وباليوم الآخر ، وبجميع ما يجب الإيمان به والعمل بالشرعية في حدود استطاعة الإنسان ، بالإتيان بالواجبات والإقلاع عن المحرمات والإبتعاد عنها كلية ، ولذا أقول إن سلوك المتصوفة في تربية الإنسان سلوك منحرف بعيد كل البعد عن المنهج الذي جاء به الإسلام ، وأمرنا أن نسلكه ، ذلك لأن السلوك الذي يسير عليه المتصوفة في التربية يحطم معنويات الإنسان ، ويسعى دائماً أن يفصل الإنسان عن هذه الحياة نهائياً حتى يصبح عضواً

(١) انظر: فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام / غالب عواجي (٢ / ٥٧٩) ، الصوفية معتقداً ومسلماً / د :

صاهر طعيمة (١٩ ، ٢٠) - ط الأولى (١٤٠٥ - ١٩٨٥ م) .

(٢) التصوف الإسلامي بين الدين والفلسفة / للدكتور : إبراهيم هلال (ص ١) - دار النهضة العربية -

بيروت - لبنان - ط الأولى (١٣٥٧ - ١٩٣٨ م) .

ميتاً لا قيمة له في هذه الحياة ، وهذا سلوك يختلف تماماً مع السلوك الذي دعا إليه الإسلام ذلك لأن الإسلام دين شامل كامل يدعو الإنسان لكي يقوم بوظائفه في هذه الحياة على أكمل وجه وأتمه .

فالمتصوفة قد أدخلوا في الإسلام ما ليس منه في جميع جوانبه سواء كان في جانب العبادة أو كان في جانب العقائد والأخلاق حتى أصبحت معرفة الصوفية في عمومها معرفة فلسفية أو إشراقية ، لا معرفة دينية ترجع إلى محض التمسك بالكتاب والسنة .

فالإشراق الفلسفي الذي عرف من قبل عند سقراط^(١) ، وأفلاطون^(٢) ، وغيرهم من فلاسفة اليونان والهند والفرس ، والذي يصل فيه المرء بعد مرحلة التجرد والرياضة والعبادة إلى مرحلة الكشف والإخبار عن المغيبات هو غاية التصوف الإسلامي في منهجه الفلسفي^(٣) .

[٢] وقيل في تعريف التصوف بأنه : « طريقة زهدية في التربية النفسية يعتمد على جملة من العقائد الغيبية (الميتافيزيكية) فما لم يقم على صحتها دليل لا في الشرع ولا في العقل »^(٤) .

(١) سقراط بن سفر نيسقوس يوناني من أهل أثينة ولد سنة (٤٦٩ ق. م) ، اقتبس الحكمة من فيثاغورس أو كان مقارباً له إن لم يكن أخذها منه ، توفي حوالي سنة ٤٠٠ قبل الميلاد ، وقيل سنة (٣٩٦ ق. م) أو (٣٩٩ ق. م) . انظر : الملل والنحل / للشهرستاني (٢/ ٣٩٩-٤٠٠) ، مبادئ الفلسفة / أحمد أمين (ص٢١٧) - دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان - ط بدون ، دائرة معارف القرن العشرين / محمد فريد وجدي (٥ / ١٩٦) - دار المعرفة - بيروت - لبنان - ط / الثالثة - بدون تاريخ .

(٢) هو أفلاطون بن أرسطن فيلسوف يوناني من أهل أثينة تتلمذ على يد الفيلسوف سقراط . في مؤلفاته : (المحاورات السقراطية) توفي قبل الميلاد بـ ٣٤٧ سنة ، وقيل (٢٤٧) ق. م . انظر : الملل والنحل / للشهرستاني (٢ / ٤٠٥) ، الموسوعة العربية الميسرة / إشراف محمد شفيق غربال (١ / ٨٧) ، الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب المعاصرة (٢ / ٨٠٣) ، دائرة معارف القرن العشرين / محمد فريد وجدي (١ / ٤١٨) .

(٣) مظاهر الإنحرافات العقديّة عند الصوفية (١ / ٣١ ، ٣٢) ، وانظر : التصوف الإسلامي بين الدين والفلسفة / إبراهيم هلال (ص١) .

(٤) التصوف بين الحق والخلق / للشيخ : محمد فهد شقفة (ص٧) - الدار السلفية للنشر والتوزيع - ط الثالثة .

وقد شرح هذا التعريف صاحبه بقوله : « وقلنا : يعتمد على جملة من العقائد الغيبية (الميتافيزيكية) ما لم يتم على صحتها دليل في الشرع ولا في العقل ، » يعني تلك العقائد التي تبحث فيما وراء الطبيعة والتي يدعون بأنهم تعلموها عن طريقة الكشف أو وردت إليهم عن طريق الخواطر أو الرؤى المنامية كعقيدة البعض في الحلول ووحدانية الوجود ، والحقيقة المحمدية واعتبارها أصلاً لكل حياة بشرية كونية ، وعقيدة البعض الآخر عن النواميس الطبيعية مالم يخبر بذلك قرآن ولا سنة ولا يقوم على أساس علمي ولا يتفق مع المقاييس العقلية » (١) .

[٣] وقيل : « أن سبب التسمية للمتصوفة بهذا الاسم أي (الصوفية) إنما كان نسبة إلى لبسهم الصوف الذي يعبر عن الزهد والتقشف وترك التمتع والملاذات المباحة » (٢) .

[٤] وقيل : « إن التصوف مأخوذ من الصفاء ، أي صفاء أسرارهم ، أو صفاء قلوبهم ، أو صفاء معاملتهم لله تعالى ، وهو ما يحب الصوفيون التسمي به » (٣) .

[٥] وبعضهم يرى أنه نسبة إلى الصفة ، التي كان يجلس فيها فقراء الصحابة - رضوان الله عليهم - في المسجد (٤) ، وفي هذا الادعاء بأن النسبة إلى صفة المسجد يستهدف به ارتباط التصوف في نشأته الأولى بعصور تاريخية متقدمة ، بل يستهدف ارتباطه بعصر النبي ﷺ ، والزعم في نفس الوقت بأن النبي ﷺ قد أقر منهجهم في الافتقار ، والاعتزال ، والتجرد ، والتواكل المزعوم ، وهذا ما لا يقبله عقل منصف اطلع على كتاب الله وسنة نبيه ﷺ ، بالإضافة إلى سيرة السلف - رضوان الله عليهم - (٥) .

(١) التصوف بين الحق والخلق / محمد فهد شقفة (ص ٧) .

(٢) فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام / غالب عواجي (٢ / ٥٧٩) .

(٣) المصدر السابق (٢ / ٥٧٩) .

(٤) المصدر السابق (٢ / ٥٧٩) .

(٥) الصوفية معتقداً ومسلماً / د: صابر طيمية (ص ٢٣) .

وقد وضع ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - عند كلامه عن الصوفية بقوله : « فقيل : إنه نسبة إلى أهل الصفة ، وهو غلط لأنه لو كان كذلك لقال : صُفِي . وقيل : نسبة إلى الصف المقدم بين يدي الله ، وهو أيضاً غلط ، فإنه لو كان كذلك لقال : صَفِي . وقيل : نسبة إلى الصفوة من خلق الله ، وهو غلط ، لأنه لو كان كذلك لقال : صفوي . وقيل : نسبة إلى صفوة بن بشر بن أذ بن طائجة ، قبيلة من العرب كانوا يجاورون بمكة من الزمن القديم ، ينسب إليهم النساك ، وهذا وإن كان موافقاً للنسب من جهة اللفظ ، فإنه ضعيف أيضاً ، لأن هؤلاء غير مشهورين ، ولا معروفين عند أكثر النساك ، ولأنه لو نسب النساك إلى هؤلاء لكان هذا النسب في زمن الصحابة والتابعين وتابعيهم أولى ، ولأن غالب من تكلم باسم (الصوفي) لا يعرف هذه القبيلة ، ولا يرضى أن يكون مضافاً إلى قبيلة في الجاهلية لا وجود لها في الإسلام .

وقيل : وهو المعروف أنه نسبة إلى لبس الصوف ، فإنه أول ما ظهرت الصوفية من البصرة ، ... وكان في البصرة من المبالغة في الزهد والعبادة والخوف ونحو ذلك ما لم يكن في سائر أهل الأمصار ، ولهذا كان يقال : فقه كوفي ، وعبادة بصرية ^(١) . ولكن الصوفية التي جاءت بكتب ومصطلحات خاصة ، فيها إشكالات وبعد عن المنهج الإسلامي الصحيح ، أدت فيما بعد إلى أمور خطيرة مثل الاتحاد والحلول وغيرها ^(٢) .

قال الإمام ابن الجوزي - رحمه الله - : « والزهد لم يذمه أحد وقد ذموا التصوف ^(٣) . والذين اكتفوا بحسن الخلق والزهد في الدنيا والتأدب بآداب الشرع لقبوا بالنساك ، والقراء ، والزهاد ، والعباد ، والذين أقبلوا على دراسة النفوس

(١) مجموع الفتاوى (١١ / ٦ ، ٧) ، وانظر : تلبيس إبليس / لابن الجوزي (ص ١٦٣) .

(٢) انظر : كتاب الصوفية / محمد العبد ، وطارق عبدالحليم (ص ٧) - دار الأرقم للنشر والتوزيع -

الكويت - ط الأولى (١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م) .

(٣) تلبيس إبليس (ص ١٦٥) .

وآفاتها ، وما يرد على القلب من خواطر ، وحرص على الصيغة المذهبية لقبوا بالصوفية^(١) .

وخلص القول في هذا أن الصوفية:

فرقة تعتبر نفسها من أهل السنة وليسوا منهم^(٢) - إي غلاتهم - قد خالفهم في الاعتقاد والأفعال والأقوال ، أما الاعتقاد فسلكوا مسلكاً للباطنية الذين قالوا إن للمقرآن ظاهراً وباطناً ، فالظاهر ما يعلمه العامة ، والباطن ما يعتقدونه هم ، ويعتقدون أن الله حال فيهم وممازج لهم ، ويدعون أنهم قد ارتفعت درجاتهم عن التعبدات اللازمة للعامة ، ولهم شطحات بعيدة عن الدين الإسلامي^(٣) .



(١) انظر: التصوف الإسلامي في الأدب والأخلاق / د: زكي مبارك (٢ / ٢١) - مطبعة الرسالة - ط

الأولى (١٣٥٧-١٩٣٨ م) .

(٢) الصوفية تنقسم إلى قسمين :

القسم الأول : الصوفية الزهدية وهي التي تسلك مسلك الزهد في الدنيا فمن سلكها فله سلف في ذلك من الصحابة والتابعين ، وهو من أهل السنة إن كان على السنة .

القسم الثاني : الصوفية الغالية المبتدعة في الدين بدع لم تكن مشروعة ، فهي التي يقصد بها أن أصحابها ليسوا من أهل السنة لأنهم من أهل البدعة لما سلكوه من مسلك مخالف للكتاب والسنة الصحيحة .

(٣) انظر : البرهان في معرفة عقائد أهل الأديان / للسكسكي (ص١٠١-١٠٥) أضواء على التصوف

للدكتور / طلعت غنام (ص٢٨) - عالم الكتب - القاهرة - مصر ط بدون .

المطلب الثاني

ألقاب الصوفية

من أشهر الأسماء لهذه الطائفة اسم (الصوفية) ولهم أسماء أخرى غير مشهورة على السنة الناس ومن تلك الأسماء التي أطلقت عليهم أو أطلقوها على أنفسهم :

[١] **الصوفية** : وهو الاسم المشهور الذي يشمل كل فرقهم أو طرقهم وأقسامهم، وهم يرضون به ويتمدحون بالانتساب إليه وقد سبق تعليل هذه التسمية في التعريف .

[٢] **أرباب الحقائق** : لزعمهم أنهم وصلوا إلى حقائق الأمور وخفاياها بخلاف غيرهم من الناس الذين أطلقوا عليهم « أهل الظاهر ، وأهل الرسوم » (١) .

[٣] **الفقراء** : وهو اسم زعم السهروردي (٢) أن الله هو الذي سماهم به حيث قال : « وأهل الشام لا يفرقون بين التصوف وال فقر ، يقولون : قال الله تعالى : ﴿ لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أَحْصَرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ [البقرة: ٢٧٣] ، هذا وصف الصوفية والله تعالى سماهم فقراء » (٣) .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - : « وأما اسم الفقير فإنه موجود في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ ، لكن المراد به في الكتاب والسنة الفقير المضاد للغني » (٤) فكلام ابن تيمية يوضح بأنه لا يقصد بالفقير المتصوف ، على حسب ما

(١) الصوفية نعتقداً ومسلكاً / د: صابر طعيمة (ص ٣١) .

(٢) هو عمر بن محمد بن عبد الله، أبو حفص شهاب الدين القرشي البكري السهروردي من كبار الصوفية ، فقيه شافعي، مفسر، واعظ ، مولده في سهرورد سنة ٥٣٩ هـ ، كان شيخ الشيوخ ببغداد ، له كتب كثيرة في التصوف ، منها (عوارف المعارف ، وجذب القلوب إلى مواصلة محبوب) توفي ببغداد سنة ٦٣٢ هـ . انظر : الأعلام / للزركلي (٥ / ٦٢) ، وفيات الأعيان / لابن خلكان (٣ / ٤٤٦) برقم ٤٩٦ / ، معجم المؤلفين / كحالة (٢ / ٥٧٥) برقم ١٠٤٨٧ .

(٣) عوارف المعارف / السهروردي (ص ٤٢) ، وانظر : فرق معاصرة / غالب عواجي (٢ / ٥٨٦) .

(٤) مجموع الفتاوى (٢٠ / ١١) .

يزعمونه .

[٤] شكفتيه : ويلقبون بهذا اللقب في خُرَاسَانَ^(١) نسبة إلى الغار قال : السهروردي عن الصوفية في خراسان : « كان منهم طائفة بخراسان يآوون إلى الكهوف والمغارات ولا يسكنون القرى والمدن ، يسمونهم في خراسان شكفتيه لان شكفت اسم الغار ينسبونهم إلى الماوى والمستقر »^(٢) .

[٥] جوعية : ومن القابهم المعروفة عند أهل الشام الجوعية ، قال السهروردي : « وأهل الشام يسمونهم جوعية »^(٣) .

[٥] الملامية أو الملامتية^(٤) : وهذا اللقب ناتج عن تطور المذهب الصوفي ووساوسه المتشعبة ، وأمانيه البراقة ، وهذه الملامة التي يعتنقها بعض الصوفية ويتظاهرون بها هي في أحد مفاهيمها النفاق بعينه ، يدخل فيه الشخص من حيث يشعر أو لا يشعر ، بل وسموه النفاق المحمود^(٥) .

قال ابن الجوزي - رحمه الله - : « وفي الصوفية قوم يسمون الملامتية اقتحموا الذنوب وقالوا مقصودنا أن نسقط عن أعين الناس فنسلم من الجاه ، وهؤلاء قد أسقطوا جاههم عند الله - عز وجل - لمخالفة الشرع »^(٦) .
ويعلمون لهذا بأنه مع الناس في الظاهر ، وهو مع الله في الباطن مهما كانت أفعاله في الظاهر^(٧) ، وهذا من الزيغ والضلال عن الحق والعياذ بالله من ذلك .

(١) خُرَاسَانُ : بلاد واسعة ، أول حدودها بما يلي العراق ، وآخر حدودها بما يلي الهند طخارستان وغزنة وسجستان وكرمان ، وليس ذلك منها إنما هو أطراف حدودها ، وتشتمل على أمهات من البلاد منها نيسابور وهراة ومرز و غيرها . انظر : معجم البلدان / ياقوت الحموي (٢ / ٣٥٠) .
(٢) عوارف المعارف / السهروردي (ص ٤٨) ، وانظر : فرق معاصرة / غالب عواجي (٢ / ٥٨٦) .
(٣) عوارف المعارف (ص ٤٨) .

(٤) انظر : جبهة الأولياء وأعلام أهل التصوف / لعمود أهر الفيض المنوفي الحسيني (١ / ١٢٢) - مطبعة المدني العباسية - القاهرة - مصر - ط الأولى (١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م) .
(٥) انظر : الصوفية معتقداً ومسلكاً / د : صابر طعيمة (ص ٣٣٤) .
(٦) تلييس إبليس (ص ٣٦٣) .
(٧) فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام / غالب عواجي (٢ / ٥٨٧) .

وقد قسم شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - الملامية إلى قسمين :

(أ) ملامية يفعلون ما يحبه الله ورسوله - ﷺ - ولا يخافون لومة لائم في ذلك ، وهؤلاء هم أهل الملام المحمود .

(ب) ملامية يفعلون ما يبغضه الله ورسوله - ﷺ - ويصرون على الملام في ذلك والصبر عليه ، وهؤلاء هم أهل الملام المذموم .

قال - رحمه الله - : « وبهذا يحصل الفرق بين الملامية الذين يفعلون ما يحبه الله ورسوله ولا يخافون لومة لائم في ذلك ، وبين الملامية الذين يفعلون ما يبغضه الله ورسوله ويصبرون على الملام في ذلك » (١) .

[٧] الخاصة أو خاصة الخاصة : وهذه من الألقاب التي يطلقونها على أنفسهم ، ولذلك فإن لهم عبادات خاصة ومناهج وطرائق خاصة ، ومفاهيم تختلف تماماً عن مفاهيم العامة خصوصاً بعد وصول أحدهم درجة اليقين - كما يزعمون - وقد شرع كل قوم منهم شرائع خاصة بهم (٢) .

[٨] الحلولية : وهو لقب لما يعتقد غلاة الصوفية بأن الله - عز وجل - يحل في بعض مخلوقاته . فيشابهون غلاة الشيعة في قولهم وزعمهم أن أرواحهم متولدة من الله القديم ، وأن البدن لباس لا روح فيه (٣) .

[٩] القبوريون : وذلك نسبة إلى ما يزعمونه ويعتقدونه في الأولياء أصحاب القبور بأن لهم تصرفاً في الكون وفي الاستعانة والاستغاثة والشفاعة وغيرها بينما لا تكون هذه إلا لله - عز وجل - ولا يقدر عليها إلا الله - عز وجل - (٤) .



(١) مجموع الفتاوى (١٠ / ٦١) ، وأنظر : الخطط / للمقريزي (٢ / ٤٣٢) .

(٢) فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام / غالب عواجي (٢ / ٧١١) .

(٣) التنبيه والرد / للملطي (ص ٣٤) .

(٤) انظر : مجموع الفتاوى (١١ / ٦٧ وما بعدها) ، (١٠ / ٢٦٧) .

البحث الثاني أقسام الصوفية

الصوفيون طوائف عديدة وأهواء متباينة شأن كل أصحاب البدع حين يتركزون المنهج الذي شرعه الله لعباده .

ولقد اختلف العلماء في عددهم لاقسام وطرق التصوف اختلافاً واسعاً، إذ نجد بعضهم يعدّهم قسمين، وبعضهم يعدّهم ثلاثة أقسام ، وبعضهم يوصلهم إلى ستة أقسام .

وهذا الاختلاف سببه تنوع مصادر الصوفية، وتنوع أفكارهم فبعض الصوفية تابعون للمذهب الإشراقي الذي يدعي أن المعرفة والعلم تقذف في النفس بسبب طول المجاهدة الروحية إذ يحصل لها بذلك فيض وإشراق إلهي ومذهبهم أشبه ما يكون بالمذهب البوذي في رياضة النفس وحملها على الكاره، هذا قسم من الصوفية .

وقسم آخر : بعض العلماء يعبر عنهم بصوفية الحقائق ، وهم من صفوا من الكدر واملؤوا من الفكر كما يدعون على طريقة الفلسفة الهندية .

وقسم آخر : قائلون بالحللول أي دعوى أن الله - تعالى عن قولهم - حل في مخلوقاته وأن أرواحهم لاهوتية وأجسامهم ناسوتية ^(١) .

ونذكر كذلك بعض من أقوال العلماء الذين تكلموا في تقسيم الصوفية :

أولاً : قسم شيخ الإسلام ابن تيمية الصوفية إلى ثلاثة أقسام هي :

[١] **صوفية الحقائق :** وهم المتفرغون للعبادة والذكر والزاهدون في الدنيا .

[٢] **صوفية الأرزاق :** وهم الذين وقفت عليهم الوقوف .. ويشترط فيهم

ثلاثة شروط :

أحدها ، العدالة الشرعية بحيث يؤدون الفرائض ويحجتنبون المحارم .

الثاني ، التادب بأداب أهل الطريق ، وهي الآداب الشرعية في غالب الاوقات ،

(١) فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام / غالب عوجي (٢ / ٦٠٠) .

وأما الآداب البدعية الوضعية فلا يلتفت إليها .

الثالث : أن لا يكون أحدهم متمسكاً بفضول الدنيا .

[٢] **صوفية الرسم** : وهم المقتصرون على النسبة ، فهمهم في اللباس والآداب الوصفية ، ونحو ذلك فهؤلاء في الصوفية بمنزلة الذي يقتصر على زي أهل الإسلام ، وأهل الجهاد ونوعاً من أقوالهم وأعمالهم بحيث يظن الجاهل حقيقة أمره أنه منهم وليس منهم (١) .

ثانياً : **أقسام الصوفية عند الهجويري** : (٢)

يقسم الهجويري الصوفية - وهو من علمائهم - إلى ثلاثة أقسام ويقول إن منهم :

[١] **الصوفي** : وهو المتفرغ لعبادة الله المتجه إليه المتجرد عن العلائق الدنيوية .

[٢] **المتصوف** : وهو الذي يجاهد نفسه ويقومها للوصول إلى الدرجة السابقة .

[٣] **المستصوف** : وهو من تشبه بهم من أهل المنزلة والجاه والمال ، ولا رصيده من العمل الخالص حتى قيل فيه : المستصوف عند الصوفية كالذباب ، وعند غيرهم كالذباب (٣) .

ثالثاً : **أقسام الصوفية عند الفخر الرازي** :

لقد قسم الفخر الرازي الصوفية إلى ست فرق نوجزها فيما يلي :

[١] **أصحاب العادات** : وهم الذين يهتمون بتزيين الظاهر كلبس الخرق وتسوية السجادة .

(١) مجموع الفتاوى (١١ / ١٩ ، ٢٠) . بتصريف

(٢) هو أبو الحسن علي بن عثمان الهجويري الغزنوي من كبار أئمة الصوفية في القرن الخامس الهجري ، توفي سنة ٤٩٣ هـ ، وتظهر لنا مكانته بين الصوفية من خلال كتابه (كشف المحجوب) فقد ذكر فيه عقائد الصوفية وآدابهم وعباداتهم وسلوكهم ، وهو من بلاد فارس ، وقد ترجم كتابه الدكتور : سعاد قنديل . انظر : مظاهر الانحرافات العقديّة عند الصوفية / أدریس محمود ادریس (١ / ٦٨) .

(٣) كشف المحجوب / علي بن عثمان الهجويري (١ / ٢٣١) - دار النهضة العربية - بيروت - لبنان - ط بدون (١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠) نقلاً عن مظاهر الانحرافات العقديّة عند الصوفية (١ / ٥٠) .

- [٢] أصحاب العبادات : وهم المتفرغون للعبادة المنقطعون عن الدنيا .
- [٣] أصحاب الحقيقة : وهم الذين إذا فرغوا من الفرائض لم يشتغلوا بنوافل العبادات بل في التفكير في ملكوت الله وتجريد النفس عن كل ما يشغلها عن ذكر الله ، فهم يحرصون أن لا يخلو بألهم عن ذكر الله .
- [٤] النورية : وهم يقولون إن الحجاب حجابان نوري وناري ، أما النوري فالإشتغال باكتساب الصفات الحمودة ، وأما الناري فالإشتغال بالشهوة والغضب والحرص والأمل .
- [٥] الحلولية : وهم قوم يزعمون أنه قد حصل لهم الحلول أو الاتحاد ، فيدعون دعاوى عظيمة ، وليس لهم من العلوم العقلية نصيب .
- [٦] المباحية : وهم قوم يدعون محبة الله ، ويخالفون شريعته ، ويقولون إن الحبيب رفع عنا التكليف وهؤلاء شر الطوائف (١) .
- وهنا قسمان آخران من أقسام الصوفية تعرف من كتب زعماء غلاة الصوفية المنحرفة وهي :**

- (أ) الصوفية القائلون بوحدة الوجود كابن عربي^(٢) وغيره من ملاحدة الصوفية .
- (ب) الصوفية القبورية : وهم الذين يزعمون أن للأولياء تصرفاً في هذا الكون ، وأنهم يغيثون من استغاث بهم ، ويجيبون من ناداهم ويفرجون الكربات ، وهم

(١) اعتقادات فرق المسلمين والمشركين / للرازي (ص ١١٥-١١٧) - شركة الطباعة الفنية المتحدة - ط بدون .

(٢) هو محي الدين أبو بكر محمد بن علي بن محمد بن أحمد الطائفي الحافمي الأندلسي المعروف بابن عربي من غلاة الصوفية القائلين بوحدة الوجود ، ويقول عنه الصوفية (الإمام الأكبر والكبريت الأحمر) قال عنه عز الدين ابن عبد السلام : ((شيخ سوء كذاب ..)) وقال عنه الذهبي : ((قدوة القائلين بوحدة الوجود)) له كتب كثيرة في التصوف ، منها : ((الفتوحات المكية ، فصوص الحكم ، ذخائر الأعلام)) وغيرها ولد في مرسية (بالأندلس) سنة ٥٦٠ هـ ، وتوفي بدمشق سنة ٦٣٨ هـ . انظر : فوات الوفيات / المكتبي (٣ / ٤٣٥) برقم / ٤٨٤ ، سير أعلام النبلاء / للذهبي (٢٣ / ٤٨ ، ٤٩) ، الأعلام / للزركلي (٦ / ٢٨١) ميزان الاعتدال / للذهبي (٣ / ٦٥٩) برقم / ٧٩٨٤ .

الداعون إلى دعاء الأنبياء والأولياء أحياء أو أمواتاً من دون الله أومع الله فيستغيثون بهم ويتوسلون ويستشفعون بدون ضوابط شرعية ، ومن الكتب المملوءة بنشر عقيدة هذا القسم كتاب : شفاء السقام في زيارة خيراً لأنام^(١) ، وشواهد الحق في الاستغاثة بسيد الخلق^(٢) ، والطبقات الكبرى والصغرى^(٣) ، وخلاصة الكلام ، ومحق القول في مسألة التوسل^(٤) ، والدرر السنية في الرد على الوهابية^(٥) ، ومفاهيم يجب أن تصحح^(٦) ، وغيرها من الكتب التي تخدم هذا الفكر الصوفي القبوري المنحرف ، الموصل إلى الشرك بالله - عز وجل - وهذا القسم هو مرادنا في هذا البحث لمعرفة موقفهم من الشفاعة سواءً شفاعة الرسول ﷺ أو غيره من الشفعاء .



-
- (١) للسبكي . وقد رد عليه الإمام ابن عبد الهادي في كتابه : الصارم المنكي في الرد على السبكي .
(٢) ليوسف بن اسماعيل النبهاني . وردّ عليه الإمام محمود شكري الالوسي في كتابه : غاية الاماني في الرد على النبهاني) .
(٣) لعبد الوهاب بن أحمد الشعراني .
(٤) لزاهد الكوثري . وقد رد عليه الشيخ عبد الرحمن المعلمي في كتابه : (التنكيل بما في تانيب الكوثري من الأباطيل) .
(٥) لاحمد زني دحلان . وردّ عليه الشيخ محمد بشير السهسواني في كتابه : (صيانة الإنسان عن وسوسة الشيخ دحلان) .
(٦) لمحمد بن علوي المالكي الحسيني . وردّ عليه الشيخ عبدالعزيز بن محمد آل الشيخ في كتابه : (هذه مفاهيمنا) .

المبحث الثالث

مصادر الصوفية في التلقي والاستدلال

إن التصوف مذهب عجيب وغريب ذلك لأن التصوف خاصة المغالى فيه له روافد متعددة ومصادر مختلفة ، إذ هو متأثر بالثقافات المتنوعة والديانات المختلفة سواء كانت هذه الديانات وثنية في الأصل كالبودية^(١) واليونانية^(٢) أو كانت ديانات سماوية في الأصل كالمسيحية التي تأثرت بهذه الفلسفات .

وأريد أن أذكر أهم المصادر التي استقى منها المتصوفة الغلاة القبورية أذكارهم ومبادئهم ومعتقداتهم .

وأخص بذلك غلاة الصوفية القبورية لأن الصوفية التي المقصود بها الزهد ، مصادرهم هي مصادر أهل السنة والجماعة .

فنقول مصادر غلاة الصوفية القبورية في التلقي والاستدلال هي في المطالب الآتية .

(١) هم أتباع بوذا ، لها انتشار بين عدد من الشعوب الآسيوية ، وتباين عقائد الاتباع حول هذه النحلة ، فتجعل البوذية اليابانية بوذاً جوهراً إلهياً حالاً في الكون ، وبوذية الهند هي الأصل لإله لها ، وبوذية الصين مالت إلى الاعتقاد بفكرة كائن مطلق يتمثل في شخصيات مختلفة بوذاً واحد منها ، أنظر: مقارنات الأديان / محمد أبو زهرة (ص ٤٥-٤٦) دار الفكر العربي - القاهرة - مصر - ط بدون ، الموسوعة للميسرة في الأديان والمذاهب المعاصرة (٢ / ٧٦٨) .

(٢) اليونانية : نسبة إلى اليونان : واسمها القديم (هيلاس) أو (آلاس) وهي الآن مملكة أو روية واقعة في الجزء الجنوبي من شبه جزيرة البلقان ، تحد من جهة الشمال ببلغاريا والصرب ، وشرقاً بتركيا ، وجنوبها البحر الأبيض المتوسط ، وغرباً ببحر يونان ، حضارة هذه البلاد قديمة ، وكانت ديانة أهلها تاليه قوى الطبيعة (البحر ، الشمس ، القمر ، النور ، ..) وكانوا يبنون لها الهياكل ، أنظر : حاشية الفتوى الحموية / لابن تيمية - تحقيق : محمد بن عبدالمحسن التويجري (ص ٢١٤) - دار الصميمي للنشر والتوزيع - الرياض السعودية - ط الأولى (١٤١٩هـ - ١٩٩٨م) .

المطلب الأول الأحلام والرؤى والمنامات

إن أهل البدع والشركيات يعتمدون على أهوائهم وشهواتهم فيتسلط عليهم الشيطان في اليقظة والمنام . قال تعالى : ﴿ وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰ أَوْلِيَائِهِمْ لِيُجَادِلُوكُمْ ﴾ [الأنعام: ١٢١] ، فيعتقدون في المنامات أنها وسيلة من وسائل مصادر العقيدة الإسلامية .

وأكثر أهل البدع اعتماداً على المنامات والرؤى هم الصوفية ، فيعولون عليها ويزعمون الاستمداد من رؤية الله - سبحانه وتعالى - أو رؤية النبي ﷺ ، أو شيوخهم فيعتمدون على ذلك في تفسير القرآن الكريم ، والتمييز بين الأحاديث الصحيحة والضعيفة ، والأمور الفقهية ، والأحكام الشرعية ، ومعرفة الراجح من المرجوح .

قال الإمام الشاطبي - رحمه الله - : « وأضعف هؤلاء احتجاجاً قوم استندوا في أخذ الأعمال إلى المنامات وأقبلوا وأعرضوا بسببها فيقولون : رأينا فلاناً الرجل الصالح فقال لنا : اتركوا كذا أو اعملوا كذا ، ويتفق مثل هذا كثيراً للمتوسمين برسم التصوف ، وربما قال بعضهم : رأيت النبي ﷺ في النوم وقال لي كذا ، وأمرني بكذا ، فيعمل بها ويترك بها ، فيعمل بها معرضاً عن الحدود الموضوعية في الشريعة » (١) .

ويعتمد غلاة الصوفية في اعتقادهم هذا على قول الرسول ﷺ : « من رآني في المنام فسيراني في اليقظة ولا يتمثل الشيطان بي » (٢)

(١) الإعتصام (١ / ٢٦٠) - مطبعة السعادة .

(٢) رواه البخاري: كتاب التمييز، باب من رأى النبي ﷺ في المنام (٩ / ٤٢) ح ٦٩٩٣ ، ومسلم : كتاب الرؤيا ، باب قول النبي ﷺ : « من رآني في المنام فقد رآني » (٤ / ١٧٧٥) ح ٢٢٦٦ . من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ، وقد ورد الحديث بالفاظ منها : « فقد رآني » « فسيراني » « لكننا رآني في اليقظة » ، وهذه الالفاظ تفسر الحديث تفسيراً صحيحاً وتزيل شبه الصوفية القبورية - انظر فتح الباري (١٢ / ٤٠٠ فما بعدها) .

فالحديث بلفظه يدل على أن العبد قد يرى الرسول ﷺ في المنام ، لا أن يأخذ منه الاحكام والمعتقدات ، لان الدين قد كمل قبل وفاة الرسول ﷺ ، قال تعالى : ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضَيْتُ لَكُمْ الْإِسْلَامَ دِينًا ﴾ .

[المائدة : ٣] .

فغلاة الصوفية يرون أن رؤيته ﷺ مناماً من أهم وسائل التمييز بين صحيح الرواية وضعيفها ، ويرى ابن عربي أنه قد ينفي بواسطتها ما هو ثابت بطريقة النقل فيقول : « هذا هو الفرقان عند أهل الله بين الأمرين حين رؤيتهم له ﷺ في كشفهم فيصح لهم من الأخبار ما ضعف عندهم بالنقل ، وقد ينفون من الأخبار ما ثبت عندنا بالنقل » (١) .

فالأحلام والرؤى والمنامات معتبرة عند الصوفية مصدراً للتلقي والاستدلال وهذا الاعتماد عن المصادر الأساسية كالكتاب والسنة ، وإجماع الصحابة جعلهم يبتدعون في الدين بدعاً وشركيات ما أنزل الله بها من سلطان .



(١) الفتوحات المكية / لابن عربي (٤ / ٢٨) - دار صادر - بيروت - لبنان - ط بدون (١٩٩٦ م) .

المطلب الثاني

الذوق والكشف وإيحاء الشياطين

[أ] الذوق :

والمقصد من الذوق عند الصوفية الغلاة هو : تلقي الأرواح للأسرار الطاهرة من الكرامات وخوارق العادات (١) .

فهم يزعمون أنهم عن طريق الذوق أو التذوق في معرفة الله - عز وجل - يستطيعون الاطلاع على اللوح المحفوظ ، ومعرفة مقادير الخلائق حسبما هو مدون فيه ، ومعرفة ما سيكون في المستقبل ، وكشف ما في ضمائر الناس واعتقاداتهم ، وماتخفيه صدورهم ، وعن طريق القول بالذوق يمكن عندهم التفسير الخاص من غير ضابط ولا رابط (٢) ، ويمكن تأويل كل نص وكل حديث ليتمشى مع ما قرروه ، ويجعلونه حاكماً لا محكوماً عليه ، فيشبهون الاتحادية كما يقول ابن القيم - رحمه الله - عنهم بأنهم : « يحتجون بالذوق والوجد على كفرهم وإلحادهم .. ويقول القائل : ثبت عندنا بالكشف والذوق ما يناقض صريح العقل » (٣) .

ولو كان الاحتجاج بالذوق صحيحاً لا حتج كل مبطل على باطله بالذوق والوجد (٤) ، فغلاة الصوفية يفعلون ما يفعلون ويقولون ما يقولون ويحيلون ذلك إلى الذوق ، ويزعمون أن ذلك لا يفهمه إلا من سلك طريقهم ، قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - : « وهؤلاء يسمون ما أحدثوه من البدع حقيقة .. وطريق الحقيقة عندهم هو السلوك الذي لا يتقيد صاحبه بأمر الشارع ونهيه، ولكن بما يراه، ويذوقه ويجده ونحو ذلك » (٥) .

(١) انظر : معجم مصطلحات الصوفية / الدكتور : عبد المنعم الحفني (ص ١٠٤) .

(٢) الصوفية نشأتها وتطورها / محمد العبد، طارق عبد الحليم (ص ٣٥، ٣٦) .

(٣) مدارج السالكين / (٣ / ٤٤٢) .

(٤) المصدر السابق (٣ / ٤٤٢) .

(٥) مجموع الفتاوى (١٠ / ١٦٩) .

وقال ابن القيم - رحمه الله - : « وهذا الاحتجاج قد سلكه أرباب السماع المحدث الشيطاني ، الذي هو محض شهوة النفس وهواها ، واحتجوا على إباحة هذا السماع بما فيه من الذوق والوجد واللذة » (١)

[ب] الكشف :

وهو الاطلاع على ما وراء الحجاب من المعاني الغيبية والأمور الحقيقية وجوداً وشهوداً (٢) .

ويعتمد الصوفية الكشف مصدراً وثيقاً للعلوم والمعارف ، بل تحقيق غاية عبادتهم (٣) .

فيزعم غلاة الصوفية أنهم يدركون العوالم العلوية والسفلية عياناً لرؤية الملائكة والأنبياء والاطلاع على اللوح المحفوظ ، ومعرفة المعتقدات والأحكام ، ويقدمونه على ما جاء في القرآن والسنة .

يقول محمد بن عبد الجبار النفري (٤) - وهو أحد شيوخ الصوفية - : « اعلم أنني إذا تعرفت عليك لم أقبل من السنة إلا ما جاء به تعرفي ، لأنك من أهل مخاطبتي ، تسمع مني وتعلم أنك تسمع مني وترى الأشياء كلها مني » (٥)

ويزعمون كذلك أن الكشف يحصل للعبد بعد المجاهدة والرياضة القاسية ، وهذه الأمور قد استقوها من نظريات وطقوس النصرانية ، خاصة وبالذات الرهبان منهم ، وأما الكشف والاتصال بالله - عز وجل - فهي مأخوذة من الفلاسفة اليونان ، ويكفي

(١) مدارج السالكين (٣ / ٤٤٢) .

(٢) معجم مصطلحات الصوفية / لعبد المنعم الحفني (ص ٢٢٥) .

(٣) الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب المعاصرة (١ / ٢٦٥) .

(٤) هو محمد عبد الجبار النفري بن الحسن النفري ، أبو عبد الله : عالم بالدين ، متصوف ، نسبته إلى بلدة (نفري) بين الكوفة والبصرة ، من كتبه (المواقف ، المخاطبات في التصوف) . توفي سنة ٣٥٤ هـ . انظر : الأعلام / للزركلي (١٨٤ / ٦) ، معجم المؤلفين / كحالة (٣ / ٣٨٤) برقم / ١٣٨٩٢ .

(٥) المواقف والمخاطبات / للنفري (ص ٢٢ ، ٢٣) - مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة - مصر - ط الأولى (بدون تاريخ) .

ذلك بطلاناً لهذا المصدر الذي بنى عليه غلاة الصوفية وغيرهم من أهل البدع أموراً تخالف الكتاب والسنة .

أما الكشف الذي يحصل للأولياء والصالحين بلا غلو فإن أهل السنة يعترفون به ويقرونه ، فقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - أن لأولياء الله مخاطبات ومكاشفات ^(١) ، ولكن بضوابط شرعية موزونة بالكتاب والسنة .

كما قال ابن تيمية - رحمه الله - : « فالحديث الملهم المكاشف من هذه الأمة يجب عليه أن يزن ذلك بالكتاب والسنة ، فإن وافق صدق ما ورد عليه ، وإن خالف لم يلتفت إليه » ^(٢) .

فقد ثبت بالصحيح أن رسول الله ﷺ قال : « قد كان يكون في الأمم قبلكم محدثون ^(٣) ، فإن يكن في أمتي منهم أحد ، فإن عمر بن الخطاب منهم » ^(٤) .

فثبت بالصحيح أنه محدث في هذه الأمة ، ومع هذا فكان - ﷺ - يفعل ما هو الواجب عليه فيعرض ما يقع له على ما جاء به الرسول ﷺ فتارة يوافق فيكون ذلك من فضائل عمر ، كما نزل القرآن بموافقته ^(٥) ، وتارة يخالفه فيرجع عن ذلك .

وقال ابن القيم - رحمه الله - : « والمكاشفة الصحيحة علوم يحدثها الرب سبحانه وتعالى في قلب العبد ويطلعها بها على أمور تخفى على غيره ، وقد يواليها

(١) انظر : مجموع الفتاوى (١١ / ٣١٣) .

(٢) المصدر السابق (٢٤ / ٣٧٧) .

(٣) محدثون : ملهمون . والمهمل هو الذي يلقى في نفسه الشيء فيخبر به خدساً وفساداً ، وهو نوع يختص به الله من يشاء من عباده ، فيجري الصواب على السننهم . النهاية لابن الأثير (١ / ٣٥٠) ، وصحيح مسلم (٤ / ١٨٦٤) الحاشية .

(٤) رواه مسلم : كتاب الفضائل ، باب فضائل عمر بن الخطاب (٤ / ١٨٢٤) ح ٢٣٩٨ .

(٥) لما ورد عن ابن عمر رضيهما ، قال : قال عمر بن الخطاب رضيهما : « وافقت ربي في ثلاث : في مقام إبراهيم ، وفي الحجاب ، وفي أسارى بدر » - انظر : صحيح مسلم (٤ / ١٨٦٥) ح ٢٣٩٩ . وهذا الحديث يبين ثلاث فقط بينما غير هذا الحديث يذكر آخر مثل : منع الصلاة على المنافقين ، وتحريم الخمر ، ونزول الآية : ﴿ عَسَىٰ رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَكُنْ ﴾ [التحريم : ٥] ، بعد قوله لنساء النبي ﷺ عند اجتماعهن على رسول الله ﷺ في غيره .

وقد يمسكها عنه بالغفلة عنها ، ويواربها عنه بالغين الذي يغشى قلبه وهو أرق الحجب ، أو بالغيم وهو أغلظ منه ، أو بالران وهو أشدها ، (١)

ثم ذكر - رحمه الله - الحجب التي تمنع من الكشف السني فذكر عشرة أصناف ، فقال : هـ ... الثالث : حجاب البدعة القولية ، كحجاب أهل الأهواء والمقاتل الفاسدة على اختلافها ، والرابع : حجاب البدعة العملية كحجاب أهل السلوك المبتدعين في طريقهم وسلوكهم .. (٢)

[ج] إيحاء الشياطين :

فقد تستحوذ عليهم الشياطين ، وتتمثل لهم بأشخاص أو مخلوقات أخرى ، وهذا ما يدعيه غلاة الصوفية من الاتصال بالرسول ﷺ ، ورؤيته والاخذ منه ، أو من الخضر - عليه السلام - بل بالارتقاء إلى سدرة المنتهى والكرسي والعرش والتلقي من الله مباشرة (٣) .

وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - عن هؤلاء أنها تأتيهم أرواح تخاطبهم وتمثل لهم وهي جن وشياطين فيظنونها ملائكة (٤)

فإيحاء الشياطين يؤدي إلى الاعتقاد بالإلهام غير المشروع ، والإسراءات والمعارج (٥) البدعية .

والاتصال والهاتف والسماع (٦) الذي يرى العبد ذاته متصلة بالموجود الأحدى

(١) مدارج السالكين (٣ / ٢٢٢ ، ٢٢٣) .

(٢) المصدر السابق (٣ / ٢٢٣) .

(٣) انظر : كشف الحجاب / للشمراني - تحقيق : محمد عبد الله عبد الرزاق (ص ٢٣٠) - مطبعة حجازي - القاهرة - مصر - ط الأولى (١٣٤٧هـ) .

(٤) انظر : مجموع الفتاوى (١ / ١٧١ - ١٧٤) .

(٥) يقصد بذلك المروج إلى الملكوت الأعلى والاتصال بالانبياء والملائكة . كما يروى عن أبي يزيد البسطامي أنه قال : هـ عرج بروحي فخرقت الملكوت ، فما مررت بروح نبي إلا سلمت عليه ، وأقرأتها السلام ، غير روح محمد ﷺ ، فإنه كان حول روحه ألف حجاب من نور هـ . انظر : الفتوحات المكية (٣ / ٣٤٢ ، ٤٤٣) ، كشف الحجاب / للشمراني (ص ٥٢) .

(٦) يقصدون بالاتصال والهاتف والسماع : أن يرى العبد ذاته متصلة بالموجود الأحدى ، والا يتقيد بوجود نفسه ، وأن يسمع مباشرة من الله . انظر : معجم مصطلحات الصوفية (ص ١٠) .

وإلا يتقيد بوجود نفسه وأن يسمع مباشرة من الله، وكلها تنافي الحق والدين الصحيح .

ولهذا يقول ابن القيم - رحمه الله - : « فمن أين للمخاطب أن هذا الخطاب رحماني أو ملكي ، بأي برهان ؛ أو بأي دليل ، والشيطان يقذف في النفس وحيه ، ويلقي في السمع خطابه ، فيقول المغرور المخدوع : قيل لي وخوطبت . صدقت لكن الشأن في القائل لك والمخاطب » (١) .

وبذلك يتضح موقف أهل السنة من هذا المصدر الشيطاني ، فهم يعتمدون على وحي الكتاب والسنة ، ولا يعتمدون على هذه الخرافات الباطلة ، فهم يعلمون أن الصحابة وهم أولياء الله وأحب الخلق إلى الله تعالى ، وأعرف به ممن سواهم ، وأفضلهم له عبادة لم يدعوا هذا النوع من الكشف أو الوحي المناهض لوحي الأنبياء الناسخ لما نزل عليهم بل كانوا يبكون انقطاع الوحي بعد موته - ﷺ - ولو كان شيء من ذلك يحصل لهم لما بكوا عليه ، إذ يستحيل أن يكون بكاؤهم على شيء لم يفقدوه . فلم يثبت عن خير هذه الأمة بعد نبيها أن أحداً منهم ادعى مجيء الملائكة إليه وأخذه الأحكام وشرائع الإسلام عنها .



(١) مدارج السالكين (١ / ٤٧) .

المطلب الثالث

آراء الرجال وتحكيم العقل

الأول : آراء الرجال :

وذلك بتقديسهم وعدم رفض أوامرهم ، فعند الصوفية الغلاة اعتقاد الولاية لفلان من الصوفيين ، فعند ذلك لا يحق للمريد أن يعترض أو يرفض أمر الشيخ ، حتى قالوا ليكن المريد بين يدي شيخه كالميت بين يدي الغاسل .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - موضحاً من عمل واعتقد هذا :
 « فمن جعل غير الرسول ﷺ تجب طاعته في كل ما يأمره وينهى عنه ، وإن خالف أمر الله ورسوله فقد جعله نداً ، وربما صنع به كما تصنع النصارى بالمسيح ، ويدعوه ويستغيث به ، ويوالي أوليائه ... فهذا من الشرك » (١)

وقال رحمه الله تعالى : « يجعلون نصوص أئمتهم بمنزلة نص الرسول ﷺ - ويقلدونهم » (٢) ، فغلاة الصوفية يعتقدون أن قداسة أوليائهم ومشايخهم مكتسبة من الله فيوجبون على أنفسهم طاعتهم والإذعان لأوامرهم دون عرضها على الكتاب والسنة مع التوجه إليهم أحياء أو أمواتاً ، بأنواع العبادات التي لا يجوز التوجه بها لغير الله .

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - : « إنما يخالف في ذلك الغالية من الرافضة وأشباه الرافضة من الغالين في بعض المشايخ ، ومن يعتقدون أنه من الأولياء ، ... والغالية من المشايخ يقولون إن الولي محفوظ والنبي معصوم ، وكثير منهم إن لم يقل ذلك بلسانه فحاله حال من يرى أن الشيخ والولي لا يخطئ ولا يذنب » (٣) .

(١) مجموع الفتاوى (١٠ / ٢٦٧) .

(٢) المصدر السابق (٩ / ٢٧٢) بتصرف .

(٣) المصدر السابق (١١ / ٦٧) .

وكذلك جعلهم وسائط لقول النبيهاني^(١): «... جعلهم الله سبحانه وتعالى وسائط لنا في تبليغ شرائع دينه فوسطانهم له عز وجل لقضاء حوائجنا تبعاً له في توسطهم لنا في تبليغ شرائعه والاحتفاظ لأنفسنا عن أن نكون أهلاً لطلب حوائجنا منه سبحانه وتعالى بلا واسطة لكثرة ذنوبنا ووفرة عيوبنا»^(٢) فاستدل بقياس الوساطة في العبادة على الوساطة في الرسالة لتجوز طلب الحوائج وقضائها والنفع ودفع المضار من الرسل، وعلل لذلك أن الاتصال ب الله مباشرة لطلب قضاء الحوائج لا يمكن لكثرة الذنوب ووفرة العيوب، وهذا مطابق لقول المشركين عن أصنامهم: ﴿ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَىٰ ﴾ [الزمر: ٣].

وبذلك يظهر مذهب أهل السنة النقي من الضلالات والبدع ومشابهة اليهود والنصارى، فهم ليس عندهم في الإسلام، تحديد للولاية بالنسبة إلى شخص أو طائفة أو نسب، اللهم إلا ما نص عليه الكتاب العزيز كما في صحابة الرسول ﷺ الذين آووه ووالوه ونصروه، وتعرضوا للاضطهاد والتعذيب من أجل نصره دين الله، أو نصت عليه السنة المطهرة كما في العشرة المبشرين بالجنة، وكل من انطبقت عليه هذه الصفات وتحقق فيه الإيمان والتقوى بعد هؤلاء فهو ولي الله بينه وبين ربه، ولا يحق له أن يطلق لقب الولاية على نفسه، ولا أن يرمي من لم يطلقها عليه بالتقصير في حقه^(٣).

(١) هو يوسف بن إسماعيل بن يوسف النبيهاني الشافعي الأشعري الشاذلي، ولد باجزم التابعة لحيفا بفلسطين سنة ١٢٦٥هـ، شاعر، أديب صوفي، من رجال القضاء نسبته إلى بني نيهان من عرب البادية بفلسطين، درس بالأزهر من (١٢٨٣هـ - ١٢٨٩هـ) له كتب كثيرة خلط فيها الصالح بالطالح، وحمل على أعلام الإسلام، كاهن تيمية وابن القيم والإمام الألوسي المفسر وغيرهم، من كتبه: (جامع كرامات الأولياء، الأنوار المحمدية) وغيرها، توفي سنة (١٣٥٠هـ) في قريته بفلسطين. انظر: الأعلام / للزركلي (٢١٨ / ٨)، معجم المؤلفين / كحالة (٤ / ١٤٥) برقم / ١٨٣١٨.

(٢) انظر: شواهد الحق في الاستغاثة بسيد الخلق / النبيهاني (ص ٦٦) - دار الفكر للطباعة والنشر - بيروت - لبنان - ط الأخيرة (١٤٠٣هـ - ١٩٨٣).

(٣) انظر: جامع البيان / للطبري (٦ / ٥٧٥، ٥٧٦)، وتأويل آية ٦٢، ٦٣ من سورة يونس.

الثانى : العقل وءءكيمه :

يزعم الصوفية أن الشريعة هي ما أوحاه الله إلى رسوله - ﷺ - وأما الحقيقة فهي عندهم المعرفة العقلية التي وصلوا إليها بذوقهم ، وصارت من الدين بغض النظر عن موافقتها للشريعة أو مخالفتها (١) .



(١) فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام / غالب عواجي (٢ / ٦٦٨) .

المطلب الرابع

التلقي من مصادر شتى من أهل الكتاب والمجوس والفلاسفة وغيرهم

جاء الإسلام وزالت بمجيئه نظريات الرهينة والتبتل والهروب إلى الصحاري والغابات، وترك الأهل والأولاد واعتزل المجتمعات بحجة تطهير النفس وتربيتها، وصار للرهينة في الإسلام مفهوم جديد يخالف تماماً ذاك المفهوم الذي كان عليه سابقاً في العهود الماضية قبل الإسلام . فقد صارت الرهينة رمزاً للجهاد في سبيل الله سبحانه وتعالى ومقارعة الأعداء ، والدخول في خصم المعارف بعد أن كانت رمزاً للخلاوات المظلمة التي كثيراً ما تكون هذه الخلاوات المظلمة مأوى لمردة الشياطين والتبتلات ، وقطع العلائق مع البشرية التي نتج عنه الخلل العقلي والخيالات ، ولما جاء رجل إلى النبي ﷺ مستوصياً قال له ﷺ : « عليك بالجهاد فإنه رهبانية الإسلام » ، وفي رواية عن أنس بن مالك : « لكل نبي رهبانية ، ورهبانية هذه الأمة الجهاد في سبيل الله (١) » (٢) .

لكن التصوف المغالي أعاد مفهوم الرهينة السابق إلى الأمة الإسلامية ، واستمد من مصادر تصطدم مع العقيدة الإسلامية اصطداماً صريحاً ، وتلك المصادر كالفلسفات اليونانية وغيرها .

فمن النصوص التي تثبت بأن غلاة المتصوفة قالوا بمثل ما قال به اليونانيون ، وأنهم يعتقدون نفس هذه العقيدة الوثنية هو قول ابن عربي ، والذي قال في تقرير عقيدة وحدة الوجود :

(١) رواه أحمد في مسنده (٣ / ٨٢) من حديثه أبي سعيد الخدري ، (٣ / ٢٦٦) من حديث أنس بن مالك ، والهشيمي في مجمع الزوائد (٤ / ٢١٥) ، وقال رواه أحمد وابو يعلى .. ورجال أحمد ثقات ، وفي إسناد أبي يعلى ليث بن أبي سليم ، وهو مدلس ، وقال الألباني : لا أعرف أحداً رماه بالتدليس ، وإنما هو ضعيف لاختلاطه وكثرة خطئه . ولبعضه شاهد من حديث أنس رضي الله عنه .. فمثله يستشهد به . انظر : سلسلة الأحاديث الصحيحة (٢ / ٨٧) ح ٥٥٥ .

(٢) مظاهر الانحرافات العقيدة عند الصوفية / إدريس محمود إدريس (١ / ٧٢-٧٣) .

فلولاه لما كنا ولولا نحن ما كنا
 فإن قلنا بأن هو يكون الحق إيانا
 فيظهر ليظهر هو سراراً ثم إعلاناً (١)

وكذلك الاخذ من أديان الهند الوثنية ، فإن كل من يقرأ في كتب المتصوفة بإمعان ويفهمها جيداً سيدرك بأن غلاة المتصوفة قد تأثروا إلى حد كبير بأديان الهند القديمة في تعاليمهم وفلسفتهم ، وآورادهم وأذكارهم (٢) ، وكذلك التأثر بمصادر التصوف المسيحية المحرفة (٣) .



(١) الفتوحات المكية / لابن عربي (٥٩/٢) نقلاً عن كتاب : التصوف بين الحق والخلق / لشقفه (ص ٦٨) .

(٢) انظر : مظاهر الإنحرافات العقديّة عند الصوفية (١ / ٦٣) .

(٣) المصدر السابق (١ / ٧٢) .

المبحث الرابع

موقف الصوفية القبورية من الشفاعة

المطلب الأول

موقفهم من الشفاعة لأهل الكبائر

إذا كان هناك من أنكر الشفاعة الثابتة في الكتاب والسنة وخصوصاً الشفاعة في أهل الكبائر ، كالخوارج والمعتزلة ومن تبعهم في ذلك ، كما تقدم توضيح ذلك ، فقد وجد من اثبت الشفاعة ولكن على غير الوجه الشرعي ، فغلوا فيها وفرطوا في جانب الحذر من الشرك بالله - عز وجل - الموبق للأعمال الصالحة ، وأن الشرك موجود وواقع فيهم في باب الاستغاثة والتوسل والاستشفاع ، فلا يفرقون بين الوجه المشروع في ذلك من عدمه .

وغالب من يسلك هذا المنهج من يُعرفون بالقبوريين ، وهم الذين يتعلقون بالقبور وبأصحابها الأموات ويعظمونهم وكذا نحوهم من المبتدعة^(١) ، موافقين في ذلك المشركين والنصارى ، الذين نفى الله تعالى شفاعتهم في القرآن الكريم وأبطلها .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - عند بيان افتراق الناس في مسألة الشفاعة : « وهذا الموضع افترق الناس فيه ثلاث فرق : طرفان ووسط ، فالمشركون ومن وافقهم من مبتدعة أهل الكتاب ، كالنصارى ، ومبتدعة هذه الأمة أثبتوا الشفاعة التي نفاها القرآن »^(٢) ، وهي الشفاعة الشركية ، والأصل في قبول الشفاعة هو التوحيد . فلا نصيب في الشفاعة لمن أشرك مع الله في الدعاء ، ولم يخجل من مناداة غيره جاهلاً أن شفاعة النبي - ﷺ - لا نصيب فيها لمشرك ، إنما

(١) انظر مثلاً : كتاب شواهد الحق في الاستغاثة بسيد الخلق / ليوسف الثبهاني - وغيره من الكتب .

(٢) اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم / لابن تيمية - تحقيق ، د : ناصر العقل (٢) /

(٨٣٠) - مكتبة الرشد - الرياض - السعودية - ط الخامسة (١٤١٧هـ - ١٩٩٦م)

هي لاهل الكبائر والموحدين من أمته لا لاهل الشرك كما قال ﷺ : « فهي نائلة إن شاء الله من مات من أمتي لا يشرك بالله شيئاً » (١) .

ثم إن مفهوم الشفاعة عند الصوفية القبورية يؤدي إلى التعلق بالأمانى والخرافات التي لا تفيد ، وقد أخبرنا الله تعالى عن المشركين الذين زعموا أن أصنامهم وتمائيلهم تشفع عند الله بقوله تعالى : ﴿ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى ﴾ [الزمر : ٣] ، وقوله تعالى : ﴿ هَؤُلَاءِ شَفَعَاؤُنَا عِنْدَ اللَّهِ ﴾ [يونس : ١٨] .

ولقد تقدم لنا أن الشفاعة الثابتة في الآخرة لا بد لها من شروط ، وعلى رأسها إذن الله تعالى للشافع أن يشفع ، ورضاه عن المشفوع له ، وأن الله تعالى لا يرضى إلا عن المؤمنين الموحدين ، فالامر كله لله تبارك وتعالى ، إلا أن الصوفية القبورية وأشباههم قد خالفوا ذلك ، فاثبتوا الشفاعة لأوليائهم الأموات ، وطلبوها منهم في الحياة الدنيا ، كما طلبها المشركون من أصنامهم ، والنصارى من رهبانهم .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - : « ومنهم من يتأول قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا ﴾ [النساء : ٦٤] ، يقولون إذا طلبنا منه الاستغفار بعد موته ، كنا بمنزلة الذين طلبوا الاستغفار من الصحابة ، ويخالفون بذلك إجماع الصحابة والتابعين لهم بإحسان وسائر المسلمين ، فإن أحداً منهم لم يطلب من النبي ﷺ بعد موته أن يشفع له ، ولا سأل شيئاً ، ولا ذكر ذلك أحدٌ من أئمة المسلمين في كتبهم .. فهذه الأنواع ، وخطاب تمائيلهم هو من اعظم أنواع الشرك الموجود في المشركين من غير أهل الكتاب ، وفي مبتدعة أهل الكتاب والمسلمين الذين أحدثوا من الشرك والعبادة ما لم يأذن به الله » (٢) .

فالشفاعة لاهل الكبائر ثابتة بالأدلة الصحيحة الصريحة ، ولكن على وجه مشروع وطريقة مشروعة بشروطها وأسبابها ، وليس على طريقة أهل البدع من القبورية وغيرها ممن غلا في إثباتها على الوجه الغير شرعي .

(١) سبق تخريج الحديث ص ٨٦ .

(٢) قاعدة جلية في التوسل والوسيلة (ص ٢٤ ، ٢٥) . مجموع الفتاوى (١٥٩ / ١)

المطلب الثاني

موقفهم من شفاعاة الصالحين

تثبت الصوفية القبورية شفاعاة الأولياء والصالحين ، ولكن على غير الوجه الشرعي ، وكان أصل سبب ضلال هؤلاء الصوفية القبورية هو الغلو في الصالحين ، ورفعهم فوق منزلتهم ، واعتقادهم فيهم اعتقادات باطلة ، منها اعتقادهم : « أن أئمة الفقهاء والصوفية كلهم يشفعون في مقلديهم ويلاحظون أحدهم عند طلوع روحه ، وعند سؤال منكر ونكير له وعند الحشر والنشر والحساب والميزان والصراط ، ولا يغفلون عنهم في موقف من المواقف . وجميع الأئمة يشفعون في اتباعهم ، ويلاحظونهم في شدائدهم في الدنيا والبرزخ ويوم القيامة حتى يجاوز الصراط »^(١) .

وقد يؤدي الغلو في الصالحين إلى اعتقادات باطلة كدعائهم وهم أموات ، وسؤال الشفاعاة وقضاء الحاجات وهذا كله من المنكرات الشنيعة ، فموقف الصوفية القبورية من شفاعاة الصالحين موقف فيه الغلو المؤدي إلى الشرك بالله - عز وجل - ومشابهة اليهود والنصارى ، فقد ذكر الله تعالى غلو اليهود والنصارى في الصالحين ، فقال تعالى : ﴿ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ ﴾ [النساء: ١٧١] ، وقوله تعالى : ﴿ اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا لَإِلَهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ (٣١) .

[التوبة : ٣١] .

وقد وقعت الصوفية القبورية وغيرهم من أهل البدع وكذلك الرافضة من قبل ، في غلوهم في الصالحين وأئمتهم وهذا ضلال وشرك بالله - عز وجل - وقد حذر النبي ﷺ عن الغلو أيما تحذير بقوله : « إياكم والغلو في الدين ، فإنما هلك من

(١) جهود علماء الحنفية في إبطال عقائد القبورية / شمس الدين الأفغاني (٢ / ٧٦٠) دار الصميمي

للنشر والتوزيع - الرياض - السعودية - ط الأولى (١٤١٦هـ - ١٩٩٦م) .

كان قبلكم بالغلُو في الدين ، (١) .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - في الشفاعة المنضية ، « فبهذه الشفاعة التي أثبتها المشركون للملائكة والأنبياء والصالحين حتى صوروا تماثيلهم وقالوا : استشفاعنا بتماثيلهم استشفاع بهم ، وكذلك قصدوا قبورهم وقالوا : نحن نستشفع بهم بعد مماتهم ليشفَعوا لنا إلى الله ، وصوَّروا تماثيلهم فعبدوهم كذلك ، وهذه الشفاعة أبطلها الله ورسوله ، وذم المشركين عليها وكفرهم بها ، (٢) .

فالصوفية القبورية شابهوا أولئك في الغلو في الصالحين والاستغاثة بهم والاستشفاع غير المشروع ، وجانبوا الصواب في الاستشفاع المشروع الذي بينه النبي ﷺ وحذر من سواه لخطورة الوقوع في الشرك المحرم للعبد من دخول الجنة .

وخلاصة القول أن الصوفية القبورية تثبت الشفاعة لأهل الكبائر سواء كان الشافع الرسول ﷺ أو غيره من الشفعاء ، ولكن بوجه غير شرعي بل قد تكون شركاً فيثبتون الشفاعة الشركية التي أبطلها الشرع .

وقد ذكر ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - بقوله : « لم يكن النبي ﷺ بل ولا أحد من الأنبياء قبله شرعوا للناس أن يدعوا للملائكة والأنبياء والصالحين ، ولا يستشفعوا بهم ، لا بعد مماتهم ولا في مغيبهم ، (٣) .

فالشرك بالله - عز وجل - يُحرم العبد من الشفاعة ، لأن هذه الشفاعة الخاصة لا نصيب فيها لمنتحلي الشفاعة الشركية الذين كانوا يزعمون في الدنيا أن لشفاعتهم تأثيراً في مشيئة الله وأفعاله ، حتى يحملوه على فعل مالم يكن يفعله لولا شفاعتهم ، فيجعلون ذاته وصفاته وأفعاله معلولة تابعة لما يطلبونه منه ، وأما شفاعة

(١) رواه أحمد في مسنده (١ / ٢١٥ ، ٣٤٧) / عن عبد الله بن عباس رضي الله عنه والحديث صحيح : أنظر صحيح الجامع / للالباني (١ / ٥٢٢) برقم / ٢٦٨٠ .

(٢) مجموع الفتاوى (١ / ١٥١) .

(٣) مجموع الفتاوى (١ / ١٦٠) .

الإيمان الصحيحة فهي تابعة لمشيئته ومرضاته ، ﴿ وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنْ ارْتَضَى ﴾
 [الأنبياء: ٢٨] ، (١) .



(١) تفسير المنار / محمد رشيد رضا (١١ / ٣٥١ ، ٣٥٢) .

إِلْفَضِكُ الْتَّامِنُ

شبهة الرفضة والصوفية القبورية في الشفاعة والرد عليها

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : شبهة الرفضة والصوفية القبورية في الشفاعة .

المبحث الثاني : الرد على شبهة الرفضة والصوفية القبورية .

الفصل الثامن

شبهة الرافضة والصوفية القبورية في الشفاعة والرد عليها

المبحث الأول

شبهة الرافضة والصوفية القبورية في الشفاعة

إذا نظرنا في العالم الإسلامي من الشرق إلى الغرب ، ومن الشمال إلى الجنوب نجد أن بناء المساجد على القبور، وبناء القباب على قبور الأولياء والأئمة المعصومين - على حسب زعمهم - منتشر فيه انتشاراً واسعاً وواضحاً كل الوضوح ، وأن كثيراً من أفراد الأمة الإسلامية في الماضي والحاضر قد وقع في صرف عبادات لأصحاب هذه المساجد والقباب المبنية على القبور حيث توجهوا إليهم بالدعاء والاستغاثة والاستشفاع بهم والنذور ، رغم أن هذه الأشياء عبادات من أجل العبادات التي لا يجوز صرفها لغير الله ، وبسبب هذه المشاهد الصوفية والاعتقاد في عصمة الأئمة عند الشيعة الرافضة أو غلاة الصوفية وقع كثير من أبناء الأمة الإسلامية في الشرك بالله عز وجل .

ف نجد أن الشيعة الرافضة والصوفية القبورية أثبتوا الشفاعة لرسول الله ﷺ ولغيره من الأئمة والأولياء الذين يعتقدون عصمتهم ولكنهم غلوا في ذلك كثيراً ، فأثبتوا الشفاعة المنفية في القرآن الكريم ، وهي الشفاعة الشركية . فدعوى العصمة للأئمة عند الرافضة ، ودعوى غلاة الصوفية استمداد أوليائهم من الله مباشرة جعلهم يشبثون الشفاعة الشركية ، ويسعون إلى الدعوة إليها ولهم في ذلك شبهة هي : [لقد اعتقد هؤلاء أن أئمتهم المعصومين وأولياءهم كونهم عندهم لهم القداسة سيشفعون لهم عند الله حتماً إذا استشفعوا بهم ، وقاسوا هذه على الشفاعات الدنيوية المعروفة بين الناس ، وذلك من حيث لزوم الشفاعة وتحقق وقوعها] ، وهذا

ما كان يعتقدُه المشركون من قبلهم في أصنامهم .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - مبيناً ذلك : « المشركون كانوا يتخذون من دون الله شفعاء من الملائكة والأنبياء والصالحين ، ويصورون تماثيلهم ، فيستشفعون بها ويقولون : هؤلاء خواص الله ، فنحن نتوسل إلى الله بدعائهم وعبادتهم ليشفَعوا لنا ، كما يُتوسل إلى الملوك بخواصهم ، لكونهم أقرب إلى الملوك من غيرهم ، فيشفَعون عند الملوك بغير إذن الملوك ، وقد يشفع أحدهم عند الملك فيما لا يختاره ، فيحتاج إلى إجابة شفاعته رغبة ورهبة » (١) .

وقال الإمام ابن القيم - رحمه الله - مصوراً كيفية حصول الشفاعة في نظر هؤلاء بعد عرضه زيارة الموحدين للقبور ، ثم زيارة المشركين لها : « وهذا الذي ذكر هؤلاء المشركون في زيارة القبور هو الشفاعة التي ظنوا أن ألهتهم تنفعهم بها ، وتشفع لهم عند الله تعالى قالوا : فإن العبد إذا تعلقت روحه بروح الوجيه المقرب عند الله ، وتوجه بهيمته إليه ، وعكف بقلبه عليه ، صار بينه وبينه اتصال ، يفيض به عليه منه نصيب كما تحصل له من الله سبحانه ، وشبهوا ذلك بمن يخدم ذا جاهٍ وخطوة وقرب من السلطان ، فهو شديد التعلق به ، فما يحصل لذلك من السلطان ، من الإنعام والإفضال ينال ذلك المتعلق به بحسب تعلقه به » (٢) .

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - : « فكثير منهم يظن أن الشفاعة هي بسبب اتصال روح الشافع بروح المشفوع له ، ... ويقولون : من كان أكثر صلاة على النبي ﷺ كان أحق بالشفاعة من غيره . وكذلك من كان أحسن ظناً بشخص ، وأكثر تعظيماً له كان أحق بشفاعته ، وهذا غلط . بل هذا هو قول المشركين الذين قالوا : نتولى الملائكة ليشفَعوا لنا ، يظنون أن من أحب أحداً من الملائكة والأنبياء والصالحين وتولاه . كان ذلك سبباً لشفاعته له ، وليس الأمر كذلك بل الشفاعة

(١) مجموع الفتاوى (١ / ١٥٠) ، وانظر : تيسير العزيز الحميد (ص ٢٢٤-٢٢٥) .

(٢) إغاثة اللهفان / تحقيق : محمد عفيفي (١ / ٣٣٨ ، ٣٣٩) - المكتب الإسلامي - بيروت - لبنان ،

وانظر : مجموع الفتاوى / لابن تيمية (٤ / ٤١٢-٤١٤) .

سببها توحيد الله ، وإخلاص الدين والعبادة بجميع أنواعها له فكل من كان أعظم إخلاصاً كان أحق بالشفاعة ، كما أنه أحق بسائر أنواع الرحمة ، فإن الشفاعة من الله مبدؤها ، وعلى الله تمامها ، فلا يشفع أحد إلا بإذنه ، وهو الذي يأذن للشافع ، وهو الذي يقبل شفاعته في المشفوع له ، (١) .

وهكذا هو تعلق الشيعة الرافضة والصوفية القبورية في أئمتهم وأوليائهم في موالاتهم لينالوا شفاعتهم ، مع اختلاط الموالات بالشرك المانع للشفاعة عند الله عز وجل .



المبحث الثاني

الرد على شبهة الرافضة والصوفية القبورية

يرد على هذه الشبهة من عدة وجوه كما يأتي ،

الوجه الأول : أن الشفاعة عند الله ليست كالشفاعة عند البشر ، فقد تحصل الشفاعة عند البشر بدون إذن المشفوع إليه ، أو بدون رضاه عن المشفوع له لسبب من الأسباب ، بخلاف الشفاعة عند الله تعالى فلا تحصل إلا بعد إذنه - عز وجل - للشافع ورضاه عن المشفوع له ، فليس حصول الشفاعة عند الله تعالى أمراً مطلقاً لازماً ، وإنما هو مقيد بشروط لا تتحقق عند الشيعة الرافضة والصوفية القبورية .

قال ابن أبي العز الحنفي - رحمه الله - : « فالحاصل أن الشفاعة عند الله ليست كالشفاعة عند البشر ، فإن الشفيع عند البشر كما أنه شافع للطالب شفاعة في الطلب ، بمعنى أنه صار شفيعاً فيه بعد أن كان وترأ ، فهو أيضاً قد شفع المشفوع إليه ، وبشفاعته صار فاعلاً للمطلوب ، فقد شفع الطالب والمطلوب منه ، والله تعالى وتر لا يشفعه أحدٌ ، فلا يشفع عنده أحدٌ إلا بإذنه ، فالامر كله إليه ، فلا شريك له بوجه » (١) .

وقال العلامة حسين بن مهدي النعمي (٢) - رحمه الله - : « وسرُّ الفرق بين الشفاعتين : أن شفاعة المخلوق إلى المخلوق وسؤاله للمشفوع عنده لا يفتقر فيها إلى إذن ، ولا أمر من المشفوع عنده والشفاعة عند الخالق جل وعلا امتثالاً لأمره وطاعةً له ، فالربُّ سبحانه هو الذي يحرك الشفيع حتى يشفع » (٣) .

(١) شرح العقيدة الطحاوية - تحقيق الألباني (ص ٢٣٨-٢٣٩) .

(٢) حسين بن مهدي النعمي التهامي ثم الصنعاني ، فاضل ، من أهل (صنّيا) في تهامة اليمن ، تعلم وأقام في صنعاء ، يقرئ كتب السنة في مسجد القبة ، إلى أن توفي في سنة ١١٨٧ هـ . له (معارج الألباب في مناهج الحق والصواب) . انظر : الأعلام / للزركلي (٢ / ٢٦٠) .

(٣) معارج الألباب في مناهج الحق والصواب / للنعمي - تحقيق : محمد حامد الفقي (ص ١٥٠) - مكتبة المعارف - الرياض - السعودية - ط الرابعة (١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م) ، إغاثة اللهفان (١ /

الوجه الثاني : أن الله تعالى نفى الشفاعة الشركية التي يتعلق بها أولئك المشركون ومن وافقهم ، وأبطل هذه الشفاعة في مواضع كثيرة من القرآن الكريم .
 فمن ذلك قول الله تعالى : ﴿ وَأَنْذِرْ بِهِ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْ يُحْشَرُوا إِلَىٰ رَبِّهِمْ لَيْسَ لَهُمْ مِنْ دُونِهِ وَلِيٌّ وَلَا شَفِيعٌ لَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴾ (٥١) [الانعام : ٥١] ، وقوله تعالى : ﴿ أَمْ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ شُفَعَاءَ قُلُوبًا لَوْ كَانُوا لَا يَمْلِكُونَ شَيْئًا وَلَا يَعْلَمُونَ ﴾ (٤٢) قُلْ لِلَّهِ الشَّفَاعَةُ جَمِيعًا ﴿ [الزمر : ٤٣-٤٤] ، وقوله تعالى : ﴿ قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهَا مِنْ شَرْكٍ وَمَا لَكُمْ مِنْهُمْ مَنْ ظَهَرَ ﴾ (٢٢) وَلَا تَفْعَلْ الشَّفَاعَةَ عِنْدَهُ إِلَّا مَنْ أُذِنَ لَهُ ﴿ [سبأ : ٢٢-٢٣] ، وقوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فِرَادَىٰ كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَتَرَكْتُمْ مَا خَوَّلْنَاكُمْ وَرَاءَ ظُهُورِكُمْ وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَاءَكُمُ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَاءَ لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنْكُمْ مَا كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ ﴾ (٩٤) [الانعام : ٩٤] ، وقوله تعالى : ﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ ﴾ [البقرة : ٢٥٥] .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - بعد أن ساق هذه الآيات وأمثالها :

« فهذه الشفاعة التي أثبتها المشركون للملائكة والأنبياء والصالحين ، حتى صوروا تماثيلهم وقالوا : استشفاعنا بتماثيلهم استشفاع بهم ، وكذلك قصدوا قبورهم وقالوا : نحن نستشفع بهم بعد مماتهم ليشفعوا لنا إلى الله ، وصوروا تماثيلهم فعبدوهم كذلك ، وهذه الشفاعة أبطلها الله ورسوله ، وذم المشركين عليها وكفرهم بها ، (١) .

وقال - رحمه الله تعالى - تعليقا على قوله تعالى : ﴿ قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِهِ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفِ الضُّرِّ عَنْكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا ﴾ (٥٦) [الإسراء : ٥٩] ، « فكل من دعا ميتا أو غائبا من الأنبياء والصالحين ، سواء كان بلفظ الاستغاثة أو غيرها فقد

تناولته هذه الآية « (١) .

وقال الإمام ابن القيم - رحمه الله - موضحاً وجه كون الشفاعة المنفية في القرآن الكريم هي الشفاعة الشركية : « الشفاعة التي نفاها الله سبحانه في القرآن هي هذه الشفاعة الشركية التي يعرفها الناس ، ويفعلها بعضهم مع بعض . ولهذا يطلق نفيها تارة ، بناءً على أنها هي المعروفة المشاهدة عند الناس ، ويُقيدُها تارة بأنها لا تنفع إلا بعد إذنه . وهذه الشفاعة في الحقيقة هي منه ، فإنه الذي أذن ، والذي قبل ، والذي رضي عن المشفوع ، والذي وقَّعه لفعل ما يستحق به الشفاعة وقوله . فمتخذ الشفيع مشرك . لا تنفعه شفاعته . ولا يشفع فيه ، ومتخذ الرب وحده إلهه ومعبوده ومحبوه ومرجوه ومخوفه الذي يتقرب إليه وحده ، ويطلب رضاه ، ويتباعد من سخطه ، هو الذي يأذن الله سبحانه للشفيع أن يشفع فيه » (٢) .

وقال الإمام الألوسي - رحمه الله - في قوله تعالى : ﴿ قُلْ لِلَّهِ الشَّفَاعَةُ جَمِيعًا ﴾ : « رد لما يجيبون به وهو أن الشفعاء ليست الأصنام أنفسها بل أشخاص مقربون هي تماثيلهم ، والمعنى أنه تعالى مالك الشفاعة كلها لا يستطيع أحد شفاعة ما إلا أن يكون المشفوع مرتضى والشنيع مأذون وكلاهما مفقودان ههنا » (٣) .

الوجه الثالث : أن ما زعموه من وصف حصول شفاعة معظميهم عند الله تعالى لا دليل عليه ، بل هو مخالف للشرع وللعقل .

وعلى أي حال فإن شفعاءهم المزعومين يقسمون إلى أربعة أصناف :

[١] إما أن تكون أصناماً أو تماثيل لا نفع فيها ولا ضرر ، كما قال تعالى : ﴿ وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُهُمْ وَلَا يَضُرُّهُمْ ﴾ [الفرقان : ٥٥] .

[٢] أن يكون هؤلاء الشفعاء من الأموات ، ولا ريب أن دعاء الأموات لم يشرع ، بل المشروع الزيارة الشرعية التي تتضمن الدعاء للأموات ، لا دعاؤهم .

(١) مجموع الفتاوى (١٥ / ٢٢٦) .

(٢) إغانة اللفهان (١ / ٣٤٢) ، معارج الالباب في مناهج الحق والصواب / للنعمي (ص ١٥٠ ، ١٥١) .

(٣) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني (١٢ / ١٠) .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - في الشفاعة بالأموات،

« فإن طلب شفاعته - أي الميت - ودعائه واستغفاره بعد موته وعند قبره ليس مشروعاً عند أحد من أئمة المسلمين، ولا ذكر هذا أحد من الأئمة الأربعة وأصحابهم القدماء ، ومعلوم أنه لو كان طلب دعائه وشفاعته واستغفاره عند قبره مشروعاً لكان الصحابة والتابعون لهم بإحسان أعلم بذلك وأسبق إليه من غيرهم » (١) .

[٣] وقد يكون هؤلاء الشفعاء من الأحياء الذين لا يقبل الله شفاعتهم ولا يأذن لهم فيها ، لخلل في التوحيد عند الشفعاء أو المشفوع لهم .

[٤] وإن كانوا ممن قد تُقبل شفاعته فلا بد من إذن الله تعالى لهم في الشفاعة ، كما لا بد من رضاه تعالى عن المشفوع لهم أيضاً .

وبهذا يتضح بطلان مزاعم الرافضة والصوفية القبورية واعتقادهم الباطل في أئمتهم وأوليائهم المعصومين الذين يجعلون لهم مرتبة رفيعة مساوية لمرتبة النبي ﷺ وقد تكون أرفع ، وهذا غلو فيما اعتقدوه وزيف وضلال ، فالحق يظهر باتباع الكتاب والسنة دون سواهما .



الْحَمَامَةُ

وبعد أن منَّ الله تعالى عليَّ بآتمام هذا البحث ، أحمد الله حمداً كثيراً على ما أنعم به وتفضل من إنهاء هذا البحث وجمع ما تيسر من شتات مسائله المتفرقة في بطون الكتب ، وتوضيح وشرح ما تيسر من ذلك ، بناء على ما دلت عليه النصوص من الكتاب الكريم والسنة النبوية المطهرة ، ومن كلام السلف الصالح فيها .

وقد كان من توفيق الله وتسديده أني توصلت من خلال دراستي لهذا الموضوع في العقيدة الإسلامية (الشفاعة وموقف الفرق الإسلامية منها) إلى نتائج أقيده ذلك في نقاط ، وهي ما يلي :

[١] أن الأمة الإسلامية في حاجة ماسة إلى هدي النبي ﷺ والتمسك به عقيدة وشريعة ، لإخراجها من الضلال والشفاء إلى الهدى والسعادة والنور ، وهذا لا يكون إلا باتباع الكتاب العزيز والسنة النبوية المطهرة والبحث عن الاعتقاد الصحيح ، اعتقاد الرسول ﷺ ، وأصحابه الكرام .

[٢] الإيمان باليوم الآخر عموماً وسيلة إلى فعل الخيرات وترك المنكرات بما يوجد في النفس من الرغبة فيما عند الله من خيري الدنيا والآخرة ، وبما يوجد لها من الخوف من عذاب الله ، والرغبة من عقابه .

[٣] أهمية التمسك بالالفاظ الشرعية المعروفة من لغة الصحابة والتابعين لها بإحسان .

[٤] الشفاعة تدل على توسط الغير بجلب منفعة أو دفع مضرة سواء كانت في أمور الدنيا أو الآخرة ، وهي مشتقة من الشفع الذي هو ضد الوتر ، وأقساها باعتبار ذاتها (حسنة ، وسيئة) وباعتبار قبولها عند الله (منفية ، ومشبته) . أنها في

أمور الدنيا على نوعين : مباحة (مشروعة) ، محرمة (غير مشروعة) . والتوسل : هو سبب موصل إلى المقصود ، وتقرب إلى المطلوب ، والتوصل إليه برغبة ، وهو على قسمين : مشروع ، وممنوع . والاستغاثة : مأخوذة من الغوث ، وهي عبارة عن طلب الغوث والاستنجاد والاستنقاذ من الشدة والهلاك ، وهي قسمان : استغاثة مثبتة مشروعة ، واستغاثة منفية ممنوعة .

[٥] العلاقة بين الشفاعة والتوسل والاستغاثة في الدعاء والسؤال ، والفرق بينها أن الشفاعة والتوسل أعم من الاستغاثة كون التوسل والشفاعة تكون كل منهما بواسطة وهو المستشفع به أو المتوسل به وبدون واسطة ، بينما الاستغاثة أخص لعدم وجود واسطة بين المستغث والمستغاث به .

[٦] ثبوت الشفاعة بأنواعها يوم القيامة لدلالة القرآن الكريم والسنة النبوية وإجماع السلف الصالح على ذلك

[٧] لا تحصل الشفاعة يوم القيامة إلا بعد تحقق شروطها وهي : إذن الله تعالى للشافع أن يشفع ، ورضاه عن المشفوع له ورضاه عن الشافع ، وقدرة الشافع على الشفاعة ، إسلام المشفوع له وتجرده من الشرك بالله عز وجل . وأسبابها تنقسم إلى قسمين رئيسيين هما : الأول : تحقق شروط الشفاعة ، الثاني : الأسباب المختصة بالشفاعة من الأعمال الصالحة مثل (قراءة القرآن ، الصيام ، الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، الدعاء عند الأذان ، صلاة الموحدين على الميت ، كثرة السجود لله تعالى ، سكنى المدينة والموت بها ، قضاء حوائج المسلمين ، الأخوة في الله) .

[٨] أن طلب الشفاعة من الرسول ﷺ بعد موته (في الحياة البرزخية) لا يجوز ، وكذلك الملائكة لتعذر إجابتهم ، وكذا غيرهم من الأنبياء والصالحين بعد موتهم ، لا عند قبورهم ولا بعيداً عنها .

[٩] جواز الاستشفاع بفلان فيما هو مباح في الدنيا ، وكذلك ما ثبت في الآخرة ، وعدم جواز الإقسام بحق فلان لأنه من الشرك .

[١٠] أن الشفاعة يوم القيامة تتنوع من حيث الشفعاء ، فهم : الرسول ﷺ ، الأنبياء ، الملائكة ، الشهداء ، المؤمنون ، الأبناء للآباء ، القرآن الكريم ، الصيام ، وشفاعة أرحم الراحمين .

ومن حيث نوع الشفاعة ، فلرسول الله ﷺ عدة أنواع من الشفاعة يوم القيامة ، منها ما تكون خاصة به متفقاً في خصوصيتها ، به كالشفاعة العظمى ، شفاعته لأهل الجنة ليدخلوها ، شفاعته في تخفيف العذاب عن بعض أهل النار ، شفاعته في أقوام أن يدخلوا الجنة بغير حساب ، خصوصيته في تأجيل دعوته لأمته إلى يوم القيامة ، ومنها ما يكون مختلفاً في خصوصيتها به ، كالشفاعة في أقوام استوجبوا النار ببعض أعمالهم فلا يدخلوها ، والشفاعة في رفع درجات أهل الجنة ، والشفاعة في أقوام تساوت حسناتهم وسيئاتهم ، ومنها ما يكون عاماً له ولغيره من الشفعاء ، كالشفاعة لأهل الكبائر .

[١١] أن الشفاعة يوم القيامة تتكرر مراراً ، وتتفاوت على حسب درجة الشافع أو المشفوع له .

[١٢] الوعيدية (الخوارج والمعتزلة) يحبطون بالكبيرة صحة العمل وثوابه معاً ، والمرجئة يقصرون الإحباط على الردة المتصلة بالموت ، ويتأولون نصوص الوعيد بالإحباط على المستحل ، وما أشبه ذلك ، وأهل السنة مبنى الحكم في الكبيرة عندهم على الموازنة ومشروط بانتفاء موانع إنفاذ الوعيد ، فيكون الحكم على مرتكب الكبيرة كالتالي :

(أ) الخوارج : يكفرون مرتكب الكبيرة بمجرد ارتكابه لها ، وفي الآخرة يكون مخلداً في النار .

(ب) المعتزلة : في منزلة بين المنزلتين (لا مؤمن ولا كافر) ، وفي الآخرة يكون مخلداً في النار .

(ج) المرجئة : يعتبرونه مؤمناً كامل الإيمان ولا يضر مع الإيمان معصية ، وفي

الآخرة : لا يدخل النار أحد بذنب دون الكفر بالكلية .

(د) أهل السنَّة : مؤمن بإيمانه فاسق بمعصيته ، وفي الآخرة هو إلى الله إن شاء غفر له وعفا عنه ، وإن شاء عذبه بقدر ذنوبه ثم يخرج بالشفاعة وغيرها ، وذلك لثبوت الشفاعة لأهل الكبائر والخروج من النار ، لأدلتها الصحيحة الصريحة ، والمتواترة .

[١٣] ظهور أثر الشرك وخطورته على الأمة ، ومن آثاره حرمان العبد من الشفاعة .

[١٤] بيان أن أهل السنَّة والجماعة ليس لهم لقب يعرفون به إلا الإسلام وما دل عليه ، وأن ما اشتهر عنهم من أسماء (كأهل السنَّة والجماعة _ والطائفة المنصورة ، وغيرها) مستمدة من الكتاب والسنَّة . وهي تخالف تماماً أسماء أهل البدع التي هي في الغالب مشتقة من أصل بدعهم ، أو ترجع في الانتساب إلى الأشخاص الذين هم رؤوسهم في تلك البدع .

وأن مذهب أهل السنَّة يقوم على أسس وقواعد قوية ثابتة ، عمادها الكتاب والسنَّة والإجماع ، وكل دعوى في إتباع مذهب السلف الصالح لا تقبل مالم تكن مبنية على منهجهم الواضح المستقيم .

[١٥] أهل السنَّة لم يتعمقوا في الأمور العقلية التي هي خارج نطاق العقل ، بل لم يتكلفوا البحث عنها ، مع التزامهم بأيسر الأدلة المتمثلة في الأدلة الفطرية العقلية ، والأدلة السمعية ، ولذلك لم تصعب طريقتهم على عوام الناس .

[١٦] الأشاعرة موافقون لأهل السنَّة فيما يتعلق بالسمعيات كالمعاد ، والحشر والشفاعة والحساب والحوض والصراط ، والجنة والنار وعذاب القبر ، ونحو ذلك . وكذلك في الإمامة والتفضيل وما يتعلق بهما ، وكذلك في أنه لا يخلد أحد من أهل القبلة في النار ، فهم مخالفون في ذلك لأهل البدع من الخوارج والمعتزلة والشيعة ، ومن ثم كانوا أقرب الطوائف إلى أهل السنَّة .

[١٧] اعتماد الفرق الإسلامية المبتدعة في التلقي والاستدلال على الآتي :

- (أ) الاعتماد على الرأي المجرد .
- (ب) تقديم العقل على النقل .
- (ج) اعتمادهم على الحكايات والرؤى
- (د) اعتمادهم على العقلليات أكثر من الشرعيات .
- (هـ) اعتمادهم على كتب الأدب والكلام والفلسفات ونحوها .
- (و) اعتماد بعضهم دعوى زائفة - كغلاة الصوفية - أنه يستمد من الله مباشرة .
- (ز) اعتماد الرافضة وغلاة الصوفية على دعوى العصمة لغير الرسول ﷺ والتلقي عنهم .
- (ح) تلقيهم عن الديانات والفلسفات الأجنبية .
- (ط) الاعتماد على الكذب والموضوعات وما لا سند له ، كالرافضة وغلاة الصوفية .
- (ي) الاعتماد على الظن وترك مصادر اليقين (القرآن والسنة) .

[١٨] منهج الفرق المبتدعة في التلقي والاستدلال كان من أسباب تماديهم في الضلالة والبدع والافتراق والشك والحيرة والمجدل والاستهانة بنصوص الشرع وغير ذلك .

[١٩] أن للعقل مكانة في العقيدة الإسلامية ، وأن الإسلام قد أثنى على أرباب العقول ، وأنه لم يبلغ عمل العقل ، كما أنه لم يطلق له العنان ليخوض فيما لا يدركه ، أو يحار فيما لا يفهمه ، وأن العقل الصريح الخالي من أمراض الشبه والاهواء موافق للنقل الصحيح ، ولا يختلفان إلا عند فساد أحدهما .

[٢٠] إنكار الوعيدية (الخوارج والمعتزلة) الشفاعة لأهل الكبائر ، وتشابهم

في هذا ، ولهم في ذلك عدة شبه نقلية وعقلية وهي :

(أ) شبه نقلية ، آيات الوعيد الدالة على العموم - آيات الوعيد المصراحة بالخلود في النار - الآيات النافية للشفاعة .

(ب) شبه عقلية ، عدم ثبوت الأحاديث - بزعمهم - ، أو كونها آحاداً لا يحتج بها في العقائد ، أو يكون المقصود بها التائب ، فيه إخلاف لوعيده سبحانه وتعالى ، وغيرها .

[٢١] إثبات أهل السنة شفاعة النبي ﷺ وغيره لأهل الكبائر من أهل التوحيد ، وأنهم لا يخلدون في النار ، وردّهم على أدلة الوعيدية النقلية من وجوه :

الأول : إقرار الصحابة والتابعين بما تواترت به الأحاديث الصحيحة في الشفاعة لأهل الكبائر .

الثاني : آيات الوعد والرجاء والترغيب في مقابل آيات الوعيد والتوفيق بينهما .

الثالث : الآيات النافية للشفاعة خاصة بالكفار فقط ، أما من مات موحداً فمصيره إلى الجنة وإن عُدّب .

الرابع : مخالفة استدلالهم بالوعيد إثباتهم على توبة مرتكب الكبيرة وإسقاط الوعيد عنه .

الخامس : ترجيح عمومات الوعد أولى لتناسبه مع رحمة الله - عز وجل - .

السادس : النصوص المتواترة التي تدل على انقطاع عذاب عصاة الموحدين .

والردّ على الشبه العقلية: بأن الأحاديث ثابتة صحيحة رواها الأئمة في الصحاح متواترة ، والآحاد يعمل بها في العقائد ، وأخبار الوعد مبينة وموضحة لأخبار الوعيد ، وأما إخلاف الوعيد فمعتبر إكراماً وليس ذماً ، وأما حصر الشفاعة بالتائب ، فلا معنى لها لأن النصوص مصرحة بخروج قوم دخلوا النار بذنوبهم ، فيشفع لهم .

[٢٢] تناقض الفرق الإسلامية أهل البدع والأهواء في استدلالاتهم وضرب

النصوص بعضها ببعض .

[٢٣] مشابهة غلاة الصوفية للشيعة الروافض الإمامية في تعظيم الأئمة والأولياء، وإدعاء العصمة لهم .

[٢٤] مغالات الشيعة الرافضة الإمامية ، والصوفية القبورية في مسألة الشفاعة ، وإثباتها في غير مكانها ، فقد أثبتوها لأوليائهم الأموات وأئمتهم المعصومين - على زعمهم - وأنهم طلبوها منهم في الدنيا ، كما طلبها المشركون من أصنامهم ، والنصارى من رهبانهم ، وأنهم قاسوا ذلك على الشفاعات الدنيوية المعروفة بين الناس، وذلك من حيث لزوم الشفاعة وتحقق وقوعها ، وكذلك طلبهم ذلك عند قبورهم ، واعتقادهم بأن لهم تصرفاً في ذلك .

[٢٥] أن الشفاعة عند الله - عز وجل - ليست كالشفاعة عند البشر ، وأن الله تعالى نفى الشفاعة الشركية التي يتعلق بها أولئك المشركون ومن وافقهم .

[٢٦] إبطال دعوى غلاة الصوفية والشيعة الرافضة الإمامية شفاعة معظميهم ، لمخالفته للشرع والعقل .

[٢٧] وأخيراً فقد تبين أن ما أثير من حُجج وغيرها حول الشفاعة سواءً إنكاراً أو مغالاةً إنما هي حجج باطلة سهلة نقضها ، بشرط أن يلتزم من يناقشها منهجاً واضحاً محدداً لتلاً يقع في تناقض أو انحراف ، والشبهات لا تأتي بأدلة قوية ، لأنها تنشأ عن هوى يقع في النفوس ، فيزين الشيطان لها الانحراف فتجد لها مبرراً فيما تستدل به وتعتقده .

وأيضاً يتضح جلياً من خلال عرض مذهب أهل السنة والجماعة في موضوع الشفاعة والفرق المخالفة لها أن أهل السنة أسعد الناس بالدليل وأحرص على الحق والالتزام به من غيرهم، وأنهم وسط بين المخالفين في كل أمور الدين وأنهم يوفقون بين النصوص التي ظاهرها التعارض إما بالتأويل الصحيح السائغ، أو بغير ذلك مثل تفسيرها وبيان معناها الصحيح وحملها على ما يناسب الأدلة التي ظاهرها التعارض .

توصيات ومقترحات

• أوصي نفسي وإخواني الباحثين والدعاة والأساتذة وجميع المسلمين بتقوى الله - عز وجل - فهي وصية الله للأولين والآخرين ، قال تعالى : ﴿ وَلَقَدْ وَصَّيْنَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَإِيَّاكُمْ أَنْ اتَّقُوا اللَّهَ ﴾ [النساء: ١٣١] .

• وأوصي كذلك الباحثين وأهل العلم بمزيد من التعمق في دراسة العقيدة الإسلامية، والاهتمام بها ، وبيان مخاطر الاعتقاد الخاطيء، وفوائد الاعتقاد الصحيح ، والكشف عن وجه الحقيقة فيما عليه الفرق المخالفة من الاعتقادات ، والملبسة على الأمة في أفكارها ومعتقداتها الباطلة ، وبيان خطورة هذه الفرق في تشتيت الأمة والطعن في الإسلام باسم الإسلام ، وإذهاب الأمن ونشر الشكيات والخرافة ، وتعظيم الأولياء والأئمة تعظيم غير شرعي .

• وكذلك أوصي العاملين في مكان القرار من أقسام للدراسات الإسلامية ، أو مراكز علمية أو دعاة أو خطباء إلى تدريس مادة العقيدة الإسلامية ، وجعلها من المواد الأساسية التي يجب الاهتمام بها بما في ذلك اختيار كتاب صحيح في العقيدة يبين ما كان عليه الصحابة وأتباعهم في العقيدة ، ودعم ذلك مادياً ومعنوياً لإذهاب الأفكار المخالفة التي تؤدي إلى نشر الفوضى في المجتمع ، والجدل بما لا طائل تحته ، ولا فائدة فيه > أو التخفيف من ذلك .

• وكذلك أوصي الجامعة بتوفير مكتبة مستقلة خاصة بقسم الدراسات الإسلامية ، مزودة بالمراجع الكثيرة ، والوسائل العصرية التي تخدم الباحث من كميوتو وتبعاته وغير ذلك من المراجع العلمية المبرمجة .

• وفي الختام فهذا جهد المقل أقدمه ، فما كان فيه من صواب فمن الله وهو المحمود على توفيقه ، وما كان فيه من خطأ فمني ومن الشيطان ، والحمد لله الذي

وفقني على الإتمام ، وأسأله المغفرة في الخطأ والنقصان ، وأن يسلك بي وجميع المسلمين طريقة الصراط المستقيم ، وأن يجنبنا طرق المفضوب عليهم والضالين وأهل البدع والاهواء .

و الله أعلم ، وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وأتباعه وسلم .

وأخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

الباحث

فهرس المصادر والمراجع

أولاً: القرآن الكريم :

- [١] الإباضية بين الفرق الإسلامية / لعلي يحيى معمر - مطبعة وزارة التراث القومي - عُمان - ط (١٤١٥هـ - ١٩٩٤م)، ط أخرى - مكتبة وهبة - القاهرة - مصر - ط الأولى (١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م)، ط أخرى - ط الثالثة (١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م) .
- [٢] الإباضية تاريخاً وعقيدة / للدكتور / وليد مساعد الطبطبائي - دار التجديد - الكويت - ط الأولى (١٤١٥هـ - ١٩٩٤م) .
- [٣] الإباضية دراسة مركزة في أصولهم وتاريخهم / علي يحيى معمر - مكتبة وهبة - القاهرة - مصر - ط الثانية (١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م) .
- [٤] الإباضية عقيدة ومذهباً / الدكتور : صابر طعيمة .
- [٥] الإباضية في موكب التاريخ / لعلي يحيى معمر - نشر مكتبة وهبة - القاهرة - مصر - ط بدون ، ط أخرى - دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان - ط الأولى (١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م) .
- [٦] الإبانة عن أصول الديانة / لأبي الحسن الأشعري (ت : ٣٢٤هـ) - تحقيق : بشير محمد عيون - مكتبة دار البيان - دمشق - سوريا ، بيروت - لبنان - ط الرابعة ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م .
- [٧] أحكام القرآن / لأبي بكر بن العربي (ت : ٥٤٣هـ) - تحقيق : علي محمد البجاوي - دار الجيل - بيروت - لبنان - ط بدون .
- [٨] الأحكام في أصول الأحكام / للإمام أبي محمد علي بن أحمد بن حزم (ت : ٤٥٦هـ) - دار الحديث - القاهرة - مصر - ط الثانية (١٤١٣هـ - ١٩٩٢م) .
- [٩] إحياء علوم الدين / لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي (ت : ٥٠٥هـ) - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ط بدون .
- [١٠] الإختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة / عبد الله بن مسلم بن قتيبة

الدينوري (ت : ٢٧٦هـ) - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ط الأولى
(١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م) .

[١١] الأذكار / للإمام أبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت : ٦٧٦هـ) -
تحقيق: عبدالقادر الأرناؤوط - دار الهدى - الرياض - السعودية - ط الثالثة
(١٤١٠هـ - ١٩٩٠م) .

[١٢] الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الإعتقاد / لأبي المعالي عبدالملك بن عبد الله
الجويني (ت : ٤٧٨هـ) - تحقيق: أسعد تميم - مؤسسة الكتب الثقافية - ط
الأولى (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م) .

[١٣] إرشاد الفحول إلى تحقيق علم الأصول / للإمام محمد بن علي الشوكاني (ت :
١٢٥٠هـ) - تحقيق: محمد سعيد البُدري - دار الفكر - بيروت - لبنان - ط
الأولى (١٤١٢هـ - ١٩٩٢م) .

[١٤] الاستبصار في الحديث عن الجبير والإختيار / لمحمد بن الحسن الطوسي
(ت : ٤٦٠هـ) - دار الكتب العلمية - طهران - إيران - ط بدون (١٣٩٠هـ) .

[١٥] الاستفائة في الرد على البكري / شيخ الإسلام ابن تيمية (ت : ٧٢٨هـ) - الدار
العلمية - دلهي - الهند - ط بدون - وط أخرى - تحقيق : عبد الله بن دجين
السهيلي - دار الوطن - الرياض - السعودية - ط الأولى (١٤١٧هـ - ١٩٩٧م) .

[١٦] الاستقامة / لشيخ الإسلام أحمد بن تيمية (ت : ٧٢٨هـ) - تحقيق الدكتور /
محمد رشاد سالم - مكتبة ابن تيمية - القاهرة - مصر - ط بدون .

[١٧] الإستيعاب في معرفة الأصحاب / يوسف بن عبد البر (ت : ٤٦٣) - بهامش
الإصابة - دار إحياء التراث العربي بيروت - لبنان - ط الأولى (١٣٢٨هـ) .

[١٨] أسد الغابة في معرفة الصحابة / للحافظ أبي الحسن علي بن محمد بن
الأثير (ت : ٦٣٠هـ) - دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان - ط الأولى
(١٤١٧هـ - ١٩٩٦م) .

[١٩] الاسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة / لملا علي القاري (ت : ١٠١٤هـ) - تحقيق :

- الدكتور / محمد لطفي الصباغ - المكتب الإسلامي - بيروت - لبنان - ط
الثانية (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م) .
- [٢٠] الإسماعيلية / لإحسان إلهي ظهير - إدارة ترجمان السنة - لاهور - باكستان
- ط الأولى (١٤٠٦هـ) .
- [٢١] الإصابة في تمييز الصحابة / للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت :
٨٥٢هـ) - دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان - ط الأولى (١٣٢٨هـ) ،
ط / الناشر مكتبة ابن تيمية القاهرة - مصر - ط بدون (١٤١٤هـ - ١٩٩٣م)
المجلد الأول فقط الجزء الأول والثاني .
- [٢٢] أصول الدين / لأبي اليسر محمد بن محمد البزدوي (ت : ٤٩٣هـ) - دار
الخليبي - القاهرة - مصر - ط الأولى (١٣٨٣هـ) .
- [٢٣] أصول الدين الإسلامي / لأبي منصور عبد القاهر بن طاهر البغدادي (ت :
٤٢٩هـ) - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ط الأولى (١٤٠٦هـ) .
- [٢٤] أصول السرخسي / أبو بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي (ت :
٤٩٠هـ) - تحقيق : أبو الوفاء الأفغاني - توزيع مكتبة المعارف - الرياض -
السعودية - ط بدون .
- [٢٥] أصول العامة للفقهاء المقارن / لأحمد تقي عبد الحكيم - دار الاندلس - بيروت -
لبنان - ط الأولى (١٩٧٩م) .
- [٢٦] أصول العدل والتوحيد / أبو محمد القاسم بن إبراهيم الرسي (ت : ٢٤٦هـ) -
(ضمن رسائل العدل والتوحيد) - قدم لها : سيف الدين الكاتب -
منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت - لبنان - ط بدون .
- [٢٧] أصول مذهب الشيعة الإمامية الإثني عشرية / الدكتور : ناصر القفاري - دار
الرضا للنشر والتوزيع - الجيزة - مصر - ط الثانية (١٤١٨هـ - ١٩٩٨م) .
- [٢٨] أصول من الكافي / محمد بن يعقوب الكليني (ت : ٣٢٩هـ) - تصحيح
وتعليق : علي أكبر الغفاري - دار الكتب الإسلامية - طهران - إيران - ط

الثالثة (١٣٨٨ هـ) .

[٢٩] أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن / محمد الأمين الشنقيطي (ت : ١٣٩٣ هـ) - مكتبة ابن تيمية - القاهرة - مصر - ط بدون (١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م) .

[٣٠] أضواء علي التصوف / للدكتور: طلعت غنام - عالم الكتب - القاهرة - مصر - ط بدون .

[٣١] الاعتصام / للإمام أبي إسحاق الشاطبي (ت : ٧٩٠ هـ) - المكتبة التجارية الكبرى - القاهرة - مصر - ط بدون ، ط أخرى - دار المعرفة - بيروت - لبنان - ط بدون (١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م) ، ط أخرى بتحقيق : سليم الهلالي - دار عفان بالخبر - السعودية - ط الأولى ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م .

[٣٢] الاعتقاد والهداية إلي سبيل الرشاد / الحافظ أبي بكر البيهقي (ت : ٤٥٨ هـ) - تحقيق : أحمد بن إبراهيم أبو العينين - دار الفضيلة - الرياض - السعودية - ط الأولى (١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م) .

[٣٣] الاعتقادات (إعتقادات الصدوق) / لابن بابويه محمد بن علي القمي (ت : ٣٨١ هـ) - منشورات الأعلمي للمطبعات - بيروت - لبنان - ط بدون ، ط أخرى - إيران - ط الثانية (١٣٢٠ هـ) .

[٣٤] إعتقادات فرق المسلمين والمشركين / لأبي عبد الله محمد بن عمر فخر الدين الرازي (ت : ٦٠٦ هـ) - تحقيق : محمد المعتصم بالله البغدادي - دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان - ط الأولى (١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م) ، ط أخرى - مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة - مصر - ط بدون (١٣٩٨ هـ) .

[٣٥] أعلام / خير الدين الزركلي - دار العلم للملايين - بيروت - لبنان - ط السادسة (١٩٨٤ م) .

[٣٦] إعلام الحديث في شرح صحيح البخاري / أبو سليمان حمد بن محمد الخطابي (ت : ٣٨٨ هـ) تحقيق : الدكتور / محمد بن سعود آل سعود - ط الأولى ١٤٠٩ هـ .

- [٣٧] أعلام السنة المنشورة لاعتقاد الطائفة الناجية المنصورة / لحافظ بن أحمد الحكمي (ت: ١٣٧٧هـ) - دراسة وتحقيق : أحمد بن علي علوش مدخلي - مكتبة الرشد للنشر والتوزيع - الرياض - السعودية، شركة الرياض للنشر والتوزيع (طبعة خاصة بالمنتدى الإسلامي) - ط الأولى (١٤١٨هـ - ١٩٩٨م) .
- [٣٨] إعلام الموقعين عن رب العالمين / للإمام ابن القيم الجوزية (ت: ٧٥١هـ) - تحقيق : عصام الدين الصبابطي - دار الحديث - القاهرة - مصر - ط الأولى ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م) .
- [٤٩] إغاثة الله فان من مصادب الشيطان / لابن القيم الجوزية (ت : ٧٥١هـ) - تحقيق : محمد عفيفي - المكتب الإسلامي - بيروت - لبنان - ط بدون .
- [٤٠] الاقتصاد في الاعتقاد / أبو محمد عبدالغني بن عبدالواحد المقدسي (ت : ٦٠٠هـ) - تحقيق : أحمد بن عطية الغامدي - مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة - ط الأولى (١٤١٤هـ - ١٩٩٣م) .
- [٤١] الاقتصاد في الاعتقاد / لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي (ت : ٥٠٥هـ) - دار الكتب العلمية - بيروت - ط الأولى (١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م) .
- [٤٢] الاقتصاد فيما يتعلق بالإعتقاد / لمحمد بن الحسن الطوسي (ت : ٤٦٠هـ) - دار الأضواء - بيروت - لبنان - ط بدون (١٩٨٦م) .
- [٤٣] اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم / لشيخ الإسلام ابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ) - تحقيق : الدكتور / ناصر بن عبدالكريم العقل - مكتبة الرشد - الرياض - السعودية - ط الخامسة (١٤١٧هـ - ١٩٩٦م) .
- [٤٤] الإلهيات / لجعفر السبحاني - إعداد : حسن العاملي - الدار الإسلامية .
- [٤٥] انتصار الحق مناظرة علمية مع بعض الشيعة الإمامية / مجدي محمد علي محمد - دار طبية للنشر والتوزيع - الرياض - السعودية - ط الأولى (١٤١٨هـ - ١٩٩٧م) .
- [٤٦] الأم / للشافعي (ت : ٢٠٤هـ) - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان الأولى (١٤١٣هـ - ١٩٩٣م) .

- [٤٧] الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الاشرار / للإمام يحيى بن أبي الخير العمراني (ت: ٥٥٥٨هـ) - تحقيق : الدكتور / سعود بن عبدالعزيز الخلف - أضواء السلف - الرياض - السعودية - ط الأولى (١٤١٩هـ - ١٩٩٩ م) .
- [٤٨] الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء (مالك والشافعي وأبي حنيفة) / لأبي عمر يوسف بن عبد البر (ت: ٤٦٣هـ) - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ط بدون .
- [٤٩] الانساب / للسمرقاني (ت: ٥٦٢هـ) - تقديم وتعليق : عبد الله عمر البارودي - دار الفكر - ملتزم الطبع والنشر والتوزيع دار الجنان - بيروت - لبنان - ط الأولى (١٤٠٧هـ - ١٩٨٨ م) .
- [٥٠] أنوار التنزيل وأسرار التأويل / لأبي الخير عبد الله بن عمر البيضاوي (ت: ٧٩١هـ) - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ط الأولى (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨ م) .
- [٥١] أوائل المقالات في المذاهب والمختارات / محمد بن محمد النعمان المفيد (ت: ٤١٣هـ) - مكتبة الدوري - قم - إيران - ط بدون ، طبعة بتعليق / فضل الله الزنجاني .
- [٥٢] إنباء الحق على الخلق / محمد بن إبراهيم بن علي بن المرتضى بن الوزير (ت: ٨٤٠هـ) - دار ومكتبة الهلال - بيروت - لبنان - ط بدون .
- [٥٣] أسرار التفاسير / لأبي بكر الجزائري - ط الأولى الخاصة بالمؤلف (١٤١٤هـ - ١٩٩٣ م) .
- [٥٤] إيقاظ الفكرة لمراجعة الفطرة / لمحمد بن إسماعيل بن الأمير الصنعاني (ت: ١١٨٢هـ) - تحقيق: محمد صبحي حلاق - دار ابن حزم - بيروت - لبنان - ط الأولى (١٤٢٠هـ - ١٩٩٩ م) .
- [٥٥] الإيمان / لأبي عبيد القاسم بن سلام (٢٢٤هـ) (ضمن أربع رسائل مجموعة) - تحقيق : محمد بن ناصر الدين الألباني - دار الأرقم - الكويت - ط الثانية (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥ م) .

- [٥٦] الإيمان / لشيخ الإسلام أحمد بن تيمية (ت : ٧٢٨هـ) - تحقيق : محمد ناصر الدين الالباني - المكتب الإسلامي - دمشق - سوريا ، بيروت - لبنان - ط الرابعة (١٤١٣هـ - ١٩٩٣م) .
- [٥٧] بحار الانوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار / محمد باقر محمد تقي المجلسي (ت : ١١١١هـ) - ط الثالثة - إيران .
- [٥٨] البحر الزخار / لأحمد بن يحيى المرتضى (: ٨٤٠هـ) مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان - ط بدون (١٣٩٤هـ - ١٩٧٥م) .
- [٥٩] البحر المحيط (تفسير) / لأبي عبد الله محمد بن يوسف أبي حيان الفرناطي (ت : ٧٤٥هـ) - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ط الأولى (١٤١٣هـ - ١٩٩٣م) .
- [٦٠] بدائع التفسير / لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن القيم الجوزية (ت : ٧٥١هـ) - جمع وتخريج : يسرى السيد محمد - دار ابن الجوزي - الدمام - السعودية - ط الأولى (١٤١٤هـ - ١٩٩٣م) .
- [٦١] بدائع الفوائد / لابن القيم الجوزية (ت : ٧٥١هـ) - دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان - ط بدون .
- [٦٢] البداية والنهاية / لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير (ت : ٧٧٤هـ) - دار الريان للتراث - القاهرة - مصر - ط الأولى (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م) .
- [٦٣] البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع / للإمام محمد بن علي الشوكاني (ت : ١٢٥٠هـ) - مكتبة ابن تيمية - القاهرة - مصر ط بدون .
- [٦٤] البدعة ضوابطها وأثرها السيئ في الأمة / الدكتور : علي بن محمد ناصر الفقيهي - ط الجامعة الإسلامية - المدينة المنورة - ط بدون .
- [٦٥] البرهان في معرفة عقائد أهل الأديان / لأبي الفضل عباس بن منصور السكسكي (ت : ٦٨٣هـ) - تحقيق : الدكتور / بسام علي سلامة العموش - مكتبة المنار - عمان - الأردن - ط الأولى (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م) .

- [٦٦] البعث والنشور / لابي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت : ٤٥٨هـ) -
تحقيق : عامر أحمد حيدر - مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت - لبنان - ط
الأولى (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م) .
- [٦٧] بيان تلبيس الجهمية / لشيخ الإسلام أحمد بن تيمية (ت : ٧٢٨هـ) -
نصحيح وتعليق : محمد بن عبدالرحمن قاسم .
- [٦٨] تأملات في التراث العقدي للفرق الكلامية / الدكتور : عبد السلام محمد عبده
- دار الكتاب الجامعي - القاهرة - مصر - ط بدون .
- [٦٩] تأويل مختلف الحديث / لابن قتيبة الدينوري (ت : ٢٧٦هـ) - المكتب
الإسلامي - بيروت - لبنان - ط بدون ، ط أخرى بتحقيق : عبدالقادر أحمد
عطا - دار الكتب الإسلامية - القاهرة - مصر - ط الأولى (١٤٠٢هـ) .
- [٧٠] تاج العروس من جواهر القاموس / محمد مرتضى الزبيدي (ت : ١٢٠٥هـ) -
تحقيق : إبراهيم التريزي - دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان - ط
بدون .
- [٧١] تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام / الإمام شمس الدين محمد أحمد
الذهبي (ت : ٧٤٨هـ) - تحقيق : الدكتور / عبدالسلام تدمري - دار
الكتاب العربي - بيروت - لبنان - ط الأولى (١٤٠٩هـ) .
- [٧٢] تاريخ الإمامية وأسلافهم من الشيعة / عبد الله فياض - مؤسسة الاعلمي -
بيروت - لبنان - ط الثانية ١٣٩٥هـ) .
- [٧٣] (تاريخ الخلفاء / للإمام جلال الدين السيوطي (٩١١هـ) دار القلم - بيروت
- لبنان - ط الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م) .
- [٧٤] تاريخ الطبري / لابي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت : ٣١٠هـ) - تحقيق :
محمد أبو الفضل إبراهيم - دار سويدان - بيروت - لبنان - ط بدون ، ط
أخرى طبعة مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر - بيروت - لبنان - ط الأولى
(١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م) .

- [٧٥] التاريخ الكبير / للإمام محمد بن إسماعيل البخاري (ت : ٢٥٦هـ) - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ط بدون .
- [٧٦] تاريخ المذاهب الإسلامي / محمد أبو زهرة (ت : ١٣٩٤هـ) - دار الفكر العربي - القاهرة - مصر - ط بدون .
- [٧٧] تاريخ بغداد / أحمد بن علي بن ثابت الخطيب (ت : ٤٦٣هـ) - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ط بدون .
- [٧٨] التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين / للإمام أبي المظفر الإسفرائيني (ت : ٤٧١هـ) - تحقيق : كمال يوسف الحوت - عالم الكتب - بيروت - لبنان - ط الأولى (١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م) .
- [٧٩] التبصير في معالم الدين / الإمام أبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت : ٣١٠هـ) - تحقيق : علي بن عبدالعزيز الشبل - دار العاصمة للنشر والتوزيع - الرياض - السعودية - ط الأولى (١٤١٦هـ - ١٩٩٦م) .
- [٨٠] تبين كذب المفتري فيما نسب إلى أبي الحسن الأشعري / لابي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عساكر (ت : ٥٧١هـ) - دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان - ط الثالثة (١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م) .
- [٨١] تنمّة الاعلام للزركلي / لمحمد خير رمضان يوسف - دار ابن حزم - بيروت - لبنان - ط الثانية (١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م) .
- [٨٢] تحرير الوسيلة / الخميني (ت : ١٤٠٩هـ) - ط الثالثة (١٣٩٧هـ) .
- [٨٣] تحكيم العقول في تصحيح الاصول / لابي سعيد الحسن بن محمد بن كرامة الجشمي البيهقي (ت : ٤٩٤هـ) - تحقيق : عبدالسلام بن عباس الوجيه - مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية - عمان - الاردن - ط الأولى (١٤٢١هـ - ٢٠٠١م) .
- [٨٤] التدمرية / لشيخ الإسلام ابن تيمية (ت : ٧٢٨هـ) - تحقيق : الدكتور : محمد عودة السعوي - ط الأولى (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م) .

- [٨٥] تذكرة الحفاظ / شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت : ٧٤٨هـ) - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ط بدون .
- [٨٦] التذكرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة / لأبي عبد الله القرطبي (ت : ٦٧١هـ) - دار الريان للتراث - القاهرة - مصر - ط الثانية (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م) .
- [٨٧] الترغيب والترهيب - للحافظ عبدالعظيم عبدالقوي المنذري (ت : ٦٥٦هـ) - ضبط أحاديثه : مصطفى محمد عمارة ، دار الحديث - القاهرة - مصر - ط بدون (١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م) .
- [٨٨] التصوف الإسلامي بين الدين والفلسفة / الدكتور : إبراهيم هلال - دار النهضة العربية - بيروت - لبنان - ط الأولى (١٣٥٧هـ - ١٩٣٨م) .
- [٨٩] التصوف الإسلامي في الأدب والأخلاق / الدكتور : زكي مبارك - مطبعة الرسالة - ط الأولى (١٣٥٧هـ - ١٩٣٨م) .
- [٩٠] التصوف المنشأ والمصادر / لإحسان إلهي ظهير - إدارة ترجمان السنة - لاهور - باكستان - ط الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م) .
- [٩١] التصوف بين الحق والخلق / للشيخ : محمد فهر شقفة - الدار السلفية للنشر والتوزيع - ط الثالثة (بدون تاريخ) .
- [٩٢] التصوف في الميزان / الدكتور : مصطفى غلوش - دار النهضة - القاهرة - مصر - ط بدون .
- [٩٣] التعرف لمذهب أهل التصوف لأبي بكر محمد بن إسحاق الكلاباذي الحنفي - مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة - مصر - ط الأولى (بدون تاريخ) .
- [٩٤] تعريفات ابن النحاس في شرحه على القصائد المعلقة - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ط الأولى (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م) .
- [٩٥] تعظيم قدر الصلاة / للإمام محمد بن نصر المروزي (ت : ٣٩٤هـ) - تحقيق : الدكتور : عبدالرحمن الفريوائي - مكتبة الدار بالمدينة المنورة - السعودية - ط الأولى (١٤٠٦هـ) .

- [٩٦] تفسير التحرير والتنوير / محمد الطاهر بن عاشور (ت : ١٣٩٣هـ) - دار التونسية للنشر - تونس - ط بدون (١٩٨٤م) .
- [٩٧] تفسير القاسمي المسمى (محاسن التأويل) / محمد جمال الدين القاسمي (ت : ١٣٣٢هـ) - ترقيم وتخريج وتعليق : محمد فؤاد عبد الباقي - دار الفكر - بيروت - لبنان - ط الثانية (١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م) .
- [٩٨] تفسير القرآن الحكيم الشهير بتفسير المنار / محمد رشيد رضا (ت : ١٣٥٤هـ) - دار المعرفة - بيروت - لبنان - ط بدون (١٤١٤هـ - ١٩٩٣م) .
- [٩٩] تفسير القرآن العظيم / للإمام الحافظ إسماعيل بن كثير (ت : ٧٧٤هـ) - دار المعرفة - بيروت - لبنان - ط السادسة (١٤١٣هـ - ١٩٩٣م) .
- [١٠٠] تفسير الكبير (مفاتيح الغيب) / للإمام الفخر الرازي (ت : ٦٠٦هـ) - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ط الأولى (١٤١١هـ - ١٩٩٠م) .
- [١٠١] التفسير الكبير / لشيخ الإسلام أحمد بن تيمية (ت : ٧٢٨هـ) - تحقيق : عبدالرحمن عميرة - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ط الأولى (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م) .
- [١٠٢] تفسير غريب القرآن / عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت : ٢٧٦هـ) - تحقيق السيد : أحمد صقر - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ط بدون .
- [١٠٣] تقريب التهذيب / للحافظ أحمد بن علي بن حجر المسقلاني (ت : ٨٥٢هـ) - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ط الأولى (١٤١٣هـ - ١٩٩٣م) .
- [١٠٤] تلبيس إبليس / لابي الفرج عبدالرحمن بن الجوزي (ت : ٥٩٧هـ) - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ط بدون (١٣٦٨هـ) .
- [١٠٥] تلخيص كتاب الاستغاثة / لشيخ الإسلام ابن تيمية (ت : ٧٢٨هـ) - دار أطلس للنشر والتوزيع - ط بدون (١٤١٧هـ - ١٩٩٧م) .
- [١٠٦] التمهيد / لابن عبد البر (ت : ٤٦٣هـ) - تحقيق : سعيد أحم أعراب ، ومحمد الفلاح - مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة - ط بدون .

[١٠٧] تمهيد الاوائل وتلخيص الدلائل / محمد بن الطيب الباقلائي (ت : ٤٠٣هـ)
 - تحقيق : عماد الدين حيدر - مؤسسة الكتب الثقافية - ط الاولى (١٤٠٧هـ -
 ١٩٨٧م) .

[١٠٨] التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع / أبو الحسين محمد بن أحمد بن
 عبدالرحمن الملطي الشافعي (ت : ٣٧٧هـ) - تحقيق : يمان بن سعد الدين
 الميادينى - رمادي للنشر والمؤتمن للتوزيع - الرياض - السعودية - ط الاولى
 (١٤١٤هـ - ١٩٩٤م) .

[١٠٩] نهاقت الفلاسفة / لأبي حامد الغزالي (ت : ٥٠٥هـ) - تحقيق / سليمان
 دنيا - دار المعارف - ط السادسة .

[١١٠] تهذيب التهذيب / للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت : ٨٥٢هـ)
 - دار صادر - بيروت - لبنان - ط الاولى (١٣٢٦هـ) .

[١١١] تهذيب اللغة / محمد بن أحمد الأزهرى (ت : ٣٧٠هـ) - تحقيق ومراجعة :
 عبدالسلام محمد هارون ، محمد علي النجار - الدار المصرية للطباعة
 والترجمة - ط بدون (١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م) .

[١١٢] توجيه النظر إلى أصول الأثر / لطاهر بن صالح أحمد الجزائري الدمشقي (ت :
 ١٣٣٨هـ) - المكتبة العلمية - المدينة المنورة - السعودية - ط بدون .

[١١٣] التوحيد إثبات صفات الرب عز وجل / محمد بن إسحاق بن خزيمة - تحقيق :
 الدكتور / عبدالعزيز الشهوان - مكتبة الرشد - الرياض - السعودية - ط
 الثانية (١٤١١هـ - ١٩٩١م) .

[١١٤] توقيف على مهمات التعاريف / محمّد عبدالرؤوف المناوي (ت : ١٠٣١هـ) -
 تحقيق : محمد رضوان الداية - دار الفكر المعاصر - بيروت - لبنان - ط بدون .

[١١٥] تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان / عبدالرحمن السعدي - دار ابن
 الجوزي - الرياض - السعودية - ط الاولى (١٤١٥هـ - ١٩٩٤م) .

[١١٦] جامع البيان في تأويل القرآن / أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (ت :

- ٣١٠هـ) - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ط الأولى (١٤١٢هـ - ١٩٩٢م) .
- [١١٧] جامع الرسائل / لشيخ الإسلام بن تيمية (ت : ٧٢٨هـ) - تحقيق : محمد رشاد سالم - دار المدني - جدة - السعودية - ط الثانية (١٤٠٥هـ) .
- [١١٨] جامع العلوم والحكم / لابن رجب الحنبلي (ت : ٧٩٥هـ) دار المعرفة - بيروت - لبنان - ط بدون، ط أخرى - مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت - لبنان - ط الأولى (١٤٠٨هـ) .
- [١١٩] جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله / لابي عمر يوسف بن عبدالبر (ت : ٤٦٣هـ) - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ط بدون .
- [١٢٠] الجامع لاحكام القرآن / أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (ت : ٦٧١هـ) - دار الفكر - بيروت - لبنان - ط الأولى (١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م) .
- [١٢١] الجرح والتعديل / عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت : ٣٢٧هـ) دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ط الأولى بمطبعة دائرة المعارف - الهند - بدون تاريخ .
- [١٢٢] العينين / لابن الألويسي نعمان خير الدين - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ط بدون .
- [١٢٣] جمهرة الأولياء وأعلام أهل التصوف / محمود أبو الفيض المنوفي الحسيني - مطبعة المدني العباسية - القاهرة - مصر - ط الأولى (١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م) .
- [١٢٤] جمهرة اللغة / لابن دريد أبي بكر محمد بن الحسن الأزدي / البصري (ت : ٣٢١هـ) دار صادر - بيروت - لبنان - ط بدون .
- [١٢٥] الجهمية والمعتزلة / الدكتور : ناصر بن عبدالكريم العقل - دار الوطن - الرياض - السعودية - ط الأولى (١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م) .
- [١٢٦] جهود أبي الثناء الألويسي في الردّ على الرافضة / للدكتور : عبد الله البخاري - دار بن عفان للنشر والتوزيع - القاهرة - مصر - ط الأولى (١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م) .

- [١٢٧] جهود علماء الحنفية في إبطال عقائد القبورية / شمس الدين الأفغاني - دار الصميمي للنشر والتوزيع - الرياض - السعودية - ط الأولى (١٤١٦هـ - ١٩٩٦م) .
- [١٢٨] الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح / لشيخ الإسلام ابن تيمية - تحقيق / د: علي بن حسن بن ناصر ، د: عبدالعزيز بن إبراهيم العسكر ، د: حمدان بن محمد الحمدان - دار العاصمة للنشر والتوزيع - الرياض - السعودية - ط الثانية (١٤١٩هـ - ١٩٩٩م) .
- [١٢٩] الجواهر المضية في طبقات الحنفية / لمحي الدين أبي محمد عبدالقادر القرشي الحنبلي (ت : ٧٧٥هـ) - تحقيق : عبدالفتاح الحلو - مؤسسة الرسالة - مطبعة ماجر - ط الثانية (١٤١٣هـ - ١٩٩٣م) .
- [١٣٠] الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر / لمحمد بن عبدالرحمن السخاوي (ت : ٩٠٢) - تحقيق : إبراهيم باجس عبدالمجيد - دار ابن حزم - بيروت - لبنان - ط الأولى (١٤١٩هـ - ١٩٩٩م) .
- [١٣١] حادي الأرواح / للحافظ ابن القيم الجوزية (ت : ٧٥١هـ) - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ط بدون .
- [١٣٢] حاشية التفتازاني - تصحيح : شعبان محمد إسماعيل - مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة - مصر - ط بدون .
- [١٣٣] الحججة في بيان الحججة وشرح عقيدة أهل السنة / للإمام إسماعيل بن محمد بن الفضل الأصبهاني (ت : ٥٣٥هـ) - تحقيق محمد بن محمود أبو رحيم - دار الراية للنشر والتوزيع - الرياض - السعودية - ط الأولى (١٤١١هـ - ١٩٩٠م) .
- [١٣٤] الحق الدامغ / الشيخ أحمد بن حمد الخليلي (المفتي العام بسلطنة عمان) مطابع النهضة بمسقط - عُمان - ط بدون (١٤٠٩هـ) .
- [١٣٥] الحكم بغير ما أنزل الله أحواله وأحكامه / للدكتور / عبدالرحمن بن صالح المحمود - دار طيبة للنشر والتوزيع - الرياض - السعودية - ط الثانية

(١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م) .

[١٣٦] الحكومة الإسلامية / الخميني (ت : ١٤٠٩هـ) - طهران إيران - ط بدون - (١٣٨٩هـ) .

[١٣٧] حلية الاولياء وطبقات الاصفياء / لابي نعيم أحمد بن عبد الله الاصبهاني (ت : ٤٣٠هـ) - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ط الاولى (١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م) .

[١٣٨] الحياة الآخرة ما بين البعث إلى دخول الجنة أو النار ، الدكتور : غالب بن علي عواجي - دار لينة للنشر والتوزيع (مطابع الفاروق الحديثة) - دمنهور - مصر - ط الاولى (١٤١٧هـ - ١٩٩٧م) .

[١٣٩] خصائص التصور الإسلامي ومقوماته / سيد قطب (ت : ١٩٦٦م) - دار الشرق - بيروت - لبنان - ط العاشرة (١٤٠٨هـ) .

[١٤٠] الخطط المقريزيه (المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار) / أبو العباس أحمد بن علي المقريزي (ت : ٨٤٥هـ) - مؤسسة الحلبي وشركاه للنشر والتوزيع - القاهرة - مصر - ط بدون ، ط أخرى - دار التحرير - القاهرة - مصر - ط بدون (١٢٧٠هـ) ، ط أخرى - مكتبة المثني - بغداد - العراق - ط بدون .

[١٤١] الخطوط العريضة للأسس التي قام عليها دين الشيعة الإمامية الاثني عشرية / محب الدين الخطيب (ت : ١٣٨٩هـ) - ط الثالثة (١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م) .

[١٤٢] الخوارج عقيدة وفكراً وفلسفة / الدكتور : عامر النجار - مكتبة القدسي - بيروت - لبنان - ط الاولى (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م) .

[١٤٣] دائرة معارف القرن العشرين / محمد فريد وجدي - دار المعرفة - بيروت - لبنان - ط الثالثة (بدون تاريخ) .

[١٤٤] الدر المنثور في التفسير المانور / جلال الدين السيوطي (ت : ٩١١هـ) - دار الفكرة للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - لبنان - ط الاولى (١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م) .

[١٤٥] الدر النضيد في إخلاص كلمة التوحيد (ضمن الرسائل السلفية في إحياء سنة

- خير البرية) / للإمام محمد بن علي الشوكاني (ت : ١٢٥٠هـ) - دار
الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ط بدون (١٣٤٨هـ - ١٩٣٠م) .
- [١٤٦] درء تعارض العقل والنقل / لشيخ الإسلام ابن تيمية (ت : ٧٢٨هـ) - تحقيق :
محمد رشاد سالم - دار الكنوز الأدبية - ط (١٣٩٩هـ) .
- [١٤٧] دراسات في الأهواء والفرق والبدع وموقف السلف منها / الدكتور : ناصر بن
عبدالكريم العقل - مركز الدراسات والإعلام - دار اشبيليا - الرياض -
السعودية - ط الأولى (١٤١٨هـ - ١٩٩٧م)
- [١٤٨] دراسة عن الفرق في تاريخ المسلمين (الخوارج والشيعة) الدكتور : أحمد
الحلبي - مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية - ط الثانية
١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- [١٤٩] دراسة في تاريخ الإباضة / لأبي الفضل البرادي - تحقيق : الدكتور / محمود
زينهم عزب ، وأحمد عبدالتواب بعوض - دار الفضيلة - القاهرة - مصر - ط
بدون .
- [١٥٠] الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة / للحافظ أحمد بن علي بن حجر
العسقلاني (ت : ٨٥٢هـ) - دار الجيل - بيروت - لبنان - ط بدون .
- [١٥١] الدلائل للتوحيد / ل محمد جمال الدين القاسمي (ت : ١٣٣٢هـ) - مطبعة
جمعية النشر والتأليف الأزهرية - القاهرة - مصر - ط الثانية - بدون تاريخ .
- [١٥٢] الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب / لابن فرحون المالكي - تحقيق :
محمد أبو النور - دار التراث .
- [١٥٣] الدين الخالص / لمحمد صديق حسن خان (ت : ١٣٠٧هـ) - تحقيق : محمد
زهري النجار - مكتبة دار التراث - القاهرة - مصر - ط بدون .
- [١٥٤] ديوان الإسلام / لشمس الدين محمد بن عبدالرحمن بن الغزالي (ت :
١١٦٧هـ) - تحقيق : سيد كسروي حسن - دار الكتب العلمية - بيروت -
لبنان - ط الأولى (١٤١١هـ - ١٩٩٠م) .

- [١٥٥] ذكر مذاهب الفرق الثنتين وسبعين المخالفة للسنة والملتدعين / لعبد الله بن أسعد الياغمي (ت : ٧٦٨هـ) - تحقيق : الدكتور / موسى سليمان الدويش - دار البخاري - المدينة المنورة - السعودية - ط الأولى (١٤١٠هـ) .
- [١٥٦] الرد على الجهمية / للإمام عثمان بن سعيد الدارمي (ت : ٢٨٠هـ) - منشورات المكتب الإسلامي - ط الثالثة (١٣٨١هـ - ١٩٦١م) .
- [١٥٧] الرد القويم البالغ على كتاب الخليلي المسمى بالحق الدامغ / الدكتور: علي الفقيهي - دار المآثر - المدينة المنورة - السعودية - ط الثانية (١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م) .
- [١٥٨] رسالة إلى أهل الشفر / لأبي الحسن الأشعري (ت : ٣٢٤هـ) - تحقيق : عبد الله شاكمر محمد الجنيد - مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة ، ومؤسسة علوم القرآن - بيروت - لبنان - ط الأولى (١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م) .
- [١٥٩] الرسالة الوافية / لأبي عمر وعثمان بن سعيد الداني (ت : ٦٠٠هـ) - تحقيق : محمد بن سعيد القحطاني - دار بن الجوزي - الدمام - السعودية - ط الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٨٩م .
- [١٦٠] رسالة تحكيم القوانين / محمد بن إبراهيم آل الشيخ - مطابع شركة الصفحات الذهبية ط الثانية (١٤٠٣هـ) .
- [١٦١] رسالة في الرد على الرافضة / للإمام المقدسي (ت : ٦٠٠هـ) - تحقيق : عبد الوهاب خليل الرحمن - الدار السلفية - بومباي - الهند - ط الأولى (١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م) .
- [١٦٢] رسالة في الرد على الرافضة / لمحمد بن عبد الوهاب النجدي (ت : ١٢٠٦هـ) - تحقيق : د / ناصر بن سعد الرشيد - دار طيبة للنشر والتوزيع - الرياض - السعودية - ط بدون .
- [١٦٣] روح المعاني في تفسير العظيم والسبع المثاني / لمحمود بن عبد الله الحسيني الآكوسي (شهاب الدين أبو الشاء) (ت : ١٢٧٠هـ) - دار الفكر - بيروت - لبنان - ط بدون .

- [١٦٤] روضة المحبين ونزهة المشتاقين / لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن القيم الجوزية (ت : ٧٥١هـ) - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ط بدون .
- [١٦٥] زاد المسير في علم التفسير / لأبي الفرج عبدالرحمن بن الجوزي (ت : ٥٩٧هـ) - المكتب الإسلامي - بيروت - لبنان ، دمشق - سوريا - ط الرابعة ١٤٠٧هـ - (١٩٩٧م) .
- [١٦٦] الزواجر عن اقتراف الكبائر / لأبي العباس أحمد بن محمد بن حجر المكي الهيثمي (ت : ٩٧٤هـ) - دار المعرفة - بيروت - لبنان .
- [١٦٧] السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة / لمحمد بن عبد الله بن حميد النجدي الحنبلي (ت : ١٢٩٥هـ) .
- [١٦٨] سلسلة الأحاديث الصحيحة / محمد ناصر الدين الألباني (ت : ١٤٢١هـ) - المكتب الإسلامي - بيروت - لبنان - ط الثانية (١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م) .
- [١٦٩] سلسلة الأحاديث الضعيفة / محمد بن ناصر الدين الألباني - مكتبة المعارف - الرياض - السعودية - ط الأولى (١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م) .
- [١٧٠] السنة / للإمام أحمد بن حنبل (ت : ٢٤١هـ) - مطبعة عيسى البابي الحلبي - القاهرة - مصر - ط بدون .
- [١٧١] السنة قبل التدوين / لمحمد عجاج الخطيب - المكتب الإسلامي - دمشق - سوريا ، بيروت - لبنان - ط الأولى (١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م) .
- [١٧٢] (السنة / عمرو بن أبي عاصم الشيباني (ت : ٢٨٧هـ) - تحقيق : محمد ناصر الدين الألباني - المكتب الإسلامي - بيروت - لبنان - ط الأولى (١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م) .
- [١٧٣] السنة ومكانتها في التشريع / لمصطفى السباعي - المكتب الإسلامي - بيروت - لبنان - ط الثانية (١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م) .
- [١٧٤] السنة / لعبد الله بن أحمد بن حنبل (ت : ٢٩٠هـ) - تحقيق : الدكتور / محمد بن سعيد القحطاني - رمادي ، والمؤتمن للنشر والتوزيع - الرياض -

السعودية - ط الثانية (١٤١٤هـ - ١٩٩٤م) .

[١٧٥] سنن أبي داود / للإمام الحافظ أبي داود (سليمان بن الأشعث السجستاني) ت : (٢٧٥هـ) - دار الحديث للطباعة والنشر - بيروت - لبنان - ط الأولى (١٣٩١هـ - ١٩٧١م) .

[١٧٦] سنن ابن ماجه / للحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني ابن ماجه (ت : ٢٧٥هـ) - دار الريان للتراث - القاهرة - مصر - ط بدون .

[١٧٧] سنن الترمذي / لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي (ت : ٢٧٩هـ) - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ط الأولى (١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م) .

[١٧٨] سنن الدارقطني / للإمام علي بن عمر الدارقطني (ت : ٣٨٥هـ) - دار المحاسن للطباعة - القاهرة - مصر ط بدون .

[١٧٩] سنن الدارمي / للحافظ أبو محمد عبد الله بن عبدالرحمن الدارمي (ت : ٢٥٥هـ) - دار المحاسن للطباعة - القاهرة - مصر - ط بدون .

[١٨٠] السنن الكبرى / لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت : ٤٥٨هـ) - دار المعرفة - بيروت - لبنان - ط (١٤١٣هـ - ١٩٩٢م) .

[١٨١] السنن الكبرى / لأبي عبدالرحمن أحمد النسائي (ت : ٣٠٣هـ) - تحقيق : الدكتور / عبدالغفار سليمان البنداري ، سيد كسروي حسن - دار الكعب العلمية - بيروت - لبنان - ط الأولى (١٤١١هـ - ١٩٩١م) .

[١٨٢] سير أعلام النبلاء / للإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت : ٧٤٨هـ) - مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان - ط الثالثة (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م) .

[١٨٣] السيوف المشرقة ومختصر الصواعق المحرقة / لنصير الدين الشيخ محمد الشهير بخراجة نصر الله الهندي - اختصره وشذبه / السيد محمود شكري الآلوسي - تحقيق / د: مجيد خلف الخليفة - نسخت المحقق .

- [١٨٤] الشافعي في شرح أصول الكافي / عبدالمحسن آية الله العظمى المظفر - مطبعة الغري الحديثة - النجف - العراق - ط الثانية (١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م) .
- [١٨٥] شذرات الذهب في أخبار من ذهب / لأبي الفلاح عبدالحفي بن العماد الحنبلي (ت: ١٠٨٩هـ) - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ط بدون .
- [١٨٦] شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة / لأبي القاسم هبة الله بن الحسين اللالكائي (ت : ٤١٨هـ) - تحقيق : أحمد سعد حمدان - دار طيبة للنشر والتوزيع - الرياض - السعودية - ط بدون .
- [١٨٧] شرح الأصول الثلاثة / محمد بن صالح العثيمين (ت : ١٤٢٢هـ) - دار التراث للنشر والتوزيع .
- [١٨٨] شرح الأصول الخمسة / القاضي عبدالجبار بن أحمد الهمداني (ت : ٤١٥هـ) - تعليق : أحمد بن الحسين بن أبي هاشم - تحقيق : الدكتور / عبدالكريم عثمان - مكتبة وهبة - القاهرة - مصر - ط الأولى (١٣٨٤هـ ، ١٣٨٩هـ) .
- [١٨٩] شرح السنة / لأبي محمد الحسين بن مسعود البغوي (ت : ٥١٦هـ) - تحقيق : شعيب الأرنؤوط - المكتب الإسلامي - بيروت - لبنان - ، دمشق - سوريا - ط الثانية (١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م) .
- [١٩٠] شرح السنة / للإمام أبي محمد بن الحسن بن علي خلف البربهاري (ت : ٣٢٩هـ) - تحقيق : الدكتور / محمد بن سعيد القحطاني - دار ابن القيم للنشر والتوزيع - ط الأولى (١٤٠٨هـ) ، ط أخرى - مطبعة الصميعي - بتحقيق : خالد بن قاسم الرذادي - ط الثالثة (١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م) .
- [١٩١] شرح العقائد النسفية / نجم الدين النسفي التفتازاني - مطبعة كردستان العلمية - القاهرة - مصر - ط بدون (١٣٢٩م) .
- [١٩٢] شرح العقيدة الطحاوية / لعلي بن علي بن أبي العز الحنفي (ت : ٧٩٢هـ) - تحقيق : محمد بن ناصر الدين الألباني - المكتب الإسلامي - بيروت - لبنان

- ط التاسعة (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨ م) وط أخرى – تحقيق: شعيب الأرنؤوط ،
والدكتور : عبد الله بن عبد المحسن التركي – مؤسسة الرسالة – بيروت –
لبنان – ط الثالثة (١٤١٢هـ - ١٩٩١ م) .
- [١٩٣] شرح العقيدة الواسطية / محمد بن صالح العثيمين (ت : ١٤٢٢هـ) – دار ابن
الجوزي – القاهرة – مصر ط بدون .
- [١٩٤] شرح الفقه الأكبر / لابي منصور السمرقندي (ت : ٣٣٣هـ) – منشورات
المكتبة العصرية – بيروت – لبنان – ط بدون .
- [١٩٥] شرح المقاصد في علم الكلام / مسعود بن عمر التفتازاني (ت : ٧٩٣هـ) –
تحقيق : الدكتور / عبدالرحمن عميرة – عالم الكتب – بيروت – لبنان – ط
الأولى (١٤٠٩هـ - ١٩٨٩ م) .
- [١٩٦] شرح صحيح مسلم / لابي زكريا يحيى بن شرف النووي (ت : ٦٧٦هـ) –
دار الريان – القاهرة – مصر ط الأولى (١٤٠٧هـ - ١٩٨٧ م) .
- [١٩٧] الشرح والإبانة على أصول السنة والديانة / للإمام عبيد الله بن محمد بن بطه
العكبري (ت : ٣٨٧هـ) – تحقيق : الدكتور / رضا معطي – المكتبة
الفصلية – مكة المكرمة – السعودية – ط بدون (١٤٠٤هـ) .
- [١٩٨] شرف أصحاب الحديث / لابي بكر بن ثابت الخطيب البغدادي (ت : ٤٦٣هـ)
– تحقيق : محمد سعيد الخطيب أوغلي – دار إحياء السنة – ط بدون ١٩٧١ م
– توزيع المكتبة السلفية – المدينة المنورة – السعودية – ط بدون .
- [١٩٩] شريفة / للإمام أبي محمد بن الحسين الآجري (ت : ٣٦٠هـ) – تحقيق :
محمد حامد الفقي – دار السلام – الرياض – السعودية – ط الأولى
(١٤١٣هـ - ١٩٩٢ م) .
- [٢٠٠] (شعب الإيمان / لابي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت : ٤٥٨هـ) – تحقيق :
محمد بسيوني زغلول – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – ط الأولى
(١٤١٠هـ - ١٩٩٠ م) .

- [٢٠١] شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتنزيل / للإمام ابن القيم الجوزية - (ت: ٧٥١هـ) مكتبة المعارف - مطابع دار الكتاب العربي - القاهرة - مصر - ط بدون .
- [٢٠٢] الشفاء بتعريف حقوق المصطفى / للقاضي عياض بن موسى بن عياض اليحصبي (ت: ٥٤٤هـ) - تحقيق: علي محمد الجاوي - دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان - ط بدون (١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م) .
- [٢٠٣] الشفاعة / الشيخ مقبل بن هادي الوادعي (ت: ١٤٢٢هـ) - دار الأرقم - الكويت - ط الثانية (١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م) .
- [٢٠٤] شمس العلوم / نشوان الحميري (ت: ٥٧٣هـ) - تحقيق: الدكتور / حسين العمري وغيره - دار الفكر - بيروت - لبنان ، دمشق - سوريا - ط الأولى (١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م) .
- [٢٠٥] شواهد الحق في الاستغاثة بسيد الخلق / يوسف بن إسماعيل النبهاني (ت: ١٣٥٠هـ) - دار الفكر للطباعة والنشر - بيروت - لبنان - ط (١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م) .
- [٢٠٦] الشيعة في التاريخ / محمد حسين العامل - دار الآثار - بيروت - لبنان - ط الثانية (١٣٩٩هـ) .
- [٢٠٧] الشيعة والتصحيح / لموسى الموسوي - ط عام ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م) .
- [٢٠٨] الشيعة والقرآن / لإحسان إلهي ظهير - إدارة ترجمان السنّة - لاهور - باكستان - ط الثالثة (١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م) .
- [٢٠٩] الصارم المسلول على شاتم الرسول ﷺ / لشيخ الإسلام ابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ) - تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ط بدون (١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م) .
- [٢١٠] الصحاح / لإسماعيل بن حماد الجوهري (ت: ٣٩٨هـ) - تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار - دار العلم للملايين - ط الثالثة (١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م) .

- [٢١١] صحوة الإسلامية بين الجحود والتطوف / للدكتور : يوسف القرضاوي - مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان - ط الخامسة (١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م) .
- [٢١٢] صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان (ت : ٧٣٩هـ) - تقديم وضبط : كمال يوسف الحوت - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ط الأولى (١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م) .
- [٢١٣] صحيح ابن ماجه / للالباني - إشراف زهير الشاوش - المكتب الإسلامي - بيروت - لبنان - ط الثالثة (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م) .
- [٢١٤] صحيح البخاري / لابي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت : ٢٥٦هـ) - دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان - ط بدون .
- [٢١٥] صحيح الترغيب والترهيب / محمد بن ناصر الدين الالباني (ت : ١٤٢١هـ) - مكتبة المعارف - الرياض - السعودية - ط الثالثة (١٣٠٩هـ - ١٩٨٨م) .
- [٢١٦] صحيح الجامع الصغير وزيادته / محمد ناصر الدين الالباني (ت : ١٤٢١هـ) إشراف : زهير الشاوش - المكتب الإسلامي - بيروت - لبنان - ط الثالثة (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م) .
- [٢١٧] صحيح مسلم / للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري (ت : ٢٦١هـ) - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ط بدون (١٤١٣هـ - ١٩٩٢م) .
- [٢١٨] الصنفدية / لشيخ الإسلام أحمد بن تيمية (ت : ٧٢٨هـ) - تحقيق : الدكتور / محمد رشاد سالم - ط / على نفقة أحد المحسنين (١٤٠٦هـ) .
- [٢١٩] الصلاة وحكم تاركها / للحافظ ابن القيم الجوزية (ت : ٧٥١هـ) - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ط الأولى (١٤٠٢هـ) .
- [٢٢٠] الصواعق المرسله الشهابية على الشبه الداخضة الشامية / للعلامة : سليمان بن سحمان النجدي الحنبلي (ت : ١٣٤٩هـ) - تحقيق عبدالسلام بن برجس - دار العاصمة - الرياض - السعودية - ط الأولى (١٤٠٩هـ) .
- [٢٢١] الصواعق المرسله على الجهمية والمعتلة / للإمام أبي عبد الله محمد بن أبي بكر ابن القيم الجوزية (ت : ٧٥١هـ) - تحقيق : الدكتور / علي بن محمد الدخيل الله

- دار العاصمة – الرياض – السعودية – ط الأولى (١٤٠٨ هـ) .
- [٢٢٢] الصوفية / محمد العبدية / وطارق عبدالحليم – دار الأرقم للنشر والتوزيع – الكويت – ط الأولى (١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م) .
- [٢٢٣] الصوفية معتقداً ومسلماً / الدكتور : صابر طعيمة – ط الأولى (١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م) .
- [٢٢٤] صون المنطق والكلام عن فنّ المنطق والكلام / لجلال الدين السيوطي (ت : ٩١١ هـ) – تعليق : علي سامي النشار – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – ط بدون .
- [٢٢٥] ضعيف الجامع الصغير .
- [٢٢٦] الضوء اللامع لأهل القرن التاسع / شمس الدين محمد بن عبد الرحيم السنخاوي (ت : ٩٠٢ هـ) – دار الجيل – بيروت – لبنان – ط الأولى (١٤١٢ هـ – ١٩٩٢ م) .
- [٢٢٧] الضوء المنير على التفسير / لأبي عبد الله بن القيم الخوزية (ت : ٧٥١ هـ) – مؤسسة النور للطباعة ، ودار السلام – الرياض – السعودية – ط بدون .
- [٢٢٨] ضوابط التفكير عند أهل السنة والجماعة / عبد الله بن محمد القرني – مؤسسة الرسالة – بيروت – لبنان – ط الأولى (١٤١٣ هـ – ١٩٩٢ م) .
- [٢٢٩] طبقات الحفاظ / للحافظ جلال الدين السيوطي (ت : ٩١١ هـ) – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – ط الأولى (١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣ م) .
- [٢٣٠] طبقات الحنابلة / للقاضي أبي الحسين محمد بن أبي يعلى – دار المعرفة – بيروت – لبنان – ط بدون .
- [٢٣١] طبقات الشافعية الكبرى / لأبي نصر عبد الوهاب بن علي السبكي (ت : ٧٧١ هـ) – تحقيق : عبد الفتاح الحلو ، ومحمود الطناحي – مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه – القاهرة – مصر – ط الأولى (١٩٨٣ م) .
- [٢٣٢] طبقات الفقهاء الشافعيين / لأبي الفداء إسماعيل بن كثير (ت : ٧٧٤ هـ) – تحقيق : الدكتور / أحمد عمر هاشم وآخر – مكتبة الثقافية الدينية – القاهرة –

مصر - ط الأولى (١٤١٣هـ - ١٩٩٣م).

[٢٣٣] الطبقات الكبرى / لابن سعد أبي عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي

(ت : ٢٣٠هـ) - دار صادر - بيروت - لبنان - ط بدون .

[٢٣٤] طبقات المفسرين / محمد بن علي أحمد الداودي (ت : ٩٤٥هـ) - تحقيق :

علي محمد عمر - مكتبة وهبة - القاهرة - مصر - ط الأولى (١٣٩٢هـ -

١٩٧٢م) .

[٢٣٥] طريق الهجرتين وباب السعادتين / لابي عبد الله محمد بن أبي بكر بن القيم

الجوزية (ت ٧٥١هـ) تخريج الأحاديث : عمر بن محمود أبو عمر - دار ابن

القيم - الدمام - السعودية - ط الثانية (١٤١٤هـ - ١٩٩٤م) .

[٢٣٦] ظاهرة التكفير شبهات وردود / الدكتور : عبدالفتاح شاهين - دار الإسرائ -

ط الأولى (١٤١٢هـ - ١٩٩١م)

[٢٣٧] ظاهرة الغلو في التكفير / للدكتور : يوسف القرضاوي - مكتبة وهبة -

القاهرة - مصر - ط الثالثة (١٤١١هـ - ١٩٩١م) .

[٢٣٨] عبد الله بن سبا / لمرضى العسكري - القاهرة - مصر - ط الثانية (١٣٨١هـ) .

[٢٤٩] عبد الله بن سبا وأثره في أحداث الفتنة في صدر الإسلام / الدكتور : سليمان

ابن حمد العودة .

[٢٤٠] العدة في أصول الفقه / للقاضي أبي يعلى محمد بن الحسين الفراء (ت :

٤٥٨هـ) - تحقيق : الدكتور / أحمد بن علي سير المباركي - مؤسسة الرسالة -

بيروت - لبنان - ط الأولى (١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م) .

[٢٤١] عقائد الثلاث والسبعين فرقة / لابي محمد اليمني - تحقيق ودراسة : محمد

عبد الله زربان الغامدي - مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة - السعودية

- ط الثانية (١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م) .

[٢٤٢] العقائد السلفية بأدلتها النقلية والعقلية (شرح الدررة السنية ...) / لأحمد

ابن حجر آل بوطامي - ط الأولى - بيروت - لبنان (١٩٧٠م) .

- [٢٤٣] العقد الثمين في معرفة رب العالمين / للامير الحسين بن بدر الدين (المتوفي سنة ٢٦٦٣هـ) - تحقيق : عبدالكريم الفضيل - منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت - لبنان - ط بدون .
- [٢٤٤] العقل والحرية : دراسة في فكر القاضي عبدالجبار / للدكتور : عبدالستار الراوي - المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت - لبنان - ط الاولى (١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م) .
- [٢٤٥] العقل وفهم القرآن / للحارث المحاسبي (ت : ٢٤٣هـ) - تحقيق : حسين القوتلي - دار الكندي ، ودار الفكر للطباعة والنشر - بيروت - لبنان - ط الثانية (١٣٩٨هـ) .
- [٢٤٦] العقود الفضية في اصول مذهب الإباضية / سالم بن محمد الحارثي العُماني الإباضي - دار اليقظة العربية - دمشق - سوريا ، بيروت - لبنان - ط بدون .
- [٢٤٧] عقيدة السلف أصحاب الحديث / لأبي عثمان إسماعيل بن عبدالرحمن الصابوني (ت : ٤٤٩هـ) - تحقيق : بدر بن عبد الله البدر - مكتبة الغرباء الاثرية - المدينة المنورة - السعودية - ط الثانية (١٤١٥هـ - ١٩٩٤م) .
- [٢٤٨] عقيدة المؤمن / لأبي بكر الجزائري - دار الفكر - بيروت - لبنان - ط بدون .
- [٢٤٩] علل الشرائع / لابن بابويه القمي (ت : ٣٨١هـ) - المكتبة الحميدية ومطبعتها - النجف - العراق - ط الثانية (١٣٨٥هـ) .
- [٢٥٠] العلم الشامخ في إظهار الحق على الآباء والمشايع / للإمام صالح بن مهدي المقبل (ت : ١١٠٨هـ) - مكتبة دار البيان - دمشق - سوريا - ط بدون ، ط أخرى - الطبعة الاولى - القاهرة - مصر (١٣٢٨هـ) .
- [٢٥١] علم الكلام على مذهب أهل السنة والجماعة / لأبي محمد علي بن أحمد بن حزم (ت : ٤٥٦هـ) - تحقيق : الدكتور / أحمد حجازي السقا - دار الجليل - بيروت - لبنان ، والمكتبة الثقافية - القاهرة - مصر - ط الثالثة (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م) .

- [٢٥٢] علماء نجد خلال ثمانية قرون / لعبد الله البسام - دار العاصمة للنشر والتوزيع
- الرياض - السعودية - ط الثانية (١٤١٩هـ) .
- [٢٥٣] علماء ومفكرون عرفتهم / محمد المجدوب - دار الشواف - الرياض -
السعودية - ط الرابعة (١٩٩٢ م) .
- [٢٥٤] عمل اليوم والليلة / للإمام النسائي (ت : ٣٠٣هـ) - تحقيق : الدكتور /
فاروق حمادة - مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان - ط الثانية (١٤٠٦هـ -
١٩٨٥ م) .
- [٢٥٥] عوارف المعارف / للسهروردي (ت : ٦٣٢هـ) - دار المعارف - بيروت - لبنان -
ط بدون .
- [٢٥٦] عيون أخبار الرضا / لابن بابويه القمي (ت : ٣٨١هـ) - ط طهران - إيران
(١٣١٨هـ) .
- [٢٥٧] غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام / محمد بن ناصر الدين الألباني
(ت : ١٤٢١هـ) - المكتب الإسلامي - بيروت - لبنان - ط الثالثة -
(١٤٠٥هـ - ١٩٨٥ م) .
- [٢٥٨] غاية المرام في علم الكلام / لسيف الدين الآمدي (ت : ٦٣١هـ) - تحقيق :
حسن محمود عبداللطيف - مشرف على إصدارها / محمد توفيق عويضة -
القاهرة - مصر - ط بدون (١٣٩٤هـ - ١٩٧١ م) .
- [٢٥٩] غربال الزمان في وفيات الاعيان / ليحيى بن أبي بكر العامري الحرصي اليماني
(ت : ٨٩٣هـ) - صححه وعلق عليه : محمد ناجي زعبي العمر - دار الخير
للنشر والتوزيع - دمشق - سوريا - ط بدون (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥ م) .
- [٢٦٠] فتح الباري في شرح صحيح البخاري / للمحافظ أحمد بن علي بن حجر
العسقلاني (ت : ٨٥٢هـ) - دار الريان - القاهرة - مصر ط الاولى
(١٤٠٧هـ - ١٩٨٧ م) .
- [٢٦١] فتح البيان في مقاصد القرآن / لصديق حسن خان (ت : ١٣٠٧هـ) - مطبعة

- العاصمة - القاهرة - مصر - ط بدون (١٩٦٥ م) ، ط مكتبة ابن تيمية -
 الناشر : أم القرى للطباعة والنشر - القاهرة - مصر - ط بدون .
- [٢٦٢] فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير / للإمام محمد بن
 علي الشوكاني (ت : ١٢٥٠ هـ) - المكتبة العصرية - بيروت - لبنان - ط
 بدون (١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م) .
- [٢٦٣] فتح المجيد شرح كتاب التوحيد / عبدالرحمن بن حسن بن محمد بن
 عبدالوهاب (ت : ١٢٨٥ هـ) - بهامشه : تعليقات الشيخ ابن باز - دار ابن
 حزم للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - لبنان - ط الأولى ١٤٢٠ هـ -
 ١٩٩٩) ، ط أخرى بتحقيق : عبدالقادر الأرناؤوط - مكتبة دار البيان - دمشق
 - سوريا ، بيروت - لبنان - ط الأولى (١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م) .
- [٢٦٤] فتوحات المكية / لابن عربي (ت : ٦٣٨ هـ) - دار صادر - بيروت - لبنان -
 ط بدون (١٩٩٦ م) .
- [٢٦٥] الفتوى الحموية / لابن تيمية (ت : ٧٢٨ هـ) - تحقيق : محمد بن عبدالمحسن
 التويجري - دار الصميعي للنشر والتوزيع - الرياض - السعودية - ط الأولى
 (١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م) .
- [٢٦٦] فرق الشيعة / للحسن بن موسى النوبختي (ت : ٣١٠ هـ) - دار الأضواء -
 بيروت - لبنان - ط الثالثة ١٤٠٤ هـ) .
- [٢٦٧] لفرق بين الفرق / عبدالقاهر بن طاهر البغدادي (ت : ٤٢٩ هـ) - دار الآفاق
 الجديدة - بيروت - لبنان - ط الرابعة (١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م) ، ط أخرى -
 دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ط بدون .
- [٢٦٨] فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام وبيان موقف الإسلام منها / الدكتور : غالب
 ابن علي عواجي - مكتبة لينة للنشر والتوزيع - دمنهور - مصر - ط الأولى
 (١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م) .
- [٢٦٩] الفرقان بين الحق والباطل / لشيخ الإسلام أحمد بن تيمية (ت : ٧٢٨ هـ) -

- تحقيق : عبدالقادر الأرنؤوط - مكتبة دار البيان - دمشق - سوريا - بيروت - لبنان - ط الثانية (١٤١٢هـ - ١٩٩٣م) .
- [٢٧٠] الفصل في الملل والاهواء والنحل / أبو محمد علي بن أحمد بن حزم (ت : ٤٥٦هـ) - تحقيق : عبدالرحمن عميرة - شركة مكتبات عكاظ للنشر والتوزيع - الرياض - السعودية - ط الأولى (١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م) ، ط أخرى - دار المعرفة - بيروت - لبنان - ط الثانية (١٣٩٥هـ) .
- [٢٧١] فضل الإعتزال وطبقات المعتزلة / لابي القاسم البلخي ، القاضي : عبدالجبار الهمذاني ، الحاكم الجشمي - تحقيق : فؤاد سيد - الدار التونسية - تونس - ط بدون (١٣٩٣هـ - ١٩٧٤م) .
- [٢٧٢] الفقه الأكبر / لابي حنيفة النعمان (ت : ١٥٠هـ) - شرح الملا علي القاري (ت : ١٠١٤هـ) - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ط الأولى (١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م) .
- [٢٧٣] الفلسفة الصوفية في الإسلام / عبدالقادر محمود - دار الفكر العربي - بيروت - لبنان - ط بدون (١٩٦٦م) .
- [٢٧٤] الفهرست / لابن النديم (ت : ٣٨٥هـ) - دار المعرفة - بيروت - لبنان - ط بدون (١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م) .
- [٢٧٥] فوات الوفيات / محمد بن شاعر الكتبي (ت : ٣٨٥هـ) - تحقيق : إحسان عباس - دار صادر - بيروت - لبنان - ط بدون .
- [٢٧٦] القائد إلى تصحيح العقائد / عبدالرحمن بن يحيى المعلمي (ت : ١٣٨٦هـ) - تعليق : محمد ناصر الدين الألباني - المكتب الإسلامي - بيروت - لبنان - ط الثالثة (١٤٠٤هـ) .
- [٢٧٧] قاعدة جلييلة في التوسل والوسيلة / شيخ الإسلام أحمد بن تيمية (ت : ٧٢٨هـ) - تحقيق : ربيع بن هادي المدخلي - مكتبة لينة للنشر والتوزيع - دمنهور - مصر - ط الأولى (١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م) .

- [٢٧٨] القاموس المحيط / مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (ت : ٨١٧هـ)
 - مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان - ط الثانية (١٤٠٧هـ - ١٩٨٧ م) .
- [٢٧٩] قضاء والقدر في الإسلام / لفاروق أحمد الدسوقي - المكتب الإسلامي -
 بيروت - لبنان - ط الثانية (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦ م) .
- [٢٨٠] قواعد الأحكام في مصالح الأنام / للعز بن عبد السلام (ت : ٦٦٠هـ) -
 مؤسسة الريان - بيروت - لبنان - ط بدون (١٤١٠هـ - ١٩٩٠ م) .
- [٢٨١] الكافي / محمد بن يعقوب الكليني - شرح : محمد صالح المازنداني -
 تعليق : أبو الحسن الشعراني - المكتبة الإسلامية - طهران - إيران - ط بدون
 (١٣٨٤هـ) .
- [٢٨٢] الكامل في التاريخ / لأبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن عبد الواحد
 الشيباني عز الدين ابن الأثير (ت : ٦٣٠هـ) - دار صادر - بيروت - لبنان - ط
 بدون (١٣٩٩هـ - ١٩٧٩ م) .
- [٢٨٣] الكامل في اللغة والأدب / لأبي العباس محمد بن يزيد المشهور بالمبرد (ت
 : ٢٨٥هـ) - مكتبة المعارف - بيروت - لبنان - ط بدون .
- [٢٨٤] الكبائر / لشمس الدين محمد بن عثمان الذهبي (ت : ٧٤٨هـ) - تحقيق :
 محي الدين مستو - مؤسسة علوم القرآن - دمشق - سوريا ، وبيروت - لبنان ،
 ومكتبة دار التراث - المدينة المنورة - السعودية - ط الأولى (١٤٠٤هـ -
 ١٩٨٤ م) .
- [٢٨٥] الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل / لأبي القاسم
 جاره الله الزمخشري (ت : ٥٣٨هـ) - دار المعرفة - بيروت - لبنان - ط
 بدون .
- [٢٨٦] كشف الإرتياب / للسيد محسن الأمين - ط بيروت ١٤١١هـ - ١٩٩١ م .
- [٢٨٧] كشف الأسرار / للخميني (ت : ١٤٠٩هـ) - تقديم الدكتور : محمد أحمد
 الخطيب - ترجمة عن الفارسية : د : محمد البنداري - علق عليه : سليم

الهلالى - دار عمّار للنشر والتوزيع - عمّان - الأردن - ط الأولى (١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م) .

[٢٨٨] كشف الحجاب والران عن وجه أسئلة الجان / الشعراني تحقيق : محمد عبد الله عبد الرزاق - مطبعة حجازي - القاهرة - مصر - ط الأولى (١٣٤٧ هـ) .

[٢٨٩] كشف المحجوب / عثمان بن سعيد الهجويزي - دار النهضة العربية - بيروت - لبنان - ط بدون (١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م) .

[٢٩٠] الكشف والبيان / لابي عبد الله محمد سعيد الأسدي القلهاني - وزارة التراث القومي - عمّان - ط بدون (١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م) .

[٢٩١] الكليات / لابي البقاء الكفوي (ت : ١٠٩٤ هـ) - قابله وأعدده الدكتور : عدنان درويش ، ومحمد المصري - دار الكتاب الإسلامي - القاهرة - مصر - ط الثانية (١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م) .

[٢٩٢] كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال / للعلامة علاء الدين علي بن حسام الدين الهندي البرهان فوري (ت : ٩٧٥) - مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان - ط بدون (١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م) .

[٢٩٣] اللباب في شرح العقيدة / للدكتور : إبراهيم القريني - دار الجيل - صنعاء - اليمن - ط (١٤١٣ هـ) .

[٢٩٤] لسان العرب / جمال الدين محمد بن منظور (ت : ٧١١ هـ) - دار صادر - بيروت - لبنان - ط الأولى (١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م) (١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م) .

[٢٩٥] لسان الميزان / للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت : ٨٥٢ هـ) - دار الفكر - بيروت - لبنان - ط بدون .

[٢٩٦] (اللمع / لابي السراج الطوسي - دار الكتب الحديثة - القاهرة - مصر - ط بدون .

[٢٩٧] اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع / لابي الحسن الأشعري (ت : ٣٢٤ هـ) - تحقيق الشيخ / عبدالعزيز عز الدين السيروان - دار لبنان للطباعة والنشر -

ط الأولى (١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م) ..

- [٢٩٨] لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية / محمد بن أحمد السفاريني (ت : ١١٨٨هـ) - تعليق : الشيخ عبدالرحمن أبا بطين ، وسليمان بن سحمان - المكتب الإسلامي - بيروت - لبنان - ط الثالثة (١٤١١هـ - ١٩٩١م) .
- [٢٩٩] الماتريديّة دراسة وتقويماً (رسالة جامعية) / أحمد بن عوض الله بن داخل الله ببي الحربي - دار العاصمة - الرياض - السعودية - ط الأولى (١٤١٣هـ) .
- [٣٠٠] مبادئ الفلسفة / أحمد أمين - دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان - ط بدون .
- [٣٠١] مبادئ الوصول إلى علم الأصول / لابي منصور الحسن بن يوسف الحلبي (ت : ٧٢٦هـ) - تحقيق : عبدالحسين محمد بن علي البقال - مطبعة الأدب - النجف - العراق - ط الأولى (١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م) .
- [٣٠٢] متشابه القرآن / للقاضي : عبدالجبار الهمداني (ت : ٤١٥هـ) - تحقيق : عدنان زرزور - دار التراث - القاهرة - مصر - ط بدون .
- [٣٠٣] مجاز القرآن / لابي عبيدة معمر بن المثنى (ت : ٢١٠هـ) - تعليق محمد فؤاد سزكين - دار الفكر - مكتبة الخانجي - القاهرة - مصر - ط الثانية (١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م) .
- [٣٠٤] مجمع الزوائد ومنبع الفوائد / نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (ت : ٨٠٧هـ) - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ط بدون .
- [٣٠٥] مجمل اللغة / أحمد بن فارس (ت : ٣٩٥هـ) - تحقيق : زهير عبدالمحسن سلطان - مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان - ط الثانية (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م) .
- [٣٠٦] مجموع الفتاوى / شيخ الإسلام أحمد بن تيمية (ت : ٧٢٨هـ) - جمع : عبدالرحمن بن قاسم وابنه محمد - توزيع مكتبة المتنبي - دار الرحمة للنشر والتوزيع - القاهرة - مصر - ط بدون .
- [٣٠٧] مجموعة التوحيد لمحمد بن عبد الوهاب التميمي النجدي (ت : ١٢٠٦هـ) - تحقيق : بشير محمد عيون - مكتبة المؤيدة - الرياض - السعودية - ط بدون .

. (١٤١٣هـ - ١٩٩٢م) .

[٣٠٨] مجموعة الرسائل الكبرى / شيخ الإسلام ابن تيمية (ت : ٧٢٨هـ) - دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان - ط بدون .

[٣٠٩] المهرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز / لابن عطية الأندلسي - تحقيق المجلس العلمي بفاس - ط بدون .

[٣١٠] حيط المحيط / المعلم بطرس البستاني - مكتبة لبنان - بيروت - لبنان - ط بدون (١٩٧٧م) .

[٣١١] المختار من كنوز السنّة / للدكتور : محمد عبد الله دراز - دار الانصار - القاهرة - مصر - ط الثانية ١٣٩٨هـ .

[٣١٢] مختصر التحفة الاثني عشرية / لشاة عبدالعزيز الدهلوي - إختصار : محمود شكري الالوسي - تحقيق : محب الدين الخطيب - المطبعة السلفية - ط الثانية ١٣٨٧هـ) ، ط أخرى طبعة الرياسة العامة لإدارة البحوث - الرياض - السعودية - ط بدون (١٤٠٤هـ) .

[٣١٣] مختصر معارج القبول / هشام آل عقدة - دار طيبة الخضراء - مكة المكرمة - ط السابعة (١٤٢١هـ) .

[٣١٤] مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين / لابي عبد الله محمد بن أبي بكر بن القيم الجوزية (ت : ٧٥١هـ) - تحقيق : محمد حامد الفقي - دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان - ط الثالثة ١٣٩٣هـ - (١٩٧٣م) .

[٣١٥] مذاهب الإسلاميين / الدكتور : عبدالرحمن بدوي - دار العلم للملايين - بيروت - لبنان - ط الثالثة ١٩٨٣م .

[٣١٦] مذكرة في أصول الفقه / للشنقيطي (ت : ١٣٩٣هـ) - المكتبة السلفية بالمدينة المنورة - ط بدون .

[٣١٧] مروج الذهب ومعادن الجوهر / لابي الحسن علي المسعودي (ت : ٣٤٦هـ) - تحقيق : محي الدين عبدالحميد - دار الفكر - بيروت - لبنان - ط الخامسة

- ١٣٩٣هـ، ط أخرى - دار الأندلس - بيروت - لبنان - ط الخامسة (١٩٨٣م) .
- [٣١٨] مسألة التقريب بين أهل السنّة والشيعه / الدكتور : ناصر بن عبد الله القفاري - دار طبية للنشر والتوزيع - الرياض - السعودية - ط الثانية ١٤١٣هـ .
- [٣١٩] مسائل الإمامة / لأبي العباس عبد الله بن محمد - بيروت - لبنان - ط بدون (١٩٧١م) .
- [٣٢٠] المسائل والرسائل المروية عن الإمام أحمد بن حنبل في العقيدة - جمع وتحقيق : عبد الإله بن سليمان الأحمد - دار طبية - الرياض - السعودية - ط الأولى (١٤١٢هـ - ١٩٩١م) .
- [٣٢١] المستدرك على الصحيحين / لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم (ت : ٤٠٥هـ) - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ط الأولى (١٤١١هـ - ١٩٩٠م) .
- [٣٢٢] مسند أبي عوانه / للإمام الجليل أبي عوانه يعقوب بن إسحاق الأسفرائيني (ت : ٣١٦هـ) - دار المعرفة - بيروت - لبنان - ط بدون .
- [٣٢٣] سند أبي يعلى / للحافظ أحمد بن علي بن المثنى التميمي (ت : ٣٠٧هـ) - تحقيق : حسين سليم أسد - دار الثقافة العربية - بيروت - لبنان ، دمشق - سوريا - ط الأولى (١٤١٢هـ - ١٩٩٢م) .
- [٣٢٤] مسند الإمام أحمد / للإمام أحمد بن حنبل الشيباني (ت : ٢٤١هـ) - دار صادر - بيروت - لبنان - ط بدون .
- [٣٢٥] مشارق أنوار العقول / نور الدين أبي محمد عبد الله بن حميد السالمي - تعليق المفتي لسلطنة عُمان : أحمد بن حمد الخليلي .
- [٣٢٦] مشاهير علماء الامصار / محمد بن حبان البستي (ت : ٣٥٤هـ) - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ط بدون .
- [٣٢٧] المشكاة المصابيح / الخطيب التبريزي - تحقيق : محمد ناصر الدين الألباني - المكتب الإسلامي - بيروت - لبنان - ط الثالثة (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م) .
- [٣٢٨] المصباح المنير / للمقري (ت : ٧٧٠هـ) - المكتبة العلمية - بيروت - لبنان -

ط بدون .

[٣٢٩] مظاهر الإنحرافات العقيدية عند الصوفية / إدريس محمود إدريس (رسالة
جامعية) - مكتبة الرشد للنشر والتوزيع - الرياض - السعودية - ط الاولى
(١٤١٩هـ - ١٩٩٨م) .

[٣٣٠] معارج الالباب في مناهج الحق والصواب / حسين بن مهدي النعمي (ت :
١١٨٧هـ) - تحقيق : محمد حامد الفقي - مكتبة المعارف - الرياض -
السعودية - ط الرابعة (١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م) .

[٣٣١] (معارج القبول في شرح الوصول إلى علم الاصول في التوحيد) ت :
١٣٧٧هـ) / لحافظ بن أحمد الحكمي - تحقيق : عمر أبو عمر - دار ابن القيم -
الرياض ، دار ابن حزم - بيروت - لبنان - ط الثالثة (١٤١٨هـ - ١٩٩٥م) .

[٣٣٢] معارج الوصول / لشيخ الإسلام ابن تيمية (ت : ٧٢٨هـ) (ضمن مجموع
الرسائل الكبرى) - إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان - ط بدون .

[٣٣٣] عالم الإنطلاقة الكبرى لاهل السنّة والجماعة / محمد عبد الهاي المصري - دار
طيبة للنشر والتوزيع - الرياض السعودية - ط الرابعة (١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م) .

[٣٣٤] معالم التنزيل (تفسير البغوي) / للإمام أبي محمد الحسين بن مسعود للبغوي
(ت : ٥١٦هـ) - تحقيق : محمد عبد الله النمر - عثمان جمعة ضميرة -
سليمان مسلم الحرش - دار طيبة للنشر والتوزيع - الرياض - السعودية - ط
الثانية (١٤١٤هـ - ١٩٩٣م) .

[٣٣٥] المعالم الدينية في العقائد الإلهية / يحيى بن حمزة - تحقيق : سيد مختار
محمد حشاد - دار الفكر - بيروت - لبنان - ط الاولى (١٤٠٨هـ -
١٩٨٨م) .

[٣٣٦] معالم طريق السلف في أصول الفقه (الثبات والشمول في الشريعة الإسلامية)
- الدكتور : عابد محمد السفياني - مكتبة المنار - مكة المكرمة - السعودية -
ط الاولى (١٤٠٨هـ) .

- [٣٣٧] المعتزلة / لزهدي جار الله - مطبعة مصر - القاهرة - ط بدون (١٣٦٦هـ - ١٩٤٧م).
- [٣٣٨] المعتزلة بين القديم والحديث / محمد العبد، وطارق عبدالحليم - دار الأرقم - برمنجهام - بريطانيا - ط الأولى (١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م).
- [٣٣٩] معجم البلدان / شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي البغدادي - دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان - ملتزم التوزيع - دار الكتاب العربي - بيروت لبنان - ط بدون .
- [٣٤٠] معجم الفاظ العقيدة / عامر عبد الله فالح - مكتبة العبيكان - الرياض - السعودية - ط الثانية (١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م)
- [٣٤١] المعجم الكبير / لأبي القاسم بن أحمد الطبراني (ت : ٣٦٠هـ) - دار إحياء التراث الإسلامي بوزارة الأوقاف العراقية ط الثانية (١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م) .
- [٣٤٢] معجم المؤلفين / عمر رضا كحالة - مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان - ط الأولى (١٤١٤هـ ١٩٩٣م) .
- [٣٤٣] المعجم الوسيط / إبراهيم أنيس وآخرون - إشراف : حسن علي عطيه ومحمد شوقي أمين / دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان - ط الثانية - بدون تاريخ .
- [٣٤٤] معجم مصطلحات الصوفية / عبد المنعم الحفني - دار المسيرة - بيروت - لبنان - ط الأولى (١٩٨٠م) .
- [٣٤٥] عجم مقاييس اللغة / لابن فارس (ت : ٣٩٥هـ) - تحقيق : عبدالسلام محمد هارون - مطبعة مصطفى البابي الحلبي - القاهرة - مصر - ط الثانية (١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م) .
- [٣٤٦] معرفة الله عزوجل (ضمن مجموعة رسائل) / ليحيى بن الحسين بن القاسم - تحقيق : عبد الله بن محمد الشاذلي - مؤسسة الإمام زيد بن علي - عمان - الأردن - ط الثانية (١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م) .

- [٣٤٧] المغني في أبواب التوحيد والعدل / للقاضي : عبد الجبار الهمداني (ت : ٤١٥هـ) - تحقيق : الدكتور / محمود محمد قاسم .
- [٣٤٨] مفتاح الجنة في الإحتاج بالسنة / لجلال الدين السيوطي (ت : ٩١١هـ) - قدم له وخرج أحاديث وعلق عليه / بدر البدر - دار الهدى النبوي ، مكتبة ابن تيمية - الكويت - ط بدون .
- [٣٤٩] مفتاح السعادة الجامع للمهم من مسائل الإعتقاد والمعاملات والعبادات / جمعه السيد العلامة / علي بن محمد العجري ت : (١٤٠٧هـ) - تحقيق : عبد الله ابن حمود العزي - مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية - صنعاء - اليمن - ط الاولى (١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م) .
- [٣٥٠] مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية أهل العلم والإرادة / للإمام ابن القيم الجوزية - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ط الاولى (١٤١٣هـ - ١٩٩٣م) ، و ط أخرى مطبعة الرياض الحديثة .
- [٣٥١] المفردات في غريب القرآن / لأبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الاصفهاني (ت : ٥٠٢هـ) - تحقيق : محمد سيد كيلاني - دار المعرفة - بيروت - لبنان - ط بدون .
- [٣٥٢] المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم / لأبي العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي (ت : ٦٥٦هـ) - تحقيق : محي الدين ديب مستو وآخرون ، دار ابن كثير - دمشق - سوريا ، بيروت - لبنان ، ودار الكلم الطيب - دمشق - سوريا ، بيروت - لبنان - ط الاولى (١٤١٧هـ - ١٩٩٦م) .
- [٣٥٣] مقارنات الأديان / محمد أبو زهرة (ت : ١٣٩٤هـ) - دار الفكر العربي - القاهرة - مصر - ط بدون .
- [٣٥٤] مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين / الإمام أبي الحسن الأشعري (ت : ٣٢٤هـ) - تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد - المكتبة العصرية - بيروت - لبنان - ط بدون (١٤١٦هـ - ١٩٩٥م) .

- [٣٥٥] المقالات والفرق / لسعد بن عبد الله القمي - تحقيق : محمد جواد مشكور - مكتبة حيدري - طهران - إيران - ط بدون (١٩٦٣ م) .
- [٣٥٦] مقدمات في الاهواء والافتراق والبدع / الدكتور / ناصر بن عبدالكريم العقل - دار الوطن - الرياض - السعودية - ط الثانية (١٤١٥ هـ) .
- [٣٥٧] قدمة ابن خلدون - تحقيق : الدكتور / علي عبدالواحد الكافي .
- [٣٥٨] الملل والنحل الواردة في كتاب الانساب / للإمام أبي سعيد عبدالكريم السمعاني (ت : ٥٦٢ هـ) - جمع وترتيب : عبد الله بن صالح البراك - دار الوطن للنشر والتوزيع - الرياض - السعودية - ط الاولى ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م) .
- [٣٥٩] الملل والنحل / محمد بن عبدالكريم الشهرستاني (ت : ٥٤٨ هـ) - تعليق : أحمد فهمي محمد - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ط الثانية (١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م) .
- [٣٦٠] مناقب الإمام أحمد بن حنبل / لأبي الفرج عبدالرحمن بن الجوزي (ت : ٥٩٧ هـ) - دار الآفاق الحديثة - بيروت - لبنان - ط الاولى (١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م) .
- [٣٦١] (مناهج اليقين في أصول الدين / لأبي منصور الحسن بن يوسف الحلبي) ت : ٧٢٦ هـ - دار الاسودة للطباعة والنشر التابعة لمنظمة الاوقاف والشئون الخيرية - ط الاولى (١٤١٥ هـ) .
- [٣٦٢] المنتظم في تاريخ الملوك والامم / لأبي الفرج عبدالرحمن بن الجوزي (ت : ٥٩٧ هـ) - تحقيق : محمد عبدالقادر عطا ومصطفى عبدالقادر عطا - راجعه وصححه : نعيم زرزور - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ط بدون .
- [٣٦٣] منهاج السنة / لشيخ الإسلام أحمد بن تيمية (ت : ٧٢٨ هـ) - تحقيق : محمد رشاد سالم - مكتبة ابن تيمية - القاهرة - مصر - ط الثانية (١٤٠٩ هـ) ، ط جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - السعودية - ط الاولى (١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م) ، ط أخرى - مكتبة العروبة - القاهرة - مصر

- ط بدون ، ط أخرى طبعة مكتبة الرياض الحديثة ، ط أخرى – مؤسسة قرطبة
– القاهرة – مصر – ط الأولى (١٤٠٦هـ) .
- [٣٦٤] منهج أهل السنة والجماعة ومنهج الأشاعرة في توحيد الله (رسالة جامعية) /
لخالد عبد اللطيف محمد نور – مكتبة الغرباء الأثرية – المدينة المنورة –
السعودية – ط الأولى (١٤١٦هـ – ١٩٩٥م) .
- [٣٦٥] منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد عند أهل السنة والجماعة (رسالة
جامعية) عثمان بن علي حسن – مكتبة الرشد – الرياض – السعودية – ط
الثانية (١٤١٣هـ – ١٩٩٣م) .
- [٣٦٦] منهج الأشاعرة في العقيدة / للدكتور : سفر الحوالي – مركز الصديق العلمي
– صنعاء – اليمن – ط الثانية (١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م) .
- [٣٦٧] منهج السلف والمتكلمين في موافقة العقل للنقل (رسالة جامعية) / لجابر
إدريس علي أمير – دار أضواء السلف – الرياض – السعودية – ط الأولى
(١٤١٩هـ – ١٩٩٨م) .
- [٣٦٨] النية والامل في شرح كتاب الملل والنحل / أحمد بن يحيى بن المرتضى (ت :
٨٤٠هـ) – تحقيق : الدكتور : محمد جواد مشكور – دار الندى – بيروت –
لبنان – ط الثانية (١٤١٠هـ – ١٩٩٠م) .
- [٣٦٩] الموافقات في أصول الشريعة / لابي إسحاق الشاطبي . (ت : ٧٩٠هـ) – دار
الكتب العلمية – بيروت – لبنان – ط الأولى (١٤١١هـ – ١٩٩١م) .
- [٣٧٠] موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول / لشيخ الإسلام أحمد بن تيمية – دار
الكتب العلمية – بيروت – لبنان – ط الأولى (١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م) .
- [٣٧١] المواقف في علم الكلام / للقاضي : عبدالرحمن عضد الدين بن يحيى (ت :
٧٥٦هـ) – عالم الكتب – بيروت – لبنان – ط بدون .
- [٣٧٢] المواقف والمخاطبات / محمد عبدالجبار بن الحسن النفري – مكتبة الكليات
الازهرية – القاهرة – مصر – ط الأولى (بدون تاريخ) .

- [٣٧٣] الموسوعة العربية الميسرة / إشراف : محمد شفيق غربا - دار النهضة للطباعة والنشر - بيروت - لبنان - ط بدون .
- [٣٧٤] الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب المعاصرة إشراف وتخطيط ومراجعة الدكتور : مانع بن حمّاد الجهني - الناشر- الندوة العالمية للشباب الإسلامي - الرياض - السعودية .
- [٣٧٥] الموطأ / للإمام مالك بن أنس (ت : ١٧٩هـ) - دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان - ط بدون .
- [٣٧٦] موقف ابن تيمية من الأشاعرة (رسالة جامعية) / لعبدالرحمن بن صالح المحمود - مكتبة الرشد - الرياض - السعودية - ط الثانية ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م) .
- [٣٧٧] موقف ابن حزم من المذهب الأشعري / عبدالرحمن دمشقية - دار الصميعي للنشر والتوزيع - الرياض - السعودية - ط الأولى (١٤١٨هـ - ١٩٩٧م) .
- [٣٧٨] موقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب السنّة (رسالة جامعية) / سليمان بن صالح بن عبدالعزيز الغصن - دار العاصمة للنشر والتوزيع - الرياض - السعودية - ط الأولى (١٤١٦هـ - ١٩٩٦م) .
- [٣٧٩] ميزان الاعتدال / للحافظ أبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت : ٧٤٨هـ) - تحقيق : علي محمد البجاوي - دار المعرفة - بيروت - لبنان - ط بدون .
- [٣٨٠] النبوات / لشيخ الإسلام أحمد بن تيمية (ت : ٧٢٨هـ) - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ط بدون (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م) .
- [٣٨١] النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة / يوسف تغري الأتابكي (ت : ٨٧٤هـ) - طبعة مصورة من مطبعة دار الكتب - وزارة الثقافة - مصر - ط بدون .
- [٣٨٢] نزهة الأعين والنواظر في علم الوجوه والنظائر / جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي (ت : ٥٩٧هـ) - تحقيق : محمد عبد الكريم كاظم الراضي - مؤسسة الرسالة - الرياض - السعودية - ط الثانية (١٤٠٥هـ) .

- [٣٨٣] نصب الـراية لاحاديث الهداية / للزيلعي (ت : ١٧٦٢هـ) - المكتبة الإسلامية لصاحبها / رياض الشيخ - ط الثانية (١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م) .
- [٣٨٤] نقض المنطق / لشيخ الإسلام أحمد بن تيمية (ت : ٧٢٨هـ) - تحقيق وتصحيح : محمد حامد الفقي - مكتبة السنة المهدية - القاهرة - مصر - ط بدون .
- [٣٨٥] النهاية في الفتن والملاحم / لابي الفداء إسماعيل بن كثير (ت : ٧٧٤هـ) - تحقيق : محمد أحمد عبدالعزيز - دار الصابوني - القاهرة - مصر - ط بدون .
- [٣٨٦] النهاية في غريب الحديث والأثر / مجد الدين المبارك بن الجزري (ابن الأثير) (ت : ٦٠٦هـ) - تحقيق : الدكتور / محمود محمد الطناحي وطاهر أحمد الزاوي - دار الفكر - بيروت - لبنان - ط الثالثة (١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م) .
- [٣٨٧] نهج البلاغة / المنسوب لعلي بن أبي طالب - تحقيق : صبحي الصالح - دار الكتاب اللبناني - ط بدون (١٣٨٧هـ) .
- [٣٨٨] النهضة الإسلامية في سير أعلامها المعاصر / الدكتور : محمد رجب البيومي - دار القلم - دمشق - سوريا - ط الأولى (١٤١٥هـ - ١٩٩٥م) .
- [٣٨٩] نواقض الإيمان الاعتقادية وضوابط التكفير عند السلف / الدكتور : محمد عبد الله ابن علي الوهبي - دار المسلم للنشر والتوزيع - الرياض - السعودية - ط الأولى (١٤١٦هـ - ١٩٩٦م) .
- [٣٩٠] نونية ابن القيم .
- [٣٩١] الواهب الصيب من صحيح الكلم الطيب / لابي عبد الله محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية (ت : ٧٥١هـ) - تحقيق : بشير محمد عيون - مكتبة دار البيان - دمشق - سوريا ، ودار المؤيد - الطائف - السعودية - ط بدون .
- [٣٩٢] الوافي بالوفيات / صلاح الدين خليل الصفدي (ت : ٧٦٤هـ) - تحقيق : أحمد الأرنؤوط ، وتركي مصطفى - دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان - ط الأولى (١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م) .

- [٣٩٣] وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة / محمد بن الحسن الحر العاملي -
تحقيق : عبدالرحيم الشيرازي - دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان -
ط الخامسة (١٤٠٣هـ) .
- [٣٩٤] وفيات الاعيان / أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان (ت : ٦٨١هـ) -
تحقيق : د / إحسان عباس - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ط بدون،
ط أخرى بتحقيق وتعليق / محمد محي الدين عبدالحميد مكتبة النهضة
المصرية بالقاهرة - مصر - ط بدون (١٩٤٩ م) .
- [٣٩٥] اليمن عبر التاريخ / أحمد حسين شرف الدين .
- [٣٩٦] (ينابيع النصيحة في العقائد الصحيحة / الحسين بن بدر الدين) ت :
١٦٦٣هـ - تحقيق : المرتضى المخطوري - مكتبة بدر للطباعة والنشر والتوزيع -
صنعاء - اليمن - ط الأولى (١٤٢٠هـ - ١٩٩٩ م) .